



محاكمة شرفة ليلى مراد

حلمى سالم



إهداء ٢٠١٠

الاستاذ الدكتور / خالد عزب
جمهورية مصر العربية

محاكمة شرفة ليلي مراد

(القصيدة، القضية، الآراء، الوثائق)

إعداد وتقديم :
حلمى سالم

مطبعة المطهرية
التزويد

المحرسة ٢٠٠٩



عنوان الكتاب: محاكمة شرفة ليلي مراد
اسم المؤلف: حلمي سالم
الناشر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
قطعة رقم ٧٣٩٩ ش ٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة
ت، ف: ٢٥٠٧٥٩١٧
e.mail : mahrosa@hotmail.com

رئيس مجلس الإدارة: فريد زهران
الغلاف والإشراف الفني للفنان: مجاهد العزب
المحرر العام: محمود الورداني
المستشار الإعلامي: مصطفى عبادة

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/١٩٣٣
الترقيم الدولي: ٩٧٧-٣١٣-٢٧٧-٣

جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحروسة

الفهرس

■ مقدمة

— قصيدة : شرفة ليلي مراد

القسم الأول : أخبار وتحقيقات :

— خبر المصادرة

— شرفة ليلي مراد تغلق إبداع

— إبداع ولعنة الأزمات

— حرب جديدة يعلنها مدعو الإبداع

— الناصريون غاضبون

— الشعر والشعراء والمصادرة

— المثقفون يعلنون الرقابة

— هل التكفير أصبح مرادفاً للإبداع

— لجنة الثقافة بمجلس الشعب

— منح جائزة.... جريمة في حق الدين والمجتمع

— القضاء ينظر دعوى إلغاء

— الأزهر يطالب

— الثقافة — تدخل النفق المظلم

— مثقفون بعد اعلان

القسم الثاني : المقالات والآراء

— شرفة ليلي مراد

حمدى رزق

— يا ساكنى إبداع

طلعت الشايب

— شاعر مصرى يتناول

أحمد الجمال

— هل قرأ مكفرو حلمى القرآن

محمد شبل

- دولة يحكمها عمال المطابع
- حتى لا يعود فقهاء المصادرة
- تواطؤ
- خوف المؤسسة الثقافية
- رعاية الفوضى
- التطاول من سلمان رشدي إلى حلمي سالم
- قتل الابداع
- ثقافة يا دلع دلع
- الحقيقة الغائبة في شرفة ليلى مراد
- حجر غير صحي
- حملة مصرية
- لم نعد أطفالا
- تقاليد النشر والمواعمة
- مصر تمنع الشعر
- محاكم التفتيش
- قلمين
- حرية أن يلعب
- فكر المستثنى بالآ
- حلمي وفقهاء الظلام
- الفتك بالامل
- أرباب التأويل
- بين الحرية والانفلتات
- أصدقاء الشاعر
- البلاغة والركاكة
- دفاعا عن قيثارتنا
- حلمي سالم
- حسن طلب
- جمال القصاص
- عبلة الرديني
- فتحي عبد الله
- يسرى عبيد
- سعد هجرس
- محمد أحمد عاشور
- محمد الفارس
- غادة نبيل
- على عطا
- أحمد عبد المعطي حجازي
- سمير الأمير
- نسيم ضاهر
- اسحق إبراهيم
- بلال فضل
- جلال أمين
- أسامة أنور عكاشة
- عفيف إسماعيل
- راسم المرهون
- صبحي حديدي
- فاروق جويده
- عيد عبد الحليم
- محمود خير الله
- فريدة النقاش

محمد عبد السلام العمرى	— مقاومة لاتنتهى
محمد الزرقانى	— مجرد اجتهاد
د. جابر عصفور	— واقع ثقافى معتل
منتصر القفاش	— شرفة ليلى مراد
بول شاوول	— من ميشيل كيلو الى حلمى سالم
حلمى النمنم	— الحرية للجميع
ابراهيم أصلان	— محاكمة
عبد البارى طاهر	— محنة " ابداع "
فاطمة ناعوت	— الثناء على الضعف
راسم المدهون	— هشاشة الواقع الثقافى
عبد الله السمطى	— زوابع مفتعلة
محمد الزرقانى	— مجرد اجتهاد
د. محمد عبد الكريم	— التناقض الغريب
محمد الزرقانى	— مجرد اجتهاد
عبد الله شعبان الجعيدى	— قصيدة : الرد الحاسم
حمدى عبد الهادى	— القضاء أملنا
جمال عبد الرحيم	— تبرعوا لبناء متحف
فاطمة ناعوت	— ساندوتش فول
أحمد شافعى	— رسالة إلى يوسف البدرى
سوسن دويك	— الفارس الباقي
عمر الكدى	— الأزهر يساهم فى هدر دم
فريدة النقاش	— سيوف الإرهاب
حمدى رزق	— حيثيات
عيد عبد الحليم	— الفتوى والثقافة
سيد محمود	— محنة الشعر
عبد المنعم رمضان	— أنا مع يوسف البدرى

- الشاعر المهادن
- فتوى فى ثقافة الفتوى
- القضاة والمبدعون
- الرقابة البرلمانية
- الشاعر والشيخ
- ولسه (شعر)
- حلمى شاعر مصرى أصيل
- قضية حلمى سالم (١)
- قضية حلمى سالم (٢)
- قراءة فى حيثيات الحكم
- تقرير عن : الأحرار
- تقرير صلاح السروى
- تقرير فى القصيدة
- تقرير عن الأعمال المقدمة
- لنيل الجائزة
- نجاة على
- أدونيس
- حسين عبد الرزاق
- صلاح عيسى
- مصطفى عبادة
- ماجد كمال
- د. حسن فتح الباب
- د. جابر عصفور
- د. جابر عصفور
- قاسم مسعد عليوة
- د. مجدى توفيق
- د. صلاح السردى
- عبد المنعم تليمة
- د. محمد عبد المطلب —
- د. يوسف نويل

القسم الثالث : البيانات والوثائق

- نص بلاغ يوسف البدرى
- حيثيات الحكم بسحب الجائزة
- بيان نادى القلم الدولى
- بيانات لمواطنين مصريين
- بيان البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان
- بيان لجنة الأدب بمكتبة الإسكندرية
- بيان المثقفين : الحرية للفكر والشعر

ملحق

مقدمة

هذا الكتاب يحكى قصة مصادرة قصيدتى " شرفة ليلى مراد "، وما تبع ذلك من أزمة فى الحياة الثقافية المصرية والعربية، منذ بدايات عام ٢٠٠٧ حتى هذه اللحظة.

وأود، فى تمهيد القارئ لقراءة الكتاب، أن أعرض عليه تسلسلاً للوقائع يساعده على تتبع مادة هذا الكتاب :

١ - " شرفة ليلى مراد " هو العنوان العام الذى وضعته لإحدى عشر قصيدة قصيرة، كل قصيدة قصيرة ذات عنوان مستقل، كانت ضمن مخطوط ديوان " الثناء على الضعف "، أعطيتها لمجلة " إبداع " أواخر ٢٠٠٦، وبعد ذلك أعطيت المخطوط كله لدار " المحروسة ".

والحاصل أن الصدور الجديد " لإبداع " - بعد توقف أربع سنوات - تأخر شهوراً عديدة، حتى صدر الديوان فى أول العام ٢٠٠٧، والمجلة ما تزال قيد الطبع، إلى أن صدرت فى أبريل ٢٠٠٧، أى أننى قدمت القصيدة " لإبداع " قبل تسليم الديوان للطبع بشهور طويلة.

٢ - صادر د. ناصر الأنصارى " إبداع " بعد أن شكاه البعض أن بالمجلة (التى يرأس تحريرها أحمد عبد المعطى حجازى ونائبه حسن طلب) قصيدة تسمى للذات الإلهية هى قصيدة " شرفة ليلى مراد ".

٣ - تقدم الشيخ يوسف البدرى - مع آخرين - ببلاغ إلى النائب العام يتهم فيها القصيدة وشاعرها بالإساءة للذات الإلهية وازدراء الأديان، ويطالب بمعاقبة رئيس التحرير (حجازى) وكاتب القصيدة (حلمى سالم).

٤ - تم التحقيق معى بناية وسط القاهرة بمعرفة رئيس النيابة أيمن رخا، وقد حضر معى كل من : يحيى قلاش سكرتير عام نقابة الصحفيين والمحاميان حمدى الأسيوطى وسيد أبو

زيد، حيث أخذ المحقق أقوالى فيما نسبته إلى بلاغ الشيخ يوسف البدرى، وما نسبته إلى تقرير مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الذى اتهم القصيدة وشاعرها بالزندقة وازدراء الأديان والمساس بالثوابت الدينية.

٥- فى يونيو ٢٠٠٧ أعلنت جوائز الدولة، وفزت بجائزة الدولة للتفوق.

وكان مجلس إدارة " أتيليه " القاهرة قد تقدم بترشيحى لجائزة الدولة للتفوق فى منتصف عام ٢٠٠٦ (أى قبل صدور القصيدة فى المجلة أو فى الديوان بما يقارب سنة كاملة)، عن مجمل أعمالى الشعرية والنقدية.

٦- بعد حصولى على جائزة الدولة للتفوق رفع الشيخ يوسف البدرى ومعاونوه قضية أمام القضاء الإدارى ضد وزارة الثقافة لمنحها الجائزة لى، وطالبوا بسحب الجائزة!

٧- فى أبريل ٢٠٠٨ أصدر القضاء الإدارى حكمة الأولى بسحب الجائزة وإعادة القيمة المالية. فتقدم المجلس الأعلى للثقافة - بقيادة على أبو شادى - بطعن فى الحكم أمام المحكمة الادارية العليا، ولم ينظر فى الطعن بعد.

* * *

فى الصفحات القادمة نماذج من الحوار الذى دار فى الحياة الثقافية المصرية والعربية حول هذه الأزمة. كانت المادة كثيرة كثيرة. ولذلك فقد نحيث الكثير منها، وانتهيت إلى اختيار ثلاثة أجزاء منها : الجزء الأول هو بعض الأخبار وبعض التحقيقات الأساسية، والثانى هو المقالات والآراء المتباينة التى تناولت هذه الأزمة (بما فيها قصيدة عمودية عدد أبياتها تسعة وتسعون بيتا لشاعر اسمه عبد الله شعبان

الجعيدى تحتوى فى تقديمها ومنتها على سب وقذف منحطين لى، يتيحان لى أن أقاضيه أمام المحاكم، لكننى لن أفعل ذلك .(

وكننت قد فكرت مع بدء إعداد هذا الكتاب أن أبوبه إلى قسمين كبيرين : القسم الأول هو الأخبار والتحقيقات والمقالات والبيانات المنحازة لحرية الإبداع والفكر والاعتقاد، والقسم الثانى هو الأخبار والتحقيقات والمقالات والبيانات المنحازة للكبت والقمع وتكميم الأفواه. ولكنى سرعان ما نحييت هذا التقسيم الآلى وقررت أن أورد المادة (فى الأقسام الثلاثة) مختلطة بدون تقسيم عسفى، حتى تتحقق فكرة التنوع وتجادل الأفكار والسجلات المختلفة، وحتى تتجسد حيوية "الدراما". كذلك كنت فى بدء إعداد هذا الكتاب قد فكرت فى أن أكتب له مقدمة طويلة، تناقش اتجاهات رأى الواردة فيه، وتعرض رأيى الفكرى فى القضية، نظرياً وتطبيقياً، لكننى عدلت عن هذه المقدمة الفكرية واكتفيت بهذه المقدمة التحريرية الوقائية، متأكداً أن آراء أهل حرية الإبداع والفكر والاعتقاد، الواردة فى هذا الكتاب، كافية فى توضيح موقف أنصار الحرية أعداء المصادرة.

وسوف أستعيض عن هذه المقدمة الفكرية الطويلة بذكر الخلاصات السبع التالية، التى أبرزتها القضية، فى كلمات موجزة :

١- إن القراءة الحرفية الضيقة للنص (كل قراءة حرفية لكل نص) تتسبب فى مثل هذه النتائج الضارة. أما اذا كانت القراءة الحرفية تتصف - كذلك - بالتربص والبوليسية والترصد، فالنتيجة هى الكارثة.

لذا فالقراءة القائمة على التأويل هي القراءة الصحيحة والصحيحة، في كل نص لاسيما النص الأدبي.

٢- إن هيمنة التيارات الدينية المتطرفة على الحياة المصرية (بل والعربية) في العقود الثلاثة الأخيرة، جعلتنا نعيش في دولة دينية - من حيث الجوهر - وإن كنا نعيش في ((دولة مدنية)) من حيث الشكل الخارجى. ومن ثم راحت معظم الأجهزة والهيئات الرسمية تخشى هذه التيارات، تماثلها وتتافقها وتزايد عليها وتقوم بدورها المرسوم، والنتيجة : محاكم تفتيش مزدوجة : دينية وسلطوية.

٣- على الرغم من أن الدستور المصرى يكفل حرية التعبير والاعتقاد، لكن هذا الدستور نفسه (والقوانين المكمل له) ينزع هذا الحق من ناحية أخرى حينما يشرط هذه الحرية بأن تكون في إطار الشريعة الإسلامية وثوابت الأمة والآداب العامة. هي إذن حرية مشروطة، منقوصة، أى : كاذبة.

٤- كل الاحترام للقضاء المصرى ذى التاريخ النزيه الطويل، لكن بعض الأزمات التى مرت بنا - في العقود الأخيرة - بينت بوضوح أن كثيراً من الدوائر القضائية تتطلق من المرجعية نفسها التى ينطلق منها المتطرفون الدينيون. ومن ثم صار القضاء مخترقاً بمثل هذه التيارات المتشددة.

٥- قامت النهضة المصرية (قبل قرنين) على مرجعيتين : دينية ومدنية. وبنشوء هيئات ومؤسسات الدولة الحديثة، كان لابد أن تتوارى المرجعية الدينية (الفتوى) لصالح المرجعية المدنية (القانون)، لكن ذلك لم يحدث حتى الآن. وهذا الازدواج في المرجعية هو سبب الشرخ الكبير الذى يعانى منه مجتمعنا الحديث.

٦- حرية الفكر والإبداع هي - أيضاً - مقدسة، في المجتمع المعافى السليم.

طوال هذه المحنة القاسية، لم يؤلمنى موقف المتطرفين الدينيين، ولم تؤلمنى الآراء التى اصطف فيها بعض التقليديين إلى جانب المصادرة والكبت، ولم تؤلمنى الأحكام القضائية التى وقفت على نفس أرضية التطرف الدينى. لم يؤلمنى كل ذلك، لأن السجال بين الحرية والكبت هو قضية الحياة الثقافية المصرية منذ سنوات بعيدة. هى معركة طويلة بين مبدأ " المصادرة " ومبدأ " المحاوره "، خاضتها أجيال سابقة، وتخوضها أجيال راهنة، وستخوضها أجيال قادمة.

لكن الألم الحقيقى جاءنى من حيث لم أحتسب أو أتوقع : جاءنى من بعض رفاق رحلة الشعر الطويلة، الذين وقفوا فى صف القمع والمصادرة والتطرف. وكنت أظن أنهم أول من يدافع عن حرية التعبير والإبداع والفكر والاعتقاد، لأن دفاعهم عن حرية التعبير والإبداع والاعتقاد هو دفاع عن أنفسهم وعن أدبهم وعن مستقبل حرية الكتابة.

كنت أظن ذلك، ولكن بعض الظن إثم.

حلمى سالم
(سبتمبر ٢٠٠٧)

شرفة ليلى مراد

حلمى سالم

أسمهان

صادفوها

وهي تحمى بأسودها

أبيضتها

الذى يجرُّ عليها قذى الشوارع

مازفها :

أن الانطباعات الأولى

تدوم

كيف إذن ستغنى

" أسقيه بيدي قهوة " ؟

نظرية

البكارة

ملك الأبقار

وحدهم،

حتى لو كرهوا

نظرية التملك

رومانسية

نقاوم الشجنَ بعصر ما بعد الصناعة،
لكن مشهدَ عبد الحليم وأخيه
فى " حكاية حب " ،
ينتقم للقتلى.

البلياتشو

تعبنا من توالى الامتحانات،
فلماذا لا يصدق الناسُ
أن الأرضَ واسعة ؟
لنعطِ أنفسنا للمفاجأة ،
راضينَ
مرضيينَ.
البلياتشو جاهز للوظيفة،
حتى لو شكَّ الجميعُ
فى إجادته العمل

الأزبكية

يقسو على نفسه مويخاً : يالطخُ، الجميلاتُ لا يصحَّ
أن يصعدنَ السلالمَ وهُنَّ مُعلَّقاتٌ على ذكرى الأب،
الذى يظهر خفيفاً فى القصص.
ظلت دعوةُ الشاى مؤجلة حتى ماتت التى فى مقام
الأم أثناء حمى الطوائف. وقبل موتها برُبْع قرن

اعتزلتُ ذِمَّةَ تياترو الأربكية ليصير لسيديها وقتُ
لتناول الينسون كطيفٍ من زمان السلطة.
لعلني أنا الذي في الحديقة، أمزج الشحاذة بالغرام،
مصطنعاً الاعرجاجَ في ساقى، والعكاز تحت الإبط،
فهل أنت الواقعة في شرفة ليلى مراد ؟

طائرات

البيوتُ تأكلها الرطوبة،
لذلك يُطلقون الطائرات الورقية
على السطوح،
ليثبتوا بها المنازل على الأرض.

حراسة

ليس من حلٍّ أمامي
سوى أن استدعى الله وأنبياءَ
ليشاركوني في حراسة الجنة
فقد تخوننى شهوتى
أو يخذلنى النقص.

طاغور

تنام متخففة من شدّادة الصدر،
وعندما تصحو فى مواجهة السقف،

تلوذ بغوايش طاغور .
فرقة الإنشاد،
تشنجات حلقة الذكر،
تقبيل يد القطب،
هذا هو تأصيل الرغبة .
تهكم الجراحون على العواطف،
وعيناك ترفضان النصيحة،
بسبب المنام الذي رأنا فيه
البلاطة تتدلى مكان الفلورسنت .

الأندلس

أنت خائفة،
وعماد أبو صالح خائف،
والطفلة التي اتخذها النذل
ذريعةً للنجاة
خائفة .
يارب أعطهم الأمان .
لم يتحدث أحد عن الأندلس
كل ما جرى
أنك نظرت في المرأة
فوق :
رمزية الترمس،
وسماء تحتك برهة بنهدين ،
ثم تلتف حول نفسها مسطولة .

فوق :

ونحن معلقان في الفراغ
كان لابد أن يقال كلمة مشبوهة
قبل أن تضحلّ الدول.

الأحرار

الربُّ ليس شرطياً
حتى يمسك الجنّة من قفاهم،
إنما هو قروى يزغط البطّ
ويجسّ ضرع البقرة بأصابعه صائحاً :
وافرّ هذا اللبن.
الجنّة أحرار لأنهم امتحاننا
الذي يضعه الربُّ آخر كلِّ فصل،
قبل أن يؤلّف سورة البقرة.

الطائر

الربُّ ليس عسكريّ مرور
إن هو إلا طائر،
وعلى كلِّ واحدٍ منا تجهيزُ العنق.
لماذا تعتبين عليه رفرفته فوق الرعوس ؟
هل تريدين منه
أن يمشى بعصاه
في شارع زكريا أحمد

يَنْظِمُ السَّيْرَ
وَيُعَذِّبُ الْمَرْسِيْدِسَ ؟

(٢٠٠٠)

القسم الأول : أخبار وتحقيقات

مصر : مصادرة مجلة إبداع

بعد نشر قصيدة مثيرة للجدل

القاهرة - ١٠-٤-٢٠٠٧ : قرر د. ناصر الأنصارى رئيس الهيئة العامة للكتاب مصادرة العدد الأخير من مجلة "إبداع" الشعرية التى تصدر عن هيئة الكتاب، وجاء قرار المصادرة على خلفية تضمن العدد الأخير لقصيدة شعرية بعنوان "شرفة ليلي مراد" تسببت فى إحداث نوع من الجدل. لتضمنها أبياتا تسيء إلى وصف الذات الإلهية.

القصيدة المثيرة للجدل كتبها الشاعر حلمى سالم رئيس تحرير مجلة "أدب ونقد" التى تصدرها صحيفة الأهالى - حزبية - وقد نشرت ضمن عدد من القصائد فى العدد الأخير من مجلة "إبداع" التى قال عدد غير قليل من الشعراء إنها قليلة التوزيع لدرجة أنها غير معروفة سوى فى أوساط الشعراء ولا يقتنيها سواهم أو من تنشر له قصيدة فيها.

من جانبه قال الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى رئيس تحرير المجلة فى تصريحات إعلامية تعليقا على الانتقادات التى وجهت له كمسؤول عن النشر "يجب النظر إلى القصيدة ليس على النحو التى كتبت به دون النظر إلى ما تشير إليه كلماتها من رموز، فإذا نجح الشاعر فى إخفاء الظاهر والمباشر المقصود من الرمز نجحت القصيدة وبينما إذا كانت الرموز مباشرة فشلت القصيدة. "وأضاف : أعتقد أن قصيدة شرفة ليلي مراد

فشل. "الشاعر في إخفاء مباشرة الرموز وبالتالي فشلت القصيدة ومن ثم ثار الجدل حولها.

يذكر أن هذه هي المرة الثانية التي تصدر فيها مجلة "إبداع" التي كانت قد توقفت لفترة من الزمن إثر هجوم عليها من قبل عدد من البرلمانيين بسبب نشرها رسماً كاريكاتورياً منقولاً عن فنان إيطالي يصور آدم وحواء عاريين وهو الأمر الذي دعا الأنصارى إلى مصادرة العدد الأخير خشية أن يتعرض لنفس الموجة من الانتقادات.

وزير الثقافة المصري يأمر بمصادرة مجلة إبداع
القاهرة - الراية - إبراهيم شعبان ٢٠٠٧/٤/١٥

فجأة وبلا سابق إنذار انقلبت الدنيا في القاهرة على مجلة إبداع الثقافية التي توقفت لأربع سنوات وعادت بعد مطالبات لم تتوقف من رئيس تحريرها الشاعر أحمد المعطى حجازي، مما أدى إلى سحب أعداد المجلة من الأسواق ومصادرتها.

السبب قيام المجلة بنشر قصيدة للشاعر حلمي سالم بعنوان شرفة ليلي مراد قيل إنها تسخر من الذات الإلهية، لأنه على حد الاتهامات التي سيقت في حقها قد وصف الله في قصيدته بأنه قروي يرى ويزغط البط وكذلك الفراخ والحمام وهو يجس ضرع البقرة مثل أمهاتنا في القرى.

ليس هذا فقط بل إنه يعاتب محدثه في القصيدة قائلاً لماذا تعتبين عليه رفرفته فوق الرؤوس وهل تريدن منه ان يمشى في شارع زكريا أحمد ينظم السير إلى آخره من الأبيات والاتهامات التي وردت في القصيدة الأزمة، والتي قال عنها وزير الثقافة المصري فاروق حسني في تصريحات صحفية ان ما دفعه لإصدار قرار بسحب المجلة من الأسواق ووقف توزيعها وفتح تحقيق في الموضوع من قبل د. ناصر الانصاري رئيس الهيئة العامة للكتاب المسؤول عن نشر المجلة انه ضد المساس بالمقدسات وما يחדش حياء المجتمع وضد اتخاذ الدين كوسيلة حتى يثبت كاتب أنه مبدع فالإبداع لا يعنى ضرب المقدسات.

من هنا انفجرت الأزمة التي ما تزال في أيامها الأولى والتي بلا شك ستصل للبرلمان المصري وإلى كتلة الإخوان المسلمين، ولهذا قمنا بالاتصال بالشاعر حلمي سالم نستفسر منه عما حدث فقال :

لقد تم التعامل مع القصيدة بتعنت شديد وبضيق أفق وبقراءة غير أدبية للنص، فالقصيدة في رأيي ليس بها أي إساءة للذات الإلهية بل على العكس تماماً فيها إعلاء للذات الإلهية عن كل الصغائر. لقد قصدت تنزيه الله وكل القوى العليا عن القهر، والقمع وقصدت نقد التواكل والتوهم أن الله سبحانه وتعالى سيفعل لنا كل شيء فالقصيدة دعوة للعدل والعمل، لكن مع ذلك فالقصيدة قرئت بالطريقة المشهورة أي الطريقة الحرفية والنظرة المتزمتة التي تحاكم العمل الأدبي من خلال منظور ديني متعنت.

لكن من الذين أبلغوا عن القصيدة في رأيك وفسروها هذه التفسيرات ؟

— يقال إن عمال المطابع في الهيئة المصرية العامة للكتاب هم الذين اشتكوا لناصر الانصاري. وعلى أي حال فعمال المطابع دائماً ما يفعلون ذلك عندما يطالعون شيئاً لا يعجبهم. وهذا ما حدث مع ديوان الشاعر حسن طلب "آية جيم" في منتصف التسعينيات وديوان الشاعر محمد آدم والروايات الثلاث الصادرة قبل سنوات عن الهيئة العامة لقصور الثقافة.

من أبلغك بقرار المصادرة ؟
— لم يبلغني أحد لكن د. ناصر الانصارى كلم الشاعر
أحمد عبد المعطى حجازى.
— هل تتوقع أن تؤدي هذه القصيدة لتوقف المجلة مرة
أخرى ؟
— لا أتمنى أن يحدث ذلك فالمجلة عادت للصدور بعد
احتجاب دام ٤ سنوات. وفي المجتمعات المتحضرة لا
يوجد نص يصادر، فالقضاء وحده هو الكفيل بالقيام بهذا
الفعل بعد تحقيق أدبى مستفيض.

— وكيف تفسر استجابة الوزير فاروق حسنى السريعة
للأزمة ومصادرة المجلة ؟
— للأسف كل الوزارات والإدارات الثقافية المصرية
أصبحت تخاف من التيارات الدينية وتمالتها وتتأقها، وما
فعله فاروق حسنى هو رد فعل طبيعى لهذا الخوف.
واتصلنا بالشاعر أحمد عبد المعطى حجازى نستفسر منه
عما حدث فأخبرتنا زوجته د. سهير عبد الفتاح أنه ممتنع
الآن عن الإدلاء بأى تصريحات صحفية حيث لم تصله
بعد أوراق رسمية فى الموضوع، لكن المجلة وزعت
أغلب أعدادها بالفعل، وأكدت أنه لا الأنصارى ولا غيره
اتصل بالشاعر لكى يخبره بشيء، وخصوصاً أنه كان فى
فرنسا ولم يصل للقاهرة إلا منذ ثلاثة أيام.

ثقافة الحنة ومحنة الثقافة شرفة ليلي مراد تغلق ((إبداع)) تحقيق : عيد عبد الحليم

تأتى مصادرة مجلة "إبداع" الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، والتي يرأس تحريرها الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى، بسبب قصيدة للشاعر حلمى سالم تحت عنوان "شرفة ليلي مراد" كما صرح بذلك د. ناصر الأنصارى كدلالة واضحة على ما وصلت إليه حال الثقافة فى مصر أو على حد تعبير حجازى نفسه فى مقدمة العدد المصادر ((إن السنوات الثلاثين الماضية شهدت نمواً واضحاً للتيارات المعادية للثقافة من حيث هى إيمان بالإنسان واحتكام للعقل، وتفكير حر وتعبير حر، فمن الطبيعى أن يقع الصدام بين هذه التيارات وبين إبداع التى لم تكف عن مقاومة هذه التيارات)).

فى البداية يشير الشاعر د. حسن طلب - نائب رئيس تحرير المجلة - إلى أن ما حدث هو حلقة من حلقات المصادرة التى بدأت فى العصر الحديث بمصادرة ((أولاد حارتنا)) واستمرت إلى الآن.

ويصف د. طلب ما حدث مع المجلة بأنه احتجاز لنسخ وتحديد النسخ التى كانت ستصدر للخارج وليست مصادرة بالمعنى المعروف، فعلى حد كلام د. طلب فإن د. ناصر الأنصارى يعمل الآن على دراسة الموضوع.

ويضيف طلب : القضية ليست قضية هيئة الكتاب وإنما قضية المناخ العام، فهناك نوع من الاستقطاب والتربص الذى لا يبشر بخير، والخروج من تلك الدائرة لن يتم على صعيد الإبداع فقط وإنما على كل الأصعدة الاجتماعية والثقافية. ولكن من أين نأتى بهذا الخروج

!!؟ ويختم د. طلب كلامه قائلاً ((أنا لا ألوم ناصر الأنصارى وإنما ألوم شعراء وموظفى الهيئة وبعض الشعراء الذين يعملون بها والذين صوروا القصيدة وذهبوا بها إلى مكتب رئيس الهيئة مؤلّبين إياه ضد المجلة.

رؤى نقدية

الناقد د. مجدى توفيق يقدم رؤية نقدية للقصيدة قائلاً : القضية عندى ليست قضية حرية تعبير من عدمها ولكنها قضية فهم الشعر، وكيف يمكن أن يكون العاجز عن فهم الشعر حكماً عليه ؟

القصيدة بكل بساطة تريد أن تقول إن الله رحيم محب للخير وللعطاء كالفلاح الذى يزرع ويقدم الخير للعالم طوال عمره، والله ليس أداة قمع، وليس وجهاً متجهماً ولا يعرف إلا العنف والتحریم والإيذاء. هذا المعنى بسيط للغاية ويمكن أن يقال فى أى وقت وشيوخنا الأجلاء حين يعيبون على خطباء المساجد أنهم يركزون على عذاب القبر وينسون نعيم الجنة ورحمة الله يقولون المعنى نفسه الذى تقوله هذه القصيدة على وجه التحديد، ولكن الصياغة التى يقدمونها يتقبلها الناس بسبب ثقّتهم فىمن يقول لا بسبب مميزات خاصة فى الصياغة.

أما الشعر فإن العاجزين عن فهمه، الذين يرونه نوعاً من القول مشكوكاً فى نواياه يسرعون فى تأويله على غير وجهه تأويلاً يصم أصحابه بوصمات ليست فيهم.

وبكل أسف سيجد كلامى هذا من يعلق عليه بأن المتخصصين ليسوا وحدهم القادرين على فهم الشعر، وبأن الشعر متاح للجميع، وبأن هذا القول إنما يريد أن يفتح باباً للهجوم على الدين لا أن يغلق باب الفتنة التى يفضحها عجز الكثيرين عن فهم الشعر واستمتاعهم بإثارة سوء الظن.

تحليل النص

أما د. صلاح السروى فيقول : بداية إن هناك نظرة شكلائية غير متعمقة وغير ناظرة إلى ما وراء النص وما وراء الكلمات كدأب فكر هؤلاء المتطرفين، إنما يقف نظره عند السطح الظاهر للكلمات والنصوص فإذا بهم لا يقدرّون على التعمق إلى ما دون المعانى المباشرة. للكلمات فكما أنهم يستخرجون من القرآن تفسيرات غريبة ومتناقضة مع روح العصر ومتناقضة مع روح القرآن ذاته، محولين إياه إلى وسيلة لكبح الحياة يضاف هنا الجهل بمنهج الكتابة الشعرية وروح الشعر فى الأساس حيث يعاملون الشعر معاملةهم للكلام المرسل. وكأنه مجرد بيان أو مقال أو ما شابه ذلك، القصيدة لا تقصد أن الله شرطى أو غير شرطى ولكنها تحدث عن أن هناك منظومة إنسانية اجتماعية تجعل الإجرام أو المجرمين إنما هم اختبار لمفهوم الحرية ووسيلة لتمجيد فكرة الإصرار على بناء عالم أكثر إنسانية فنقول القصيدة ((الجنة أحرار لأنهم امتحاننا)).

وكانه بذلك يقول إن حرية الجنة إذا استخدمنا التعبير الدينى الشائع ((إن الله يمهّل ولا يهمل)) فإن حرية الجنة بذلك تصبح امتحاناً لإرادة الإنسان فى قدرته على نشدان الحق والعدل والحرية، والقصيدة فى ذلك تتحوّ منحى إنسانياً وجوئياً لا تناقض بينه وبين صحيح الدين كما يراه ويفهمه المتعمقون فى روح وجوهر الدين لا فى شكله وألفاظه .

القصيدة ليست نصاً فلسفياً وليست نصاً دينياً وإنما هى نص تخيلى ورؤيوى يحاول أن يسبر أغوار ومعانى الوجود الإنسانى، رؤية الإنسان بالمطلق واللدنى. فإلى متى سوف تبقى هذه الرؤى المتربصة المتسلحة بالتفسيرات الساذجة والمخيلة الفقيرة، وهذا الاستعداد

الدائم للإدانة وتتصيب الذات وصية على الآخرين، فضلاً
عن أن تتصور نفسها وحدها الحريصة على الدين ؟

شهادة إبداعية

أما الشاعر حلمي سالم فيقول : أنا طوال عمري ضد
المصادرة بدءاً من مصادرة قطع لسان الخطيئة وانتهاءً
بمصادرة مارسيل خليفة وقاسم حداد في البحرين منذ أسبوع.
ويضيف سالم : هناك وجه عام ووجه خاص للأمر،
أما الوجه العام فإن المصادرة صارت تيمة مصرية في
العقود الأخيرة على كل رأى حر، أو على كل إبداع
جرئ، بصرف النظر عن أصحابه أو ناشريه.

أما الوجه الخاص فيبدو أن هناك تربصاً بأحمد عبد
المعطي حجازي واصطياًداً لمحاولاته التتويرية في مقالاته
وفي إدارته لإبداع منذ أول التسعينات، فقد تكرر ذلك في
إبداع مع قصيدة لعبد المنعم رمضان ومع رسوم عالمية عن
آدم وحواء وأثناء العدد الخاص عن الثقافة اليهودية، ويبدو
أن من قدر حجازي أن يدافع عن حرية الكلمة والفن طوال
عمره وعمله حتى ولو كان مختلفاً مع أصحاب هذا الفن
والإبداع الذي يثير المشاكل. هنا نتوجب علينا تحيته
ومؤازرته نحن المبدعين الذين نسب له حرجاً كل يومين.

ليس في النص إساءة للذات الإلهية بل على العكس
فيه تنزيه ((كما قال حجازي نفسه)) للذات الإلهية عن
القهر والظلم والكبح، كما أن فيه نقداً للذين يتواكلون
ويعتمدون على أن الله سيحل لهم مشاكلهم بدون أن يفعلوا
هم شيئاً وبدون أن يسعوا. وذلك مصداق قوله تعالى :
((إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)).

"الأهالي / ١١ / ٤ / ٢٠٠٧"

((إبداع)) ولعنة الأزمات : هل يستقيل

حجازى مرة أخرى ؟!

ليست الأزمة الأولى فى تاريخها... وقصيدة

حلمى سالم لا يمكن الدفاع عنها

فى فبراير ٢٠٠٤ أعلن الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى استقالته من رئاسة تحرير مجلة " إبداع " وكانت تلك نهاية منطقية لسلسلة من المشاكل والمعوقات رافقت المجلة ولم تفارقها. واليوم تعود " إبداع " مرة أخرى فى شكل وقطع مختلف، غير أن هذا لم يؤثر كثيراً فيما يبدو أنه لعنة تصاحب المجلة، فقبل أن يتم توزيعها فى الأسواق يفاجئنا د. ناصر الأنصارى بقراره بمنعها من التوزيع والسبب قصيدة لحلمى سالم رآها الأنصارى تمس الذات الإلهية.

أول أزمات " إبداع " كانت مع مجموعة من الشعراء رفض النشر لهم على اعتبار أنهم لا يتقنون كتابة الشعر، شن هؤلاء حرباً على المجلة ورئيس تحريرها قائلين أنها مجلة للصفوة وأن حجازى ينتصر لمجموعة بعينها، ولم تكد تهدأ تلك العاصفة حتى فوجئ الجميع بعدد من المجلة يحمل عنوان "الحوار بدلاً من الوشاية"، وهو عنوان لافتتاحية حجازى يكشف فيه أن أحد النقاد المعروفين (د. محمد مصطفى هدارة وكان وقتها استاذاً متفرغاً بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية) أرسل إلى رئاسة الجمهورية رسالة يقول فيها أنه رغم سقوط الماركسية فى العالم إلا أن المواقع الثقافية فى مصر يستولى عليها الماركسيون : عصفور فى فصول،

حجازى فى إبداع، وأن هذا الأخير يدعو خلال سياسة
المجلة إلى التحريض على الدين والأخلاق والقيم والنظام
وذلك تحت شعار الماركسية الأجوف وهو الحرية. وقد
حولت رئاسة الجمهورية الرسالة إلى هيئة الكتاب ومن
خلالها كتب حجازى افتتاحيته التى طالب فيها بأن يكون
الحوار بدلاً من الوشاية، بدلاً من المصادرة، بدلاً من
الإرهاب.

بعد ذلك واجهت المجلة عواصف أخرى أشد منها:
استجواب فى مجلس الشعب حول لوحة آدم وحواء للفنان
كليمت والتى رآها طالب الاستجواب عملاً يمس
بالأخلاق، ثم ثارت أزمة أخرى بسبب قصيدة للشاعر عبد
المنعم رمضان "تعويذة"، ثم الأزمة الكبرى والتى تمثلت
فى اعتراض عمال المطبعة على نشر أجزاء من كتاب "
محمد " لماكسيم رودنسون والذى كانت الجامعة الأمريكية
قد منعت تدريسه فى أحد فصولها الدراسية بعد اعتراض
بعض أهالى الطلبة على مضمونه، وقرر حجازى نشر
الفصل وإتاحته للمناقشة، غير أن ما حدث هو أن د.
سمير سرحان استجاب لرأى المطبعة ومنع العدد من
الصدور، وكانت أيضاً أزمة ملف لوحات الفنان محمود
سعيد " العاريات " وبعد ذلك دخلت المجلة نفقاً مظلماً فلم
تعد تصدر بانتظام شهراً شهرين، ثم شهوراً، ثم عاماً
كاملاً، وكانت الحجة الجاهزة لدى الهيئة هى نقص فى
مخزون الورق، غير أن السبب الحقيقى كان يعرفه
الجميع فإبداع تحولت إلى صدام فى رأس وزارة الثقافة،
مع صدور كل عدد يضع المسئولون أيديهم : هل سيثير
أزمة.. وما حدودها ؟

اليوم يعود أحمد عبد المعطى حجازى و"إيداع" إلى المشهد مرة أخرى، وبنفس السياسة، وكأنه عهد قطعه على نفسه، مرة أخرى نجد أنفسنا ندور فى تلك الدائرة المفرغة، محاصرين بالفاظ وعبارات رنانة : حرية، عدم جواز مساءلة النص إلا بالأدوات الفنية، ضرورة التأويل والانفتاح على المجازات، وهكذا إلى آخر المصطلحات التى مللنا ترديدنا..

هل نحن ضد حرية التعبير ؟!

أظن أن تاريخ ((روزاليوسف)) الطويل فى هذا الشأن كاف للإجابة عن السؤال. لكن الأهم إنه علينا الآن بالفعل أن نحدد ما هى حرية التعبير، من هو الجمهور الذى نتوجه إليه، ما هو أفقه، ما الذى نسعى إليه حقاً عندما نصدمه فى مقدساته، هل هذا هو الفن ؟ يقول حلمى سالم فى قصيدته والمعنونة : " شرفة ليلى مراد " :

الجنة أحرار لأنهم امتحاننا / الذى يضعه الرب آخر كل فصل / قبل أن يؤلف سورة البقرة.

يقول الذين يدافعون عما يسمى حرية التعبير أن الشعراء عندما يقولون الرب فهم لا يعنون الله، فالرب هنا قد يكون رب البيت، المستول وما شابه، وكل هذا نقبله، لكن ماذا عن سورة البقرة، وتأليفها، من الذى يستطيع أن يدافع عن بيت شعر كهذا، خروج ليس له ضرورة فنية على الإطلاق.

قبلا قال أمل دنقل : المجد للشيطان معبود الرياح / من قال لا / فى وجه من قالوا نعم / من علم الإنسان تمزيق العدم / من قال لا / فلم يمت / وظل روحا / أبدية الألم.

ربما اعترض البعض على هذا، رأوا فيه تجديفاً، غير أننا جميعاً حفظنا تلك الآيات وغيرها ورددناها وآمنا بها، فالفارق ضخم جداً بين الفن وبين الخوض في المعتقدات، بين الإبداع وبين السخرية المجانية مما يراه الناس الحقيقة الوحيدة التي لا تقبل الجدل في هذا العالم. لهذا لا نستطيع الدفاع عن قصيدة حلمي سالم، ولا عن أحمد عبد المعطي حجازي أو "إبداع"، رغم أننا ضد قرار المصادرة والمنع من حيث المبدأ، لكن ما يفعله البعض يجعل دفاعنا عن حرية الإبداع ضعيفاً وواهنياً، يجعله أقرب إلى الاكليشيهات، والعبارات المملوطة الجوفاء، حجازي نفسه يقول في افتتاحيته للعدد الأول من الإصدار الثالث للمجلة : الشرط الذي يجب أن يتوفر في النصوص التجريبية هو شرط المسؤولية، فالتجديد أو التجريب يكون مشروعاً حين يكون مسئولاً. فهل يتوافر هذا الشرط في قصيدة حلمي سالم.. والسؤال لحجازي الذي اختفى بعد أن ثارت الأزمة، اختفاء من المؤكد أنه للبحث والتفكير عما ينبغي عليه أن يفعل، فهل تكون الاستقالة النهائية هذه المرة انتصاراً لكل ما يؤمن به، أم ينتظر ما تنتهي إليه لجنة التحقيق التي شكلها الأنصاري؟ أخيراً ورغم ما نراه فإننا نفتح الباب هنا لكل الآراء كي تقول رأيها فيما حدث.

"روز اليوسف/المحرر/ ٩/٤/٢٠٠٧"

والثقفون تعليقاً على أزمة المصادرة : من المخجل أن يدير عمال المطابع الثقافية في مصر

في البداية يقول الشاعر حسن طلب مدير تحرير مجلة إبداع أن لغة الشعر لها خصوصية رمزية مثل النصوص المقدسة تماماً فعندما تقرأ قوله تعالى : ((واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)) لا يمكن تفسير هذه الآية بوجود حبل بين السماء والأرض.

وإذا فسرنا النصوص الإبداعية تفسيراً حرفياً فسنضطر إلى مصادرة معظم تراثنا العربي الإسلامي الذي نعتز به ومن ذلك كتاب ((الفتوحات المكية لابن عربي)) الذي فسر القرآن، الصادر عن الهيئة العامة للكتاب، وديوان ((ابن الرومي)) الصادر عن هيئة في ستة مجلدات أيضاً.

وتساءل طلب : هل يعقل أن يتم مصادرة مجلة عدد صفحاتها ٤٠٠ صفحة مقابل ثلاثة أسطر في قصيدة ؟ وأحب أن أنوه أن هذه المجلة لن يقرأها إلا النخبة فهي ليست موجهة للقارئ العادي.

والغريب أننا طبعنا ثلاثة آلاف نسخة من المجلة خصص منها ١٥٠٠ نسخة للتوزيع داخل مصر، والنصف الباقي مخصص للتوزيع في خارج مصر وعندما قررت الهيئة سحبها من الأسواق كانت قد نفذت بالكامل.

أما الشاعر حلمي سالم فيقول : أنا حزين لما حدث، لقد سعدت وسعدنا جميعاً بعودة إبداع بعد انقطاع دام أربع سنوات لكن يبدو أن النظرة الضيقة للأدب لا تريد لنا أن نفرح. وأريد بداية أن أحيي حجازي وحسن طلب على إعادة صدور المجلة

وعلى موقفهما الثابت فى الدفاع عن حرية الرأى والتعبير والإبداع حتى لو كانا مختلفين مع هذا الإبداع أو ذلك الرأى. ويبدو أن هذا هو قدر حجازى الذى يدافع دائماً عن حرية الكلمة ويدفع ضريبة موقفه التتويى الرائد، أليس هو القائل ذات يوم :

"أنا فى صف المبدع من أى ديانة" ؟

أما المصادرة فهى فى رأى عمل غير ثقافى. نحن ندعو دائماً — بصرف النظر عن قصيدتى — إلى المحاوراة لا المصادرة فى كل قضايا المصادرة التى مرت علينا فى العقود الأخيرة. ومواجهة الرأى بالرأى وليس بالقمع والمنع والمصادرة. ولكن يبدو أن إدارتنا الثقافية وغير الثقافية صارت تخشى من أصحاب المنظور الدينى للفكر والأدب وصاروا ينافقون هذه النظرة المتعصبة الضيقة فيه ويزايدون عليها، ولدينا مثال صارخ على ذلك فى واقعة الحجاب ووزير الثقافة فى مجلس الشعب، حينما تبارى البعض فى المزايذة على ممثلى الإخوان فى البرلمان. الأمر المؤلم الآخر فى هذا الحدث هو أن يدير عمال المطابع الثقافية فى مصر. كثيراً ما تسبب عمال المطابع فى هيئة الكتاب وقصور الثقافة فى إيقاف ومصادرة أعمال أدبية شعرية وروائية.

وأخيراً أدعو إلى أن يكون الحكم فى الأدب لنقاد الأدب، لأن الأدب مجاز واستعارة وخيال ولا ينبغى أن يحاكم كما يحاكم المقال السياسى. ولا ينبغى أن يحاكمه كل من هب ودب.

فى حين يقول المفكر محمود أمين العالم : هل يعقل أن تصدر الحكومة نفسها، وهل جاء ناصر الأنصارى من باريس ليناصر الفكر السلفى ؟

وليس هذا غريباً عليه فقد تم منعى لأول مرة من المشاركة فسي
معرض الكتاب هذا العام حيث اتصلوا بى وأبلغونى باعتذارهم
عن مشاركتى فى ندوات وفعاليات المعرض.

ومصادرة ((إبداع)) جريمة فى حق وزارة الثقافة وفى حق
وزير الثقافة وهو المسئول عن ذلك وعليه أن يعتذر ويعيد
طباعة المجلة. هل يعقل أن ننقل من مصادرة الكتب إلى
مصادرة أبيات فى قصائد.

الناقدة فريدة النقاش تقول إن هذه حلقة جديدة من حلقات
مصادرة الحريات والتضييق على المبدعين بسبب القراءة
الحرفية للنصوص الأدبية وهى آفة من آفات التدهور الثقافى.
وعلى من يعترض على أى مادة فى المجلة أن يكتب
اعتراضه ويتم نشره فى العدد المقبل، لكن ما حدث يخضع
لمنطق التكفير ومناصرة للقوى الظلامية التى تجر المجتمع
إلى وراء ومنطق الذعر الذى يصيب المسئولين عندما تبدو
أى بادرة من هذا النوع.

وإذا كان عمال المطابع لهم رأى فيجب أن نحترمه وينشر هذا
الرأى فى الأعداد المقبلة لكن أن يتم الاستجابة بهذه الصورة
المخجلة فهى طعنة كبرى للثقافة المصرية وهذه من علامات
الركود الثقافى الذى نعانيه. وأطالب جميع المثقفين بالتكاتف
من أجل أن تخرج مجلة ((إبداع)) إلى النور مرة أخرى.

أما الشاعر محمد سليمان فيرى أن هناك حالة من الهلع تنتاب
معظم المسئولين عن النشر وهى حالة قديمة نعانى منها منذ
سنوات طويلة تجعلهم دائماً يفتشون عن أسباب للمنع
والمصادرة.

فهناك دائماً أسباب جاهزة للمنع والمصادرة. هذه الأسباب
ترجع إلى نوعية القراءة، فمن الذى يقرأ، وكيف يقرأ؟
بالإضافة إلى الخوف القديم من إثارة أية مشاكل والخوف من

المتشددین خاصة أن مجلة ((إبداع)) تعرضت لمشاكل فى السنوات الماضیة وكلها كانت نتیجة للتحامل على النخبة والمواد التى تنشرها حتى الأعمال الفنية التشكلیة الشهیرة اعتبرت خروجاً عن التقالید والدين منذ سنوات مضت. هناك إذا ترصد ورغبة فى إغلاق المجلات والمنابر الثقافیة، ونحن لا نستطیع أن نتقدم إلى الأمام ونحن مسكونون بكل هذا الهلع والتردد.

خاصة أن المجلة بها العید من المواد الجیدة وهى تختلف تماماً عن ((إبداع)) القدیمة لأنها وسعت أفق الإبداع وتعاملت مع كل الفنون وتقدمها، تعرف القارئ بما یحدث فى العالم ومصادرتها خسارة كبیرة.

فى حین ترى الشاعرة فاطمة ناعوت أن الشعر لا یحاكم إلا فى محكمة الجمال لا فى محكمة الدین أو السیاسیة أو الأخلاق. القصیدة الجمیلة فنیاً هى الجمیلة خلقياً مهما كانت تحمل من مضمون. وكم من قصائد كتبت عن القدس والعراق والذات الإلهیة ممجدة ومادحة غیر أنها ترفض فى محكمة الشعر لأنها لم تكن إلا محض نظم فقیر خاو. التعامل مع الذات الإلهیة فى الشعر له منظور لابد یختلف عن حال التعامل مع المقال الصحفى وفى كتب الوعظ الدینی، بل أننى لا أتجاوز إذ أقول إن الشعر حین یتعامل مع ((الله)) فى قصائده فإنه یتعامل معه من منطق الحب، والحب عندى أرقى من العبادة، لأنه ینزع عنه صفة الرهبة والخوف التى قد تفرغ مفهوم العبادة من الحب لو تضمنتها.

وأنا فى دهشة حین أجد أن المؤسسة الثقافیة وهى تحمل ما تحمل من رموز فکریة دخیلة تحاول أن تبنى لنا فى الألفیة الثالثة محاکم تفتیش جدیة، وتنصب لنا المقاصل التى راق

عليها أفكارنا، إلى متى سنظل نطالبهم بأن يرفعوا أياديهم عن حناجرنا التي لا نملك سواها.

وأظل أردد كلمة يوسف إدريس : إن الحريات الممنوحة لكل كتاب العرب مجتمعين لا تكفى كاتباً واحداً لكي يبدع.

كنا نراهن بقوة على عودة إبداع، لكن يبدو أن كل رهاناتنا على شيء ثقافى أصبح ضرب عبث طالما فكرة الإبداع نفسها ما زالت محل لبس والتباس وعدم إدراك. يسأل البعض : لماذا لم نصل إلى ما وصل إليه الغرب ؟ والإجابة ببساطة أن الفرق بيننا وبينهم يساوى فى معادلة رياضية بسيطة مصادرة "إبداع" مقارنة بإجازة الكوميديا الإلهية لدانتى.

أما الفرق بيننا وبين أنفسنا فى خلال رحلة انحطاطنا عبر التاريخ فتساوى مصادرة إبداع مقارنة بإجازة دواوين أبى نواس وابن الرومى وعمر بن أبى ربيعة ورسالة الغفران للمعرى.

الدكتور عبد المنعم تليمة يرى أن المجتمع - أى مجتمع - يسعى إلى حماية ما عليه العامة من مألوفات دراجة، إن السلطة بطبيعتها محافظة وتؤكد فى لوائحها وممارساتها حمايتها لما تدعى أنه من ثوابت الجماعة حرصاً منها على تثبيت مواقعها واسترخاء العوام، ويؤدى هذا الأمر إلى تجميد حركة الحياة وإلى إشاعة مناخ من العتامة والجهامة. وأظهر هذه الثمرات السوداء مصادرة التفكير والإبداع ومصادرة الأعمال الفنية والفكرية وحجب الدوريات والكتب. ومن المؤسف أن هذه الأداءات البيروقراطية الغليظة قد تنامت وارتفعت فى بلادنا فى السنوات الأخيرة استجابة

لنزوعات متخلفة قائمة تتستر وراء الدين مرة ووراء ما تراه ثابتاً من أعراف وصور وتقاليد مرة أخرى.

وأخر ما جرى في هذا السياق المقلق مصادرة مجلة إبداع وهي مطبوعة تنهض أساساً على نشر الشعر ويقوم عليها شاعران كبيران مسئولان هما حجازي وطلب. والأسطر القليلة التي أثارت البيروقراطية والأمنية والتأويلات الدينية السطحية هي من قصيدة لشاعر كبير مسئول. وأداة الشعر اللغة، تكشف أنقى وأرفع ما في لغة الجماعة من رموز ومجازات، وأية قراءة مباشرة تهبط بالمجازي الأصلي وبالتصويري إلى التقريري فيضيع الفن تماماً. والسبيل القويم في هذا الأمر أن تعتمد قراءة أهل الاختصاص من المفكرين ودارسي الفن ونقاده. وغير هذا من قراءات سطحية وتأويلات متخلفة يدمر الفن والمجتمع معاً.

أما الكاتب أسامة أنور عكاشة فيرى إن قرار المصادرة نوع من تملق التيار الديني، والحكومة تحاول أن تكون أكثر تطرفاً من السلفيين.

والغريب في الأمر ظهور نوع جديد من الرقابة وهو رقابة عمال المطابع الذين يجمعون المادة والذين أصبحوا بمثابة طابور خامس للجماعات المتشددة والأصولية، ومكلفين بالمراقبة، والمسئولون في هيئة الكتاب مرعوبون ويخافون من طبع ثلاثة أسطر.

الروائي خيرى شلبي يقول : إذا صارت الأمور بهذا الشكل فينبغي علينا أن نطوى سجل الثقافة ونبحث لنا عن عمل آخر وندفن الكتب ونقصف أقلامنا وبالمرة نقفل المدارس ونلغى وزارة التربية والتعليم ونريح أدمغتنا. أصبح الكلام لا معنى له. أنا شخصياً متشائم ولا أعتقد أن هناك حلاً أو مخرجاً. لقد وقعنا في المصيدة، وإما أن نموت أو نقاتل وبما

أننا لا نريد القتال لأنه ليس لدينا أسلحة فالأفضل لنا أن نموت.

الكاتب مصطفى نبيل يقول : أنا ضد أى نوع من المصادرة لأنه لم يعد لدينا دوائر مغلقة فى ظل ثورة المعلومات والاتصالات، فأصبح اليوم من حق أى شخص نشر ما يريده على شبكة الإنترنت وبالعكس المصادرة تروج للكتاب أكثر ولا تمنعه.

ويجب فى النهاية أن نترك الحكم للقارئ. والأخطر فى القضية أننا نجعل الحكومة وصية على الناس تحدد لهم ما يقرأون. وعندما كنت أتولى مسئولية مجلة الهلال كنت أنشر مقالات أعترض عليها وأنشر الرد عليها فى الأعداد المقبلة وليس من حقى أن أحذف.

(روز اليوسف / ٩/٤/٢٠٠٧)

مجلة ((إبداع)) تتجراً على الذات الإلهية..

والوزير الفنان

يكتفى بتحذير المسئولين عنها !

حرب جديدة يعلنها مدعو الإبداع..

ضد المقدسات الدينية !

أكد فاروق حسنى وزير الثقافة رفضه لأى تجاوز ضد الأديان أو المبادئ والقيم الأخلاقية للمجتمع بدعوى حرية الإبداع.. وأكد أنه يحرص على نشر الفكر المستنير والوعى الثقافى لدى جموع المواطنين.. وقال الوزير انه تم احتواء أزمة مجلة ((إبداع)) التى نشرت قصيدة بها تجاوزات ضد الدين الإسلامى، وأمر بجمع النسخ وحذر القائمين عليها بوقف الإصدار فى حالة تكرار مثل هذه التجاوزات !!

كان ذلك هو رد الفعل القاصر والوحيد الذى أظهره الوزير الفنان تجاه مجلته التى نشرت قصيدة تجاوز فيها شاعر ((مغمور)) فى الإساءة للذات الإلهية.. ولذلك كان لابد أن تواصل ((اللواء الإسلامى)) كشف الأهداف الحقيقية لنشر مثل هذا ((الهراء)) والتهجم على الدين والإساءة للمجتمع المصرى المتدين.. والذى تضمن وصف الرب بأنه عسكرى مرور وقروى ساذج يجس ضرع البقرة !!

قصيدة ((ماجنة)) يتوعد بها من كتبها ومن مررها لمغازلة أعداء الإسلام !

يقول د. يوسف نوفل استاذ الأدب والنقد والوكيل الأسبق لكلية البنات بجامعة عين شمس : بعيداً عن القضية الدينية المثارة حول موضوع القصيدة، فمن وجهة نظري كناقد ومشتغل بالأدب والإبداع هي ليست شعراً أو أدباً ليس لأنها تخلو من الوزن والقافية ولا تنتمى لشعر التفعيلة، إنما أيضاً هي ليست حتى مما يدعى بأنه قصيدة النثر، فليس من المعقول أن يتحول الأدب إلى كلمات مما يتداولها الناس في الأسواق ومهما قالوا بمذهب التداولية فهذه القصيدة لا يوجد بها إطلاقاً ما يضعها تحت مظلة الأدب فضلاً عن مظلة الشعر، ولا يوجد فيها أى بعد فنى، سواء كنا من أتباع الوزن والقافية أو الموسيقى.

حول أحقية مثل هذا النص للنشر من عدمه يقول د. نوفل : من قال إن النشر فى مصر يخضع لمعايير فهو أبعد ما يكون عن المعايير الأدبية — فرواية تافهة تقوم على الجنس تحصد مالم تحصده رواية رصينة تقدم قيمة — وما أكثر ما ينشر من هزال وما يحجب من قيم فالنشر فى مصر — فى الصحف والمجلات — يقوم على المجاملة والشلية والتربيطات والميول المذهبية !!

مغازلة الغرب

أما الشاعر والناقد بشير عياد فيقول إن من يكتبون بهذه الطريقة إنما يميلون لاستفزاز الناس من ناحية ومغازلة الغرب من ناحية أخرى، هناك كتابات كثيرة اشتم فيها رائحة مغازلة الغرب سعياً وراء الترجمة والجوائز واصطياد نقاد من المستعربين الذين يتعاملون مع الأدب العربى، وتخريبهم الأعمال التى تثير حفيظة المسلمين، وهناك من يكتبون

نصوصاً يضمنوها هذه المشهيات التي تستفز المجتمع.. والإشكالية الملتبسة أن الناس والمبدعين في الغرب يتعاملون مع الأديان ومع الذات الإلهية بنوع من التحرر التام كما يتعاملون مع رؤسائهم والمسؤولين في بلادهم وتتساوى معهم الأمور بينما في المجتمع العربي الشرقي تظل حدود الدين واضحة تماماً ومرتفعة داخل المبدع قبل المجتمع.

وأعرب الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي رئيس تحرير مجلة ((إبداع)) عن تفهمه التام لقلق واستياء وزارة الثقافة والهيئة العامة للكتاب التي تصدر المجلة.. وقال : المؤسسة الحكومية التي تصدر المجلة من حقها أن تقلق وتشكل لجنة للوقوف على أبعاد القضية لأن القصيدة المنشورة تحتل عدة تفسيرات، ومنها تفسير يمكن أن يسئ للعقيدة والدين والمجتمع، وعباراتها كانت مباشرة، وأنا شخصياً لا أفضل العبارات المباشرة في الشعر بهذه الصورة.. وأعترف بأن لغة القصيدة مباشرة وبالتالي تحتل تفسيرات أخرى على الرغم من أن الشاعر نفسه حاول الدفاع والشرح بأنه لم يعتمد الإساءة وإنما كان يقصد عدم نسبة مشكلاتنا إلى الإرادة الإلهية، وإنما المسؤولون عن مشكلاتنا، وهذا بالطبع يعتمد على حسن نية القارئ في تلقي رسالة القصيدة.. وإذا كان القارئ لا يريد أن يفهم إلا معناها الظاهر فهو له الحق في ذلك، لأن القصيدة تحتل ذلك كما أن المناخ العام نفسه لا يساعد على الفهم غير المباشر.

وحين سألناه إن كان قد توقف أمام القصيدة وقراها قبل نشرها بصفته رئيساً للتحرير المسئول.. قال حجازي : قرأتها وتوقفت أمام هذه العبارات التي وردت بها، لكن لم أشأ أن أمنعها لعدة أسباب منها أنني أكره دور الرقيب، كذلك فإن القصيدة لشاعر يمارس الشعر منذ نحو ٣٧ عاماً وهو شاعر

معروف ومعترف به فى الاوساط النقدية ورئيس تحرير مجلة ادبية ويستطيع أن يواجه النقاد، حتى لو كانت وجهة نظرى فى القصيدة سلبية، ولو كتب أحد نقدا فيها وجاعنى به لنشرته أيضاً.. هو ليس شاعراً مبتدئاً فأكون مسئولاً عن تقديمه للناس، وفى هذه الحالة كنت سامعها، لذا أنا تركت القصيدة لتتشر ليقول النقاد آراءهم فيها.

ومن جانبه يقول د. ناصر الأنصارى رئيس الهيئة العامة للكتاب انه اتخذ قراره بمنع توزيع عدد المجلة لقناعة فى ضميره لما جاء فى القصيدة على الرغم من تعرضه لهجوم من الطرفين — يقصد الأدباء والشارع أو التيار المتدين — لكنه يراعى فى النهاية ضميره والأمانة التى يتحملها لذا اتخذ القرار بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق فى ملابسات وأبعاد القضية وتحديد المسئول عنها.

يقول د. محمد أبو ليلة استاذ ورئيس قسم الدراسات الإسلامية باللغة الانجليزية بجامعة الأزهر : هناك شعور متفقم بتقلص الإبداع فى مصر، وأن عنوان المجلة نفسه "إبداع" غير واقعى، ولذلك فان قصيدة حلمى سالم " شرفة ليلي مراد " ليست بشعر ولا هى حتى كلام مستقيم على قواعد النثر، وإنما هى فى عالم الكتابة كلام مخنث يحاول صاحبها ان يلبس ثوب الرمزية وان يتمحك فى التفكيكية، فاذا هو لا رمز وإنما هو بنفسه فك أو قام بعملية تفكيك وتفتيت لذاته !

وتساءل د. أبو ليلة : وكيف تسمى مثل هذه القصيدة إبداعاً وهى مجرد كلام ليس له معنى ظاهراً ولا باطناً، وإنما هو رصف لعبارات عامية وفصحى لا تحدث أثراً فى نفس القارئ ؟.. ويضيف ويؤس لمن يدعى انه اديب ألا يصل من كلامه شئ الى القلوب أو العقول، وعلى من يعيشون فى وهم هذا الابداع الفاسد أن يعلموا ان من يسكنون فى الأحياء

الفقيرة ومن يعيشون فى عشوائيات الرذيلة ودروب السقوط،
يجيدون حتى الكلمات البذيئة والشتائم أكثر من أى مبدع
مزعوم.... وهذه القصيدة فيها خروج على القيم وعلى الدين،
وفىها تشويه للصالحين وأخطر من ذلك أنها تجديف على
الذات الإلهية وإلحاد صريح فهو يجسد الإله ويجعله قرويا
ساذجا يمشى على الأرض فى صور لا تليق حتى بالأسوياء
من البشر، ويعرض بأن القرآن مؤلف ويستهزئ بسورة البقرة
وبملائكة الله الحفظة.

ويضيف د. أبو ليلة : هذا الشاعر يسخر من الغيب، وبالذات
من قول الله عز وجل : " وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه
.." وهو يمشى على خطى الغرب الإلحادى القديم المتجدد
الذى نعق أصحابه افتراء بأن الله قدماء، وأنه قد ترك العالم
لغيره، ويذكر ذلك بهذا الهراء الذى كتبه نوال السعداوى "
الإله يقدم استقالته فى اجتماع القمة ". وهؤلاء لا يجيدون حتى
اللعب على نظرية التفكيكية التى أحدثها " جاك دريدا " فى
أواخر الستينات، وتتخلص فى تقطيع أوصال اللغة وتمزيق
الوشائج والعلاقات بين العبارات والألفاظ وضرب كل ما هو
ثابت والخط من القيم، وإحداث قيم جديدة محل القيم القديمة
بحيث لا تصبح هناك ثوابت ولا تبقى أمام الناس مقدسات ولا
تقاليد ولا عادات ولا أعراف ويسير كل فرد حسب رؤاه
الخاصة، وهذه هى النظرية التفكيكية الرهيبة التى يلعب على
أوتارها هؤلاء متناسين انهم يعيشون فى مجتمع يتمسك
بعراقته ودينه وقيمه. وهذه القلة لن تؤثر فى الأمة ولن تصل
إلى اغراضها، أما الدفاعات التى يقدمها هؤلاء عن أنفسهم
ووصفهم للأزهر بأنه يقيم محاكم تفتيش للمفكرين والمبدعين،
فهذا هراء فالأزهر على العكس يشجع على الإبداع ويطالب به
ويشارك فيه، والأزهر لم يعقد محكمة تفتيش لأى مبدع أصيل

أو مفكر متمكن أو عالم مخترع.. أما أن يعتدى هؤلاء على حرمان الله وحرمان رسل الله وعلى أصحاب رسول الله وسنته وعلى القيم الأصيلة، فإن للأزهر الحق في أن يحمي هذا كله، وأن يدافع عن أصالة هذه الأمة وقيمها وهذا دور العلماء الذي يلامون لو قصرُوا فيه أو تهاونوا مع مثل هؤلاء، خاصة بعد أن أسقطت قصيدة حلمي سالم ورقة التوت التي كان يستتر بها أشباه المثقفين مجسدة الإلحاد الثقافي الذي تشهده الساحة المصرية حالياً.

خيانة ثقافية عظمية

ومن جانبه يؤكد د. عبد الحميد إبراهيم العميد الأسبق لكلية الدراسات العربية بجامعة المنيا ورئيس جماعة الوسطية لحماية اللغة العربية، أن الأمة تعيش اليوم مرحلة خطيرة حيث تهدد القوى الصهيونية والخارجية الحضارة العربية والإسلامية في صميمها وتركز بشكل خاص على العقيدة لأنها السبيل للمقاومة ومحاصرة الآخر، ومن ثم فإن أي تعاون أو تشجيع من أي فرد عربي أو مسلم لهذه التحديات الخارجية، إنما هو خيانة عظمية.. ويقول : قصيدة حلمي سالم " شرفة ليلي مراد " هي نوع من الخيانة العظمية، لأنها تركز على الهجوم على العقيدة وعلى الثوابت، وتتيح للعدو التقليدي أن يبسط خطته بوضوح، وإن كنا نحارب الإرهاب لأنه تطرف فمن باب أولى أن نحارب التطرف الآخر الذي يهاجم العقيدة وينتقص من الثوابت. وأي نظرة خاطفة على قصيدة حلمي سالم تظهر خلوها من أي لمحة شعرية، فلا وزن ولا قافية ولا صورة شعرية وإنما هي سرديّة جوفاء ونثرية لا تمت إلى عالم الشعر، وهي مليئة بعناوين متراكمة ومليئة أيضاً بنقل الحديث اليومي، وكأننا نتكلم على " مصطبة ".

الهجوم على العقيدة

ويضيف د. عبد الحميد ابراهيم : وعادة حلمى سالم أن يثير القارئ ليس من باب التشويش الفنى ولكن من باب الهجوم على العقيدة الإسلامية ولفت الأنظار الى النواحي الجنسية، وهى إثارة لا تمت بصلة الى عالم الفن والإبداع ولكن الى عالم الرقص والبلياتشو، فالرب عنده يحلب البقر ويطارد الشرطة ويضعه فى مواقف خسيصة لا تتناسب مع الذات الإلهية، ولا تراعى مشاعر الناس الدينية الذين يجدون فى الدين ملجأ وملأذا والذين يجدون فى العقيدة مقاومة لكل ما يهدد ثقافتهم وتاريخهم وحضارتهم.

مثل هذه القصائد إنما هى نوع من التطرف الفكرى الذى لا يقل خطورة عن الارهاب وهى دعوة للاسترخاء فى فترة تحتاج فيها الأمة التى التنبه. وهى باختصار خيانة عظمى لكل عزيز وغال علينا.

شذوذ فكرى !

ويوضح د. عبد الغفار هلال العميد الأسبق لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية ان ما جاء فى قصيدة حلمى سالم ليس إبداعا ولا شعرا بل خروج يمثل شذوذا فكريا.. ويقول : صوت العلمانيين يحاول أن يرتفع ليهدم الثوابت من العقيدة، فهناك ثوابت لا يجوز المساس بها ويعتبر التدخل لزعتها جريمة يجب ان يعاقب عليها القانون، لأنها تمس عقيدة الأمة، وما يحدث يعد فوضى وليس حرية فالحرية لا تتناول الذات الإلهية المقدسة إلا بما يجب لها من التبجيل والتقديس والتمجيد، فالعدوان على الذات الإلهية يمثل هذا الكلام الغث المؤذى للقلب والعقل يعد خروجاً على الثوابت المقدسة، ويجب رده واحراق مثل هذه الأوراق التى يخرج بها كاتبها عن حدود اللياقة الدينية، ولا يعد ذلك من محاكم التفيش كما

يدعى هؤلاء، ولا يجوز ان تنشر الهيئة العامة للكتاب وهي هيئة
مصرية رسمية هذا الفكر المنحرف الذى لا يعتبر ابداعا، وانما
هو محاولات لنشر العلمانية والإلحاد.

ويضيف د. هلال : والإله المعبود خالق السموات والأرض لا
ينبغي أن يعرض لمثل هذه الأفكار الهابطة ولذلك فإنه يجب
مصادرة كل فكر يحاول المساس بالذات الإلهية وبالمقدسات
سواء بالترميز أو بالمباشرة، والدولة حريصة على رعاية الدين
والقانون وكل من يستهزئ بالله بهذه الصورة يجب ان يحاسب
فمثل هذا الكاتب يبغى الشهرة على حساب الدين، والفن الصحيح
فى الشعر أو النثر هو الذى يدعو الى مكارم الأخلاق وبث القيم
وعرض المثل العليا التى يحتنها الإنسان لتصلح حياته، وهل من
الابداع ان يقول الكاتب ان الرب يضغط البط إلى اخر هذا الكلام
السخيف ؟.. وهل أصبح الابداع من وجهة نظر هؤلاء لا يتعلق
بتشجيع الأخلاق بل بفسادها ؟.. وهل يريد هؤلاء ان يترك لهم
الباب مفتوحا لكي يهدموا أسس وثوابت الأمة ؟! لا يمكن لعقل
ان يقف مكتوف اليدين امام نشر مثل هذه الأشياء التى تفسد
العقيدة.. ومن واجب الأزهر ان يتصدى لكل ما يخل بثوابت
العقيدة، ومن وظيفته المحافظة على احترام العقائد والأديان..
وعلى الدولة مواجهة أى فكر منحرف وتعرضه على القضاء..
القضية ليست محاكم تفتيش كما يدعون وانما هى قضية قيام
الدولة والأمة بحراسة العقيدة بحيث لا ينال منها احد. والأدب
ليس هو هذا النوع من الهجوم على الثوابت الإيمانية، بل يعنى
مادة فكرية تعرف الناس الاستقامة ورعاية المبادئ التى تحافظ
على حضارة الأمة وثقافتها.

تحقيق : حازم عبده، محمد سيد

(اللواء الإسلامى ٢٠٠٧/٤/١٩)

الناصريون غاضبون من حزبهم بسبب

ليلى مراد

تسود حالة شديدة من الغضب وسط أعضاء أمانات المحافظات
بالحزب الناصرى بسبب قيام جريدة العربى الناطقة بلسان
الحزب بنشر قصيدة " شرفة ليلى مراد " للشاعر حلمى سالم
التي أثارت ضجة كبيرة خلال الفترة الأخيرة بسبب احتوائها
على عبارات تتجراً على الذات الإلهية..

وقد تلقت قيادة الحزب رسائل عديدة من أمانات المحافظات
تعبيراً عن غضب كوادى الحزب من نشر القصيدة وبعض
هذه الرسائل طالب بإقالة رئيس تحرير العربى.

"المصريون"

٣٠ - ٤ - ٢٠٠٧

الشعر والشعراء والمصادرة

متابعة : سهام الحقاد

إلى متى سيظل مسلسل المصادرة والتكفير يلاحق المبدعين والمفكرين ؟

وما هو الموقف من دعاوى الحسبة والفتاوى ؟ وكيف يواجه المثقف المصرى تلك الاعتداءات التى تمارسها خفافيش الظلام، وما هو السبيل الأمثل للدفاع عن حرية العقل والضمير ؟ هذه الأسئلة وغيرها فجرتها الندوة التى احتشد بها عدد كبير من المبدعين والنقاد والكتاب والسياسيين بالصالون الأدبى لحزب التجمع - شرق القاهرة - تضامنا مع الشاعر حلمى سالم بعدما قدم أحد الدعاة الظلاميين بلاغا ضده للنائب العام بسبب قصيدته " شرفة ليلي مراد " باعتبارها تسيئ فى نظره للذات الإلهية !!

فى البداية جرم الشاعر شعبان يوسف - مدير الندوة - الإجراءات غير الديمقراطية التى قام بها د. ناصر الانصارى فى مصادرة مجلة " إبداع " وتساءل : من الذى سمح لهؤلاء الدعاة بتفكير المبدعين ؟ ومن الذى منح الشيخ يوسف البدرى تحديدا تلك الصلاحيات ؟ وأين اتحاد الكتاب ورئيسه من تلك القضايا التى من شأنها وأد حرية الإبداع ؟

افتعال الإبداع

أكد الكاتب نبيل عبد الفتاح أننا بصدد ظواهر قمعية تحاول أن تسجن الشعراء، وما يجرى الآن بشكل وصمة بالغة السوء فى جبين الحركة الثقافية والسياسية والدينية.

وأرى أن المشكلة ليست فى الشاعر حلمى سالم ولا قصيدته التى تنتمى إلى مجال الإبداع الشعرى الذى يقتضى التعامل معه بأدواته، وإنما نحن هنا من أجل قضية أكبر وهى الدفاع

عن حرية العقل، خاصة " أننا أصبحنا فى عالم تحكمه سياسة
الخوف " فى ظل الأجواء الكابوسية التى تتجلى بوحشية فى
محاولة اغتيال الإبداع ومصادرة حرية الفكر.

الشعر والحرية

إن مهمة الشاعر والروائى والقاص تختلف تماماً عما يريد
هؤلاء الأوصياء على الضمائر والعقول لأنهم يريدون الشعر
راكعاً تحت أقدام الماضى والسلطة، فى حين أن الشعر هو
الحرية، وأيا ما كان اتفاقنا أو اختلافنا مع الشاعر حلمى سالم
فيجب أن يكون الخلاف بلغة النقد، أى : الشعر بالشعر..
والكتاب بالكتاب.. والمقال بالمقال.

ناشد أحمد بهاء شعبان كافة المثقفين للنضال من أجل تحقيق
الديمقراطية، مؤكداً أن ما يحدث الآن ما هو إلا نتيجة حتمية
ومنطقية لغياب الحريات وتقاعس المثقفين عن أداء دورهم
باعتبارهم طليعة الشعب لمواجهة موجات الظلام.. مشيراً إلى
أن الحرية لا تتجزأ ولن تأتى إلا عبر نضال حقيقى.

قانون العقوبات

" هل يكفل الدستور حرية التعبير " ؟ سؤال فرض نفسه بقوة
على الندوة.. حيث أجاب المحامى حمدى الأسيوطى أحد
مجموعة المدافعين عن الشاعر حلمى سالم قائلاً : إن المادة
٤٧ من الدستور تكفل للجميع حرية الرأى فى حين يقابل هذه
المادة حوالى ٢٥ مادة من قانون العقوبات تحددها وتقيدها،
مؤكداً أن حرية التعبير تأرجحت ما بين الاتساع والتضييق
على مدى الدساتير السابقة وفقاً للمناخ السائد.

أدان الأسيوطى الفتوى التى كان أصدرها المستشار طارق
البشرى نائب رئيس مجلس الدولة عام ١٩٩٤ والتى أباحت
للأزهر ومجمع البحوث الإسلامية أن يكونا رقباء على

المصنفات الفنية وكل ما يتعلق بالشأن الدينى، الأمر الذى ساهم بقوة فى الاعتداء على حرية الرأى والإبداع معاً.

ربط صلاح عدلى - مدير مركز آفاق اشتراكية - بين ما حدث فى القرن السابع عشر مع الفنان الإشبانى العظيم جويما وبين ما يدور الآن على الساحة المصرية مشيراً إلى أن جويما رسام الملك عندما حاول الخروج من أسره ليتلاحم مع الثورة والمستقبل كفرته محاكم التفتيش آنذاك وحكمت عليه.

كما أن ما حدث فى القرون الوسطى فى ظل سطوة الكنيسة نشهده فى مصر الآن، وذلك يعود فى نظرى إلى أن الدين بات المرجع الأساسى لكافة الشئون الدنيوية سواء فى الطب أو العلم أو الإبداع أو السياسة والثقافة، وأكد أن اللجوء إلى الفقه الدينى جاء من أجل الدفاع عن الأوضاع القائمة ولمحاربة حرية الفكر والإبداع بكافة أشكاله.

ونادى صلاح عدلى بضرورة تكوين جمعية من أجل الدفاع عن حرية الرأى مؤكداً على ضرورة أن ينظم المثقفون أنفسهم لمواجهة تلك الكبوات والتصدى لخفافيش الظلام.. وتحويل تلك القضية إلى قضية رأى عام على الصعيد العربى والدولى.

شرفه ليلى مراد

اتفق الناقد د. صلاح السروى مع سابقيه حول مغزى الأزمة الذى يكمن فى الربط بين الدين والسياسة وقال يجب أن نستمر فى النضال من أجل فك ذلك التشابك بين ما هو دينى وما هو سياسى لأنها قضية حضارية فى المقام الأول.

وقدم الناقد قراءة نقدية لقصيدة " شرفه ليلى مراد " موضحاً أن اللغة الشعرية تتجاوز حدود اللغة المعجمية إلى فضاء دلالى واسع قادر على إبراز الكامن والخفى من حقائق وقيم ومفاهيم ورؤى للعالم.

وأشار إلى عنوان القصيدة مؤكداً أنه يستدعى حالة من
النوستالجيا " الحنين إلى الماضي " إلى زمن البراءة
الرومانتيكى الذى كانت فيه المشاعر أكثر طزاجة وأقل زيفاً.
كما تحمل القصيدة رؤية تأملية تعيد مشهد الوجود الإنسانى
فى علاقتة بالرب والقدر والمصير الذى يؤرق الجميع،
وترتكز على تقنيات جمالية نثرية تجعل من الكون يومياً
واعتيادياً وتجيب بالنفى على طريقتهما : " الرب ليس شرطياً
حتى يمسك الجناة من قفاهم " وهى تشير إلى أن الرب هو
فاعل الخير المطلق العظيم ومانح العطاء الوفير. وهو مانح
البركة التى تجعل اللبن وافراً.

خيانة أدبية

واتهم الشاعر أحمد الشهاوى جيل السبعينيات بالتخلى عن
الشاعر حلمى سالم كما اتهم الشاعر أحمد عبد المعطى
حجازى وحسن طلب بالتمسك بمقاعدهما على حساب حرية
التعبير، والسبب فى ذلك يرجع إلى موقف حجازى النقدى من
قصيدة النثر.

وفى الختام رأى الشاعر حلمى سالم أن الخصم الرئيسى فى
هذه المعركة ليس التيارات المتطرفة وإنما ثلاثة : الدستور
والقانون والشرع، فبدون تعديل مسارات هذه المحاور لن
تتأتى الاستنارة المطلوبة، ويرى أن الجماعات الضاغطة فى
اتجاه التنوير سوف تستغرق زمناً طويلاً حتى تؤتى ثمارها
المرجوة. وطالب بإلغاء وظيفة الافتاء فلا مجال للفتوى فى
ظل القانون كما طالب بإلغاء قانون الحسبة نهائياً.

(الأهالى - مايو ٢٠٠٧)

المثقفون يلعنون الرقابة على شرفة

" ليلى مراد "

لم تفق الحياة الثقافية من صدمة مصادرة الهيئة العامة للكتاب لعدد مجلة " إبداع " الأول، فى إصدارها الثالث، بسبب قصيدة " حلمى سالم " شرفة ليلى مراد، حتى فوجئ الجميع بتطور الأمر حيث رفع الشيخ " يوسف البدرى " على الشاعر دعوى قضائية بتهمة العيب فى الذات الإلهية، وقبلت النيابة الدعوى، وأصبحت القصيدة وشاعرها الآن ينتظران كلمة القضاء، كما تم تحويل القصيدة إلى الأزهر الشريف لإبداء الراى.

المفكرون والمبدعون المصريون غاضبون، بسبب هذا التطور ويرون أن الفكر والإبداع والعقل المصرى فى خطر، وينددون بهذا الجو الخائق للحرية والإبداع.

الروائى عبد الوهاب الأسوانى يرى أن للشاعر الحق فى أن يقول ما يعن له، مؤكدا أن هذا ما ذهب إليه رجل الشرع " القاضى الجرجانى " الذى قال " يسمح للشعراء بما لا يسمح به لغيرهم " وقد قال هذا الكلام دفاعا عن الشعراء فى زمنه وحماية لهم. ولو رجعنا إلى الشعر العربى القديم سنجد من الشعراء المسلمين من قالوا شعرا لا نستطيع أن نستشهد به الآن فى صحفنا، ويمكن الرجوع إلى أبى العلاء المعرى، وأبى نواس، وأبى الطيب المتنبى.

الأسوانى قال ذلك بمرارة، لكن الروائى " محمد البساطى " كان غاضبا ومنفعلا وهو يؤكد أن " الموضوع كله مسخرة، وستظل هذه المسخرة موجودة، طالما أن هناك رقابة على الأعمال الفنية والإبداعية، وكأن الشعب ما زال قاصرا عن الفهم، وفى حاجة لمن يفهمه.

ورغم أن السنوات الماضية شهدت عددا كبيرا من المصادرات، فإن الوضع لم ينصلح. كما يريد المصادرون.

والمصادرة لم تمنع قراءة الكتب المصادرة، أو المواد المرئية
الممنوعة، فحين منع وزير الثقافة فيلم " دافنشى " انتشر الفيلم
وراجت الرواية.

إنه من العيب أن يكون الشعب المصرى فى القرن الـ ٢١
أسيرا لمن يدعون انهم أوصياء عليه.. ويضيف البساطى :
فليكتب حلمى سالم ما يشاء من قصائد، وليطبع حجازى ما
يشاء، واللعنة على من يقف فى طريق الإبداع.
البساطى يرى أن الذين يسعون بالشكاية ضد الإبداع هم القوى
الباطشة التى تتبع الرقابة حيث سارت، وهذه القوى جزء من
نظام ثقافى سائد يعتمد على سياسة كتم الأنفاس.
وجاءت كلمات الدكتور عبد المنعم تليمة هادئة.. وموضحة
للاسباب الموضوعية التى تدفع البعض إلى الاساءة للإبداع
والمبدعين.. كلمة الإبداع تعنى الإتيان بجديد، وطبيعى ان
يكون الجديد مخالفا للمألوف، ولهذا فإن القوى الاجتماعية
المحافظة يصيبها القلق إزاء الإبداع الجديد، أما القوى الرجعية
فإنها ترفضه وتحاربه وتصادره، بل وتسعى إلى إلحاق الأذى
بالمبدعين.. هذا أمر عادى ومعروف، خاصة فى المجتمعات
المتخلفة والنامية.

غير أن الأمر لدينا فى مصر وفى العقود الأخيرة بالذات اتخذ
صورة خطيرة تهدد حياتنا الإبداعية والروحية بالعجز والعقم،
ذلك أن السلطات احتكرت إدارة الحياة الثقافية، وامتلكت
وحدها وسائل الاتصال والتوصيل، ووضعت ذلك بين أيدي
البيروقراطية الجامدة، وقوى الأمن الباطشة، ودخلت هذه
السلطات فى مزايده مع القوى السلفية الرجعية، وتصاعدت
من الطرفين مساعى مصادرة الإبداع ومحاكمة المبدعين،
ونقول هنا إن هذه السياسات تصيب المجتمع بكامله بالشلل
وتعطل طريقه إلى المستقبل.. إن الإبداع فى تقويمه وتقديره

انما هو مسئولية أهل الاختصاص من النقاد والدارسين والعلماء.

بينما كانت كلمات الشاعر " رفعت سلام " جادة وصارمة وهو يقول " انها وصمة عار، ستسجل لمصر ٢٠٠٧، باعتبارها قد أصبحت مركزا لمحاكم التفتيش التي انتهت منها الانسانية منذ قرون.. لقد نقلنا التجربة الاوروبية من محاكم التفتيش، بعد الثمن الباهظ الذي دفعه المفكرون والادباء الأوروبيون، وبعد ان استعادت أوروبا عافيتها، وصححت مسارها، فإذا بنا نستعير منهم الآن هذه التجربة المظلمة، ونطاردها الأدباء والمبدعين والمفكرين، وكأن دماء " نجيب محفوظ " و " فرج فودة " ومنفى " نصر حامد ابو زيد " لم تكن كافية بل مازال البعض من الظلاميين يستخدمون مؤسساتنا الهشة الخائفة لمطاردة البقية، دون أن يقف أحد في وجههم.. إنها كارثة فعلا، هذا التفتيش في ضمائر المبدعين والكتاب، وهذه الإسقاطات الدينية وغير الدينية على أعمال ليست دينية. وينهى رفعت حديثه داعيا الأدباء والمثقفين لحشد أنفسهم في مواجهة هؤلاء الخفافيش، وإعادة النظر في آليات مواجهة التهديدات التي تقع على كاهل الأدباء المصريين في هذا الوقت العصيب.

وعلى الرغم من أن الشاعر " طاهر البرنبالي " يبدأ حديثه مؤكدا على أن التعبير خان حلمي سالم في بعض مواضع القصيدة، وهو لا يريد الإساءة إلى الذات الإلهية، بل هو يدعو الناس لأن يبدأوا في العمل على حل مشاكلهم، بأنفسهم، إلا أنه يرى فيما حدث مع " حلمي سالم " صيدا في الماء العكر، حيث الجو كله تربص بالإبداع، وهناك من ينفخون في الرماد لإشعال النار.

يقول طاهر : " المبدع هو الذى يضع القوانين الخاصة لإبداعه، وهذه القوانين يجب ألا تتعارض مع معتقدات الناس وقيمهم، كما أن وظيفة تقييم الأدب تقع على عاتق النقاد لا رجال الدين.

وتبدأ الشاعرة الإماراتية المقيمة فى القاهرة " ميسون صقر " مؤكدة على أنه " ليس دفاعا عن حلمى سالم ولكن دفاعا عن حرية التعبير.. فالشعر يتجاوز الكتابة التقريرية المباشرة، بما له من خواص وأدوات خاصة ". وترى ميسون أن فى قصيدة " حلمى سالم "، رغم كل ما يقال عنها. محبة لله، وليس فى القصيدة أى تجديف، والله أكبر من الشعراء لكن الشعراء يحاولون أن يتلمسوا الخيط الرابط بين اللغة ومحتواها، والقصيدة لا تحمل تطاولا على الله بل فيها تطاول على اللغة، ونحن إذا أردنا أن نفسر حياتنا وكتابتنا بهذا الشكل سنضع كثيرا من الكتابات تحت المصحلة، وكتابات حلمى ليست محرقة ولكنها كتابة محبة لله وللدين.

أستاذ الفلسفة صلاح قنصوة.. يقطع القول فى شرعية المصادرة إلا فى حالة واحدة.. هى عندما يكون الكلام المصادر يدافع عن العدو أو يفيد العدو فى حالة حرب حقيقية. ويقول : المقال يرد عليه بمقال، والقصيدة بالنقد، وكل شى يرد عليه من نوعه، ولكن ان استخدم السلاح أو القوة أو التجريم فى مواجهة الكلام فإن هذا الامر يدل على خسة ونذالة.

مهما كان الفكر فلا يقابل إلا بالفكر، وأن أقابل الفكر بالسجن أو الضرب أو التهديد بالقتل فهذا انحطاط وهزال واعتراف بالهزيمة ازاء هذا الفكر.

وعن وجود قوانين تجرم الفكر أو الإبداع يقول د. صلاح : أكثر القوانين التى تتطرق إلى مثل هذه الأمور مؤسسة على

النفاق للرعاع، وهى لا تحترم عقل المواطن، وتتعامل مع الفكر كما تتعامل مع المخدرات والممنوعات ولا يعنى وجود قانون انه قانون سليم، بل ان القانون الذى يجرم الفكر هو قانون منافق، وما أكثر القوانين المنافقة التى نحكم بمقتضاها. وينهى د. صلاح حديته قائلا : العمل الأدبى يجب أن نتعامل معه بقوانين هذا العمل، ولا يتم التعامل معه من خلال أى قانون آخر.

الروائى إدوار الخراط يرى أنه " لابد أن نؤكد على حرية الإبداع، والقراءة المتزمنة للشعر لم تعد ممكنة، لأن للشعر قراءة خاصة لا تقتصر على المعانى الحرفية، كما هو الحال فى المقال. فالشعر يعتمد على الاستعارة وغيرها، وهى أدوات لا تسمح بالفهم الضيق الحرفى، بل تفتح السبيل أمام الخيال كى يخلق عاليا، وأن تكون إيماءات اللغة هى الدليل، وليس المعانى الحرفية، التى تأخذ بها فى المقالات والأخبار وغيرهما، وهكذا تنتفى امكانية محاكمة الشعر بأسلوب محاكمة المقال أو الخبر.

تحقيق : محمد عامر

(الاذاعة والتلفزيون

(٢٠٠٧/٥/٢٦

مثقفون يجيبون عن السؤال الشائك : هل التكفير أصبح مرادفا للإبداع في مصر ؟

تحقيق : ابراهيم شعبان

حدثت خلال الفترة الأخيرة عدة وقائع مصادرة لكتب، لكن المؤسف هو أن يصل الأمر إلى تكفير الكتاب أو المفكرين وهنا تبرز عدة أسئلة : هل عدنا إلى عصر محاكم التفتيش، وأصبح مفروضا على كل مواطن أن يفتش في ضمير ونوايا الكاتب ؟ هل هذه المصادرة سحابة جهل أطبقت مرة واحدة على نفوس الكثير من المبدعين ؟ وهل أصبح الإبداع والفكر فعلا استثنائيا في مصر ؟ والارهاب الفكرى والمصادرة هما الأساس ؟، وهل هناك ابداع مؤمن وآخر ملحد ؟!.. هذا ما نناقشه في هذا التحقيق..

المفكر الكبير " محمود الكبير أمين العالم " قال : الحكم الوحيد على العمل الأدبي هو النظر في مدى أدبيته وأى حكم آخر خارج مجال الأدب مرفوض..

أما قصيدة الشاعر " حلمى سالم " فأندهش من الخوف منها إلى هذه الدرجة، التى تصل إلى درجة مصادرة مجلة (ابداع) من أجل بيت شعري فى إحدى قصائدها.. كيف يحدث ذلك وفى أى عصر نعيش، أفهم أن الشعر يقيم بحسب الجديد فيه فنياً، دينياً، يحاكم على أنه شعر أو لا شعر ولا يحكم ابداعاً من زاوية أخلاقية، فمصادرة مجلة (ابداع) جريمة من الدرجة الأولى واستمرارها حتى الآن اهانة للعقل المصرى. أما بخصوص كلام الشيوخ تحديداً فى الفن والابداع وفتواهم بأن ذلك كفر محض، وهذا حلال طيب فأقول لهم — مع احترامى — نقدم وتكفيرهم للابداع كلام ليس له علاقة بالدين الاسلامى لا من قريب أو بعيد، فالله جميل يحب الجمال

والإبداع سواء كان شعرا أو مسرحا يفسر من هذا المنطلق وإلا فليكفروا المتصوفة مثل (ابن عربى) و (الحلاج). لسنا ضد رجال الدين ولكننا ضد الفهم الدينى الذى ضيق الأفق ويحاول أن يسقط الفهم الحرفى على نصوص الشعر، فحتى القرآن الكريم لا يفهم حرفياً ولكن تفهم دلالاته وألفاظه بشكل جمالى ومعنوى.. وإذا كان مفروضا عليهم أن يقوموا بدور الجلادين فليجدوا (الحجاج بن يوسف الثقفى) الذى ضرب الكعبة بالمجانيق قائلاً لولا أن الله قد أمرنى أن أفعل ذلك ما فعلت ! إبنى أرى أن هؤلاء الحكام الطغاة الواجب على الشيوخ ذبحهم ألف مرة وليس ذبح الكتاب أو المفكرين.

صحيح أننى ماركسى لكن لى وجهة نظر كاملة فى الدين وكنت عضواً فى الحزب الشيوعى ومع ذلك بنينا فى سجن الواحات جامع نصلى فيه، فالماركسية والإبداع لا يتعارضان مع الدين، وباسم الدين الإسلامى الذى درسته خمس سنوات فى جامعة باريس أستتكر بشدة مواقف هؤلاء الشيوخ وأستشهد بمؤلفات ابن رشد والامام محمد عبده.

ويقول المفكر الكبير حسين أحمد أمين : أنا ضد المصادرة فى كل الأحوال لأنها تلفت النظر إلى أشياء تافهة فى بعض الأحيان، وتحرمنا من أعمال عظيمة فى أحيان أخرى، وأنا مع " عبد المعطى حجازى " فى قوله لسنا أطفالاً حتى تصدر أعمال فنية وإبداعية خوفاً من أن نفسدنا، وأنا واثق أن الضجة التى أثارت حول " آيات شيطانية " لسلمان رشدى هى التى لفتت النظر إليه لأنها رواية خالية من الموهبة وصعبة، أما فى حكاية " نوال السعداوى " فأنا لم أقرأ مسرحيتها التى أثارت الجدل لكن من حقها أن تعبر عن نفسها، وأنا أتساءل : لماذا كل هذا الحجر على عقول الناس وعلى الإبداع ؟.

إن حكايتنا البائسة مع الشعر والابداع تذكرني بما جاء فى مسرحية (يوليوس قيصر) لشكسبير عندما خرج الحراس بعد خطيئة انطونيو بطل المسرحية ل يبحثوا عن قتلة (يوليوس قيصر) وفى طريقهم قابلوا شخصا بالمصادفة فسألوه عن اسمه فقال لهم أنا (سينا) ولست القاتل الذى تبحثون عنه فقالوا اقتلوه لرداءة شعره، أى أن هناك إصراراً على قتل الشاعر سواء كان جانياً أو بريئاً فحمى المصادرة والتكفير هذه أصبحت سيفاً مصلتاً على رقاب المبدعين والمؤمنين ومن سواهم.. وحول فكر المصادرة وسوابقه فى التاريخ الإسلامى يقول حسين أمين : بالطبع هناك سوابق كثيرة منها ما حدث مثلاً أيام المعتزلة والذين يحسبهم الناس أنهم كانوا قمماً فى التنوير وهم فى رأى كانوا أول من ابتدع فكرة محاكم التفتيش، وأول من قالوا إن القرآن مخلوق وليس أزلياً أو قديماً قدم الله — وأنا معهم — تماماً فالقرآن يتحدث عن سيرة زيد بن حارثة وأبى لهب الكافر فكيف يكون أزلياً، لكنهم فرضوا رأيهم على الناس، فأعلنوا وقتها وكانت لهم الهيمنة إن من يقول بغير ذلك يعزل، ويقتل فاعترض الإمام أحمد بن حنبل وحدثت مواجهة بين الطرفين، فالمصادرة فكر متخلف ودعوة للتعنت والتعسف وممارسة الوصاية على الناس لذا فأنا أرفضها وأقف ضدها تماماً.

يقول الناقد الكبير الدكتور جابر عصفور رئيس المركز القومى للترجمة : الإبداع لا تطبق عليه أى تفسيرات أو توصيفات دينية، لأنها غالباً ما تكون تفسيرات متعسفة لا رحابة أفق فيها على الإطلاق..

تفسيرات تبدأ وتنتهى من منطقة الاتهام، وفى هذا أذكر شيوخنا الأفاضل الذين يوزعون صكوك الكفر والردة والإيمان على جميع خلق الله بالمبدأ المهم جداً الذى قاله الامام مالك

رضى الله عنه : " اذا ورد قول من قائل يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهاً ويحتمل الإيمان من وجه واحد حمل على الإيمان ولا يحمل على الكفر ". فمن ناحية الدين لابد أن تلتمس الإيمان والفن في كل إبداع مكتوب أو مشاهد.. لكن أن تتطلق في حكمك على الناس من منطق أن كل إبداع كفر، فهذا شيء صعب جداً لا يقبله عقل.

فأنا ضد اتهام أى مبدع بالكفر لأن الكفر مسألة دينية أما الأعمال الفنية فلا تهدف الا لتحقيق المتعة الجمالية التى لا تتنافى بدورها مع روح الدين السمحة.

وأنا قرأت قصيدة " حلمى سالم " وتوقفت عند المقطع الشائك فيها، ولم أر فيه أى سب أو قذف فى الذات الالهية. وهناك حديث شريف يقول : " من كفر مسلماً فقد باء بها " .

(العربى ٢٧/٥/٢٠٠٧)

لجنة الثقافة بمجلس الشعب تجتمع لمناقشة

أغنية " أنغام " وقصيدة " حلمى سالم "

تستعرض اليوم لجنة الثقافة والإعلام بالبرلمان المصرى، وقائع الاتهامات الموجهة إلى المطربة المصرية " أنغام " بتصوير فيديو كليب داخل أروقة مسجد السلحدار بمنطقة الجمالية بالقاهرة، وهو ما وصفه النائبان عادل شعلان وصابر أبو الفتوح اللذان تقدما بطلب إحاطة حول هذه الواقعة بأنه انتهاك لحرمة المسجد وإهانة لمشاعر المسلمين.

ورغم نفي فاروق حسنى وزير الثقافة المصرى لأجهزة الإعلام والفضائيات المساس بحرمة المسجد، وأن التصوير تم خارج صحنه المقدس، إلا أن خطابا أرسله البرلمان إلى الوزير بحضور اجتماع اللجنة اليوم أو إيفاد مسئول عن الوزارة أو المجلس الأعلى للآثار، باعتبار أن مسجد السلحدار من المواقع الأثرية للرد على استفسارات النواب، خاصة بعد انضمام عدد آخر من النواب إلى المناقشة، معلنين استنكارهم لاستغلال المساجد فى تصوير الأغاني.. ومن المتوقع أن يحضر الاجتماع بعض رجال الدين لتقديم فتوى شرعية فى هذا الخصوص، كما يتوقع قيام المطربة أنغام بتقديم اعتذار عن الواقعة كما جاء على لسان بعض النواب، تشير فيه إلى احترامها لقدسية المساجد وجميع أماكن العبادة، وأنها لم تقصد المساس بحرمتها، وأن التصوير كان خارج هذا النطاق، وستصدر اللجنة تقريراً بمجمل الآراء لإحالة إلى الحكومة، لتنفيذ التوصيات، التى سيكون من بينها كما ذكر أحمد أبو طالب رئيس اللجنة ضرورة احترام قدسية المساجد، وعدم تعريضها لما يسيئ إلى مشاعر المسلمين، وأن المساجد خصصت للصلاة، وأن يكون للتصوير التمثيلى أو أى ألوان

أخرى من الأنشطة أماكن بعيدة عن الأماكن المخصصة للصلاة كالمحطات وغيرها.

وقررت اللجنة كما ذكر أبو طالب تقسيم اجتماعها إلى ثلاث قضايا، فبخلاف مناقشة قضية أنغام ستنتظر اللجنة طلب إحاطة قدمه النائب سلامة الرفيعي حول القصيدة التي نشرها الشاعر المصري حلمي سالم في مجلة "إبداع" التي تصدر عن الهيئة المصرية للكتاب، وكما جاء في طلب الإحاطة أنها تسيء للذات الإلهية.

كما تناقش اللجنة بياناً عاجلاً للنائب محمد العادلي احتجاجاً على تحويل حديقة المتحف الإسلامي بكفر الشيخ إلى صالة أفراح.. وجميع القضايا الثلاث مرتبطة باختصاص فاروق حسنى وزير الثقافة، والذي توقع النواب عدم حضوره لتأثره بأزمته مع نواب البرلمان حول ارتداء الحجاب والتي أثارت في بداية الدورة الحالية، وينيب الوزير عنه بعض المسؤولين لتقديم ردود متفق عليها مع الوزير لإنهاء الأزمات الثلاث والتي تعتبر آخر مواجهة على الأقل بين النواب وفاروق حسنى في الدورة البرلمانية الحالية.

(الدستور ٢٠٠٧/٦/١٢)

اعتبرها العلماء تابعة للمجهوم الخارجى على الإسلام منح جائزة " التفوق فى الأدب " لمن أساء للذات الإلهية.. جريمة فى حق الدين والمجتمع

فى الوقت الذى لم تتدخل بعد جروح أمة الإسلام بأسرها من جراء ما قامت به ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية خلال الأسابيع الماضية بعد منحها لقب فارس للكاتب الهندى الأصل سلمان رشدى صاحب كتاب " آيات شيطانية " والذى اعتبرته الدوائر الإسلامية الرسمية والشعبية إساءة بالغة للإسلام.. تأتى الكارثة والطامة الكبرى بفتح جرح جديد ولكن للأسف من الداخل وذلك بقيام المجلس الأعلى للثقافة التابع لوزارة الثقافة بمنح جائزة " التفوق فى الأدب " إحدى جوائز الدولة، للشاعر حلمى سالم صاحب قصيدة " شرفة ليلي مراد " التى تهجم من خلالها بشكل مباشر على الذات الإلهية والمقدسات الإسلامية، ومنعت بسببها مجلة إيداع من التوزيع فى مارس الماضى، وهو الأمر الذى اعتبره العلماء والمفكرون جريمة كبرى فى حق الدين والمجتمع، وطالبوا بضرورة إعادة تشكيل المجلس الأعلى للثقافة بما يتماشى مع الفكر الصحيح للأمة، وأكدوا على أن تجاهل مشاعر المسلمين فى هذا الصدد كارثة أحدثتها المؤسسة الثقافية، وخيانة للأمانة الوطنية الموكولة للمجلس بالمسئولية الثقافية والحفاظ على الهوية، وأشاروا إلى أن المثقف هو المشكل الأول لقناعات الراى العام ويجب أن ينطلق إيداعه من القيم الإسلامية الصحيحة وليس هدمها، وطالبوا بضرورة منع هذه الجوائز عن المنفلتين أدبيا حفاظا على قيم وثوابت المجتمع.. " اللواء الإسلامى ".. رصدت آراء العلماء حول هذه القضية فى سياق التحقيق التالى.

فى البداية يطالب د. محمد المسير أستاذ العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بضرورة وجوب خروج قضية جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية التى تعد جائزة التفوق فى

الأداب التي منحها المجلس الأعلى للثقافة لصاحب قصيدة " شرفة ليلي مراد " حلمى سالم والذي تعتمد فيها إهانة المشاعر الدينية لدى الشعب المصرى المسلم بتهجمه المباشر على الذات الإلهية واحدة من هذه الجوائز التي يجب خروجها عن إطار وزارة الثقافة بشكل كامل.. وقال : يجب أن يكون هناك اختيار دقيق لأعضاء المجلس الذين يقومون باختيار أصحاب هذه الجوائز والفائزين بها، فالمشكلة الحادثة اليوم أن جميع هؤلاء ينتمون إلى تيار واحد وإلى فكر قد يكون غريبا على الأمة وعلى ثوابت هذا المجتمع، ولذلك فإنه لا يرجى وجود إصلاح حقيقى مع بقاء هؤلاء المتسلطين على الاعلام والثقافة، ويجب أن يكون هناك تمثيل صادق لتيارات الفكر المعتدل والدينى، ويجب أن يتم اختيار الاعضاء والأكفاء الذين يحترمون ثقافة هذه الأمة، وإذا كنا نعيب على بريطانيا أنها منحت وساما لإنسان مرتد مثل سلمان رشدى، مما أثار ضجة كبيرة فى الأوساط الاسلامية الرسمية والشعبية بسبب ذلك الأمر، فكيف تواجه وزارة الثقافة المجتمع المسلم فى مصر وتكرم انسانا سبق لها أن صادرت عددا من مجلة " ابداع " بسبب قصيدته المنحرفة ؟!

ويؤكد د. محمد المسير على ضرورة إعادة تشكيل المجلس الأعلى للثقافة بما يتناسب ويتماشى مع فكر الأمة، وأن ينحى عنه هؤلاء الغرباء الذين يمثلون الفكر الدخيل على المجتمع، فهناك تسلط من العلمانيين وأصحاب الفكر المادى على وسائل الاعلام والثقافة فى الشارع المصرى، وهؤلاء يجب أن ينحوا تماما عن مواقعهم حتى يمكن بلورة رؤية ثقافية حقيقية تسمح بنهوض المجتمع وتكون مغلفة بالقيم الدينية الصحيحة.

الجائزة ملك الأمة

ومن جانبه يقول د. محمد أبو ليلة أستاذ ورئيس قسم الدراسات الاسلامية باللغة الانجليزية جامعة الأزهر وعضو المجلس

الأعلى للشئون الإسلامية : المعروف أن الجائزة يجب أن تمنح بناء على أسس إنسانية وابداعية وقومية إلى آخره، فهناك معايير ومبادئ لا بد من مراعاتها عند منح الجائزة، ويجب ألا تمنح الجائزة لشخص يطلق عليه مبدع فقط، وإنما يجب أن يكون صاحب رسالة إلى جانب الابداع، وألا يكون ابداعه على حساب القيم والمرتكزات التي يقوم عليها المجتمع، فالجائزة ملك للأمة وليس لوزارة الثقافة، ولا يمكن منح هذه الجوائز لمن يحطمون ثوابت الأمة، فليس من المعقول أن تؤخذ أموال الناس الذين يعتزون بدينهم وقيمهم وأخلاقهم ويرتكزون على الهوية الإسلامية لأمنحها في صورة جائزة للتفوق أو غيره لشخص يعيث بكل هذه المرتكزات والقيم، يكون ابداعه ابداعا في الشر، لأن ذلك يؤدي إلى إختلاط الأوراق وإختلال المعايير والموازن، وما كتبه حلمي سالم في قصيدته عن الذات الإلهية وعن الأنبياء وعن القيم الإسلامية الأصلية لا يعدو أن يكون هجاء غير مذهب.. وليس الابداع في عدم التقيد بالقواعد ولا المبادئ والأخلاقيات ورواسخ المجتمع والثورة على المنظومة القيمية بالكامل تحت مسمى الحرية الابداعية، والمشكلة هنا أن وزارة الثقافة رسميا تمثل الدولة في الجانب الثقافي، ومن المفترض أن تكون الوعاء الفاعل لتشكيل ثقافة الشعب، ولذلك كان يجب عليها أن تحترم القيم التي يحتذى بها المجتمع ويتحصن ضد عوامل الفساد والتحلل، وعلى وزارة الثقافة التي تمثل الأمة في الجانب الثقافي أن تكون عادلة في أحكامها ولا تكون انتقائية وعشوائية إلى هذا الحد، فتقوم بمنح الجوائز لمن يهدمون في المجتمع ويروجون للأفكار الانحلالية، وتحجبها عن أناس يعيشون لمصلحة هذا الوطن ولا تكف أقلامهم وألسنتهم عن حماية التراث والدفاع عن الأمة ضد أعدائها في الداخل والخارج.

تجاهل لمشاعر المسلمين

ويضيف د. أبو ليلة : وقد وقع المجلس الأعلى للثقافة فى خطأ جسيم، عندما تجاهل مشاعر المسلمين الذين لم تهدأ ثورتهم بعد على حلمى سالم وما قدمه فى " شرفة ليلى مراد " وتهكمه على الذات الإلهية، ومنحه جائزة التفوق فى الآداب يدخل فى إطار المكايذة التى تمارسها وزارة الثقافة فى اقضاء العلماء والمستحقين للجوائز وتقريب أناس اعتادوا على تسفيه مشاعر الناس وقيمهم مثل حلمى سالم. ووزارة الثقافة للأسف تعمل فى جزيرة معزولة، وتهتم كثيرا فى ثوابت الأمة وتحدث شروخا فى أساسات المجتمع، ومصر مليئة بالعلماء والمبدعين الجاديين وأصحاب الرسالة المحافظة على الدين وقيم المجتمع، وليس ما يكتبونه من باب التسلية أو الترويج للردائل، وكان يجب أن تكون وزارة الثقافة عادلة فى منح جوائز الدولة ولا تعمل على جرح مشاعر الناس. فإن مرتبات كل العاملين بالوزارة بما فيها المجلس الأعلى للثقافة تدفعها الأمة بمسلميها ومسيحييها داخل المجتمع المصرى وهم يرفضون أن تعطى الجوائز لأعداء القيم وأعداء الفضيلة والجمال الابداعى الهائف.

نعم ليس هناك حجر على المبدعين إطلاقا فالأمة تقاس بمبدعيها، ولكن هذا الابداع يجب أن يكون صاحب رسالة وليس مجرد تقليد للجوانب السلبية فى الغرب، ولا يجب أن يقدم أدبا مكشوبا وانحلالا بهذا الشكل، ثم يوضع تاج مصر على رأسه من خلال منحه هذه الجائزة فهذا لا يجوز مطلقا.. ولذلك يجب محاسبة وزير الثقافة وجميع العاملين معه فى مجال توزيع الجوائز، لتعدهم جرح مشاعر المسلمين داخل المجتمع المصرى، خاصة أن شكوى العلماء متكررة من الطريقة التى تمنح بها وزارة الثقافة من خلال المجلس الأعلى جوائز الدولة، وهناك تذمر بين العلماء والأدباء والمبدعين

الأصلاء من سوء تصرف وتصريف المجلس والوزارة لشئون هذه الجوائز، لأنه يجب أن تكون الجوائز وخاصة الأدبية مفتوحة على المبدعين كافة في المجتمع وليست قاصرة فقط على دعاة الإلحاد والمروجين للانحلال والفساد الأخلاقي.

ظاهرة قديمة متجددة

ويرى د. محمد السيد الجليند أستاذ ورئيس القسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة أنه ليس جديداً على المجلس الأعلى للثقافة أن يتصدى بشكل عنيف ويقف ضد شعور الأمة، وضد الاحساس الديني الذي يتميز به الشعب المصري المسيحي منه والمسلم.. ويقول من خصوصيات مصر منذ عهد الفراعنة أنها تتمتع بعاطفة دينية حادة يستوى في ذلك المسلم والمسيحي، وأى مساس يتصل بمقدسات هذا الشعب، يستثيره ويؤلمه نفسياً وعقلياً معاً، خاصة إذا كان ذلك يتصل بالذات الإلهية أو بمصادر التشريع الأساسية كالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وقداسة هذه المصادر ليست ممنوحة لها من المؤمنين بها "أمة الإسلام"، وإنما هي عقيدة دينية نزل بها الوحي فالاستهزاء بآيات الله والسخرية من الذات الإلهية تمس أصول الاعتقاد في صميمها، وما حدث من ملكة بريطانيا اليزابيث الثانية ومنحها لقب فارس لصاحب "آيات شيطانية" سلمان رشدي والذي اعتبرته كافة الدوائر الإسلامية الرسمية والشعبية إزدراء للدين والعقيدة، لم يكن هذا بعيداً عن الشعوب المسلمة ومنها الشعب المصري، ولكن مع ذلك قد يكون الأمر سهلاً إذا جاء من الغرب، ولكن الطامة والكارثة الكبرى أن يتكرر ذلك مراراً من المجلس الأعلى للثقافة في مصر، وليست هذه هي المرة الأولى لأن قصة "وايمة أعشاب البحر" ليست ببعيدة، ثم يفاجأ المجلس الجميع بأن يمنح جائزة مالية مدفوع ما لها من أموال الشعب المصري المسلم والمسيحي ومن دافعى

الضرائب والكاهنين وكلهم أصحاب عقيدة يؤمنون بها ويدافعون عنها - لمن ازدرى العقيدة الإسلامية وسخر من القرآن الكريم ومن الذات الإلهية ويكافئه المجلس على كل ذلك.. فهل هذه هي الأمانة الوطنية المنوطة بقرارات المسؤولين بالمجلس الأعلى للثقافة؟.. ألم ياتمن الشعب هذا المجلس على أمواله وعلى دينه وثقافته وهويته؟.. أليس ذلك خيانة لهذه الأمانة الوطنية؟!

نعم إن للشعر لغته وهناك ما يسمى بالصدق الفني، ولكن ما بالنا إذا كان المطروح ينحط بالذوق المصرى إلى الحضيض بدلا من الارتفاع به لمستوى الذوق الأدبى الرفيع.

الدور الخطير للمثقف

أما د. محمد الشحات الجندى أستاذ الشريعة بكلية الحقوق جامعة حلوان وعضو مجمع البحوث الإسلامية.. فيؤكد أن الإسلام وضع ثوابت ومرتكزات يتأسس عليها نظامه وعقيدته وشريعته وحضارته، وهذه الثوابت ينبغى أن تحترم من أتباع الإسلام ولا فرق فى ذلك بين المثقف وغير المثقف، بل إن واجب المثقف أكثر أهمية وخطورة نظرا لدوره فى تشكيل رأى العام والتأثير بما يحمله من أفكار ورؤى يطرحها على الناس. يقول : ينبغى العلم أن الإسلام يحث على الفكر والابداع والتدبر، ونصوص القرآن الكريم مليئة بهذا اللون من التوجه الذى يعلى من شأن قيم الابداع الصحيح الذى يبنى ولا يهدم ويعمر ولا يخرب وينطلق بالحياة نحو آفاق ورؤى تجعل العالم الإسلامى على طريق التقدم والتحضر الحقيقى، وفى هذا السياق ينبغى أن يكون المثقف ملتزما بهذه القيم والثوابت الإسلامية، لأنها تمثل مقومات مجتمعية تتأسس عليها هوية المجتمع ونظامه فى الحياة، ولذلك فإن المؤسسات الثقافية فى الدولة ينبغى أن تحمى هذه الهوية وتلك الثوابت ولا تتقضمها أو تشجع الذين يشكون فيها، والملاحظ أن المثقف فى إطار بحثه عن الجودة والابداع قد يقع

فى إقتباس ىمئل مساسا بهذه الثوابت؁ وبما ىعتبر من صحىح العقىدة وجوهر الشرىعة؁ على النحو الذى ىشكك فىها أو ىجترئ علىها أو ىنال من مقدسات الءىن مئل ما فعل حلمى سالم؁ ولذلك كان لابد أن تضع المؤسسة الثقافىة هذا التوجه فى اعتبارها عندما منحتة الجائزة؁ لأنها اذا كانت تحمى حرىة الإبداع والابتكار؁ فإن هذه الحرىة لها مجال واسع وتتجه نحو المتغىرات وهى مساحة كبىرة من منظور إسلامى؁ فلا ىنبغى أن تتوجه أطروحات المثقف نحو الثوابت بما ىعمل على هدمها بحجة أو بنرىة الابداع.

وىضىف د. الجندى : والءولة ممثلة فى وزارة الثقافة وغىرها من المؤسسات والأجهزة معنفة أساسا بحمافة هوىة المجتمع والحفاظ على المقدسات الءىنىة ورعافة القىم الإسلامفة.. والابداع منطقة فضفاضة واسعة وىمكن للمثقف أو الألب أن ىبدع وىبتكر وىكون له بصمته دون الاعتداء أو الافتراء على حقائق الأءىان أو الذات الإلهفة. وهو ما نناشد وزارة الثقافة والأجهزة المعنفة أن تلتزم به وأن تحمى حق الابداع وتصفون حقائق الءىن؁ وأن ىعتمد توجهها على التوازن فى هذا المجال؁ ولا تتسلخ من هوىة المجتمع التى هى نابعة أساسا من قىم الءىن باسم الإبداع والابتكار؁ وبهذا وىمكن التوفىق بىن هاتىن المنطقتىن؁ منطقة الحفاظ على مقدسات الءىن وتحقق الإبداع والابتكار المنشود.

ترك التقىم للمبءعىن

وىشفر د. أحمء كشك عمىء كلفة دار العلوم بجامعة القاهرة إلى أن الغرب فى أمر القائمىن على هذه الجوائز أنهم ىعلنون عن الفائز دون تقءىم مبررات واضحة للمتلقى لأسباب منحه لهذه الجائزة؁ لأن المتلقى المصرى ىرىء أن ىعرف المبررات والأسباب الفنىة التى جعلت هذه الجائزة تذهب إلى هذا المبءع وتبتعد عن مبءعىن آخرىن؁ وىقول : كان من الواجب أن ىترك

تقييم هذه الجوائز الأدبية للمبدعين والمفكرين بعيدا عن المؤسسة الرسمية الممثلة في وزارة الثقافة، لأن رأى هؤلاء المبدعين والنقاد مع تفاوت إتجاهاتهم وميولهم سيكون رأيا ديمقراطيا معتدلا لكن أن تكون هذه الجائزة وغيرها من الجوائز المشابهة موكولة فقط للعاملين بالمجلس الأعلى للثقافة فهذا أمر يشوبه الشبهات، فهناك حيثيات يجب توضيحها حول لغة هذا الشاعر والتشكيل الفني عنده والدلالات أو القضايا والمعاني التي يتناولها ودوره في حركة الشعر إلى آخره، وعموما يجب التنبيه على أنه على أى مبدع ألا يستخدم ابداعه وسيلة حتى ولو كان من أجل التشكيل الفني أو المجازى للتعدى على حرمة الدين، وليس المقصود هنا حرمة الدين الاسلامي فقط وانما حرمة الأديان السماوية في عمومها والأخلاق العامة، فهذه منطقة مصونة وعلى الفن أن يبدع من أجلها لا من أجل هدمها. ثم يمنح هؤلاء الهدامون للقيم والدين مثل هذه الجوائز الأدبية، فالقضية هنا في منح حلمي سالم للجائزة خاصة بالتجاوز القائم في بعض معطيات قصائده وفي أساسها بالذات الإلهية أو للنص القرآني رغم أنه يجب أن ينأى أى مبدع أو أى شاعر عن هذه المنطقة التي تكاد تكون منطقة محرمة.. ومنع هذه الجوائز عن هؤلاء المنفلتين أدبيا أوجب وأحوط ثقافيا ودينيا.

(تحقيق : محمد سيد

اللواء الإسلامى/

(٢٠٠٧/٧/٥

القضاء ينظر دعوى إلغاء قرار حسنى بمنح

حلمى سالم جائزة التفوق ١٧ يوليو

تتظر محكمة القضاء الإدارى يوم ١٧ يوليو الحالى الدعوى المستعجلة لإلغاء قرار فاروق حسنى وزير الثقافة ورئيس المجلس الأعلى للثقافة بمنح صاحب قصيدة " شرفة ليلى مراد " حلمى سالم - والتي تهجم فيها على الذات الإلهية - جائزة التفوق وذلك بعدما نشرته اللواء الإسلامى " فى عددها الماضى بعنوان وزارة الثقافة تكافئ حلمى سالم لتهجمه على الذات الإلهية.

وكان كل من الداعية الإسلامى الشيخ يوسف البدرى والقانونى د. سمير صبرى قد أقام دعويين أمام القضاء الإدارى بصفة مستعجلة ضد فاروق حسنى وزير الثقافة لمنحه جائزة الدولة للتفوق للشاعر حلمى سالم صاحب قصيدة " شرفة ليلى مراد " التى تهجم فيها على الذات الإلهية وكذلك ضد حلمى سالم. وأوضح د. سمير صبرى أن القرار المطعون ضده (فاروق حسنى) بمنح جائزة الدولة للتفوق للمطعون ضده الثانى هو قرار فردى غير مشروع لتعديده على المصلحة العامة والمتمثلة فى إيمان الأفراد بربهم وثقتهم فى حكومة بلادهم، فمن ثم فإن دواعى المصلحة العامة تقتضى على جهة الإدارة أن تسحب قرارها بمنح جائزة الدولة التشجيعية للمطعون ضده الثانى لما فيه من تعد على مقتضيات المصلحة العامة، وذلك ما دعا الطاعن إلى الطلب بصفة مستعجلة بسحب جائزة الدولة للتفوق وإلغاء قرار وزير الثقافة بمنح جائزة الدولة للتفوق لحلمى سالم.

(اللواء الإسلامى / ٥/٧/٢٠٠٧)

بعد مناقشة الأزهر لقصيدة شرفة ليلي مراد الأزهر يطالب حلمى سالم وعبد المعطى حجازى بالتوبة والندم على الملأ

لا أحد يعرف ماذا يحدث للأزهر قلعة العلم والعلماء وصاحبة رسالة الوسطية والاعتدال على مدار تاريخه بالأمس القريب خطب الدكتور سيد طنطاوى شيخ الأزهر خطبة ليلية القدر وتناول فيها كيف يتم التعامل مع أصحاب الأقلام الذين يخطئون فى نقل الخبر وهو الجاد ثمانين جلدة عقابا على فعلتهم هذه، ولكن حينما وجد أن الدنيا تشتعل من حوله نتيجة ذلك الكلام لم يجد أمامه إلا الرجوع عن أنه يقصد أصحاب الأقلام مع أنه كان يستعدى النظام والمؤسسات التنفيذية على أصحاب تلك الأقلام. ومع أن تلك القضية لم تهدأ ولم يمر عليها وقت كبير حتى يوجه ضربة أخرى لأصحاب أقلام آخرين وهم المبدعين والشعراء حيث يستعدى عليهم القضاء من خلال المؤسسة الدينية التى يتولى رئاستها وذلك حين أصدر تقريراً لو أخذ به القضاء لحكم على الشاعر حلمى سالم والكاتب عبد المعطى حجازى بالإعدام شنقاً. وليس هذا فقط بل طالب من خلال التقرير الشاعر حلمى سالم بالتوبة والرجوع عما كتب والتبرؤ منه على الملأ والندم الشديد عليه، وذلك أمام علماء مجمع البحوث الإسلامية. وهذا بعض ما تضمنه تقرير علماء المجمع والذى تسلمت نسخة منه النيابة، وهو أن كاتب القصيدة ينشر الإلحاد ويسميه إبداعاً كوصفة لله تعالى بأنه قروى ساذج يزغط البط ويحلب الضرع ويدخل امتحانا قبل أن يؤلف سورة البقرة، كما أن كلام القصيدة مقطع لا معنى له وكأنه كلام مخمور، فضلاً عن أنها تحمل عناوين لا ترابط بينها ولا معنى لها ولا قيمة أدبية ولا إبداع، فيها

بالإضافة إلى تفاهة كل ما فيها، ويستمر المؤلف في إساءته في تلك القصيدة حيث يقول الاستهزاء بالرب حين وصفه بعسكر مرور. وينتهي التقرير بوصف كل ما جاء في القصيدة بأنه تافه لا معنى له في أكثر فقراته ولم يتضح المعنى إلا عند الإساءة إلى الله كأن ذلك مقصود ولا شيء غير الكفر الصريح وعلى المؤلف أن يعلن توبته ويتبرأ مما كتبه على الملأ والأزهر وجميع المؤسسات الدينية مفتوحة أمامه لكي يعلن توبته وغيره من الذين يريدون أن يعرفوا أمور دينهم الصحيح. بهذه الكلمات حكم على حجازي وسالم بالإلحاد والكفر، وكأننا نعود لعصور الظلام مرة أخرى وننتظر أحكام الكفر التي كانت ستنهى حياة نصر أبو زيد ونجيب محفوظ وغيرهما الكثير ولهذا فإن تلك الأحكام ناقوس خطر على الجميع، خاصة إذا كانت تخرج من مؤسسات الدولة المدنية التي جعلت القانون سيفاً لكل من يخطئ وليست الأحكام الدينية. إننا على شفا حفرة من نار تلك الأحكام الدينية.

(الميدان ٧/١١/٢٠٠٧)

بعد الحكم بسحب جائزة التفوق من حلمى سالم :

الثقافة المصرية تدخل فى النفق المظلم

تحقيق : عيد عبد الحليم

يجئ الحكم الصادر من " محكمة القضاء الإدارى " والخاص بوقف تنفيذ قرار فاروق حسنى وزير الثقافة بمنح الشاعر حلمى سالم جائزة التفوق فى الآداب لعام ٢٠٠٧، ليضع الثقافة المصرية أمام أزمة جديدة، تضاف إلى أزماتها المتعددة وكان د. سمير صبرى — قد أقام الدعوى رقم ٣١٣٢٨ ضد وزير الثقافة بصفته وحلمى سالم رئيس تحرير " مجلة أدب ونقد " للمطالبة بسحب جائزة الدولة من " حلمى " وإلغاء قرار الوزير بمنحه الجائزة.

من جانبه أكد فاروق حسنى وزير الثقافة فى أكثر من تصريح — أن الوزارة ستطعن فى الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا، وأن منح جوائز الدولة ليس قرار وزير بل قرار أعضاء المجلس الأعلى للثقافة، وهناك قانون يحكم منح هذه الجوائز حيث يتم ذلك بالاقتراع السرى وأنه كوزير ثقافة لا يملك إلا صوتاً واحداً فى المجلس ولا يملك حق منح أو سحب الجائزة. وفى تعليقه على الحكم يقول الناقد د. عبد المنعم تليمة : " أولاً لا تعليق على أحكام القضاء، لكن الموقف برمته مشين، فهذا زمن العار، فأننا لا أعلق على حق القضاء وحكمه ولنا حقنا كمتقنين فى الاستئناف، ونقول بوضوح إن ما حدث من البداية أمر غير مسبوق وليس موجوداً فى أمة من الأمم، فالمسألة ليست سياسية بل هى مسألة بوليسية أمنية بتواطؤ عناصر مختلفة من بعض الشيوخ مع الأمن، رغم أن هناك علماء دين كباراً نجلهم ونحترمهم ونقدرهم.

وهنا يجب على المثقفين بكافة تياراتهم وانتماءاتهم ومدارسهم أن يقفوا ضد هذا الطوفان الكاسح، بمواجهة فكرية جماعية.

ويقارن د. تليمة بين المصادر في الماضي والآن قائلاً : إن المعارك — قديماً — رغم شرستها إلا أنها كانت تحمل في طياتها أبعاداً فكرية وإن كانت السياسة تديرها من بعيد، أما اليوم فالموقف يختلف، فتيارات الإبداع في مصر، يتربص بها طالبو السجن والإعدام والتصفية الجسدية والروحية من الدخلاء وتجار الدين.

تراجع شامل

أما الناقد د. محمد عبد المطلب عضو اللجنة المانحة للجائزة فيبدأ كلامه قائلاً : نحن وصلنا إلى أحط مستوى في التعامل مع الإبداع، وهذا يدل على أننا نتراجع في الفن، ونتغاضى عن الجهد الذي بذله الأقدمون في التعامل مع العمل الأدبي، ونسينا ما قاله " القاضي الجرحاني " بأن الشعر بمعزل عن الدين وأيده في ذلك كثير من الدارسين والمحدثين. وأستطيع القول بأن القرآن الكريم قدم لنا قضية النص من خلال التأويل عبر بعض الآيات التي جعلها التأويل مقبولة شرعاً مثل قوله تعالى " يد الله فوق أيدهم " وغيرها. فكيف بعد هذا الإعجاز القرآني والبلاغي نتعامل حرفياً، والمدهش أن صلاح عبد الصبور — مثلاً — قال أكثر مما وجد في قصيدة حلمي سالم، حين قال في إحدى قصائده " كم أنت ظالم أيها الإله ". وكذلك أمل دنقل حين قال في مطلع إحدى قصائده " المجد للشيطان معبود الرياح " ولم يعترض أحد، ثم نأتى — الآن — ونتعامل مع النصوص الأدبية تعاملًا حرفياً، ثم نضع المبدعين ونعاملهم كمجرمين وأرباب حوادث.

وأضاف د. محمد عبد المطلب قائلاً : أنا الذي وضعت التقرير للجائزة قبل أن تصدر هذه القصيدة (شرفة ليلى مراد) أو الديوان الموجودة فيه، وهذا يدل على الظلم الذي وقع على

الشاعر حلمى سالم، فالجائزة التى أخذها كانت عن مجمل أعماله، ومعنى هذا أن الحكم الصادر يعيبه أنه لم ينظر لتقرير اللجنة التى منحت الجائزة، وهذا التقرير موجود به أسماء الدواوين التى أصدرها الشاعر وقتها، وليس من بينها ولا فيها قصيدة " شرفة ليلى مراد ". فحلمى سالم حصل على الجائزة لأنه شاعر مهم ويستحقها من خلال تجربته الشعرية الطويلة والتى تجاوزت ثلاثين عاماً.

ويطالب د. عبد المطلب بأن يكون للمثقفين موقف واضح وقوى دفاعاً عن الكلمة، وإن كان يرى أن بعض النقاد يقفون موقفاً سلبياً، وهؤلاء ممن ينتظرون النتائج، فيميلون إلى من ترجح كفته، وهو أمر مؤسف — على حد تعبيره — من بعض كبار النقاد. ويتمنى د. عبد المطلب أن تزداد رقعة الكتابة دفاعاً عن حرية المبدعين ومناصرتهم وإلا سنكون كشمشون الذى هدم المعبد فوق رأسه.

إشكاليات قانونية

ويرى المؤرخ والكاتب الصحفى صلاح عيسى — رئيس تحرير جريدة القاهرة — إنه من السابق لأوانه فهم أسباب الحكم قبل إعلان حيثياته، ومع ذلك فقد أشار إلى أن هناك عدة إشكاليات يمكن التوقف عندها فى هذا الحكم :

أولها : أن حلمى سالم لم يحصل على جائزة الدولة للتفوق عن قصيدة بعينها، وإنما عن مجمل أعماله.

ثانياً : أنه رشح للجائزة قبل أن ينشر القصيدة.

ثالثاً : القصيدة نفسها لم تنشر لأن المجلة التى نشرت فيها (مجلة إبداع) تمت مصادرتها.

الرابعة : الحكم اعتبر أن هناك قراراً من وزير الثقافة بمنح " جائزة التفوق " وأن هذا قرار إدارى يجوز الطعن فيه أمام مجلس الدولة. لكن من المؤكد أن الذى يمنح الجائزة ليس

الوزير، وإنما المجلس الأعلى للثقافة من خلال ما يقرب من ٦٠ عضواً هم أعضاء لجان المجلس الذين يصوتون على من يحصلون على الجوائز.

فهذا قرار لجنة التحكيم. ومن المؤكد أن الوزارة سوف تطعن في الحكم الصادر.

ويضيف صلاح عيسى قائلاً : من الملاحظ أن بعض أفضية مجلس الدولة خصوصاً " محكمة القضاء الإدارى " تطبق المادة الثانية من الدستور، فى حين أن المخاطب بهذه المادة هو " المشرع " الذى يتوجب عليه أن يصدر تشريعات تفسر المادة، ولا تتوجه بذاتها للقاضى ليحكم بمقتضاها، وهذا يتطلب مناقشة لبعض مواد الدستور غير الفاعلة التى تحيل لقوانين، لأن هذا خلل فى فهم النصوص الدستورية.

تكليم الأنواء

ويصف الروائى محمد البساطى ما حدث بأنه " فضيحة " بكل المقاييس، وأن هذا يشوه صورتنا أمام العالم، وكذلك هو أمر فى منتهى الخطورة على الثقافة.

ويضيف البساطى قائلاً : إنهم يريدون أفواهاً مكممة، وهنا يجب على المثقفين الجادين وقفة حازمة وصارمة ضد هذه العقليات التى تصدر الإبداع، وعلى وزارة الثقافة أن تصحو من نومها وتتكاتف مع المثقفين فالأمر يطالها أيضاً. لأن تهاون المؤسسة الرسمية مع هؤلاء جعلهم ينتشرون.

ويطالب البساطى بعقد مؤتمر للمثقفين للتخطيط فيما يفعلون فى مواجهة هذا التيار الجارف من المصادرات وعلى حد تعبيره فإن المواجهة ضرورية لهؤلاء المتشددىن ويجب اظهار العين الحمراء من قبل المثقفين.

أما د. منى أبو سنة فأشارت إلى أن ما يحدث " تخلف ما بعده تخلف " وأضافت بأن ما حدث استكمال لمسلسل التكفير الذى نعيش فيه من قديم الزمان.

وتساءلت ماذا يفعل الفنان فى جو ملئ بالأصوليات الدينية ؟ وماذا يفعل فى ظل التربص الدائم به وبإبداعه ؟ وللأسف فإن هذا التيار المتربص يزداد قوة يوماً بعد يوم.

المحتسبون الجدد

ويؤكد صلاح عدلى - رئيس مركز أفاق اشتراكية - أن نظام الحسبة نظام يتعارض مع مدنية الدولة والمجتمع المدنى، وكل ما فعلوه هو سحبها من الأفراد ووضعوها فى يد النيابة، حيث يتقدم المحتسبون إلى النيابة التى تفحص الموضوع ثم تحوله للمحكمة، ومعنى ذلك أن الحسبة لم تلغ، والخطر أنها تمارس ضد المفكرين والأدباء، وهذا يؤكد تراجع الدولة الدينية، وهذا ما تؤكد الحادثة الأخيرة.

ويقول د. صلاح السروى أن هناك علامات استفهام كبيرة حول هذا الحكم، لأن هذا يدل على أن نفوذ جهات المنع والمصادرة والتكفير لم تتوقف عند بعض الاتجاهات لكنها تعدتها إلى أن يخترق واحد من أهم أجهزة الدولة وهو " القضاء "، ويبدو لى أن هذا ليس حكماً قضائياً لكنه يحمل وجهة نظر قاطعة للانحياز لرؤية السلفيين وهذا منافس لدور القضاء الذى هو جهة محايدة للناس جميعاً مع اختلافهم فى المعتقد، فإذا به يقضى فى نص أدبى يمكن أن يختلف الناس جميعاً فى تأويله، فالنص الأدبى مراوغ بطبعه، وهذا الأحكام ليس بها حجية واضحة.

ويرى الشاعر حمدى عيد أن غياب دور المثقفين هو الذى أدى إلى ارتفاع أصوات غيرهم من الظلاميين، وعلى المثقفين أن ينتبهوا أنهم يأخذون فرادى، فهذه القضية لا تخص " حلمى

سالم " بل هي قضية الوطن والثقافة والشخصية المصرية. لأن كل مادافعنا عنه كمتقنين من قيم لسنوات طويلة نراها الآن تهدر، ولا بد لنا من موقف واضح ومباشر وعملي لأن الدائرة تدور، وما حدث يمكن أن يحدث لأي مبدع، وهنا تكمن الخطورة.

(الأهالي / ٩/٤/٢٠٠٨)

مثقفون بعد إعلان حيثيات الحكم بسحب جائزة

الدولة من حلمى سالم :

هذا إعلان سيطرة الظلام على الواقع

كتب : سامح قاسم - وهديرا جرجس

حالة من الدهشة والاستياء سادت الأوساط الثقافية بعدما أعلنت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة حيثيات حكمها بإلغاء قرار المجلس الأعلى للثقافة بمنح الشاعر " حلمى سالم " جائزة التفوق فى الآداب مما يترتب عليه رد الشاعر قيمة الجائزة " ٥٠ ألف جنية " إلى خزانة الدولة.

وقد أتى ذلك على خلفية الدعوى التى أقيمت ضد حلمى سالم لسحب الجائزة منه بسبب قصيدته " شرفة ليلي مراد " التى نشرتها مجلة " إبداع " التى تصدرها الهيئة العامة للكتاب، وقد تمت مصادرة العدد الذى نشرت به القصيدة.

ومن بين ما استندت إليه المحكمة فى حيثيات حكمها بإلغاء الجائزة قرار الهيئة العامة للكتاب بإيقاف توزيع عدد مجلة " إبداع " الذى نشرت به القصيدة. وقد علق عدد من الكتاب والمتقنين على قرار سحب الجائزة من الشاعر حلمى سالم وإلزامه برد قيمتها المادية، وكذلك ما جاء فى حيثيات الحكم الذى قضى بذلك بكثير من الدهشة والانزعاج لما جاء بهذا القرار الذى اتخذ بناء على قراءة شعرية مغلوطة ومبتورة.

فى البداية أكد الناقد الدكتور صلاح فضل احترامه للقضاء المصرى، ولكنه أشار إلى أن الشعر مثله مثل علوم الهندسة والطب وسائر العلوم يمثل اختصاصاً يجب أن يسأل بشأنه أهل الاختصاص، فلا يمكن أن تستند المحكمة فى إصدار حكمها إلى تقرير مجمع البحوث الإسلامية الذى وصف القصيدة بأنها كلام مقطوع لا معنى له ولا ترابط بين كلماته.

وعبر صلاح فضل عن اندهائه قائلاً : كيف يقيم مجمع للبحوث الدينية قصيدة بتلك الصورة أو الطريقة. من ناحية أخرى فقد اعتبر فضل أن الحكم الصادر بحق جائزة حلمى سالم أشد ضرراً على الإسلام من الرسوم المسيئة للرسول " صلى الله عليه وسلم "، كما أكد أن جائزة الدولة للتفوق هى جائزة كبيرة تكرم العلماء والأدباء على مجمل أعمالهم وليس من أجل عمل واحد أو قصيدة واحدة، وأوضح أن الشاعر حلمى سالم لم يحصل على تلك الجائزة من أجل قصيدة " شرفة ليلي مراد " بل على مجمل أعماله.

وأشار الدكتور صلاح فضل إلى أن الإسلام فى كل عصور ازدهاره كان يحتضن الشعراء على مختلف اتجاهاتهم وتوجهاتهم الأدبية والفكرية بدءاً من أبى نواس إلى أبى العلاء المعرى، وأكد أن الحكم بسحب جائزة التفوق من الشاعر حلمى سالم ومطالبته برد قيمتها المادية يشوه صورة الإسلام ويعطى الفرصة للمتربصين له فى الغرب.

الروائى والناقد إدوار الخراط أبدى انزعاجه من صدور مثل هذا الحكم بحق الشاعر حلمى سالم وتساءل : كيف يمكن أن نطلب من أديب رد قيمة جائزة منحتها له الدولة ؟!

وأكد الخراط أن تعامل القضاء مع الجوائز التى تمنح للأدباء لما قدموه من إبداع يرتقى بالذوق والثقافة بهذه الصورة يوحى بأنها ليست جائزة للتكريم وإنما هى مجرد هبة وليست حقاً مكتسباً للأديب حصل عليه لما بذله من مجهودات عظيمة لتقديم إبداع خالص وفن كبير.

الشاعر عبد المنعم رمضان أعلن أسفه من صدور هذا الحكم بحق الشاعر حلمى سالم كما عبر عن استيائه من أن يقابل الإبداع بالأحكام القضائية.

وقال إن ما حدث مع حلمى سالم خطوة جديدة وخطيرة فى سيطرة التيارات الدينية المتشددة على الإبداع، فبعد أن سيطرت تلك التيارات على النقابات المهنية فى خطوة محسوبة بعد أن أعلنت تخليها عن العنف لكنها من ناحية أخرى لجأت إلى السيطرة على الهيئات والنقابات المهنية المهمة فى مصر. وأضاف عبد المنعم رمضان قائلاً : من دواعى الدهشة أن تصل تلك التيارات إلى القضاء.

وأضاف رمضان قائلاً : إن ما حدث يهز مصداقية جوائز الدولة، وأشار إلى أن الشعراء والأدباء يجب أن ينصرفوا عن التقدم أو قبول هذه الجوائز التى تمنحها الدولة ولا تستطيع أن تدافع عن منحهم جوائزها.

أما الشاعر محمد فريد أبو سعدة فقد أكد أن الرد على هذا الحكم الذى قضى برد حلمى سالم القيمة المادية للجائزة فضلاً عن سحبها ينبغى أن تقوم به وزارة الثقافة وليس الشاعر حلمى سالم، لأن المجلس الأعلى للثقافة هو الذى قرر أن حلمى سالم يستحق جائزة التفوق عن مجمل أعماله الشعرية، لذا يجب أيضاً على المجلس الأعلى للثقافة أن يدافع عن قراره.

ويرى الروائى يوسف أبو رية أن القضية أكبر من القصيدة التى افتعلوا بها الأزمة، فالقضية ما هى إلا حلقة من حلقات الإرهاب الموجه للمبدعين منذ حقبة طويلة وهذا الإرهاب اتخذ لنفسه ألواناً متعددة ومختلفة.

ويقول أبو رية : أرى أن ثروة مصر الحقيقية فى مبدعيها فى الوقت الذى أصبحنا لا نملك فيه أى شئ لنصدره أو نفيد به العالم. وأعتقد أن مثل هذه الأفاعيل وإقامة مثل هذه الدعاوى ضد المبدعين والأدباء الغرض منه المزيد من تحجيم دور مصر وإبراز ثقافات أخرى بعد أن أصبحت مصر مفتوحة لأشكال مختلفة من الترهيب وتخويف المبدع، وذلك كما قلت لكى يتقزم

نور مصر الثقافي والتتويري، وقد بدأت مثل هذه الحملات مع أزمة الروايات الثلاث ورواية " وليمة لأعشاب البحر " وها نحن أمام أزمة جديدة وهي قصيدة " شرفة ليلي مراد ".

ويؤكد أبو رية أن المحتسبين ينتهزون فرصة تفكك المثقفين ويوجهون الضربة لكل واحد منهم على حدة، حيث أصبح المثقفون لا يمثلون قوة بعدما وقعوا في خطأ تاريخي، فقد توزعوا بين الإغراءات، فمنهم من باع نفسه للسلطة الداخلية ومنهم من باع نفسه لصالح ثقافات أخرى بدوية. ومن هنا أصبح على أي مدع أو متشدد أن يزايد على الثقافة لصالح قوى أخرى متخذاً من الدين فزاعة وكان هناك فرقاً بين الفن والدين أو المقدس.

الشاعر حلمي سالم أبدى استياءه من صدور الحكم ضده وكذلك حيثيات الحكم قائلاً : لو مر هذا الحكم مرور الكرام فسيكون الأمر نوعاً من العبث الذي يهدد مكاسب الدولة المدنية، وأكد أن الجوائز لا تعطى للمبدعين والكتابات لقوة إيمانهم أو لضعف إيمانهم وإنما تمنح لقيمة أعمالهم الإبداعية. وأضاف حلمي سالم أن ما جاء بالقضية مناف للحقيقة حيث إن المجلس الأعلى للثقافة لم يمنحه جائزة الدولة للتفوق في الآداب عن قصيدته " شرفة ليلي مراد " بل عن مجمل أعماله الإبداعية. وأشار سالم إلى أن الأعمال الإبداعية التي قدمت للجنة الجائزة لم تكن بها تلك القصيدة من الأساس مما يعني أن هناك حالة من الترصد وملاحقة الإبداع والمبدعين. وأكد سالم أن قصيدته لا تحمل أي إساءة للذات الإلهية كما ادعى هؤلاء.

(الدستور ٢٢/٤/٢٠٠٨)

القسم الثاني: المقالات والآراء

شرفة ليلي مراد

حمدي رزق

عندما ينتحر " الشعر " على صفحات مجلة " إبداع " ويستسلم الشاعر لمشيئة " الجنرال "، تلك نهاية القصائد. مصادرة العدد الجديد من " إبداع " بفرمان من اللواء ناصر الأنصاري رئيس الهيئة العامة للكتاب، والتحفظ على ما تبقى من نسخ في مخازن الهيئة، وسحب ما نزل إلى الأسواق بعد توزيعه دون الرجوع لرئيس التحرير الشاعر الكبير أحمد عبد المعطي حجازي، ودون علم منه، يعني أن حجازي كالزوج آخر من يعلم، وأن الجنرال هو الذي يعلم ويصادر ويمنع. تتحى الشاعر طواعية لإفساح الطريق للجنرال.

القول بأن قصيدة الشاعر الكبير حلمي سالم " شرفة ليلي مراد " تسيء للذات الإلهية لعب بالنار من جانب الجنرال وعسسه في مطابع الهيئة، القول الذي أطلقه الجنرال دون تحقيق ينطوي على خطورة بالغة تهدد حلمي سالم نفسه. حكم بالإعدام. إهدار دم على ومن جانب رئيس هيئة ثقافية، أي رجل مسؤول، ما صرح به اللواء الأنصاري يكفي بعض المتهوسين " تصریح بالقتل.

أعرف أن الجنرال لا يقرأ، متى كان الجنرالات يحبون الثقافة، ولكنه حتى لا يعرف أن القصيدة — الأزمة " شرفة ليلي مراد " منشورة في آخر دواوين الشاعر حلمي سالم " النشاء على الضعف " وأن ناشرها لم يصادر النسخ، ولم يسحبها من الأسواق، واعتقد أنه أخرج إلى الأسواق ما تبقى في المخازن، ولربما طبع نسخة جديدة باعتباره ديوان القصيدة الممنوعة.

لكني لم أكن أعرف أن الجنرال أصبح مفتيًا للديار المصرية، فعندما يقول إن القصيدة بها استقزاز للمشاعر الدينية ترك إيه للدكتور على جمعة، عين نفسه إماما ومفتيا، ويزيد بالقول، نحن لا نقبل أن نسيء إلى المعتقدات الدينية، ناهيك عن الحديث بنحن،

الجملة تعنى أن هناك من يسيء عامداً متعمداً للمعتقدات الدينية، وأنه خطط بليل للإساءة، والحمد لله أن الجنرال وعسسه فى مطابع هيئة الكتاب كانوا على قدر من اليقظة والحذر فأجهضوا المخطط قبل وصوله للأسواق. مما لآة التيارات الدينية أصبحت سمة لهيئات عدة داخل وزارة الثقافة، البعض يمارسها خفية، وآخرون يتحلون وينافقون ويلعبون على الحبال الدايية، ولكن الجنرال فهمها غلط، قطع الحبل كلية، صادر نسخا، وتحفظ على نسخ، الجريمة اكتشفها وسيقدمها للنياية، عندما تتحرك فلول الحسبة للتفريق بين المرء وأهله سيكون جاهزا بالنسخ عتقا من النار، كفى رقبة أحمد عبد المعطى حجازى على مقاس حبل الحسبة.

الحديث بقال الله وقال الرسول (صلى الله عليه وسلم) لا ينطلى على جنرال أمضى شطرا من عمره فى باريس، والقول بأن تحقيقا سيجرى يعنى تهديدا صريحا لكل المبدعين، تحقيق إذا أبدعت، الإبداع فى خطر لا مكان للمبدعين فى وزارة الثقافة، الوزارة اتحجبت، طلع لها دقن، ارتدت الجلاية القصيرة والبنطال الطويل، أصابعها عارية ترى من الصندل الأفغانى.

صمت الوزير فاروق حسنى على ما يجرى يحيرنى، ينطوى على شبه موافقة وزارية على مصادرة الإبداع فى مجلة إبداع، لا اعتقد أن الأنصارى يجازف بتجاوز الوزير فى مثل هذا القرار السلفى، ولو بالتراتبية الإدارية، كما أن تهرب رئيس التحرير حجازى من المواجهة بحجة وجوده فى باريس يقلقنى، المسافات لا تمنع من الاستقالة احتجاجا.

مصادرة العدد الجديد من إبداع ليست مصادرة العدد أو القصيدة، لكنها تعنى مصادرة حجازى نفسه، معناها افتتاح على اختيارات حجازى، وتصويب لما يراه صحيحا، الجنرال ينقح قصائد الشاعر.

(المصرى اليوم / ٩/٤/٢٠٠٧)

يا ساكنى " إبداع " جنيّة فى بحركم !! طلعت الشايب

تحرص الأنظمة اللا ديمقراطية دائما على وضع " حراس مرمى " من المحاسبين محل الثقة على قمة الهرم الوظيفى فى الهيئات والمؤسسات الثقافية التابعة لها، يقومون وأعوانهم بكل وظائف الرقابة عند المنبع، ولا يمر وقت طويل قبل أن تكتشف أن حارس المرمى منهم والأكثر ملكية من الملك يمنع أكثر مما يسمح أخذا بالأحوط وطمعا فى مكان أكثر دفئا على حجر " اللى جابوه " !!

بعد عسر طال عانت مجلة " إبداع " فى ثوب قشيب — كما يقول الشعراء — ويبدو أنها عودة الزفرة الأخيرة فيها هو السيد رئيس الهيئة العامة للكتاب التى تصدر عنها المجلة يصدر قرارا بوقف توزيع العدد لأنه " يتضمن بعض الإساءة والتجاوز ضد الله والدين " فى قصيدة للشاعر حلمى سالم بعنوان " شرفة ليلى مراد "، كما نشرت جريدة أخبار الأدب فى عددها الأخير.

الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى — رئيس تحرير إبداع — الذى تفهم قلق رئيس الهيئة قلق هو الآخر، وهو مضطر للمرة المليون أن يتكلم عن تلقى الشعر وعن خطورة القراءة الحرفية وعن اللغة الرمزية .. إلى آخر ذلك.. ولكن السبب الرئيسى للقلق الذى لن يتوقف ذلك التناقض بين المؤسسة وطبيعة المجلة التى تصدرها فالمؤسسة الحكومية وخاصة فى بلادنا، هى الاتباع والمحافظة والرتابة وانتظار التعليمات ونشدان الرضا والقبول لدى صاحب الأمر والنهى، بينما الإبداع حرية وتمرد وتجريب، كسر للرتابة وقواعد العرف والعادة. وليس معنى ذلك — بالتأكيد — " الإساءة والتجاوز ضد الله والدين " كما قد يصور الخيال السقيم لبعض متلقى الإبداع بذهنية محاكم التفتيش. الغريب أن السيد رئيس الهيئة — كما يقول حجازى — كان قد

أبلغه إعجابه الشديد بالعدد عند صدوره وإنه أهداه للسيد وزير الثقافة فما الذي جعله يصدر هذا القرار ويعلن أنه " سيجرى تحقيقا مع المتسبب في خروج هذا العدد "؟، هل صحيح أنه تلقى شكاوى من قراء؟ من عمال المطابع؟ من بعض الأعوان الذين يتصورون أنهم يساعدونه ويعملون عيونا له؟ هل تبدل الموقف من الإعجاب إلى النقيض بعد قراءة السيد وزير الثقافة للعدد؟ هل تدخلت جهات أخرى لافتة نظر رئيس الهيئة لكي يقوم بحركة " استباقية " قبل استغلال " نواب المحظورة " للموقف وإحداث زوبعة في وسائل الإعلام قد تنتهي بجلسة استتابة أخرى في مجلس الشعب كما حدث في الفصل الأخير من مسرحية الحجاب الحاجز؟!! الكل قلق كأن الريح تحته.. المبدعون قلقون على الإبداع والموظفون قلقون على مناصبهم والقراء قلقون على مصير المجلة وأنا قلبي دليلى وقاللى راح تقفل!!
والأيام بيننا!!

قضببان

في ورشة أحد الحدادين
أنتقضت مجموعة من القضبان المفتولة

قامت وهددت

وسلطت غضبها على نار الحداد
عندما عرفت

أنهم يريدون أن يعيدوا تشكيلها
من نافذة لمكتبة عامة

لتصبح بوابة لسجن

يغلقونها على قمر شعر أسير!!

شيركو بيكه سى
(شاعر كردى)

شاعر مصري يتناول على الذات الإلهية والقرآن !! أحمد الجمال

" يا أيها المغرور ليس بشاعر.. فى الجد من يخلو من الخلق الجوامع " .. على هذه الوتيرة يمكن أن يكون الرد البدهى على الشاعر حلمى سالم الذى أثار جدلاً واسعاً فى الأوساط الثقافية والدينية بمصر مؤخراً عقب نشره لقصيدة فى صدر مجله " إبداع " الأدبية تحت عنوان " شرفة ليلي مراد " متطاولاً فيها على الذات الإلهية بعد عودة المجلة للصدور فى أعقاب توقف مدة تخطت الأربع سنوات تقريباً، وهى إحدى إصدارات وزارة الثقافة المصرية - ويبدو واضحاً أن ما يحدث مؤخراً لـ " مجلة إبداع " التى سحبت من التوزيع فور صدورها محتوية هذه السطور الشعرية الفجة هو استمرار لمسلسل مطبوعات رسمية تابعة لوزارة الثقافة المصرية أثارت جدلاً واسعاً مما تسبب أحياناً فى عزل مسؤولى هذه السلاسل الأدبية، بل امتد الأمر ليشمل إقصاء رؤساء هذه المؤسسات التى صدرت عنها تلك الطبوعات وسحب الكتب والتحفظ عليها لأسباب ترجع إلى التجاوز الأخلاقى أو الدينى.

قرار مرفوض

الغريب فى الأمر أن الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى رئيس تحرير المجلة رفض قرار د. ناصر الأنصارى رئيس هيئة الكتاب مشيراً إلى أنه سيصر على السماح بتوزيع بقية نسخ العدد بعد نفاذ ما طرح منها بالأسواق الأيام الماضية، فيما اعتبر حلمى سالم رئيس تحرير مجلة " ادب ونقد " التى يصدرها حزب التجمع التقدمى الوحدوى اليسارى أن قرار الانصارى " يدخل فى نطاق محاكم تفتيش ليست جديدة فى تاريخنا العربى " .

أزمة "إبداع"

وبحسب الشاعر محمد رمضان المعد بقناة النيل الثقافية المصرية والذي أعد حلقة كاملة عن هذه الأزمة بالقناة، ف "إبداع" توقفت لمدة أربع سنوات، ثم عادت مؤخرًا للنشر مرة أخرى وتجاوزت الـ ٤٠٠ صفحة بتكلفة إجمالية تخطت ٦٥ ألف جنيه ثم سحبت فور طباعتها وتم التحفظ عليها بمخازن الهيئة المصرية العامة للكتاب لما نشر بها من تجاوز وخرق ديني ترفضه جميع الأديان وتعد على الخالق عز وجل، مما يعود بنا مرة أخرى إلى مرحلة الصفر لتبدأ مرحلة أخرى من الجذب والرفض لبعض ما تقدمه المؤسسة الثقافية من خلال مطبوعاتها.

وحينما تعود بنا مجلة "إبداع" بتلك الإشكالية بدعوى أنها ليست للجمهور العادي وإنما هي للصفوة من المثقفين يدفع ذلك للتساؤل : هل هي مجلة للنخبة أم هي مجلة ثقافية تعبر عن جموع المثقفين والأدباء بأطيافهم الإبداعية المختلفة، خاصة أن هذه المقولة "للنخبة فقط" تخلق فجوة كبيرة بين متلقى الإبداع وتقسيمهم بشكل عنصرى إلى "صفوة" و "عامة" وهو ما يفسر عزوف الجمهور المثقف عن الندوات الأدبية !

مسؤول لا يعلم !

المفارقة العجيبة أن الشاعرة إيمان بكرى مدير عام النشر بالهيئة العامة المصرية للكتاب قالت إن مجلة "إبداع" لم تعرض عليها رغم أنها المسؤولة عن تلك الإدارة، وكان لابد أن تعرض عليها لكي تتخذ الإجراءات الإدارية والمالية اللازمة لطبع المجلة التى يرأس تحريرها الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى فيما يتقلد منصب نائب رئيس التحرير الشاعر حسن طلب، ولكن — والحديث لا يزال لإيمان بكرى — لأن رئيس تحرير تلك المجلة قامة بحجم عبد المعطى حجازى فكان التعامل من خلاله مباشرة مع جهات الطبع. وهكذا صدرت المجلة !! وعندما علمت بما

فيها قمت باتخاذ الإجراءات اللازمة والتي يملئها على ضميري الأخلاقي ومسؤوليتي عن النشر لكي يتسنى لنا إعادة النظر فيما قلم وحدث خلاف عليه.

الغلام متحفزة

أما د. حسام عقل الناقد الأدبي والاستاذ بجامعة عين شمس المصرية فيقول معلقاً على هذه الأزمّة : لا شك أن مراجعة تجربة حلمي سالم وهي جزء عضوي من تجربة "إضاءة ٧٧" تشي بأن هناك قضايا وقيمات ما يزال حلمي سالم متشبثاً بها في دواوينه الأولى وقد بث بعض هذه الآراء في كراسات إضاءة حيث إنه يعد أحد منظريها والمؤسسين لها، ولوحظ في السنوات الأخيرة أنه كان يحتفظ في جعبته بلغم وينوي تفجيرة في اللحظة المناسبة، فقد نشر في مجلة "أدب ونقد" في شهر مارس عام ٢٠٠٠ مقالة بعنوان "الإرهاب والكباب" أدان فيها نقمة الرأي العام إزاء بعض الأعمال المتجاوزة من قبيل "مسافة في عقل رجل" لعلاء حامد، وقصيدة عبد المنعم رمضان عام ١٩٩٢ بمجلة "إبداع"، مؤكداً أنه يتعين عدم إدانة هذه الأعمال مهما انطوت على التجاوز !! -

ثم نشر حلمي في مجلة "العربي" عام ٢٠٠٤ في شهر أبريل قصيدة بعنوان "المعري" مكونة من ٣٤ سطراً شعرياً وكان من بين ما قاله "أهدى لحضارتكم شكى في التقنية وشكى في علم الساعة والمثرو والمسرح حتى تهتز الثقة العمياء" وفي ديسمبر عام ١٩٩٤ نشر في مجلة "إبداع" قصيدة بعنوان "بهلول سقط المتاع" تطاول فيها على القرآن الكريم ودس في سطورها الآية الأولى من سورة البقرة في سياق ليس له علاقة بالاعتباس الأدبي من الكتاب الحكيم، بل جاء ذلك في سياق تجاوزه بحث، إلى غيرها من التجاوزات الأخلاقية التي تحمل في طياتها مزيداً من الإباحية والتعري.

وقد كشف حلمى سالم عن نيته الخبيثة فى مقال له بعنوان " صراع المنع والمنح " نشرت فى " الهلال " فى أغسطس عام ٢٠٠٦ واعتبر هذا المقال تمهيداً مباشراً لقصيدته الكارثية الأخيرة حيث نكر فى هذا لمقال أنه لم يكن مناسباً ولا لائقاً صدور فتوى المفتى بشأن التماثيل، ولم يكن لائقاً ولا مناسباً حجب الحقوق المدنية عن الطائفة البهائية، ولم يكن لائقاً ومناسباً أن تتخذ اللجنة الثقافية بمجلس الشعب المصرى قرارها بحجب رواية " شفرة دافنشى " لدان براون — مشيراً إلى أن ثقافتنا الاسلامية لم تكن فيها للآخر وجود مستقل وأنا دأبنا على نفى الآخر ولا بد من أمر ما لوضع ثقافة المحاوره محل ثقافة المصادرة.

فخاخ " حرية الإبداع "

ويبدو من خلال مراجعة هذه اللهجة التصعيدية أن حلمى سالم كان مصراً على مفاجأة الراى العام بعمل من هذا القبيل لا يعدو أن يكون تكراراً مستفزاً، وتمحور لغة الشعرية حول كتابة الجسد من ناحية ونزع القداسة عن الرموز الدينية من جهة أخرى بشعر معتكر ومختلق (شهد شاهد من أهلها) ولعل عبارة " حرية الإبداع " تحتاج إلى إعادة نظر فى مدلولها، فحرية التعبير تشترط مراعاة العقائد وعدم الزج بالذات الإلهية فى مثل هذه التعبيرات الشعرية المهترئة، فى وضوح مدلول قوله تعالى " فلا تضربوا لله الأمثال (سورة النحل) .

والمعنى تنزيه الذات الالهية عن المشابهة والنقص وهو ما جسده قول العلماء " لا يوصف الله عز وجل إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسله "، فما بالنا بمن يجعل الذات الالهية جزءاً من صور شعرية بهذه الركاكة والفجاجة.

(المدينة ١١/٤/٢٠٠٧)

هل قرأ مكفرو حلمى سالم القرآن ؟

محمد شبل

خبر على الصفحات الأولى " قضت محكمة القضاء الإدارى بوقف تنفيذ قرار فاروق حسنى وزير الثقافة منح الشاعر حلمى سالم رئيس تحرير مجلة أدب ونقد " إحدى مطبوعات حزب التجمع الاشتراكى " جائزة الدولة للتفوق فى الآداب عن قصيدة " شرفة ليلى مراد " " انتهى " .

هذه القصيدة أثارت جدلا كبيرا بسبب ما اعتبره من يلبسون عباءة الدين سبا للذات الإلهية، مما دعا مائة منهم لإصدار بيان طالبوا فيه باستنابة حلمى سالم !

إلى متى تستمر ظاهرة تكفير المبدعين ورميهم بالزندقة ؟ ومتى يعود المسلمون إلى كتابهم الحق القرآن الحكيم ؟.. لقد ذكر القرآن " الشعراء " بل نزلت سورة باسمهم هى " سورة الشعراء " جاء فيها : " والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم فى كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون " .

والمعنى : أن الشعراء يتبعهم الضالون فى شعرهم فيقولون به ويروون عنهم، وتقرر الآية أنهم يمضون فى كل واد من أودية الكلام وفنونه فيجاوزون الحد مدحا وهجاء " وأنهم يقولون ما لا يفعلون ؟..والذى تفيد به الآية أن شعر الشعراء مؤلف من أمور تخيلية يقصد بها الترغيب أو التنفير.. وأيا ما كان اللوم لهم ولمن تبعهم فإن القرآن لم ينعتهم بالكفر، ولم يعتبر شعرهم من الكبائر، إذ لم يقرر عليه عقوبة فى الدنيا ولا وعدهم بالنار فى الآخرة، ذلك أن ما ينظمه الشاعر هو من سمات العقل البشرى الذى يشوق إلى إنشاء المستغرب من القول، ويتوق إلى سماعه وترتيده !

وقد ألم بهذه الخصيصة المسلمون الأوائل إبان " الدولة الإسلامية " قريية العهد بنزول الوحي بالقرآن، فقال الشعراء ما تهفو إليه نفوسهم ولم يحاسبهم أحد، ولم يكفرهم حاكم أو محكوم. وانظر فى

هذا الشعر للمتنبى " المتوفى من أكثر من ألف سنة " يمدح " عبد
الواحد بن العباس " " الكاتب " : متكشفا لعداته عن سطوة / لو حك
منكبها السماء لزعرعا / وحلت من شرف الأفعال مواضعا / لم
يحلل الثقلان منها موضعا / نفذ القضاء بما أريت كانه / لك كلما
أزمعت أمرا أزمعا / وأطاعك الدهر العصي كانه / عبد إذا ناديت
لبي مسرعا".

وها أنت ترى — عزيزى القارئ — أن " المتنبى " أحل الممدوح
محل الخالق : " عز وجل " يزعرع السماء، ويتحكم فى القضاء،
ويأمر الدهر بما يشاء. وهو أشرف المخلوقات من الجن والإنس !!
فهل أكثر من هذا شرك، ومساس بالذات الإلهية ؟!... لكن أظن
أنه لاضير — هذا هو الشعر — ما دام الشاعر قلبه مطمئن
بالإيمان !.. وقد قالوا : " أجمل الشعر أكذبه " ! لكننا اليوم يصدق
فينا السؤال الذى أطلقه الإمام " محمد عبده " وأجاب عنه : " متى
ولع المسلمون بالتكفير والتفسيق، ورمى زيد " بأنه مبتدع "
وعمرو " بأنه زنديق ؟ إن تلك بدأ فيهم عندما بدأ الضعف فى
الدين يظهر بينهم " .

(القاهرة / ١٥ / ٤ / ٢٠٠٨)

دولة يحكمها عمال المطابع

حلمي سالم

ما إن فرحنا بعودة مجلة " إبداع " إلى الصدور (حتى ولو فصيلة) بعد انقطاع أربع سنوات كاملة، بنفس قيادتها السابقة : رئاسة الشاعر الكبير أحمد عبد المعطي حجازي، ونائبه الشاعر الصديق حسن طلب، حتى هبط الخفاش الأسود بجناحيه الأسودين. صُوِّدَت أعدادُ الجملة، بعد أن طُرِحت في السوق لعدة أيام. والسبب أن رئيس هيئة الكتاب ناصر الأنصاري (الذي كان هنا حجازي بصدور العدد الجديد) وصلته شكاوى من عمال المطابع بهيئة الكتاب تقول إن العدد به قصيدة بعنوان " شرفة ليلي مراد "، تسيء إلى الثوابت الدينية وتغض من قداسة المعتقدات والذات الإلهية ! وأود — باعتباري صاحب قصيدة " شرفة ليلي مراد " — أن أعرض في هذا الصدد النقاط التالية :

(١) توجيه التحية للشاعر الكبير حجازي — ورفيقه طلب — لأنه طيلة عمله في " إبداع " — منذ ١٩٩١ — لا يتوانى عن نشر النصوص والفنون الحرة، التي لا يلبث أن يتهم بها : أمام القضاء تارة، وأمام العقليّة الجمعيّة السلفيّة تارة. وهو في كل ذلك مدافع صلب عن الحرية وحق المبدعين في الحرية، حتى وإن اختلف مع مبدعيها فكرياً أو فنياً. وهو بذلك يدفع الضريبة المستحقة عليه، كمفكر تنويري، وكشاعر رائد قال ذات يوم : " أنا أصغر فرسان الكلمة "، وقال : " أنا في صف المبدع من أي ديانة ".

(٢) ليس في القصيدة المذكورة ما يسيء إلى قداسة الدين أو يغض من الذات الإلهية. ولعل العكس هو

الصحيح، لأن السطور المقصودة هي تنزيه الله عن القهر والتعسف والترصد. وهي - فوق ذلك - تنتقد المتواكلين الذين ينتظرون أن ينزل الله ليحل لهم مشاكلهم اليومية بنفسه، من غير أن يبذلوا هم جهداً أو سعيًا. وهي الفكرة التي تقرها القاعدة الدينية نفسها حين تقول "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" إدانة للتواكل والخمول وانتظار الحلول العلوية !

(٣) إن تعبير " الرب " تعبير أوسع من حصره في المنظور الدينى الإسلامى وحده، فهو التعبير المستخدم فى شتى الديانات السماوية وغير السماوية، وهو التعبير المستخدم فى الأساطير اليونانية بل هو التعبير المستخدم فى الإشارة إلى كل كبير أو مسئول أو مالك، مثل : رب الأسرة، ورب العمل، ورب البيت، ورب الصون والعفاف. ثم هو رمز إلى كل مثل أعلى يتوق له البشر، وحصره فى المعنى الدينى الإسلامى وحده ينطوى على سوء قراءة وسوء فهم وسوء خلق.

(٤) القراءة التى اتهمت النص هى القراءة الضيقة المتعسفة، التى لا تصلح لتفسير الأدب. فالأدب فن مجازى ينبغى أن يقرأ قراءة مجازية. وهذه القراءة المجازية لها متخصصون، هم نقاد الأدب وعارفوه. والغريب أن أهل التيارات الدينية الجامدة يجأرون فى وجوهنا صباحاً ومساءً مطالبين بالآلا يتحدث أحد منا فى الدين، صائحين فىنا " اسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون "، بينما هم يفتون فيما لا يعلمون.

ونحن نصيح في وجوههم " اسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون".

(٥) هذه الواقعة هي حلقة في السلسلة الطويلة الطويلة التي تحاكم الفكر والأدب والفنون بمعيار ديني ضيق، متجاهلة المعيار الديني الواسع. وهي التي تقيم محاكم التفتيش في الضمائر والعقول. وهي محاكم تفتيش قديمة : بدأت بقطع لسان الحطيئة، ووصلت — منذ أسبوع — إلى معاقبة مارسيل خليفة وقاسم حداد في البحرين بسبب عرض " مجنون ليلى " الشعري الغنائي، وبينهما كان صلب الحلاج ونفى الطهطاوى ومصادرة طه حسين وقتل فرج فودة وحسين مروة ونفى نصر حامد أبو زيد وطعن نجيب محفوظ. هي إذن سلسلة متصلة متواصلة تسعى إلى غلق كل نوافذ الهواء في بلادنا العربية.

(٦) ليست هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها " إبداع " — تحت قيادة حجازى — هذه الريح المظلمة، فقد عانت من ذلك مرات : بسبب نشر نص للمفكر الفرنسي المسلم مكسيم رود نسون، وبسبب نشر رسوم عن آدم، وبسبب قصيدة من عبد المنعم رمضان. كأن رأس المجلة هو المطلوب أو رأس رئيس تحريرها، أو رأس ما يرمزان إليه !

(٧) إن معظم المصادرات التي تمت في السنوات الأخيرة، تم بسبب إبلاغ عمال المطابع في الهيئة المصرية العامة للكتاب عن كل ما لا يروق لقراءتهم الضيقة وأفهامهم المبسطة عن الدين والفن جميعا. حدث هذا مع ديوان حسن طلب " آية جيم " ومع ديوان لمحمد آدم. لقد نصّب عمال المطابع في هيئة

الكتاب (وهيئة قصور الثقافة) من أنفسهم قضاة
ومشرعين وفقهاء ووكلاء لله على أرض وزارة
الثقافة !

(٨) ولأن المناخ الدينى المتعصب — لا السمع — صار
هو المناخ السائد، فإن إدارات هذه الهيئات سرعان
ما ترضخ لبلاغات عمال المطابع، مماثلة للتيارات
الدينية ونفاقاً لها ومزايدة عليها، حتى لو كان بعض
هؤلاء المسئولين مثقفين ليبراليين فى الأصل. هذه
الممالة دفعت نواب الحزب الوطنى إلى الاصطفاف
خلف الإخوان المسلمين — فى أزمة وزير الثقافة
والحجاب — حتى صاروا أكثر تطرفاً منهم وأشدّ
عنفاً. هكذا صار عمال المطابع يتحكمون فى مصير
النشر والأدباء والثقافة المصرية.

(٩) صحيح أن الرقابة قد ألغيت — رسمياً — فى أواخر
عهد السادات، لكن المناخ الدينى المتطرف وتيارات
العنف التى ربّاهها السادات نفسه وغذاها، جعلت كل
مواطن فى مصر رقيباً. فظهرت هذه المفارقة العبثية
: ألغيت الرقابة — رسمياً وقانونياً — فصار عامل
المطبعة رقيباً، وسوّاق الميكروباس رقيباً، وشيخ
الزاوية رقيباً، والبقال رقيباً. لا سيما إذا كان كل
هؤلاء مسنودين بما يسمى " قانون الحسبة " الذى
يعطى لكل شخص الحق فى أن يرفع قضية (من
خلال النيابة) على أى عمل فنى أو فكرى يراه
مسيئاً له شخصياً من حيث يسئ للمعتقدات أو الذوق
العام أو الثوابت !

(١٠) سنظل ندور فى هذه الحلقة الجهنمية السوداء، لم
يتم إلغاء قانون الحسبة نهائياً، وما لم يتم الفصل

بين المنظور الدينى والمنظور المدنى، بحيث
يعزل الدين عن السياسة، لنكون بحق دولة مدنية
تحكم بالقانون وحده ويصبح الدين فيها علاقة بين
العبد وربّه، تطبيقاً للقاعدة الدينية التى تقول : " أنتم
أدرى بشئون ديناكم "

بغير ذلك الفصل الذى لا يحق فيه لإنسان أن يحكم
دينياً على إنسان، بينما هو ليس أدين منه، وليس
محتكراً لمفاتيح الجنة، ستظل الدولة التى تفخر بسبعة
آلاف سنة حضارة دولة يحكمها عمال المطابع، :
يقررون لها ما يُنشر وما يُحجب، ويخططون
سياستها الثقافية، ويعيّنون الممنوع والمشروع
للمفكرين والفلاسفة والمبدعين، الذين هم قلب الأمة
النابض وعقلها المضى !

" شرفة ليلى مراد " - اليهودية التى أسلمت - هى
شرفة التسامح لا القمع، وشرفة المحاوراة لا
المصادرة، وشرفة الأمام لا الخلف.

(أخبار الأدب ٢٠٠٧/٤/١٥)

حتى لا يعود فقهاء المصادرة

بهراتهم الغليظة

حسن طلب

ربما تكون الضجة المثارة حول العدد الأول من الإصدار الثالث لمجلة (إبداع)، فرصة مواتية لإيضاح بعض القضايا الملتبسة، سواء في قصيدة الشاعر " حلمى سالم " التى تضمنها العدد وأثارت هذه الضجة، أو في طبيعة اللغة الرمزية للفن عامة، وللشعر على وجه الخصوص.

وإذا كان الدكتور " ناصر الأنصارى " رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب — وهو الرجل الذى نحترمه جميعا ونقدره — قد اتخذ قرارا بإيقاف توزيع ما تبقى من نسخ العدد مؤقتا، وهى النسخ التى كانت معدة للتوزيع الخارجى ؛ فهذا حقه المشروع، ووجه المشروع هنا، هو خوفه من أن يأخذ القراء ما ورد فى أحد مقاطع القصيدة بالمعنى الحرفى. على أن إيقاف توزيع المجلة لا يبدو أنه الحل الأمثل فى هذه الحالة، اللهم إلا إذا كان الدكتور " ناصر " نفسه مقتنعا بأن الشعر لا يمكن أن يحمل وراء معانيه الحرفية المباشرة، معانى ودلالات أخرى توحى بها لغته الرمزية ؛ ولا شك فى أننا سنسئ إلى " أمل دنقل " وإلى الشعر كله، لو حملنا قوله : (المجد للشيطان معبود الرياح) على المعنى الحرفى، فحكمنا عليه بالخروج على الدين لأنه يمجّد الشيطان الملعون، أما إذا ما فهمنا الشيطان هنا على أنه مجرد رمز للمقاومة والرفض، فسنكون قد أعطينا الشعر حقه، وعصمنا أنفسنا من الفهم الخاطئ الذى سيقودنا بالضرورة إلى المبالغة والتهويل فى تحميل لغة الشعر غير ما تحتمل. ولعل الحل الأمثل فى حالة كهذه هو الحوار العقلانى المتحضر الذى يستطيع به من

يختلف مع المقطع المذكور، أن يطرح رأيه للمناقشة في (إبداع) نفسها أو في غيرها من المنابر، وهو حوار ليس بالغريب علينا، وإن كنا قد افتقدناه خلال العقود الأخيرة المظلمة، فبالأمس كان أحدنا يكتب : (لماذا أنا ملحد ؟)، فيرد عليه المعارض : (لماذا أنا مؤمن ؟) !

غير أن هذا لا يعنى أننا ننحى باللائمة على الدكتور " ناصر " ؛ فنحن هذه المرة ينبغي ألا نلوم إلا أنفسنا نحن المثقفين، منذ سمحنا لضعاف المواهب والنفوس أن يندسوا بيننا مع رصفائهم من الموظفين الذين لا يعملون ويسوؤهم أن يعمل الآخرون، على نحو ما وصفهم بحق " طه حسين " . لكم ساءهم بالفعل أن تظهر مجلة مصرية بهذا المستوى الرفيع ! فلم يكتفوا بأن يبلغوا رئيس الهيئة فحسب عن (المقطع) المذكور، وإلا لهان الأمر ؛ ولكن تطوعوا بإرسال البلاغات الكيدية إلى أمثالهم من صغار الصحفيين، لكي يشعلوا الفتنة ويهيجوا الرأي العام على الهيئة التي يعلمون بها ! وحسنا فعل الدكتور " ناصر " حين أشار في حديثه التليفزيونى مساء الأحد الماضى إلى هذا الشاعر / المخبر الذى أبلغه ؛ حتى ينفضح أمره أمام زملائه، بعد أن ارتدى بالأمس قناع الحداثى المتمرد على المؤسسة وهو يشاركهم ملتقى (الشعر البديل)، بينما يقبض باليد الأخرى منحة التفرغ من المؤسسة ذاتها ويجهز الآن قناع الطليعى التأثير من خلال المجلة التى يعد لها مع زملائه. وسيظل على الأرجح محتفظا بقناع الغيرة على الدين يستخدمه وقت اللزوم. وبغض النظر عن موقف هؤلاء المخبرين فى المركز الإعلامى بالهيئة، وعن قرار إيقاف توزيع المجلة مؤقتا ؛ فإن المقطع الذى ورد فى القصيدة المذكورة متضمنا كلمة (الرب) فى سياق بدا وكأنه غير لائق، هو مقطع تسمح لنا تقاليد تذوق الشعر بتأويله على

أنحاء شتى، ولعل الفرق الدلالى المائز بين لفظ الجلالة (الله
(من جهة، وكلمة (الرب) المطلقة من جهة أخرى، لا يخفى
على القارئ عامة، وقارئ الشعر خاصة، فكلمة الرب
المقصود هنا، ينتمى إلى الديانات السابقة على نزول (سورة
البقرة)، أى السابقة على الإسلام.

أعلم أن هذه القراءة ليست الوحيدة بالطبع، فقد يرفضها
آخرون ممن يصرون على القراءة الحرفية، وربما شجعتهم
هشاشة النص وركاكاته على هذا الرفض، وهم فى ذلك
محقون من حيث المبدأ، فنحن إلى الآن نقرأ ألوانا من خروج
الشعراء الكبار قديما وحديثا، وإنا لنستمتع بها فى الغالب،
على ما فيها من شطط يصدم الشعور الخلقى أو يمس
الاحساس الدينى، ونحن حين تغفر لهؤلاء الشعراء الكبار
تجاوزاتهم الأخلاقية والدينية، فإنما نفعل هذا بسبب ما فيها من
لغة رمزية رفيعة، ومن صياغة قوية محكمة، ومن صور
مبتكرة مدهشة ؛ ألنا نتداول إلى الآن ديوان " المتنبى " ونقرأ
فيه :

يترشفن من فمى رشفات هن فيه أحلى من التوحيد ! فيعجبنا
قوله ويدهشنا ولا نطعن على الشاعر فى دينه لأننا نحمل ما
قاله على لغة الرمز ؛ فى الوقت الذى ننكر فيه المعنى نفسه،
إذا أتى أحدهم فنثره ليقول لنا إن طعم القبلية فى شفتى الحبيب،
أذ وأحلى من طعم الشهادتين !

ومثل هذا كثير من شعر " أبى تمام " و " المعرى " وغيرهم
قديما وحديثا. وقد يأتى معترض فيقول إنه لا يجوز لنا ما جاز
للقدماء وهذا قول بين البطلان، لأنه يهدم فكرة الحرمة المطلقة
للمقدسات، فيخضعها للنسبية التاريخية، بحيث يحل لجيل من
الناس ما لا يحل لسواهم ! ولعل الأوفق من ذلك أن نقول إننا

نقبل من الشعر الرفيع ما لا يمكن أن نقبله من الشعر الركيك، وهذا هو الذى جعل شعر كبار المتصوفة حيا بيننا إلى اليوم، على ما فيه من تجاوزات تتضاءل إلى جوارها تجاوزات " حلمى سالم ". ولعل هذا أيضا هو الذى جعلنا ننتشى بقول " أحمد شوقى " ولا نجرؤ على أن نرميه بالشرك وهو يدعو إلى عبادة الوطن :

وجه الكنانة ليس يغضب ربكم
أن تجعلوه بينكم معبودا !

وهو بيت من قصيدة معروفة غنتها " أم كلثوم "، واستمتع بها عامة الناس، ولكن يبدو أن العامة فى الماضى القريب، لا يقارنون بالنخبة المثقفة فى هذه الأيام !

وما قيل عن " المتنبى " و " شوقى " يمكن أن يقال عن رواد الشعر الحر، مثل " نزار قبانى " و " صلاح عبد الصبور " و " أحمد عبد المعطى حجازى " و " أدونيس " و " محمود درويش " ومن جاء بعدهم من ذوى التجارب الروحية مثل " محمد الشهاوى " و " وليد منير " وغيرهم، ومن منا لم يؤخذ بالحس الصوفى العميق وبروح الطفولة البريئة فى هذا المقطع :

فى الماضى كان الله

يظهر لى حين تغيب الشمس

فى هيئة بستانى

يتجول فى الأفق الوردى

ويرش الماء على الدنيا الخضراء

وأظن أن " حلمى سالم " فى قصيدته المذكورة، نظر إلى هذه

الصورة، ولكن شتان بين (البستانى) هنا، و (القروى) هناك !

فقوة الرمز فى الصورة الأولى تفرض نفسها على الحس

وتفتح أبواب الخيال، بلا واسطة، أما فى الثانية، فنحن نحتاج

إلى محام، قد تقنعنا حجته، وقد لا تقنعنا !

والأمثلة كما يعرف قراء الشعر ومحبيه كثيرة.. كثيرة ؛ فلم يبق إلا أن يقول المعترضون : ولكن قصيدة " حلمى سالم " لم ترق إلى هذا المستوى الفنى الرفيع، الذى جعلنا نقبل جرأة الشاعر على المقدسات، ونحمل تجاوزاته على لغة الرمز. وهذا الاعتراض مقبول بلا شك ؛ غير أنه يضعنا أمام المسألة الذوقية فى الفن ؛ حيث يختلف الناس أكثر مما يتفقون.

وما دمت قد اعترفت بأن الاعتراض مقبول ؛ فلن أعدم من يسأل من جديد : ولم أقدمت المجلة على نشر قصيدة كهذه تثير الشكوك، على الأقل حول مستواها الفنى ؟ !

وربما تكون لهذا السؤال وجاهته، لو أن صاحب القصيدة ناشئ مغمور يستوجب الحذر، أو مبتدئ يحتاج إلى من يعلمه ويوجهه، غير أن صاحبها شاعر معروف مصرياً وعربياً، ولئن كانت له قصائد كثيرة رديئة، فإن له — مثلنا جميعاً — قصائد كثيرة جيدة.

ومن أجله — هو وأمثاله — حرصت المجلة على أن تثبت فى صدرها على سبيل الاحتراز، وبعبارة لا تحتمل اللبس، أن المواد المنشورة تعبر عن رأى صاحبها وحده، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

وبعد هذا كله، يأتى المتربصون من صغار الشعراء، ليتركوا المجلة كلها بصفحاتها الأربعمائة، ليتصيدوا بضعة سطور فى قصيدة من بين تسع قصائد، ولم يزداهم نفاذ النسخ المطروحة من السوق (مع ارتفاع السعر نسبياً) إلا إصراراً على الكيد ورغبة فى الهدم، لا يحركهم الأشعار العاجزين فى كل زمان ومكان : (إما فيها.. أو نخفيها) ! لقد عميت عيونهم عن الجهد الكبير الذى بذله القائمون على المجلة لتخرج بهذه الصورة المشرفة، وفى مقدمتهم مديرة التحرير : " غادة الريدى " والفنانة الشاعرة " ميسون صقر " صاحبة الرؤية

الإخراجية، بالإضافة إلى بقية فريق العمل الذى لم يدخر أى منهم جهداً، سواء فى مقر المجلة أو داخل الهيئة بأقسامها الفنية المختلفة

وأخيراً، فقد كان علينا أن نرفض قصيدة " حلمى سالم "، لو كنا نشرف على مجلة واسعة الانتظار مثل كثير من مجلاتنا الأسبوعية السيارة الموجهة إلى الجمهور العريض، فنحن أول من يعلم أن ما يصلح لمجلتنا، لا يصلح بالضرورة لهذه المجلات، وما يصلح لهذه المجلات لا يصلح كذلك للجرائد اليومية. إن مجلة (إيداع) بحكم توجهها، وبحكم ما يطبع منها، تحرص على أن تخاطب نخبة المثقفين ممن يقرأون " ماركس " و " نيتشه " و " سارتر " فلا يتأثرون بإحادهم، ولهؤلاء المفكرين كتب كثيرة مطبوعة فى الهيئة المصرية العامة للكتاب نفسها، وفى غيرها من المؤسسات الرسمية ؛ هذا فضلاً عما تنشره الهيئة من كتب تراثية فيها من التجاوزات ما يستوجب الخوف والحذر أكثر بكثير مما تستوجب قصيدة " حلمى سالم " المسكين! وخير مثال نسوقه هنا هو ديوان " ابن الرومى " بأجزائه الستة، وكتاب (الفتوحات المكية)، وتعلم الهيئة وهى تطبع هذه الكتب، أنها موجهة للنخبة من المثقفين.

يا ليتنا نتعلم من دروس الماضى البعيد والقريب، فنعرف كيف أن العمل الجيد سيبقى رغم أنوفنا، ورغم مقص الرقيب، أما العمل الرديئ فسيسقط من تلقاء نفسه، هكذا بقيت كتب " المعري " التى غسلوها فى الماضى، وبقيت فى الحاضر (الشعر الجاهلى) و (فقه اللغة العربية) و (أولاد حارتنا)، وغيرها من الأعمال التى حاول فقهاء المصادرة بكل ما فى وسعهم أن يعدموها، فبقيت شامخة مضيئة وانجرفوا هم إلى زوايا النسيان !

(أخبار الأدب ١٥ / ٤ / ٢٠٠٧)

تواطؤ جمال القصاص

أية قذارة، وأى لغط، وأى تواطؤ، طفحت به على جلدنا الضجة المثارة حول مصادرة عدد مجلة "إبداع" فلم أكن أتصور أن أزمة مكرورة ومعادة نصادفها كل يوم فى واقعنا ومررت بها المجلة سلفا تصل إلى هذا الحد من الابتذال والانحطاط الفكرى. وبدلا من أن يناقش أطراف الأزمة أسبابها وتداعياتها بحيدة وموضوعية وشفافية، إذا بهم ينصبون لها كبش فداء، لتتحول المسألة إلى تصفية حسابات بغیضة، وصيد سمج فى الماء العكر، تكال فيه اتهامات قذرة لشاعر بعينه، وكأنه المسئول عن سر الخطيئة التى اقترفتها. علما بأن المجلة طرحت فعلا فى الأسواق، ولاكتها شتى الألسن من هنا وهناك.

لقد كانت الأمانة تقتضى، بل شرف الكلمة، أن يقدم مجلس تحرير المجلة استقالته فورا بمجرد علمه بقرار مصادرة المجلة وسحبها من الأسواق، لأنه أولا : قرار متعسف اتخذته رئيس الهيئة بشكل فردى، ولم يناقش، أو يستشر فيه هيئة تحرير المجلة المسئول الأول والأخير عنها. ثم إنه ثانيا : ينطوى على استهانة، وعدم اعتبار لمجلس التحرير نفسه، وللجهد الذى بذل فى سبيل إصدار العدد، وبعد توقف دام نحو أربع سنوات. وثالثا : يرسخ هذا القرار لفكرة التبعية فى العلاقة مع المؤسسة الرسمية والتى تنهض على الإذعان لشروطها ومتطلباتها وذائقها السلفية الجامدة، وتقديم التنازل الرشيق تلو الآخر، حسبما تقتضى الأحوال والظروف.

نعم، لا سلطة ولا رقابة على الإبداع سوى الإبداع نفسه. لكن المدهش فى الأمر أننا أصبحنا أمام شكل من أشكال التواطؤ المقيت، فبدلا من أن يسائل القائمون على أمر المجلة رئيس هيئة الكتاب، ويدينون قراره الجائر، إذا بهم يطبطبون عليه ويلتمسون له الأعذار، ويررون موقفه، تارة بأنه — وعلى حد قولهم —

حقه المشروع ". وتارة بهواجس المناخ السياسى العام، وتقويت
الفرصة على المتربصين والمتشددين فى منافذ السلطة.

وتارة للإبقاء على " شعرة معاوية "، حتى لا ينفلت أمر المجلة
من معييتهم، وهم فى الحقيقة فى غنى عن كل هذا الهزل، مهما
كان نبيل الدوافع والمبررات.

إن الإبداع الحقيقى مخاطرة، ونشره مخاطرة أكبر.. وأظن أن
لدينا تراثا أدبيا قيما لأعراف وتقاليد النشر، رسخته تجارب
مجالات أدبية عريقة على مدى عقود طويلة. وفى ظنى أيضا
أن هذا التراث تراجع كثيرا فى تجربة مجلة " إبداع " بعد
مغادرة الراحل الدكتور عبد القادر القط لها. فالمجلة إبان فترة
رئاسته لها شهدت عصرها الذهبى، وكانت بحق منبرا ثقافيا
للاستنارة وآفاق التجريب. وهنا أتساءل : ما هو المبرر الفنى
لنشر قصيدة للشاعر حلمى سالم تسببت فى هذه الأزمة، وهى
قصيدة يعلم مجلس تحرير المجلة أنها نشرت سلفا فى ديوان
للشاعر صدر منذ بضعة أشهر. هل لأن الشاعر استبدل بكلمة
" الله " كلمة " الرب " أو بكلمة " البستاني " كلمة " القروى "
لتتلاءم مع مقتضيات النشر فى مجلة حكومية ؟!

أما مسألة أن الشاعر معروف، وله تاريخه الأدبى، وأن ما
يكتبه — من ثم — واجب النشر بالضرورة، فهو مباحكة بالية،
ومن قبيل تلبيس الحق بالباطل، وإلا ما هى حدود المسئولية
الملقاة على عاتق مجلس التحرير، والتى باسمها وافق على
إعادة نشر قصيدة " ركيكة " هى فى تصورى — وبعيدا عن
أية اعتبارات أخلاقية، أو دينية أو غيرها — ضد الشعر،
وضد الشاعر نفسه.

ويبلغ التواطؤ ذروته حين يقدم حلمى سالم دفاعا هشا عن
قصيدته، نافيا كونها تجترح المقدس الدينى، وكأن اجتراح هذا
المقدس نقيصة شعرية وأدبية. ومن آسف يتذرع حلمى سالم

فى مرافعه الهزيلة بأن " الأدب فن مجازى، ينبغى أن يقرأ
قراءة مجازية ". نعم الأدب كذلك، لكنه يستمد طاقته الرمزية
والتخييلية من الواقع نفسه، ومن قدرته على التمرد والتخطى،
وزراعة المسلمات والبديهيات التى عفا عليها الزمن.
إن المازق ليس مجرد أزمة تعثرت فيها خطى مجلة أدبية
حكومية، وإنما المازق كله هو الثقافة المصرية التى أصبحت
مطية عرجاء يمتطئها كل من هب ودب.

(أخبار الأدب ٢٢/٤/٢٠٠٧)

خوف المؤسسة الثقافية !

عبلة الروينى

دون أن يقتلها أحد، أو يجهز عليها شئ من الحزن، تترك المؤسسات الثقافية نفسها للتداعى والانهييار، والخوف يطيح بها.. يعوق حركتها ويشل خطواتها.. ويبيدها لا بيد عمرو تواصل فعل المصادرة وملاحقة المبدعين والتدخل فى أعمالهم بالحذف والاضافة، والمنع والمصادرة حتى من قبل أن يطالع الناس العمل ومن قبل تداوله فى الاسواق.. رقابة من المنبع، من داخل المؤسسة الثقافية ذاتها وهو ما يناقض وظيفتها ودورها.. فالمؤسسات الثقافية القائمة لحماية الابداع ورعايته وصيانة حرية، هى نفسها التى تقوم حالياً بمنعه وحجبه ومصادرته، وأحيانا بتكديره ومهاجمته والاساءة إليه.. ضيق صدر يرد على التجاوز (فى رأيها) بتجاوز آخر هو الأخطر على الإبداع والفكر.. نفس المنطق الأمنى فى مواجهة الجماعات المتشددة، العنف بالعنف.. والقتل بالقتل، بعد أن رفع المجتمع كل امكانية للحوار.

الكتاب والشعراء والمبدعون العاملون داخل المؤسسات الثقافية أصابتهم أيضا نفس العدوى من الخضوع والانصياع والخوف والفرع.. أصابتهم كل أشكال الطاعة والمحافظة على القواعد واللوائح والأصول وحسن السير والسلوك.. وتبنوا جميعا خطابات تنطوى على المصادرة أو تتواطأ معها..

هذا الاسبوع تمت مصادرة مجلة (إبداع) الصادرة عن الهيئة العامة للكتاب.. وأمر د. ناصر الانصارى رئيس الهيئة بوقف توزيع نسخ المجلة مؤقتا لحين معالجة أمر قصيدة حلمى سالم (شرفة ليلي مراد) المنشورة فى المجلة.. والتى وصفها - رئيس الهيئة - (بالخطأ) - ورأى فيها تجاوزا وخروجا يمس الدين. مماثلا بينها وبين (الرسوم الدانماركية) !!

الشاعر حسن طلب نائب رئيس تحرير مجلة إبداع أكد أن الأمر مجرد احتجاز لنسخ المجلة وليس مصادرة !! وأن رئيس هيئة الكتاب نحترمه ونقدره جميعا وأنه مارس حقه المشروع !!.. وأكد أيضا أن الاعتراض على القصيدة قام به شاعر — يعمل بالهيئة — في تقرير رفعه إلى رئيس الهيئة.. وهو سلوك — إن صح حدوثه — يضاعف الجريمة حين تمتزج الرقابة بالمصادرة بالوشاية !

موقف نائب رئيس تحرير (إبداع) ينطوى على هروب من المواجهة الحقيقية بالجوء إلى حروب صغيرة يتراشق فيها الشعراء.

ما حدث هو سلسلة من الخوف المتواصل داخل المؤسسات الثقافية.. فقبل أيام أوقف مركز الهناجر عرض مسرحية (القضية ٢٠٠٧) المأخوذة عن نص يسرى الجندى (اليهودي التائه) من اخراج حسن الوزير، لضغوط أمنية لم يفصح عنها.. !! وقبل أسابيع أيضا طالب فاروق حسنى وزير الثقافة أمام مجلس الشعب بمنع عرض فيلم (شفرة دافنشى) كما وافق على مصادرة الرواية ومنع تداولها فى الاسواق المصرية !

وما زالت أزمة (الروايات الثلاث) الصادرة عن الهيئة العامة لقصور الثقافة والتي أمر الوزير بمصادرتها، وأقاله رئيس الهيئة فى ذلك الوقت (على أبو شادى) ومعه كل المسئولين على النشر بالثقافة الجماهيرية.. !! بعدها أيضا تمت مصادرة ديوان أبى نواس بعد طباعته فى (٤ أجزاء) فى سلسلة الذخائر الصادرة عن هيئة قصور الثقافة ومنع تداوله !!

سلسلة طويلة من الازمات تفرض حضورها، وتفرض معها مناخ الخوف والفرع والتربص داخل المؤسسة الثقافية.. وفى

كل المرات السابقة لم يتقدم أحد من خارج المؤسسة الثقافية أو من خارج وزارة الثقافة ليعلن احتجاجه وغضبه.. لم يستهمهم أحد أو يصرخ في وجوههم أحد، لكنه (الخوف) الذى فرض أخلاقه وقيمه وآليات عمله وصار سياسة ومنهجاً يؤثر السلامة والسير بمحاذاة الحائط.

الفادح فى الأمر أن (الرقابة) و (المصادرة) باتت طريقة تفكير وآلية عمل داخل البنية الثقافية، تعوق بالضرورة حركتها وتعطل خطواتها وتصيب المبدع والمبدعين بالانتكاسة !

قرار مصادرة (إبداع) أو سحبها من الأسواق تم باقتناع تام لرئيس هيئة الكتاب، وبرضا رئيس تحرير المجلة (الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى) ونائب رئيس التحرير (الشاعر حسن طلب) فكلاهما وافقا رئيس الهيئة وأعلنا تفهمهما وتقديرهما.. وهو التناقض الجارح فكيف يكونان مع صواب النشر ومع صواب المصادرة فى نفس الوقت !!

وللشاعر حسن طلب قراءته الخاصة لأزمة قصيدة حلمى سالم، حيث يشير إلى أن ركافة القصيدة وهشاشتها هى السبب وراء رفضها ومصادرتها (فالمستوى الفنى للإبداع يحميه من التطفل حيث نقبل من الشعر الرفيع ما لا نقبله من الشعر الركيك).. وهى قراءة تتاصر (الجمال) قبل (الحرية).. وتحدد معياراً جمالياً وفنياً كشرط لممارسة الكاتب حريته.. وهى حجة تسهم بشعاراتها الجمالية فى تقليص حجم الهواء حولنا.

(أخبار الأدب ٢٢/٤/٢٠٠٧)

رعاة الفوضى

فتحي عبد الله

قد يأخذ صراع الجماعات الشعرية طابعاً عنيفاً في لحظات التناقض الكبرى التي تتفج إحداها أو تخرجها من الصراع إلا أنها تكون محكومة بأخلاقيات الفعل الثقافي وطبيعته الواعية، ومن أكثر الصراعات فاعلية واستمراراً منذ أوائل التسعينات حتى الآن صراع نموذج الشعر الريادي في طوره الأخير ممثلاً في حلقة السبعينات ونمط قصيدة النثر ممثلاً في حلقة الثمانينات وما بعدها. وقد أخذ الصراع في كل مراحله طابعاً أيديولوجياً، لعبت السلطة الثقافية فيه الدور الأكبر لإدراكها لأهمية الثقافة في صناعة الرأي العام، مما دفعها لاختيار حلقة السبعينات لخلق السباق الذي يحقق أهدافها السياسية المباشرة. ووقع الاختيار على "حسن طلب - عبد المنعم رمضان - محمد سليمان" لأسباب متنوعة، في جوهرها أنهم يمثلون وبدرجات مختلفة شعرية المؤالفة والاتفاق وأنهم أميل إلى التقليد والرسوخ.

وقد تم هذا برعاية د. جابر عصفور ود. غالي شكري وآخرين، وقد تم حذف النماذج المتمردة مثل الشاعر "أحمد طه" أو التي تفسد الصفقة مثل "محمد صالح - فريد أبو سعدة - رفعت سلام - جمال القصاص - أحمد زرزور". وظل الشاعر "حلمى سالم" على الأعراف لا ينتمي لهم ولا يقاطعهم وهم في حاجة إليه لتعزيز السباق بما يمتلك من شعرية متقدمة ورؤية كلية متجاوزة لطبيعة السلطة القائمة، وكانت مجلة "إبداع" برئاسة تحرير الشاعر الكبير "أحمد عبد المعطي حجازي" هي الممثل الشرعي لهم. على حين تمحور شعراء قصيدة النثر حول مجلة "الكتابة الأخرى" لمحررها العام "هشام قشطة" وكان أول الصراعات بين المجموعتين حول ثقافة "الصفوة" وثقافة "الحرافيش" بما في ذلك من دلالات اجتماعية وسياسية واضحة.

وفى تلك الحقبة مارست نقد تجاربهم الشعرية المنشورة ورأيت فى شعرية " عبد المنعم " نوعا من الانشاء اللغوى القائم على المجاز الموروث وتقليد تجربة " عفيفى مطر " وأدونيس.

أما تجربة " حسن طلب " فإنها نموذج لشعرية عصور الانحطاط وأن الرؤية الكلية التى تهيمن على النصوص لا علاقة لها بالحدائث أو ما قبلها، إنها تكرر للجمود والسكون، وقائمة على الافتعال اللغوى أو القدرة الموروثة من القديم.

ولأن التمردات العفوية لا تعتمد على هيئة اجتماعية تحميها وتضمن لها الاستمرار، فقد توقفت مجلة " الكتابة الاخرى " ولم تصدر مجلة " الجراد " إلا عديدين فقط على حين استمرت مجلة " إبداع " لا لتخلق سياقاً ثقافياً وإنما لتكريس كل ما هو قائم ومتسق مع الادارة السياسية للدولة. ومن هنا جاء صدامها مع الإسلام الدريكالى وغيرها من الجماعات الخارجة مما سمح لها بالوجود دون فاعلية تذكر ودون حيوية من أى نوع سوى تكريس مصالح القائمين عليها.

ومع تطور وسائل الاتصال والمعلومات ظهرت مراكز ثقافية أهلية وعالمية لها تأثير قوى على السياق العام فى مصر، حتى أصبح العمل الثقافى بالدولة لا ضرورة له إلا للخداع وتزييف وعى الجماعة البشرية بكل طبقاتها وشرائعها الفاعلة، مما أربك الشعراء السبعينيين، وسعوا لعمل صفقات على المستوى العربى والعالمى من خلال علاقاتهم التى وفرتها لهم الدولة إلا أن نصوصهم لم تؤد الغرض، وظلت تجاربهم محدودة، ولا أثر لها سواء فى مصر أو العالم العربى، وإن لعبوا دور الوسيط أو الوكلاء المعتمدين لعقد صفقات المصالح.

وظنوا أنهم بهذا يسيطرون على الصراع الشعرى فى مصر، وإن تحقق لهم هذا بدرجة ما. وكان من أكثر الذين كشفوا هذا

الزيف أنا والشاعر " محمود قرني ". وقد تعرضنا بسبب ذلك للنفي والتهميش بل والتشويه المقصود، وامتد هذا النفي والتهميش فيما بعد لكل العناصر الفاعلة من شعراء قصيدة النثر.

والمثير للدهشة أن بعض شعراء السبعينات قد انحاز للنمط الجديد (محمد صالح - أبو سعدة) أما الشاعر المؤثر في هذا الصراع فهو " أحمد طه " بما يمتلك من موهبة خاصة وصاحب روح متمردة بالفطرة بلورها بدرجة كافية وعيه السياسى المتقدم إلا أنه لم يحتل مؤامراتهم التى لا تنتهى فأنصرف لشأنه.

وكان أول الذين سعوا إلى تدميره " عبد المنعم رمضان " بعد ان اكتشف أن ارتباطه به يحول بينه وبين دوره الجديد فى السلطة الثقافية فأراد التخلص منه بعد محاولات كثيرة لا حتوائه فكتب قصيدة شعرية.. تعرض بما هو شخصى فى حياة الشاعر " أحمد طه "، مما أثار غضب المثقفين والشعراء وإن أَرْضَى الإدارة السياسية التى اختارته، فقد أثبت ولاءه على الأقل وقام باغتيال صديقه الخاص.

وقد انفصلت عن هذا الصراع الدامى غير الانسانى وغير الثقافى لمدة أربع سنوات لا علاقة لى بكل هذه الكرنفالات التى صنعها " فاروق حسنى " سواء فى الداخل أو الخارج لعدم تساؤلى وانسجامى مع هذا السياق حتى دعيت لمؤتمر " الشعر البديل " وقد ظننت أن الصراع هذه المرة قد يأخذ شكلا ديمقراطيا متخلصا من شكله العصبوى فكتبت " بيان المشاركين ".

ووافقوا عليه جميعا إلا أنه هيج على تلك الجماعة مرة أخرى وبالأخص " عبد المنعم رمضان " الذى مارس أعلى درجات العنف ضدى فى كل الجرائد التى تابعت هذا الموضوع دون أن يذكر الاسم مباشرة، لكنه دخل فى الاكثتاب والوسواس القهرى لاحتساسه بافتضاح أمره أمام الشعراء والمثقفين،

خاصة وأن بياني قد كشف عن ازدواجيته الأيدلوجية فهو متورط مع النظام، ويبرهن على تحسين شروطه في العملية الثقافية وفي الوقت نفسه يدعى انحيازه للحرية واكل الموجات الخارجة باستخدام مصطلح " ضبط المسافة " ثم تقدمت مفهومه للأخوة الشعرية، لأنه يريد أن يكون أبا روحيا لعدد من الشعراء الجدد، لا لتعاطفه مع شعرهم وتجاربههم وإنما ليكونوا حشدا يراهن بهم في صعوده داخل المؤسسة الثقافية.

وفي المؤتمر اكتشف أن هناك تجارب شعرية متميزة وفارقة وإن كانت مهمشة ومهملة إلا أنها على وشك التحقق والوجود.

ولهذه الأسباب كلها فإن استهدافي كشخص وكشاعر كان من أولويات هذه الجماعة التي وجدت في مصادرة مجلة " إبداع " فرصة للانتقام والثأر، " فعبد المنعم " منذ اليوم الأول وهو يشيع عن علاقتي بهذه الجريمة دون أن يعرف أية تفاصيل وبطريقة توهم بالحقيقة حتى ورت صديقه " حسن طلب " الذي تحكمه شخصية الرجل الثاني حتى عرف في العالم العربي بحامل أختام حجازي ليتهمني بجريمة أخلاقية لإقصائي خارج المشهد مع أصدقاء الجيل جميعهم.

إن هذا الصراع بكامله يؤكد أننا نعيش عصر الانحطاط الثقافي بكل معانيه وأننا أمام ممالك جدد وأمراء حرب، يتصارعون لبسط النفوذ ونهب الثروات، فليذهبوا جميعا إلى الجحيم، فالخراب قد شمل كل شيء ولم يبق إلا الموتى.

(أخبار الأدب ٢٢/٤/٢٠٠٧)

التطاول على الذات الإلهية من سلمان رشدى

إلى حلمى سالم

يسرى عبيد

يبدو أن مسلسل التطاول على الذات الإلهية لن ينتهى وسيظل مستمرا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولا أدري ما الفائدة التى تعود على أمثال هؤلاء الذين يدعون الإبداع وما إبداعهم هذا إلا تجاوز جميع حدود الأدب مع الله سبحانه وتعالى، وما فكرهم هذا إلا إيجاعات من إبليس عليه لعنة الله الذى أقسم بعزة الله أن يغوى بنى آدم إلا عباد الله المخلصين. والتطاول على الذات الإلهية بدأ منذ بداية الخلق ومبعث الأنبياء فتطاول قوم سيدنا نوح عندما صنع السفينة على ذات الله عز وجل عندما سخرُوا من سيدنا نوح بعد صنعه للسفينة وقالوا له هل سيسير ربك هذه السفينة على الرمال وما كان جزاؤهم إلا من جنس عملهم فأغرقهم الله بالطوفان.

سلمان رشدى :

أهدرت فتوى للخميني دمه عام ١٩٨٨ وهو الآن يسافر بين العالمية ويلقى المحاضرات ولذلك ينظم الإيرانيون بين الحين والآخر أمام السفارة البريطانية مظاهرات فى طهران، ورصد فى إيران مكافأة قدرها ٣ ملايين دولار لكل من ينفذ حكم الإعدام فى المرتد سلمان رشدى.

سلمان رشدى من أصل هندى وألف كتاب آيات شيطانية فى سبتمبر ١٩٨٨ وبعد ٩ أيام من إصدار الكتاب منعت الهند سلمان رشدى من دخول بلادها وقامت عدة بلدان منها بنجلاديش والسودان وجنوب أفريقيا وكينيا وسريلانكا وتايلاند وسنغافورة بمنع الكتاب وخرجت مظاهرات تتدد بالكتاب فى إسلام آباد ولندن وطهران وبومباى واسطنبول والخرطوم

ونيو يورك وقد أيد العديد من المنظمات والجمعيات الإسلامية الفتوى الخاصة بإهدار دمه، وطالب المسلمون في جميع أنحاء العالم بحرق الكتاب وإعدام المؤلف والناشرين.

ويمثل الكتاب إهانة شديدة للإسلام والذات الإلهية حيث يتعرض المؤلف لفترة صدر الإسلام حيث يرجع إلى فترة صلح الحديبية ويبدأ فصلاً من الرواية بعنوان ما هوند وهذا الفصل من الرواية جرح مشاعر المسلمين واتهام الرسول بأن الشيطان همس في أذنه بأن الله ذكر هذه الأصنام في القرآن وفيها إشارة على أن الرسول حاول بطريقة أو بأخرى تقليل معاداة أهل مكة لدعوته وكف الأذى عن أتباعه، وكذلك وصف المرتد سلمان رشدي مكة بأنها كانت داراً للدعارة ووصف تفصيلي للعمليات الجنسية الذي كانت تتم. وما زال سلمان رشدي مطارداً حتى الآن وهو مستقر في أمريكا وما زال هدفاً للكثير ممن يرغبون في إهدار دمه.

حسن حنفى :

ثم يأتي الدور على الشخصيات المصرية وللأسف لهم دور كبير في التطاول على الذات الإلهية، ومن أهمها حسن حنفى الذي ولد في القاهرة عام ١٩٣٥ وحصل على ليسانس الفلسفة عام ١٩٥٦ ثم شق تعليمه الجامعي إلى أن حصل على الدكتوراه من جامعة السوربون عام ١٩٦٦ ويقدم نفسه على أنه صاحب مشروع اليسار الإسلامي ويؤمن بدين إسلامي على الطريقة الماركسية، ويتلاعب بالألفاظ، ويعتبر حنفى أن اليسار الإسلامي هو النقد الذاتي للحركة الإسلامية، كما أنه يجب إحياء الجوانب الثورية في الدين وتاويل كل ما حدث على أنه ثورة.

ويعتبر حنفى الدين الإسلامي ميراثاً ثقافياً يتغير حسب الظروف والأحوال ويذهب حنفى إلى أنه ليس هناك دين في

ذاته بل هناك تراث يمكن تطويره وتطويره حسب الظروف والملايسات.

ويذهب حنفي إلى أن العلمانية هي أساس الروح ويقول : العلمانية أساس الروح، والروح علماني في جوهره والدينية طارئة عليه من صنع التاريخ، فالدين طارئ والعلمانية هي الأساس ويدعو إلى استخدام العقل لإفادة المجتمعات.

ووصلت به زندقته إلى أن قال : وهل تجب النبوة لحاجات عملية أي للتنفيذ والتحقيق وأداء الرسالة ما دام الإنسان غير قادر على سن القوانين وتأسيس الشرائع.

وهو ينكر شرع الله الملزم ويعتبر ما جاء في القرآن فكراً ثقافياً قائلاً : ليس القرآن كتاب تحليل وتحريم بل كتاب فكر وليس الغرض منه تغليف العالم بقوانين وتقييد السلوك الإنساني بقواعد بل مساعدة الطبيعة على الازدهار والحياة على النماء.

ووصل به الإلحاد إلى أن قال وما أسهل أن يولد الدفاع عن حق الله دفاعاً مضاداً عن حق الإنسان.

ووصل به الإلحاد أن تجرأ على الذات الإلهية حيث قال عليه لعنة الله : مع أن علماء أصول الدين الذين يتحدثون عن الله وصفاته وأفعاله فإنهم في الحقيقة يتحدثون عن الإنسان الكامل، بكل ما وصفوه على أنه الله إن هو إلا إنسان مكبر إلى أقصى درجة، تعالى الله علواً كبيراً، فهو منزّه عن النقائص سبحانه جل قدره.

ويستطرد عليه لعنة الله : إن لفظ " الله " يحتوي على تناقض داخلي في استعماله باعتباره مادة لغوية لتحديد المعاني والتصورات، مطلقاً يراد به التعبير عنه بلفظ محدود.

نوال السعداوى :

ثم يأتى دور السيدات وصاحبة النصيب الأكبر من الفتاوى المكفرة لها والمطالبة بإهدار دمها وتفريقها عن زوجها، إنها نوال السعداوى صاحبة النصيب الأكبر من التطاول على الذات الإلهية وجميع الأوامر التى أمر الله بها والنواهى التى نهانا الله عنها وأغرب دعوة روجت لها نسب الأبناء إلى أمهم وأبيهم معا وأن الأم لها الحق فى هذا مخالفة لأوامر الله سبحانه وتعالى فى أن تذكر فى نسب الأبناء كالمجتمع الغربى تماما. وفى القرآن الكريم الذى يأمر بدعوة الأبناء إلى آبائهم فقط، وكذلك مطالبتها بأن تزوج المرأة نفسها ولا تحتاج إلى ولي، ودعوتهما إلى اعتبار الحجاب عادة يهودية وجاهلية ليس لها علاقة بالدين مما يعتبر إنكارا معلوما من الدين بالضرورة، وتبلغ ذروتها فى التطاول على الذات الإلهية بقولها ما الذى يدرينا أن الله ذكر وليس أنثى ولماذا لا نقول " قل هى الله أحد " عليها لعائن الله ولها من الله ما تستحق. أبعد هذا التجروء تجروء على ذات الله سبحانه وتعالى.

ثم آخر ما طالعنا من كفرها وردتها المسرحية التى كتبتها وأرادت أن تقدمها أخيرا وفيها منتهى التطاول على ذات الله سبحانه وتعالى وهى مسرحية "الإله يقدم استقالته" ووجه الأزهر بسببها اتهامات للسعداوى بأنها أهانت الذات الإلهية وسبت الأنبياء وتهكمت عليهم مع تصوير الشخصيات فى مسرحيتها بصورة أقل ما توصف به أنه كفر صريح. حيث تتضمن شخصيات المسرحية " الإله عز وجل وتعالى عما يقولون وسيدنا إبراهيم وسيدنا موسى وسيدنا محمد وسيدنا عيسى والسيدة مريم وإيليس عليه لعنة الله.

وقد تم إعدام ٣ آلاف نسخة من الرواية وبسببها هربت نوال السعداوى إلى خارج مصر بعد تهديدها بالقتل على يد متطرفين.

ومن بين النصوص التي فيها تطاول على الذات الإلهية تشبيه الإله عز وجل بصفات البشر العاديين، وما اعترض عليه الأزهر كذلك حوار على لسان السيدة حواء مع إبليس وتقول فيها إن خلقها من ضلع آدم غير صحيح ومغلوط وكذلك حوار لسيدنا إبراهيم مع الإله سبحانه وتعالى يعترف بأنه فعل في حياته كثيرا من المظالم، ووصفها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بأنه رجل بدوى يطالب بترشيح نبي جديد لإنقاذ البشرية مما أصابها. وتدعى هذه الملحدة أن سيدنا عيسى ابن الله وتصوره كما هو موجود في الصور داخل الكنائس، ووصفها لإبليس بأنه شديد الوسامة والجاذبية وأنه قدم استقالته للإله لأنه " قرف " من المهنة التي وضعه فيها الرب.

وبعد ذلك تذكر هذه الملحدة في روايتها أن الإله يقدم استقالته إلى رضوان بعد أن مل الخلود والبقاء والوحدة والانعزال عن الناس في السماوات العلى.

عليها لعائن الله هذه السيدة التي وصلت بلغة التحدث عن ذات الله إلى هذه الوضعية وهذه الدونية، ولكن العيب ليس عيبها ولكن عيب من تركها تمرح وتسب الذات الإلهية كما تشاء، إنها حكومتنا راعية الإبداع والفكر ووزير الثقافة الفنان الكبير جدا فاروق حسنى الراعى الرئيسى للمتطاولين على الذات الإلهية وعلى الدين الإسلامى.

فلعنة الله على هذا الإبداع ومن يؤيدونه ويدافعون عنه.

ويمثل الفنانين فى هذا المسلسل الطويل العريض من الاستهزاء بالدين الإسلامى وثوابته الفنان عادل إمام الذى لطالما عهدناه فى أعماله الفنية مستهزئا بآيات الله وبعض الأمور الدينية وآخرها فيلم " عمارة يعقوبيان " الذى يمثل أقبح الأفلام المصرية على الإطلاق لما يحتويه من أفكار ومشاهد

شاذة على المجتمع المصرى وقد تطاول عادل إمام على الذات الإلهية فى هذا الفيلم فى حوار مع يسرا..
فقد رفع وجهه إلى السماء قائلا :

ارتكبت العديد من المعاصى فى حياتى، شربت الخمر،
صاحبت النساء، ولكنى على يقين من أن الله سيمنحنى أكبر
نسبة خصم يوم القيامة.

واستطرد قائلا الخصم سيكون ١٠%، لا ٢٠%، بل ٥٠%
وخليها ١٠٠% يارب.
حسبنا الله ونعم الوكيل.

فكيف لنا أن نلوم بابا الفاتيكان وبيننا مسلمون يتفوهون بما لا
يليق عن رب العزة والحكومات صامتة.. عليهم من الله ما
يستحقون.

ونأتى إلى أحدث فصل من فصول التطاول على الذات الإلهية
وبالطبع ليس آخرها، ألا وهى قصيدة تسمى للذات الإلهية
للشاعر حلمى سالم التى جاءت فى مجلة أدبية تسمى " إبداع "
توزعها الهيئة المصرية العامة للكتاب التابعة لوزارة الثقافة
المصرية وقامت السلطات بإيقافها بعد اعتراض عمال المطابع
والخوف من ثورة الإخوان المسلمين على هذه القصيدة التى
تسمى " شرفة ليلى مراد " والتى بها عبارات مسيئة للذات
الإلهية حيث تصور الله سبحانه وتعالى على أنه بشر يعمل
أعمال البشرية ويقوم بأفعالهم مثله مثلهم " حاشا لله " والعدد
المصادر هو الأول من المجلة بعد توقف دام سنوات، وسبق
أن واجه فاروق حسنى قبل نحو عدة سنوات استجوابا فى
البرلمان بسبب احتواء أحد أعداد المجلة صورا عارية عبارة
عن لوحات تحكى قصة خلق الإنسان.

ويشارك مع حلمى سالم رئيس تحرير المجلة عبد المعطى
حجازى الذى يرى فى القصيدة نوعا من الإبداع. ألا يكون

الابداع إبداعاً إلا إذا كان فيه هجوم على الذات الإلهية أو الأنبياء أو الدين الإسلامى عامة، سبحانه الله. وما زال هؤلاء يعوون كالكلاب النابحة، وللأسف لا يجدون من يردعهم بل إنهم يجدون من ينشر سمومهم ويبثها بين الناس ويفرد لهم المجالات التى تطبع على نفقة المصريين الغلبة، وبعد كل هذا يدعون أنه إبداع، فأين الأزهر وأين الحكومة المصرية التى تترك هؤلاء تارة يتعدون بالألفاظ على الذات الإلهية وتارة على النبی محمد صلى عليه وسلم وتارة على الأنبياء جميعاً بل وعلى صحابة رسول الله داخل صحافتنا التى تصدر فى بلد إسلامى، وآخرهم محمد الباز هذا الكاتب الذى يبدو أن الشيطان وجد ضالته فيه فأخذ ينشر فى مقالات فى جريدة الفجر تهاجم صحابة رسول الله وتابعيه والذين روى عنه الأحاديث لكى يشكك المسلمين فى أمور دينهم. ولكن نقول لهؤلاء "كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً" وأن هناك يوماً سيقفون فيه أمام الله؟ ولا أدري ماذا سيقولون له. وهل يقدرون على توجيه هذه الإهانات إلى الذات الرئاسية.

(الغد ٢١/٤/٢٠٠٧)

قتل الإبداع.. القاسم المشترك الوحيد

بين العرب !

سعد هجرس

هذا الذى يحدث فى عالمنا العربى يندرج تحت عنوان "اللامعقول" فكل العالم مشغول بالمستقبل والثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، ونحن متشبثون بالماضى وبمعارك سخيفة وبالية ألقت بها البشرية فى سلة مهملات التاريخ منذ سنوات وعقود !
فها نحن نترك كل التحديات والأخطار المروعة المحدقة بنا ونتفرغ للجدل العقيم حول حرية الإبداع، وحدود المبدع التى يجب أن لا يتخطاها عندما يؤلف قصيدة شعر أو يكتب رواية أو مسرحية أو يرسم لوحة.

هذا إذا تجاوزنا الفخ الأول وهو إمكانية الإبداع أصلاً، حيث لا يخفى على أحد أن هناك فى عالمنا العربى غير السعيد من لا يزال يصدر الفتاوى التى تقول أن الشعر حرام من الأساس، وأن الصورة تطرد الملائكة، وأن النحت من الكبائر وأن التماثيل هى أصنام القرن الحادى والعشرين !

وآخر هذه الفخاخ المنصوبة دائماً، هو ما جرى لمجلة "إبداع" التى يرأس تحريرها الشاعر الكبير أحمد عبد المعطى حجازى، حيث قررت الهيئة المصرية العامة للكتاب وهى الناشر لهذه المجلة وقف توزيعها بحجة أنها تتضمن قصيدة للشاعر حلمى سالم تسمى إلى الذات الإلهية.

ونقلت مصادر صحفية عن الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى قوله أن رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب الدكتور ناصر الأنصارى قد أبلغه فور صدور العدد بإعجابه الشديد به، وهناه عليه، وأبلغه أنه قام بإهدائه إلى وزير الثقافة فاروق حسنى.

لكن " الأنصارى " عاد بعد بضع ساعات وأبلغ " حجازى " بأنه أصدر قراره بوقف توزيع العدد نتيجة لـ " اعتراض عمال المطابع " بالهيئة.

والواضح أن هذه نريعة متهاقنة، بدليل أن العمال طبعوا العدد بالفعل، وأصبح جاهزا للتوزيع، بل إن دفعة أولى منه تم توزيعها. إنهم ليسوا عمال المطابع إذا.. ولا يجب التمحك فيهم، بل الأمر أولا وأخيرا هو قرار الدكتور ناصر الأنصارى الذى أجرى حساباته بعد صدور العدد واستنتج أن بعض خصومه يمكن أن يستخدموا قصيدة حلمى سالم لتأليب الرأى العام وقطاعات من الحكومة ضده فقرر أن يسد الباب الذى يمكن أن تهب منه الريح كى يستريح حتى ولو كان هذا على حساب مجلة ثقافية تقع فى ٤٠٠ صفحة وتحتوى على أعمال إبداعية، قصائد وقصص ودراسات أدبية وفنية. والخطير فيما فعله الدكتور ناصر الأنصارى أنه شبيه بالاستراتيجية الأمريكية التى استحدثتها إدارة بوش، ألا وهى الضربات الاستباقية بحجة اجهاض عمليات فى علم الغيب ربما تقع ضد المصالح الأمريكية هنا أو هناك على ظهر الكرة الأرضية.

وبالمثل قرر الدكتور الأنصارى القيام بضربته الاستباقية حتى قبل أن يصل عدد مجلة " إبداع " إلى أيدي القراء تحسبا لأية منغصات قد تأتى من نواب الإخوان المسلمين فى البرلمان أو حتى من بعض رؤسائه فى وزارة الثقافة والحكومة ويحدث له ما حدث من قبل للناقد المعروف على أبو شادى حينما قررت الحكومة التضحية برأسه فى أزمة مماثلة.

ورغم أن " الإخوان المسلمين " لهم سجل حافل فى استغلال مثل هذه الحوادث لشن حملات على الإبداع والمبدعين، فإننى اندهش من أن تتركز شكاوى كثير من المثقفين بصدد واقعة مجلة " إبداع " الراهنة على الجماعة " المحظورة "، رغم أنها

ليست هي الجهة التي قامت بالاعتداء على " إيداع "، بل إن " المعتدى " واضح وظاهر للعيان ومعترف بفعلته، ألا وهو رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب، أي رجل الحكومة وليس ممثل الجماعة " المحظورة ".

وربما يضحك قادة " الإخوان المسلمين " في عيهم الآن، ويفركون أيديهم من فرط السعادة وهم يرون بعض رجال حكومة الدكتور أحمد نظيف يقومون بعملهم نيابة عنهم بل وبالمزايدة عليهم والإفراط في النفاق لهم ومحاولة مغازلتهم واسترضائهم وجنبوهم بذلك " شر القتال " بأنفسهم.

وهذا فقدان للاتجاه سواء من بعض رجال الحكومة الذين يزایدون على جماعة " الإخوان " أو من المثقفين الذين يرون هذه الخيبة بأعينهم ومع ذلك فإنهم يتركون " الحمار " ويتشطرون على " البردعة " كما يقول المثل الريفي البليغ.

أما عن السبب المباشر الذي تذرع به المسئول الذي قرر مصادرة " إيداع " وهو قصيدة حلمي سالم " شرفة ليلي مراد " فإنها ليست قصيدة جديدة بل تم نشرها من قبل وداخل مصر وليس خارجها في الديوان الأخير للشاعر، وقد نفى حلمي سالم أن يكون في هذه القصيدة ما يسيء إلى قداسة الدين أو إلى الذات الإلهية بل لعل العكس هو الصحيح لأن السطور المقصودة هي تنزيه لله عن القهر والتعسف والترصد وأضاف حلمي سالم أن كلمة " الرب " كلمة أكبر من أن تحصر في المنظور الديني الإسلامي وحده فهي التعبير المستخدم في شتى الديانات السماوية وغير السماوية وهي التعبير المستخدم في الأساطير اليونانية بل هي التعبير المستخدم في الإشارة إلى كل كبير أو مسئول أو مالك مثل رب الأسرة، ورب العمل، ورب البيت ورب الصون والعفاف.. فضلا عن أن القراءة التي اتهمت النص هي القراءة الضيقة المتعسفة، التي لا تصلح لتفسير الأدب.. فالأدب فن

مجازى ينبغى أن يقرأ قراءة مجازية وهذه القراءة المجازية لها متخصصون هم نقاد الأدب وعارفوه.

ولم يكن ينقص حلمى سالم بعد هذا الجهد فى الدفاع عن قصيدته سوى أن يقسم على المصحف الشريف بأنه لا يقصد أية أساءة للذات الإلهية.

إلى هذا الحد وصل الحال بالمبدعين المصريين، والعرب، حيث هم مضطرون لإضاعة تسعين فى المائة من وقتهم فى الدفاع عن أنفسهم.. وأمام من؟؟

لما من ليس له حق توجيه الإتهام أصلا أو حق التفتيش فى الصدور. ولعلها كانت مصادفة بالغة الدلالة أن يحدث ذلك لمجلة "إيداع" فى مصر بينما كانت خيبة مماثلة تجرى فى البحرين حيث تعرض الشاعر البحريني الكبير قاسم حداد لهجوم شرس من جانب نواب الكتلة الإسلامية فى البرلمان البحريني اعتراضا على العرض الموسيقى الشعرى الراقص "مجنون ليلي" فى افتتاح مهرجان ربيع الثقافة بالبحرين وهو عرض من تأليف قاسم حداد وموسيقى الفنان اللبناني مارسيل خليفة.

وبعدها بساعات قام القائمون على الرقابة فى وزارة الاعلام البحرينية بتحويل رواية الكاتب والروائي البحريني عبد الله خليفة "عمر بن الخطاب شهيدا" إلى وزارة الشؤون الإسلامية لا ستفتائها حول موضوع الرواية وجواز ادخالها الاسواق.

وقد وصف "المنبر الديمقراطي التقدمي" البحريني هذه الخطوة بأنها "سابقة خطيرة ستكرس نهجا جديدا فى التعامل مع المطبوعات". وتساءل بيان المنبر الديمقراطي التقدمي الذى أرسل إلينا نسخة منه "لا نعلم من سوغ للقائمين على جهاز الرقابة للاتيان بمثل هذ التصرف فالرواية عمل أدبي بالاساس وفيها من الصور التعبيرية والجمالية والاسقاطات التاريخية ما لا شأن لوزارة الشؤون الإسلامية بها.

إن كان القائمون على جهاز الرقابة غير أكفاء أو لا يتمتعون بالقدرة النقدية وتقييم العمل فهذه مسألة يجب علاجها ضمن وزارة الاعلام التي من المفترض أن تكون حاضنة للثقافة والإبداع والحصن الذي يحتوى به الكتاب والمبدعون أما أن يتصرف المسؤولون بتحويل الرواية إلى وزارة الشؤون الإسلامية لا ستفتاتها حول صلاحية النشر ففيه الكثير من الغبن بحق الكاتب ويحمل نزعته الاتهام في طياته .

وينتهي بيان المنبر الديموقراطي التقدمي بإدانة مثل هذه الخطوات " التي تعد تفتيشا في ضمائر الكتاب والمبدعين وتهدج على أفكارهم وتكرس منهجا جديدا للتعامل مع الثقافة والمتقنين . " ويا له من تزامن عجيب.. حيث الخيبة واحدة رغم تباعد المسافات وجبن صفار كبار وكبار صفار المسؤولين واحد، ونفاقهم لتيارات الإسلام السياسي واحد والحائط المائل الذي يفرغون عليه كل احباطاتهم وأزماتهم واحد.. وهو المتفقون والمبدعون !!

والخطر أن الرقابة لم تعد كالسابق محصورة في أجهزة بعينها بل أصبحت شبكة عنكبوتية متعددة الأزرع والرعوس تمارس أشكالا شتى من الحظر والمنع والمصادرة والتشهير والتكفير وتنتشر في كل المؤسسات الاعلامية والثقافية والتعليمية والأكاديمية والدينية وأدت إلى تعميق " الرقابة الذاتية " .

ونتيجة للتزاوج الوظيفي عميق الجذور بين الاستبداد السياسي والأصولية الدينية أصبحت هناك ثقافة سائدة في معظم المجتمعات العربية تفرض هيمنتها على الشارع العربي قوائمها التخلف ومعاداة الحداثة والتقدم .

وقد أدى هذا العامل الأخير - إضافة إلى عوامل أخرى - إلى محاصرة العمل الثقافي التويري على عكس البيئة التي احتضنت المحافل والمجلات الثقافية في العالم العربي ابتداء من القرن التاسع عشر حيث كانت هذه المجلات الثقافية - كما يقول

الدكتور جابر عصفور " آلة هدم للعالم القديم والتمهيد لبناء عالم جديد يخلو من كل سلبيات الماضي المتخلف وعوامل جموده ولذلك خاضت المجالات الثقافية معركة النهضة التي اعتمدت على جهود صناع النهضة الذين جعلوا من مجالاتهم الثقافية وصحفهم سلاحهم في معارك الحريات السياسية والاقتصادية وترسيخ حضور الدولة المدنية وتأكيد حتميتها في مسار التقدم وأشاعوا مبدأ التسامح في الفكر والاعتقاد وحاربوا الطائفية والنزعات العرقية فضلا عن أشكال التمييز الراسخة ضد المرأة ودافعوا عن حق المرأة في التعليم والمشاركة الاجتماعية وانفتحوا على العالم بكل تياراته واستبدلوا العلم بالخرافة كما استبدلوا الأفندي المطربش بالشيخ المعمم والتعليم المدني بالتعليم الديني الديني منطلقتين من الموجة الصاعدة للطبقة الوسطى التي اكتسبت من " المدنية " الحديثة ملامحها الأساسية : قبول التعدد العرقي والتنوع الجنسي والتباين الثقافي والأعتراف بحق الآخر في الوجود ولم ينسوا الوقوف في صف أنواع الإبداع الأدبي والفني والانطلاق منها إلى ما بعدها خصوصا في هذه الأعوام التي تتكرر لأعظم ما أنجزته النهضة من منجزات ثقافية .

هذا التحليل العميق الذي قدمه جابر عصفور في سياق دراسة المهمة عن " المجالات الثقافية بين ميراث الماضي وآمال المستقبل " يصيبنا بحاله من الكرب الشديد ونحن نرى مجالاتنا وأعمالنا الثقافية — ونحن في الألفية الثالثة وفي القرن الحادي والعشرين — يتم محاكمتها سواء في مصر أو البحرين وما بينهما من البلاد الناطقة بلغة الضاد بهذه الصورة الحافلة بالنفاق والجبن وضيق الأفق .

باختصار .. نحن يا سادة نسير إلى الوراء بينما لا نكف عنثرثرة عن إصلاح يجب أن يدفعنا إلى الأمام .

(موقع الحوار المتمدن ٢٠٠٧/٤/١٦)

وماذا بعد العاصفة ؟

فاروق حسنى .. وثقافة لله يادلع دلع لله !

محمد أحمد عاشور :

هدأت أو كادت العاصفة التى أثارته القصيدة المبتذلة للشاعر المغمور والذي دفعته الحماسة وشجعه المجون على أن يزج باسم الذات الإلهية - سبحانه الله وتعالى عما يصفون - فى قصيدة شعرية ساذجة مبتذلة تنشر فى مجلة تصدرها وزارة الثقافة لدولة معظم مواطنيها مسلمون، يؤمنون بالخالق الأعظم ويؤمنون بجميع صفات كماله ويؤمنون بتزييه عن جميع صفات النقص، وهو ما يقضى تزييه سبحانه عن المشابهة والتشبيه، فإذا ذكرت الذات الإلهية فلا مجال للتعبير المجازى ولا مجال للتجسيم ولا ادعاء الإبداع، فحينئذ لا بد للتعبير أن يكون حقيقياً امتثالاً لقوله تعالى : (فَلَا تُضْرِبُوا اللَّهَ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (النحل ٧٤) .

رفض المسلمون واستنكروا وأدانوا ما جاءت به مجلة وزارة الثقافة، ودافع من دافع عن ذلك الهراء وكان أكثر هذه الدفاعات طرافة ما ذكره رئيس تحرير هذه المجلة بأن الشعر " حمال أوجه " وهذا قول ساذج من شاعر يوصف بأنه " الشاعر الكبير " والمبدع والمجدد وغير ذلك من الصفات، فالذى يقرأ كلمات القصيدة عن الرب الذى يزغط البط ويجس ضرع البقرة " يتساءل فوراً : هل هناك سورة بقرة أخرى غير تلك التى فى القرآن الكريم حتى يقال إن الرب هو أى رب.

كنت أود أن يقدم أحد الذى يدافعون عن هذا الكاتب الذين يصفون هراءه بأنه فكر وفجوره بأنه شعر بعضاً من كتاباته، وهأنذا أقدم للقارئ بعضاً من كتاباته ليرى ما يسمى فكراً لهذا

الرجل الذى تنشر وزارة الثقافة إبداعاته، وليعرف القارئ أن الذى تنشره تلك الوزارة ليس فكراً ولا إبداعاً ولا أدباً.

فى مجلة " إبداع " عدد سبتمبر ١٩٩٤ قصيدة له بعنوان " بهلول سقط المتاع " يقول فى بيت منها : " لم أسأل : أتذكرين رقصة يا دلع دلع ؟ "، ويقول فى بيت آخر " الفتاة نهداها قاربان .. ما هذا يا وزير الثقافة ؟ الوزارة التى من المفترض فيها نشر الثقافة والإبداع الحقيقيين تنشر ثقافة " يادلع دلع " ؟ أموال المواطنين الكادحين دافعى الضرائب تتفق على كتابات مثل " يادلع دلع " ؟ أى رئيس تحرير هذا الذى قرأ ثم وافق على نشر كتابات هذا الرجل بدءاً من " يادلع دلع " و " وصف النهود " وحتى الخوض فى المقدسات فى مجلة وزارة الثقافة التى من المفترض أنها مجلة محترمة !؟

أتريد عزيزى القارئ أن تزود ثقافتك بكتابات أخرى لهذا الشاعر ؟ فى مقال له بمجلة الهلال (عدد أغسطس ٢٠٠٦) يدافع عن حقوق البهائيين كما ينادى بإلغاء الفتوى الشرعية لأنه - على حد تعبيره - أن الدولة المدنية الحديثة قد حل فيها القانون محل الفتوى فى المجتمعات الإسلامية.

وقد قال ذلك أيضاً فى مقال آخر بعنوان " الإرهاب والكباب " فى مجلة " أدب ونقد " عدد مارس ٢٠٠٧، وليس هذا الذى يكتبه أدبياً ولا نقداً ولكنه شئ أخجل أن يكتبه.

أتريدون كتابات أخرى وفكراً أعظم من هذا ؟ فليكن، فى ديوان له اسمه " الأبيض المتوسط " يتحدث عن الجنس بصورة فجأة فيقول : " جسم الفتاة طيع كلیم وجسم الفتى طيع كلیم .. يتلاصقان يتداخلا يتسامقان ".

إذن فلا غرابة أن يكتب هذا الرجل ما يكتب من تخاريف، ولكن الدهشة من أن أمثاله يوهموننا أن ذلك فكر وإبداع وثقافة، ولا غرابة ولا دهشة أيضاً لموقف وزير الثقافة، فلا

هو غضب للإساءة للذات الإلهية في مجلة تصدرها وزارته، ولا هو غضب لكونه مسلماً، ولكن الحقيقة أنه غضب غضباً شديداً وثار ثورة عارمة وهدد وتوعد بقطع العلاقات الثقافية مع ألمانيا بسبب رفضها إعادة رأس تمثال الملكة نفرتيتي لمصر !

وبعد أن هدأت العاصفة، هل ننتظر مبدعاً أو أكثر يخوض في مقدساتنا ؟ أم هل يستيقظ علماء المسلمين ورؤساء المؤسسات الدينية من سباتهم المريب ويجتمعون بكل هيئاتهم ليناقشوا كيفية الوقوف ضد هذا الابتذال وعدم المساس بمقدساتنا وعقيدتنا ؟!

(اللواء الإسلامي ٢٦/٤/٢٠٠٧)

الحقيقة الغائبة في " شرفة ليلي مراد "

محمد الفارس :

أدخل غير المتخصصين أنفسهم في نقد الشعر وهاجموا قصيدة حلمى سالم " شرفة ليلي مراد "، وقد أقيمت للديوان الذى به القصيدة ندوتان فى أتيليه القاهرة وورشنة الزيتون، وكان الحضور من أكاديميين ومتقنين بينهم شعراء. تعالوا نقرأ القصيدة معاً.. ونقرأ السياق من بدايته لنعرف أركان البناء المعماري لهذا النص : شرفة ليلي مراد مكونة من مقاطع : أسمهان ونظرية التملك والرومانسية والبلياتشو والأزبكية وحراسة وطاقور والأندلس والأحرار والطائر. كلها كمقاطع تكون بناء القصيدة — أسمهان تحمى نقاءها بحزنها الواضح فى عينيها، فكيف ستغنى " أسقيه بايدي قهوة ". فى المقطع الثانى يقول النص أن البكارة (دال النقاء) ملك لأصحابه وحدهم " حتى لو كرهوا نظرية التملك " ففرق بين تملك الآخرين لهم، وتملكهم هم لنقائهم. تحت عنوان البلياتشو يقول " تعبنا من توالى الامتحانات ". دال التجارب علينا — وتحت عنوان رومانسية : " نقاوم الشجن بعصر ما بعد الصناعة .. ". أى عصر السببر نطيقا ؟ وهو علم إدارة التكنولوجيا الذى لدى الغرب، نحن نقاد باستهلاك هذا التقدم دون أن نكون مبتكرين، وهنا نكتشف خبيتنا فى أن البلياتشو جاهز للوظيفة.. إذا تعبنا من توالى الإمتحانات. دائماً الكبير أو رب العائلة يحمى أخلاق القرية ويمارس الطريقة الأبوية فى التوجيه والتربية والتعليم لخلق مواطن أشبه بدميه تحركها خيوط اللاعب سواء أكان الأب أو فى مقام الأم التى ماتت أثناء حمى الطوائف أو العشائر فى سخرية مرة يقول أنها " قبل موتها بربع قرن اعتزلت ذمية تياترو الأزبكية ليصير لديها وقت لتناول

الينسون كطيف من زمان السلطنة " دال التمسك بالقديم دون
اعتراف بتوازي الزمن مع الحركة. في هذا الضياع أو الهلاك
" ليس من حل أمامي / سوى أن استدعي الله والأنبياء /
ليشاركوني في حراسة الجثة " جثة الأم. في " البيوت تأكلها
الرطوبة / لذلك يطلقون الطائرات الورقية / على السطوح /
ليثبتوا بها المنازل على الأرض " فالمنازل قديمة آيلة للسقوط
وهذا معنى العبثية التي نحيها، فقد صارت البلطة أي القهر
تتدلى مكان الفلورسنت. الجثة تتخفف من شدة الصدر وتلوذ
بغوايش طاغور وفرقة الإنشاد وتشنجات حلقة الذكر وتقيل يد
القطب أي تقديس القديم دون محاولة تجديده، فيكون الوضع :
جثة وأبوة ومهلك سر. الجثة ترفض عيناها النصيحة بسبب
المنام الذي فيه رأنا البلطة تتدلى مكان الفلورسنت.. هنا
يصرخ الشاعر في يأسه لاأذا بربنا " يارب أعطهم الأمان / لم
يتحدث أحد عن الأندلس".

أما أن الله ليس شرطيا فالشاعر لم يقل أن الله شرطى (حاشا
لله) وإنما يتماهى هذا المعنى مع قول السيد المسيح عليه
السلام أن الله طيب يحب الطيبين وهي عبارة ذكرها صلاح
عبد الصبور في إحدى قصائده لم يعترض أحد لأن في زمن
عبد الصبور لم يكن قد وجد الذين يتربصون بالشعراء
ويتحدثون نيابة عن ربنا دون تكليف من السماء أو من الناس.
أما الرب ليس عسكري مرور / إن هو إلا طائر وعلى كل
واحد منا تجهيز رقبته " ألم يقل سبحانه وتعالى أن كل امرئ
ألزمناه طائره في عنقه وأن يوم الحساب " فأقرأ كتابك بيمينك
إنا جعلناك اليوم عليك حسيبا ؟" إذن الشاعر يريد التنبيه على
الظالمين ألا يتناسوا يوم الحساب — ليس " رفرفته فوق
الرءوس " دال العناية الإلهية ؟ أي أنه معنى مجازي، وهذا
المعنى المجازي موجه للأم " ماتت التي في مقام الأم أثناء

حمى الطوائف " الخطاب يؤكد أن هذه العناية الإلهية التي ترفرف فوق الرعوس أرقى من أن تمشى فى الشارع تنظم السير، لأن هذا من أفعال المخلوقات لا الخالق. هل يعلم المعترضون أنه سبحانه وتعالى قال هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟ أى كيف غير التخصص يتكلم فى الشعر ونقده ؟ هل قرأ أمثالهم كتابا واحدا طوال أعمارهم ؟ هل يعرفون شطحات الصوفية " وأن لهم لغة شفرات أو سيمائيات لا يعرفها العامة منها مثلا الشبق الصوفى ؟ هل الذين لا يقدرون على فهم سيمائيات الفن، قرأوا ألف ليلة وليلة على حقيقتها ؟ هل التستر على جوع الجوعى الذين يبحثون عن الطعام فى أكوام القمامة هل يعتبر هذا التستر من الدين ؟ لماذا لم نسمع أصوات المعارضين فى قضية كبرى تهم العمود الفقرى للدين ألا وهى الحفر تحت المسجد الأقصى ؟

ختاما لا يمكن الظن أن جريدة العربى تحولت إلى مناصرة المتأسلمين الذين يظنون أنهم يتكلمون باسم السماء، بينما الخطاب الإلهى يقول لخاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم لست وكىلا بينهم و "لست عليهم بمسيطر.

العربى ٢٩/٤/٢٠٠٧

حجر نير صفي

غادة نبيل :

أذكر أنني كنت أشترك في ندوة انعقدت منذ سنوات بمعرض الكتاب لمناقشة ديوان " قل هي " للشاعر أحمد الشهاوى يشاركنى فيها د. محمد عبد المطلب ويديرها الشاعر شعبان يوسف، وعقب قراعتى لدراستى عن الديوان وانتهاء الندوة فوجئت بأحد أفراد فريق تصوير إحدى المحطات التى تغطيها يعترضنى لدى الخروج ويسألنى، محاكماً عنوان الديوان كيف أتكلم عن ديوان ربما كانت به أشياء تمس الدين، سألته : هل قرأت الديوان ؟ قال : لا. وتذكرت أنه كان يحاول مقاطعتى أثناء إلقاء الدراسة. ولما كنت أرى الديوان بأكمله وما سبقه وما تلاه فى شعر الزميل الشاعر هو كتابة عن وجد المحبين ما بين عاشق ومعشوقة ويوصف صاحبه بأنه ينهل من استعارات الصوفية وأنه قارئ لهم حاولت أن أفسر ما لا يمكن تفسيره لمن لا يقرأ ويدين. هل نحجر على الخيال ؟ لماذا نقحم الذات الإلهية فى كل ما نتناوله على نحو مهين للدين نفسه ؟ وما هو الخط الفاصل ؟ أليس هذا مختلفاً عليه ؟

الضجة الحالية — كل بضعة شهور لا بد من " قضية " و " ضجة " — حول قصيدة للشاعر حلمى سالم تسببت كما تفيدنا الصحف بمصادرة العدد الأول من مجلة إبداع بعد توقف لسنوات تربكنى. من الصعب إنسانياً التفتيش فى الضمائر إلى الحد الذى يجعل كل كتابة فعلاً فاضحاً أو مشروعاً لإثم محتمل. ومن الحقيقى أيضاً أنك حين تكون مؤمناً متكيناً بقدر سوف تستأصل من خيالك أشياء كثيرة لحظة إبداعك، لكن يقابل ما قد يراه البعض تضحية أو خسارة فنية أولوية أخرى لدى صاحبها. وفى مواجهة هذا المنطق الرقابى بداخل بعضنا، هناك من ليسوا نحن ولا يفترض أنهم نسخة كربونية منا وعقائدهم الخاصة وحتى

مواضعهم واختلافاتهم ومناطق فرحهم وغضبهم تستدعي منطقاً آخر وبالتالي فإن نوع "أضحياتهم" في الإبداع يختلف. لو ثمة شاعر بوذي يكتب قصيدة عن الله لا يفترض أنه سيكتبها بنفس الحساسية الدينية التي لشاعر مسيحي. وليس في هذا تحايل وليس بالضرورة أن تكون النتيجة بها شبهة ازدراء أديان. ومن الصعب أن أطلب من غيري أن يكتب كما كنت سأكتب أنا عن نفس الموضوع مثلاً.

أحياناً في حياتنا وكلامنا وفي شعرنا نكلم الله ونبدو معائبين متسائلين وهذا موقف إنساني وإيماني معاً.

هناك من يدافع عن الله وعن معنى الإيمان بطريقة قد تبدو لآخرين يتصورون أيضاً أنهم يدافعون عن الله فيخرج الأمر إلى حد المنع أو منع الحياة. ألم نجد المتحدث باسم تنظيم القاعدة في الجزائر منذ أيام "يزف" ما وصفه "بالبشرى" لتفجير ثلاثة من الشباب أنفسهم في أبرياء كثيرين وصفهم في التليفزيون بالـ "مرتدين" ؟ !

منذ سنوات لدى إصدار فتوى بإهدار دم الروائي سلمان رشدي عقب روايته "آيات شيطانية" وكنت أشتريتها من الخارج كنت أطلب من يعترض، بالرد كتابة، ورغم أنني أحسست بالأذى الشخصي لمشاعري الدينية أثناء القراءة لكن أعلنت رفضي الكامل لفكرة دم مقابل حبر — أما القصيدتان للشاعر حلمي سالم فهما مسؤوليته الإبداعية وحصاد رؤيته للكون والجمال وأشياء كثيرة وجوهرهما دفاع عن الله ضد استسلام التواكلية. ولكم تعبنا من مثل هذا التربص للنوايا بمعيار أوجد يمتلك يقيناً أن الله يقبل منه كل ما فعله بينما سيضع الآخر في الجحيم.

(الجمهورية ١٤/٤/٢٠٠٧)

خلال ندوة تناولت ديوان حلمى سالم

حملة مصرية دفاعاً عن مجلة "إبداع"

على عطا :

تحولت ندوة عقدت لمناقشة ديوان " الثناء على الضعف " للشاعر المصرى حلمى سالم إلى حملة ضد مصادرة مجلة "إبداع" بدعوى تضمنها مقاطع من الديوان " تسيء إلى الدين ". وخلال الندوة التى نظمتها " ورشة الزيتون الإبداعية " تداعى المشاركون إلى التجمع فى مقر " الجمعية المصرية للتأوير " غداً الأحد لتوقيع بيان يدين قرار المصادرة الذى اتخذه رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب (ناشرة المجلة) الدكتور ناصر الأنصارى الذى صرح لأسبوعية " أخبار الأدب " القاهرية بأن قراره استند إلى " لجان فحص خاصة بى تنبّهت إلى القصيدة بعد صدور العدد " .

وتداول المشاركون فى الندوة التى نظمت أول من أمس وأدارها الشاعر شعبان يوسف، شائعة مفادها أن شاعراً معروفاً يعمل فى الهيئة المصرية العامة للكتاب هو الذى حرض على مصادرة المجلة فى " تقرير " رفعه إلى الأنصارى. إلا أن حلمى سالم بدا أكثر ميلاً إلى ترجيح أن عمال المطابع فى الهيئة نفسها هم الذين حرضوا على مصادرتها. وألقى نائب رئيس تحرير المجلة الشاعر حسن طلب بالتهمة على " المتربصين من صغار الشعراء الذين لم يزددهم نفاق النسخ المطروحة من السوق، إلا إصراراً على الكيد ورغبة فى الهدم "، ورد هذا الكلام فى مقال نشره " أخبار الأدب " فى عددها الذى يصدر غداً الأحد، ولوحظ أن شعبان يوسف وضع للندوة عنواناً هو " الشعر فى مواجهة ضابط البوليس "، مشدداً على أن " ضابط التشريفات لا يصح

له أن يكون ضابطاً للثقافة "، في إشارة إلى مهنة رئيس الهيئة المصرية العامة قبل توليه عدداً من المناصب الثقافية الرسمية، منها رئيس دار الأوبرا المصرية ومدير "معهد العالم العربي" في باريس. وقال شعبان يوسف: "إن الحكم على الجمال" لا ينبغي أن يستند إلى ما هو عقائدي"، معتبراً قرار المصادرة "محاولة لكسب موقف أمام من يسمون بالجماعات الإسلامية".

وقرأ حلمي سالم المقاطع الإحدى عشرة التي نشرت في العدد المصادر من مجلة "إبداع" بعنوان "شرفة ليلى مراد" مؤكداً على أن قصائد "الثناء على الضعف" كتبت بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٢ وأكد أن المقطعين اللذين أثارا الأزمة ليس فيهما ما يسئ إلى الدين مشيراً أنه هو الذي استبدل لفظ الجلالة "الله" في المقطعين بلفظة "الرب" على اعتبار أن المجلة تستهدف جمهوراً أوسع، بحسب قوله.

واستهل الشاعر كريم عبد السلام حديثه عن الديوان بإبداء عدم استغرابه قرار المصادرة على اعتبار أنه صادر عن "مؤسسة قائمة على الخوف". ورأى أن حلمي سالم "بارع في تقديم علاقات مكثفة في شعره تتسم بالغموض، لكنها تمتلك سراً ما يجعلنا لا نفلتها أو نتخلى عنها ونحن مستريحو الضمائر". ولا حظ الناقد صلاح السروى أن حلمي سالم يصنع شاعريته الخاصة بالمواءمة بين ما هو متسام فوق إنساني وبين ما هو يومي منتهك ودارج وآنى

وأضاف أن حلمي سالم مهموم باقتناص طيفه الخاص فيتوسل، كما قال لوتمان، بالمتوقع وصولاً إلى اللامتوقع، مروراً بإعادة تأويل الدلالات الجاهزة.

وخلال الندوة أكتفت الاختصاصية في علم الاجتماع سامية الساعاتي بطرح السؤال الآتي: "لمن يكتب حلمي سالم؟".

أما الروائي فتحي إنبابي فأثر أن يرد على سؤال الساعاتي نيابة عن سالم قائلًا إنه " يكتب للمتقين ". على اعتبار أن تطور المجتمعات يقوم على الصراع بين المثالية والمادية ". ورأت الروائية أمينة زيدان أن المصادرة عموماً تقف وراءها " سلطة غبية "، واعتبرها الشاعر اليمني عبد الباري طاهر مرتبطة بضعف الاستبداد ما يؤدي بالسلطة إلى التمرس وراء المقدس ليس لحمايته بل لحماية نفسها.

(الحياة ١٤/٤/٢٠٠٧)

لم نعد أطفالاً !

أحمد عبد المعطى حجازى

عندما تصدر مجلة متخصصة فى نشر الانتاج الأدبى والفنى كمجلة " إبداع " التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب، ما الذى نطلبه من المسئولين عن تحريرها ؟ هل نطلب منهم أن يكونوا خبراء أم يكونوا رقباء ؟ أن ينحازوا للجمال الذى نطلبه فى الفن والأدب ؟ أم ينحازوا للحق الذى نطلبه فى الفلسفة، والخير الذى نطلبه فى الأخلاق والدين ؟ لنتخيل مثلاً أن أبانواس عاد للحياة يتغنى بالحب المثلى ويقدس الخمر ويثنى عليها كما كان يفعل قبل ألف ومائتى عام، هل ننشر له أشعاره فى " إبداع " أم نرفض نشرها ؟ ! ولنتخيل أن أبا العلاء عاد من محبسه الأخير فى مقابر " معرة النعمان " يواجهنا بتساؤلاته ويصارعنا بشكوكه فيقول كما قال فى " اللزومات " :

أما الإله فأمر لست مدركه

فاحذر لجيلك فوق الأرض إسقاطا

هل نحمد له صراحته وننشر قصيدته، أم نرفض نشرها ونستتكر ما جاء فيها ؟

ولا شك أن فى الأدب والفن أعمالاً مريحة تجمع بين الجمال والحق، أو تتسع للقيمة الأولى ولا تضيق بالأخرى، لكن هذا الاجتماع لا يتحقق دائماً. فالشاعر لا يفكر كما يفكر الفيلسوف، ولا يجمع أو يطرح كما يفعل الرياضى، وإنما يفعل بالعالم ويتحد به ويغامر فيه، إنه يفرح ويضطرب، ويحزن ويغضب، وربما هزة القبح فنظم فى القبح أبياتاً جميلة فاتتة وربما انفعل بالموت فنظم فى الموت روائع خالداً. والسؤال إذن : حين يقع هذا التعارض فى العمل المقدم للمسئول عن المجلة الأدبية، ما الذى نطلبه منه ؟ هل ينشره لأن لغته بديعة

ولأن صورته ناطقة ولأن بناءه محكم ؟ أم يرفضه لأن موضوعه لا يتفق مع الاخلاق الفاضلة والايمان الصحيح ؟ في اعتقادي أن الجمال هو القيمة التي يجب على المجلة الأدبية أن توفرها لنا، كما أن الحقيقة المؤكدة هي القيمة التي يجب على المجلة العلمية أن تتحراها. فإن جمع العمل الأدبي أو الفني بين الجمال وغيره من القيم الرفيعة فأهلا وسهلا والإ فالجمال مقدم فيه على أى قيمة أخرى.

ونحن حين نختار الجمال في العمل الأدبي أو الفني ونقدمه على غيره من القيم لا نضحى بالحق ولا نزين الشر أو الرذيلة، لأن الفن الجميل ليس من شأنه أن ينهى عن خلق أو يناقش فكرة أو يحاكم عقيدة، وإنما شأنه أن يخاطب وجدان الانسان ويثير انفعالاته، من هنا وجدنا حسان بن ثابت شاعر النبي ينشد أشعاره في مسجد النبي فيبدوها بالغزل كما كان الشعراء القدماء يفعلون فلا يعترضه أحد، ووجدنا عبد الله بن عباس، الملقب بحبر الامة يحب شعر عمر بن أبي ربيعة ويستمتع إليه، وهو الشاعر الغزال الذي قصر شعره على وصف ومغازلة النساء والتشبيب بهن.

لكن الفن الجميل وإن لم يكن دعوة مباشرة للحق والخير فهو يؤدي إليهما لأن الجمال بطبيعته حق وخير، ونحن نقرأ القصيدة العذبة أو نسمع الأغنية الرائعة فيمتلئ وجداننا بجمال العالم وترق مشاعرنا وتصفو، ونصبح أكثر طيبة وأقرب مودة وأسرع استجابة لصوت العقل والضمير، نحن في الفن لا نتنكر لأى قيمة نبيلة لكننا نسلك إليها طريقا خاصا لا نأنتس فيه إلا بالجمال الذى لا نستطيع أن نتمثله أو نستحضره إلا إذا عرفنا لغته وعرفنا كيف نفهمها ونتذوقها ونميز بينها وبين غيرها من اللغات، لغة الشعر غير لغة النثر، ولغة العلم غير لغة الدين، لغة الشعر لغة رمزية لا تفهم بمعناها الأول

المباشر، وإنما نعبر هذا المعنى الأول الظاهر ونجتازه إلى معناها المستتر المقصود، ولهذا سميت لغة مجازية. هذه اللغة المجازية تتحقق بأداتين اثنتين، الصورة من ناحية، والموسيقى من ناحية أخرى، فتتفصل بهما عن لغة الاتصال اليومي ولغة النثر التقريرى، وتصبح عندئذ قادرة على اصطیاد الشعر والامساك به.

عندما يقول شوقي مثلاً :

ودخلت فى ليلين : شعرك، والدجى

ولثمت كالصبح المنور فاك

نفهم بوضوح أنه يتحدث عن ليلين أحدهما هو الليل الحقيقى الذى تغيب فيه الشمس والآخر ليل مجازى أو رمزى مستعار، وهو فرع المرأة الفاتنة التى يتغزل فيها أو شعرها.

وشوقى لا يجعل الشعر ليلاً لأنه أسود فحسب، ولكن لأنه المجهول الذى دخله أو الحب أو المغامرة أو هو هذا الانفعال المركب الذى يجد فيه العاشق نفسه وهو يرى ويشم ويقبل ويعانق، من هنا كف الليل الحقيقى عن أن يكون ليلاً حقيقياً وأصبح هو الآخر خضماً أو متاهة. هكذا يجب أن نقرأ الشعر لنفهمه ونتذوقه ونستمتع. ولو قرأناه كما نقرأ النثر لما فهمنا مما قاله شوقي إلا أنه زار امرأة فى الليل فوجد شعرها أسود وأسنانها بيضاء.

ولقد مر علينا قول المعرى " أما الإله فأمر لست مدركه فاحذر لجيلك فوق الأرض إسقاطاً " فكيف نفهمه، نفهمه بظاهرة الذى يوهم أن أبا العلاء لا يعرف الإله ولا يدرك حقيقة وجوده ؟ أم نفهمه كما فهمه طه حسين ؟ يقول الأستاذ العميد أن ظاهر البيت يمكن أن يعطى المعنى الأول، لكن روح أبى العلاء فى حياته وفى كتاباته تنفى هذا المعنى وتأباه أشد الأباء " وإذن فليس ينبغى أن يفهم من هذا البيت إلا أن

الرجل يجهل كنه الاله وحقيقته ولا يستطيع أن يحدده منطقيا، ولا أن يجلى ماهيته للناس ثم هو يخشى أن يقول ذلك وأن يعلنه لأن عامة الناس وجمهورهم لا يستطيعون أن يفقهوا مغزى هذا القول، ولا أن يفرقوا بين من لا يعرف الله ومن لا يعرف حقيقته".

والسؤال الذى نطرحه على أنفسنا فى النهاية هو إذا كان أبو العلاء قد رأى أنه سيسخط أبناء جيله ويغضبهم إذا حدثهم عن جهله حقيقة الإله، فماذا نصنع نحن؟.. هل نواصل سوء الظن فى الناس ونعتبرهم أطفالا عاجزين عن الفهم والتقدير فلا بد من أن نكون رقباء أوصياء عليهم؟ أم أن هذا الموقف كان مقبولا فى عصور الظلام ولم يعد مقبولا الآن، فالمواطنون البسطاء هم عقل الأمة الآن، وهم مصدر السلطات فيها، وإذا لم ننشر عليهم ما يقوله الشعراء والكتاب فلماذا إذن نطبع هذه الكتب؟ ولماذا تصدر هذه المجلات؟!

ولست أنكر التجاوزات التى تقع أحيانا فيما ينظم الشعراء ويكتب الكتاب ويصور المصورون، لكن كيف نواجهها؟ نواجهها بالمنع، فلا يعلم الناس عنها، ولا يتعلمون منها؟ أم نواجهها بالنشر، ننشرها، وننشر ما يصححها ويبين فيها وجه الخطأ، ووجه الصواب؟

لم نعد أطفالا، والطغاة وحدهم هم الذين يفرضون علينا هذه الطفولة الدائمة ليفرضوا علينا أبوتهم الدائمة؟!

(الأهرام ١٨/٤/٢٠٠٧)

تقاليد النشر.. وضرورات الهواءية

سمير الأمير

لا أعرف لماذا تذكرت ما قاله الأستاذ صلاح عيسى فى حديث تليفزيونى أبان أزمة رواية " وليمة لأعشاب البحر " فى ندوة بثها التليفزيون المصرى حينها أذكر أنه قال إنه مع حرية الإبداع مع الأخذ فى الاعتبار أن منابر النشر فى الدولة التى هى ملك للمجتمع ككل يجب أن تأخذ فى الاعتبار ما هو مشترك وعام، أذكر أن الأستاذ صلاح عيسى لم يأخذ جانب المصادرة وقال أنه لا يمانع فى أن تصدر الرواية دور النشر الخاصة ولكن عندما تنشر مؤسسة عامة إبداعا ما فعلوها أن تراعى القيم العامة والمشاركة التى تمثل حدودا لا يمكن تجاوزها احتراما لما يجمعنا جميعا كمصريين وليس إذعانا لقوى المصادرة وكبت الحريات كما قد يظن البعض.

لا شك عندى أيضاً فى قيمة الشاعر الكبير حلمى سالم كمبدع متميز وككاتب محترم، إذ يكفى أن قصيدة حلمى تخبرك عنه حتى وإن لم يضع عليها اسمه، غير أنى أرى على عكس ما يرى كثير من أصدقائى أن الشاعر الكبير قد جانبته التوفيق بدفعه القصيدة للنشر بمجلة إبداع كون المجلة هى مجلة عامة تنتمى لهيئة عامة وبالتالي من المهم أن تتأى بنفسها عما يثير الجدل واللغط إذ بدعوى الدين والجنس تسعى بعض القوى الظلامية إلى واد الأفكار التى تعريها وتجردها من سلاح الاتجار بالدين. كما أن بعض العناصر التى تنتمى للدولة أيضاً تجد فى ذلك فرصة لمصادرة الهامش المتاح من الحرية، أقولها بصراحة أكثر : - " لقد ذهب مجتمعنا بعيدا بدرجة أكبر مما نتصور وأصبحت المؤسسات الثقافية والتعليمية مرتعاً للأفكار التى جاءتنا من البادية مرتدية عباءة الدين ورافضة تماماً أى محاولة لإعمال العقل لكى تظل مصر قابضة فى

مكانها الذى فرضته عليها تلك البادية، هل أوضحت ما أراه فى تلك الأزمة الخاصة بمجلة إبداع وقصيدة الشاعر الكبير حلمى سالم ؟، خلاصة ما أريد قوله : علينا أن ندافع عن الإبداع والمبدعين ولكن علينا أن نعى فى ذات الوقت أن الشارع العام يضم أناسا من خلفيات مختلفة، ونحن نسير إلى جوارهم بسلام لأننا نعرف أن الشارع ليس ملكا لأحد بعينه، الشارع لنا جميعاً وعلينا أن نتفق على كيفية السير فيه، وإلا فلن نتوقف الخناقات الصغيرة وستكون النتيجة هى صعوبة السير فى الطريق العام بالنسبة لمن يرتدون الجينز ومن يرتدون الجلباب القصير. وهذا ما فهمته من عبارة المشترك العام التى قالها " صلاح عيسى " كما أسلفت.

(القاهرة ٢٤/٤/٢٠٠٧)

مصر تمنع الشعر ولا تحرق الشعراء (بعد) نسليم ضاهر :

قررت الهيئة المصرية العامة للكتاب وقف توزيع مجلة " إبداع " التي يتولى رئاسة تحريرها الشاعر عبد المعطى حجازى. العدد المصادر هو الأول من المجلة بعد توقف من الصدور دام سنوات، والاعتقاد السائد أن الإيقاف جاء نتيجة اعتراض عمال مطابع هيئة الكتاب (أكبر دار نشر حكومية فى العالم العربى) على مقطع من قصيدة للشاعر حلمى سالم — رئيس تحرير مجلة " أدب ونقد " التي يصدرها حزب التجمع اليسارى — يتعرض للذات الإلهية.

لا يفيد فى الأمر أن القصيدة المذكورة سبق أن نشرت فى ديوان " الثناء على الضعف " الصادر عن دار خاصة، وفى القاهرة بالذات، فمجلة " إبداع " تسببت، لعقد مضى، فى استجواب وزير الثقافة أمام البرلمان، لاحتوائها لوحات تحكى قصة خلق الانسان، تضمنت بالطبع صوراً عارية.

يشهد المنع رواجاً فى أرض الكنانة، وقلما يمر شهر من دون خبر مسموم واقتطاع جديد من مساحة الحرية الثقافية المتاحة. تعدد مصادر الوصاية على صلاحية وصوابية الانتاج الأدبى والفنى، بذريعة الذود عن المقدس والقيم الدينية وصحيح الموروث، ويقف محترفو التنكيل بالمرصاد للمبدعين، تؤازرهم فتاوى مراجع من داخل المؤسسة الدينية، بهمة رجال قانون متزمتين، محامين وأعضاء فى مجلس الأمة، ينتمون فى الغالب إلى دائرة الجماعات الإسلامية، هكذا تضاف رقابة " أهلية " من كارهى الفرح والثقافة والتثاقف، إلى مقصات المؤدلجين وظيفياً، تتواطأ مع أوساط شديدة المحافظة تسكن

القضاء المصرى على مختلف درجاته، وتحيل بعض من احتل مقاعده إلى ورثة محاكم التفتيش، دينهم هدم ما بناه عبد العزيز فهمى والسنهورى والهلالى وسواهم من أعلام كانت لهم الريادة فى الفقه القانونى وإرساء قاعدة البنيان الحقوقى المشرف فى الحقبة الدستورية.

حرم غلاة المحافظين عموم المصريين من تعاليم مدرسة الحقوق وطعم الحصانة الفردية بكفالة القانون، التى اجتهد مؤسسوها تستوت ولا مبيرت ونظراؤهم من علماء فرنسيين ومصريين، لزرعها مرجعا للقياس وعاملا للتسامح. قد يفهم ذلك، ولا يعذر، من خلال القهقرى التى أصابت الحياة الدستورية فى الصميم، جرّاء العبث بالحريات وتقليص مفهومها عبر قراءة ماضوية لأحوال المجتمع والناس، أشاعت مناخات مهانة ومسايرة دعاة رفض الحداثة، المتوجسين من مضارها وتلويثها الهوية الأبدية المحنطة، بيد أن يتكفل عمال المطابع بالأمر ويبادروا — بعد أن كان أسلافهم يوماً ناقلى الحرف ونواة العمل السرى والثورى — فتلك مصيبة نزلت بالوجدان، تؤشر على عمق تغلغل المنظومة الغيبية فى النسيج الاجتماعى المصرى.

من بيت أبيها تضرب الثقافة فى مصر، يوماً بعد يوم. أمس، امتنع طلاب من كليات الفنون الجميلة عن نحت التماثيل، وطالبوا بمنع القائم منها وتحطيمه. وفى كافة مناحى الحياة، تجد الردة الثأرية سيوفاً قاطعة، تشد بغطاء المحافظة على التقاليد والأخلاق العامة.

ازداد تعداد شعب مصر خمسة عشر مليوناً فى غضون عشر سنوات، محققاً نسبة نمو سكانى من الأعلى فى العالم. رفض المحافظون كل أشكال التنظيم العائلى، فيما تعاني مصر أزمة حادة فى السكن والعمل والغذاء والخدمات، تقذف ملايين الوافدين إلى العاصمة المنتفخة المستباحة (وإلى مدينة

الاسكندرية، جوهرة المتوسط، السائرة نحو ملايينها العشرة
بخطى متسارعة)، إن ما يراه دعاة الأصالة نعمة، ويشجعون
عليه الضعفاء في أدنى السلم الاجتماعي، إنما غدا نقمة،
عجزت طاقة مصر عن استيعابها منذ أمد، تزرع التخلف
الزاحف والبؤس في أرض خصبة، وترحل حل المشاكل إلى
دائرة العبادات الخلاصية وأهداب الكناية الموهمة، لتعذر تلبية
الحاجات الأساسية. طرداً، توصلد الأبواب بإحكام أمام
العقلانية في السياسات والمعادلات، تتراكم العضلات
وتستولد المظالم، وتهب تربة صالحة لإشاعة المحرمات،
يتلقفها البسطاء عنواناً لقيمة مظهرية ومساواة مفقودة، تلتف
على واقع التفاوت والمآسى، وتجعل المسحوق حكماً وناظماً
ودياناً. إن هذا الوعي المقلوب يجد أبلغ تجلياته في حملات
الذود عن الحشمة، وإيكال مهمتها عفويّاً إلى جماعات جائعة
جنسياً، نالت المحجبات نصيباً من تحرشها وكتبها وهيجانها
أمام صالات العرض السينمائي، لاكتشاف الجسد وتعريته.

ولى زمن النهضة والتحديث، برموزه وصوره، رواداً وقامات
ومشاغبين ورسامين. رفاة ومحمد عبده وسعد زغلول ومكرم
عبيد وطلعت حرب ووجاورون شهدى عطية الشافعى ودوريل
وآسيا داغر ويوسف وهبى فى وادى النسيان، عرفت كفر الشيخ
وكفر الدوار وحلوان الفكر التتويى باكرأ، وانتصب فيها طليعيون
بيندات العمل الزرقاء ؛ وعرضت دار الأوبرا روائع الموسيقى
العالمية والمسرح، بينما تعالت قمم المؤلفين والمبدعين المصريين
تحفل وتعطى وتتأقف، الآن وجد قنلة فرج فوده والمعتدون على
نجيب محفوظ، ومطاربو نصر حامد أبو زيد ونوال السعداوى
والعشرات، زملاء لهم، أتقياء، أقل عنفاً أو حاجة لمطالعات
وأسانيد، بمقدورهم اجتثاث الشر من منتبه، واقتلاع السوء من
جنوره، وعد من الصابرين، لن يخرج ورق المطابع بما يخدمش "

الذات الالهية " بعد اليوم، ولن يكون من ضرورة لتفعيل المصادرة والجدل فى ما لم يسلك الطريق إلى الوجود والحياة، ستعود الأمور إلى طبيعتها، هو ذا الوعد، تحتفى الطاهرات وراء النقاب، والممثلات خلف الحجاب، وتحشم المذيعات، وتخلو الكتب والشاشات والساحات من كل لحم وعرى وإشارة إلى الجسد المعتور، فينجو العامة بالمقدس، ويرتاح أهل الفتاوى، ويصلب عود الطبقة العاملة بمواجهة للعولمة !

وداعاً مصر وعزيزها وعرايبها وزغلولها وناصرها، السلام على واحة قصدها الشوام طلباً للحرية ومناخها، وغرسوا شتول المعرفة والإعلام والفنون والإبداع فى ربوعها، اسكندرية الشعر العالمى والمكتبة الضائعة المسترجعة، اسكندرية الانفتاح، جامعة شعوب المتوسط وثقافته، ومصيف الأصول والياقات " البورجوازية "، ارتدت الجلباب وعتمت على سابق أيامها ولياليها، وقاهرة المعز يخنقها حجاب المعرفة والخائفون من تسرب " المستورد " إلى فطرية بلدية حميدة، يركبون موجة محاربة الظلم بالظلامية، وينشرون كراهية السلوك المدنى الملوث لمجتمعهم الفاضل، المقيّد بسلاسل الجهل والمسيّج بالتحريم والمحرمات.

وداعاً لمؤسسات قومية أريد لها أن تكون نموذجاً لقطاع عام مؤتمن على التوجه التحريرى الاشتراكى، امتلأت مصر بالعناوين الخاطئة، واكتفت بتسميات فضفاضة غريبة عن المسمى. قال " عمال " المطابع كلمتهم، فاستجابت الهيئات والسلطات للصوت القادم من أعماق الإرادة الشعبية، وانتهى أمر الشعر، هنيئاً لمصر بتدبير " سليم " يمنع التوزيع ولا يحرق الكتب والشعراء.

(المستقبل ١٥/٤/٢٠٠٧)

محاكم التفتيش تطرق أبواب المحروسة

إسحق إبراهيم :

تتعرض حرية الرأي والتعبير لحملة شرسة يقودها الأزهر وبعض الجماعات الرجعية التي تسعى للحجر على حرية التفكير والإبداع بحجج واهية تارة للإساءة إلى الذات الإلهية، وأخرى للخروج عن تعاليم الدين، وثالثة لأنها تهين الرئيس، وقائمة طويلة من الإتهامات الهلامية غير المحددة وغير المفهومة. استطاع شيوخ الأصولية أن يتحالفوا مع بعض الأجهزة الرسمية وقطاع من المثقفين الحكوميين من أصحاب المصالح فقط لتكوين جبهة مهمتها الأساسية مطاردة الأفكار الخلاقة التي لا تتفق مع منهجهم التقليدي غير المتجدد المعتمد على تكرار نفس الأفكار والآراء، وامتدت سطوة هذه الجبهة خلال السنوات الأخيرة لتشمل كافة أشكال الإبداع، وحتى أعمال البحث العلمي وكتب التراث لم تسلم من الملاحقة، ولا يخفى القائمون على تحريك مثل هذه الملاحقات أهدافهم في تطبيق معايير دينية لمحاكمة هذه الإبداعات بغية الهيمنة على المجتمع سوء باستخدام العنف أو اللجوء إلى سلاح التكفير أو داخل ساحات القضاء مستغلين سلطة متواطئة مع التيارات الدينية المتشددة ومزايدة على المد الأصولي.

قررت الهيئة المصرية العامة للكتاب مؤخراً إيقاف توزيع مجلة أدبية تصدرها، لتضمنها مقطع يتعرض للذات الإلهية في شكل يقال أنه مسيء في قصيدة للشاعر حلمي سالم عنوانها " شرفة ليلي مراد ". وكانت السلطات المصرية قد منعت الشهر الماضي مسرحية " الإله يقدم إستقالته " للكاتبة نوال السعداوي، وقرر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود إحالتها على التحقيق، بعدما اعتبرت مجموعة من المحامين كتابها الذي يضم المسرحية " مسيئاً إلى الذات الإلهية ".

قصة مصادرة الكتب ليست جديدة وليدة هذه الأيام لكنها تعود لسنوات طويلة تسجل معارك ما زالت دائرة بين الإصلاح وتجديد الخطاب الدينى وتطوير المجتمع وانفتاحه على العالم من جهة وبين الأصولية المتمترسة حول مفاهيم ضيقة، ولا تريد الابتعاد عنها أو تنقيتها وتلقيحها من جهة أخرى. ويذكر التاريخ مصادرة كتاب الشيخ على عبد الرازق " الإسلام وأصول الحكم " عام ١٩٢٦، وكتاب " فى الشعر الجاهلى " لطفه حسين عام ١٩٢٧، والهجوم على كتاب " ابن رشد وفلسفته " لفرح أنطون ووصل الأمر إلى حد المطالبة داخل أروقة مجلس الشعب عام ١٩٧٨ بإحراق كتاب " ألف ليلة وليلة " وكتاب " الفتوحات المكية " للصوفى الكبير محى الدين بن عربى.

تزامن صعود التيارات الإسلامية المتطرفة خلال فترة التسعينيات مع تزايد الدور الرقابى لمؤسسة الأزهر مما أدى إلى تصاعد حملات التكفير ضد الصحفيين والكتاب والمفكرين، وكذلك تصعيد حملات العنف ضدهم بدءاً من إغتيال المفكر العلمانى د. فرج فودة فى يونيو ١٩٩٠، صولاً إلى محاولة إغتيال الأديب الكبير نجيب محفوظ فى أكتوبر ١٩٩٤. والحكم بالتفريق بين الدكتور نصر حامد أبو زيد وزوجته الدكتورة إيتهاى يونس لمجرد التفريق بين النص الدينى وتفسير هذا النص وتم تكفير الكاتب أسامة أنور عكاشة والتشكيك فى إيمانه. وشهدت السنوات الأخيرة قيام الأجهزة الأمنية بمصادرة العديد من الكتب والأعمال الفكرية، إما لأنها تمس نظام الحكم الذى تخشى السلطة الإقتراب منه، وإما إرضاءاً للتيارات الإسلامية المتعصبة والذى تكتسب الدولة منها الشرعية، ومن أمثلتها كتب " النبى المسلح " للكاتب رفعت سيد أحمد، و" لماذا نقول لا لمبارك " فى الاستفتاء الرئاسى القائم " للدكتور حلمى مراد والأستاذ عادل حسين، " ومن قتل المحجوب "

للمؤلف منتصر الزيات، " وهموم قبطية " للمحامى موريس صاقل، " وحالة حقوق الإنسان فى مصر سنة ١٩٩٣ " صادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والقائمة تطول لتصل إلى ٨١ كتاباً تمت مصادرتها من التسعينيات حتى الآن.

وحرر أعضاء مجمع البحوث عشرات التقارير خلال السنوات الأخيرة ضد روايات كثيرة ودواوين شعرية وأبحاث علمية وكتب فى الفكر الدينى وتجديد الخطاب والاجتهاد، الأمر الذى يخرج المجمع عن دوره فى ضبط المصحف والحديث، ويتحول إلى محكمة تفتيش تحاصر حرية الفكر والإبداع. والغريب أن وزير العدل منح الضبطية لشيوخ المجمع فى أغسطس ٢٠٠٣ فيما يخص الكتب الدينية فقط لكن إمتد استخدام هذه السلطة إلى مجالات أخرى وفى ظل صمت وتجاهل من الأجهزة المسؤولة، وفى أعقاب البدء فى تطبيق قرار منح الضبطية القضائية لمفتشى الأزهر، قرر مجمع البحوث الإسلامية فى شهر واحد التوصية بمصادرة خمسة كتب دفعة واحدة كان من أبرزها رواية " سقوط الإمام " للكاتبة نوال السعداوى، وكتاب " الماسونية بيانة أم بدعة " لإسكندر شاهين، وكتاب " نداء الضمير " للمؤلف على يوسف على.

حرية الرأى والتعبير هى من الحريات الأساسية التى لا تقوم قائمة لأى نظام ديمقراطى بدونها وتعنى قدرة الإنسان على تبلى الآراء والأفكار التى يريدونها أى ضغط أو إجبار، إضافة إلى القدرة على التعبير عن هذه الآراء باستخدام وسائل مختلفة. ويفترض وجود شرطين أساسيين لممارسة هذه الحرية : أولهما غياب الموانع القانونية التى تحد من حرية الفكر والرأى والتعبير عنه وثانيهما غياب التهديد الخارجى الذى يسعى لتكميم الأفواه. وفى هذا السياق اهتم المجتمع الدولى بصياغة هذه الحقوق، ففي الدورة الأولى للجمعية العامة تم تبلى القرار رقم ٥٩ (د - ١) والمؤرخ فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ وقد جاء فيه : إن حرية الإعلام حق من

حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار التي تقاس به جميع الحريات التي تكرر الأمم المتحدة جهودها لها. وتعني حرية الإعلام ضمناً الحق في جمع الأنباء ونشرها في أي مكان دون قيود، وهذه الحرية تشكل عاملاً أساسياً في أي جهد يبذل من أجل تعزيز الإعلام وتقدمه، ولحد العناصر التي لا غنى عنها في حرية الإعلام هو توافر الإرادة والقدرة على عدم إساءة استعمالها، ومن قواعدها الأساسية الالتزام الأبدى بتقصي الوقائع ونشر المعلومات دون سوء قصد. وأعطت المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجالاً واسعاً لحرية الرأي والتعبير إذ تنص على أن " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، ويأتي هذا التخصيص لهذا الحق دليلاً على الوعي الكامل بأهمية هذا الحق، فلا قيمة لحرية الرأي والفكر عندما لا يستطيع الإنسان أن يعبر عما يجول في خاطره وما يعتنقه من أفكار وآراء إذ نصت المادة ١٩ في فقرتها الثانية على أنه لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما إعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب ضمني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

موقع : الأقباط متحدون

(٢٠٠٧/٤/١٥)

قلمين بلال فضل :

بعد أن أنهيت قراءة ما سمي بقصيدة (شرفة ليلي مراد) للكاتب حلمي سالم أدركت أن الإساءة الحقيقية التي صدرت عن حلمي لم تكن لذات رب العزة بقدر ما كانت لذات الشعر لو كنت مسئولاً عن هيئة الكتاب لما صادرت عدد مجلة " إبداع " الذي نشرها لأساهم في تحويل حلمي سالم إلى بطل دون وجه حق، ولفعلت ما فعله صديقاى حمدي عبد الرحيم وأكرم القصاص ذات يوم تسعيني عندما قررا وبالإجماع شنق ديوان " سراب التريكو " لحلمى سالم فى صالة شقة مقبضة بشارع مقبض متفرع من شارع فيصل أكثر الشوارع إقباضاً فى مصر، انتقاماً لما ألحقه بهما الديوان من أضرار نكأت جراحهما المادية والعاطفية والنفسية، صحيح أننى استتكرت فعلتهما لكننى فور قراءة جثة الديوان سارعت لنصب مشنقة فى الصالة لإعادة شنقه لولا أن حمدي ذكرنى بأن الشنق فى الميت حرام.

بعد كل ضجة التكفير التى تستهدف حلمي الآن ربما يتوجب علينا أن ندعو الدولة للوقوف إلى جواره بأن توزع دواوينه مجاناً لأن ذلك سينقذه من تهمة الكفر التى يحاول متطرفو الإنترنت إلصاقها به فى رسائل تحريض سافرة، فعندها لن يسأل البعض " إزاي يتجراً ويكتب كده عن ربنا " بل سيسأل الجميع " إزاي يتجراً ويسمى اللى بيكتبه شعر " .

آه جنيت على نفسى أنا بهذا الكلام، سيغضب كلامى بعض أصدقائى أكثر من غضبهم مما كتبه حلمي سالم، لكننى كما أرفض مصادرة حلمي، أرفض مصادرة الراى فى حلمي، فتلك حرية " الأستاذك " التى تتسع ليكتب من يريد مايشاء ثم تضيق فلا تتحمل من يرى تلك الكتابة أحياناً " هذيان ناس

مبسوطة حبتين "لست ضد حلمي كشخص أو ككاتب فأننا أحب نثره، وأعتبر بعض مقالاته تحفا حقيقية، كما أنني أو من باستحالة محاكمة الشعر ككائن لا يمكن ترويضه كان له في تاريخنا دائما الحق في أن يشطح ويجمع، وأعلم أننا لو أعطينا لتلك المحاكمة شرعية لأعدنا ملايين أبيات الشعر العربي القديم والحديث، لكنني على سبيل المثال — لا الحصر — أفرق بين أن يقول أمل دنقل "المجد للشيطان معبود الرياح" من قال لا في وجه من قالوا نعم "وهي مقولة مستعد أن أقسم أنها ستكتب في ميزان حسناته كصرخة فنان حر ضد النفاق والمواصلة — وبين هراء يقول "الجنة أحرار لأنهم امتحاننا / الذي يضعه الرب آخر كل فصل / قبل أن يؤلف سورة البقرة". غنى عن البيان أنني لست كاتباً محافظاً أو أخلاقياً ينقض وضوءه ظل الكلب، راجع كتاباتي وأفلامي لو سمحت، لكن ذلك لن يمنعني من السؤال : هل حكاية تأليف سورة البقرة هذه من الأدب أو من الفن ولن أقول من الجدعة، في شيء؟. هنا أجدني سعيداً ولا أقول مضطراً للاستشهاد بمقال للشاعر الكبير حسن طلب نشرته أخبار الأدب ولخص الأزمة في جملة اقتبست كعنوان فرعي ربما إعجاباً بها أو رفضاً لها "هشاشة النص وركاكته شجعت من يصرون على القراءة الحرفية للإبداع" هل أنا مضطر للتذكير أن حسن طلب كانت لديه الشجاعة لكي يهاجم رئيس الجمهورية وسدنته ومواسيه في قصائد ممتعة وأخاذة قبل أن تكون جريئة وشجاعة؟ ليس في تذكيري انتصار للشعر المباشر أو هجاء لشعر التفاصيل الصغيرة، فقط أتمنى ألا تكون شجاعتنا منصبة على الرب فنصفه بأنه "قروى يزغط البط ويجس ضرع البقرة بأصابعه". مع العلم أن حلمي سالم قيادي في حزب التجمع، لكنني لم أقرأ له شعراً يمس مباشرة ذات رئيس الجمهورية أو حتى

وزير الداخلية ربما لأن لديه موقفاً ضد مباشرة الشعر إلا فيما يتعلق بذات الله على أساس أن عقابه مؤجل.

مجدداً أنا ضد مصادرة عدد " إيداع " لأن فيه ظلماً لعدد من أكثر أعدادها تميزاً، ناهيك عن أنه ليس من المنطق مصادرة مجلة تباع لنخبة لاخطر على إيمانها الذي تتحمل وحدها مسئوليته، الخطر فقط أن تقع المجلة بين يدي قارئ مستجد فيتصور أن هذا هو الشعر. لذا لو كنت مكان مسئولى هيئة الكتاب لسجلت كل دواوين حلمي سالم على أشرطة كاسيت، واستضفت حلمي في مكتب مكيف وشغلت له الشرائط وراء بعضها دون النظر في أي التماس رافة يطلب وقف تشغيلها، وتلك أفسى عقوبة يستحقها.

(الدستور ١٦/٤/٢٠٠٧)

حرية أن يلعب د. جلال أمين

أحمد عبد المعطي حجازي شاعر عظيم، ولكنه عندما يكتب في النقد الاجتماعي كثيراً ما يخونه التوفيق، انظر مثلاً موقفه الأخير من نشر قصيدة رديئة في المجلة التي يرأسها "إبداع" أثارت زوبعة كبيرة انتهت بسحب المجلة من الأسواق "القصيدة فضلاً عن أنها رديئة تتكلم عن الذات الإلهية كلاماً ينقصه الأدب وحجازي لا ينكر لا رداءة القصيدة ولا سوء أدبها، فلماذا أقدم على نشرها؟ ها هو يقدم دفاعاً مضطرباً ومرتبكاً وغير مقنع بالمرّة "الأهرام ١٨ / ٤" فهو مرة يستشهد بأن أبا العلاء المعري شاعرنا العظيم قال أبياتاً جريئة في الدين، ويذكر لنا بيتين من هذه الأبيات وهو أما الإله فأمر لست مدركه

فاحذر لجيلك فوق الأرض إسقاطاً. ويتساءل في حسرة :
لنتخيل أن أبا العلاء عاد من محبسه، يواجهنا بتساؤلاته ويصارحنا بشكوكه.. هل نحن نحمد له صراحته وننشر قصيدته أم نرفض نشرها ونستنكر ما جاء فيها ".

وهو مرة أخرى يستشهد بأبي نواس، ويتساءل بأسف أيضاً :
لنتخيل أن أبا نواس عاد للحياة يتغنى بالحب المثلى ويقدم الخمر ويثني عليها، كما كان يفعل قبل ألف ومائتي عام، هل نشر له أشعاره في "إبداع" أم نرفض نشرها؟

والنتيجة التي يريد حجازي أن يصل إليها أن المسؤولين عن تحرير المجلة يجب ألا يكونوا "رقباء" بل "خبراء".

وأنا "لم نعد أطفالاً"، بحيث يفرض أحد وصايته على الشعراء والأدباء ورؤساء التحرير.

وهكذا جعل عنوان مقاله "لم نعد أطفالاً" !

والحقيقة أنني لم أجد شيئا مقنعا في كل هذا الكلام فأبو العلاء لم يقل شيئا بذيئا عن الذات الإلهية، كالذي قرأناه مؤخرا في إبداع، بل فقط تساعل عن كنهها وعبر عن صعوبة الإحاطة بصفاتها فلا وجه إذن للمقارنة. أما أبو نواس ففضلا عن أنه كان شاعرا عظيما لا وجه للمقارنة أيضا بين شعره وبين ما نشرته مجلة إبداع، فإن عصره كان أيضا عصرا مختلفا جدا عن عصرنا، فأنا لا أتصور أن شعر أبي نواس كان سيجلب عليه سخط سامعيه أو كان سيجرح حسهم الديني، بينما من الممكن جدا أن يولد هذا السخط ويجرح الحس الديني في عصر الجماهير الغفيرة الذي نعيشه الآن (لا عجب أنه ليس لدينا الآن شاعر كأبي نواس !).

المدعش أن هؤلاء المتقنين العلمانيين العظام، من أمثال حجازي، مصريون دائما، إذا تصدوا لأحكام الدين على أن يذكرونا بأن لكل عصر أحكامه، وأن الحكمة من بعض قواعد الدين قد تكون متوفرة في عصر دون غيره، ولكنهم إذا تكلموا عن مبدأ حرية الفنان والشاعر والأديب اعتبروا المبدأ صالحا لكل زمان ومكان بحيث لا يجوز المساس بهذه الحرية، مهما كان مستوى الشعر، ومهما كان سوء أدبه، ومهما تغيرت ظروف العصر.

عندما خطر بذهني كل هذا، ورأيت من جديد عنوان المقال " لم نعد أطفالا " ! تساءلت عما إذا كان الشاعر الكبير يدافع حقا عن حرية يجب أن تصان ؛ أم أنه فقط يلعب ؟

فكر المستثنى بالإلا.. أسامة أنور عكاشة :

بداية ليس هذا المقال بحثاً في اللغة العربية ونحوها.. كما قد يتبادر إلى ذهن قارئ العنوان ولكنه حديث يتصل بآخر ما شهدته الساحة الثقافية من جدال وسجال تصدرته في بدايته تهمة تهتز لها أركان السموات والأرض وتتشعر لوقعها أجساد الملايين وهي تهمة العيب في الذات الإلهية.. التي استخرجت من قصيدة للشاعر حلمي سالم نشرت بمجلة يرأس تحريرها الشاعر المخضرم الكبير أحمد عبد المعطي حجازي وكان عنوانها شرفة ليلي مراد وكان لانفجارها دوى صمت به الأذان وأثارت صحابات من غبار كثيف مالبث أن أنجلي عن معركة استقطابية حادة.

لم يكن من الممكن أن تكون مجرد معركة نقدية موضوعية أو هادئة النبرة لأنها افتقدت عنصر التوازن وتمائل القوى بين طرفيها.. الذي يتحدث أولهما عن الحرية كمبدأ مطلق لا تقيد به حدود ولا يتحكم فيه غير ضمير الفنان والتزامه القاعدة التي تقرر أن الوجه الآخر للحرية هو المسؤولية.. أما الطرف الثاني فحديثه - بل قل صراخه - يشتعل غضبا ويتقد استنكارا وحنقا على ما رآه ماسا في القصيدة بالذات الإلهية بما يسلكه هذا المساس من جريمة إهانة لعقائد الناس وتسفيه لمقدساتهم.. وبدت التهمة مفرطة في الخطر منثرة بأوخم العواقب.. وهرعت الهيئة التي أصدرت المجلة بسحب المعروض منها في السوق وتداعى مجمع البحوث الإسلامية للاجتماع ليناشد رئيس الجمهورية أن يتدخل لوقف السيل المتدفق عن التجاوزات ضد العقيدة ! نعم إلى هذا الحد وصل الاحتقان مما أشاع مناخا من التوجس ضاق له صدر كل مناصر لحرية الفكر واحترام العقيدة معا.

وكان لزاما على الأستاذ أحمد عبد المعطى حجازى - ليس بصفته كرئيس تحرير مسئول فقط ولكن بصفته أيضا كأحد رموز الفكر والثقافة فى مصر - أن يتكلم فكتب مقالا دافع فيه عن مبدأ حرية التعبير والإبداع ورأى أن ما حدث من تجاوز لا يرقى إلى درجة تجاوزات سابقة شاعت فى أشعار الكبار مثل أبى العلاء المعرى والحسن بن هانىء أبو نواس خلال العصر العباسى وفى فترة عرفت بازدهار حرية الإبداع والفكر والمقاربة الفلسفية لموضوعات شائكة وشديدة الوعورة.. ومن خلال هذه التجاوزات تبدو شطحة حلمى سالم نقطة فى بحر !

لكن ماكتبه حجازى لم يصادف هوى أو اقتناعا لدى مفكر من مفكرينا الذين نجل ونحترم وهو الدكتور جلال أمين الذى رد على مقال الأستاذ حجازى فى عمود يكتبه بإحدى الصحف اليومية.. وهو الرد الذى توقفت عنده طويلا وأعدت قراءته أكثر من مرة.. ورغم أننى أحب الدكتور جلال وأحترمه وله فى نفسى قدر ربما لا يعرفه إذ أننى لم ألتق به حتى الآن على المستوى الشخصى وهذا بالقطع من سوء حظى.. رغم هذا فقد أفلقتى نبرة التهكم الواضحة فى حديثه عن هؤلاء الذين يتصايحون دفاعا عن الحرية الكاملة والمطلقة التى هى من حق المبدع.

ورأى الدكتور فى استشهاد الأستاذ حجازى بشطحات الشعراء القدامى مقارنة فى غير موضعها تتجاهل خصوصية الزمن وظرفية العصر.. وكان القدم أو مرور القرون وتوالى الأزمان تصلح مبررا لما ارتكبه هؤلاء القدامى وتبرئهم من تهمة المساس بالذات الإلهية ! ونستطيع أن نلخص تعليق الدكتور أمين على مقال الأستاذ حجازى بأن حرية المبدع مطلوبة ومقبولة إلا فى مجالات بعينها.. يعنى أن الحرية

قاعدة يستثنى منها.. كذا.. وكيت.. والمسألة بالتالى لن تقتصر على شطحات ونزوات التعرض للإلهيات.. ولكنها لابد أن تتسحب — كنتيجة حتمية ومنطقية — على التعرض المحتمل للذوات البشرية.. وهكذا يستخدم الاستثناء من القاعدة فى تحديد إقامة أى حرية من الحريات.. وإذا كنا قد نتفق جميعا فى استتكار الأسلوب الفج والسوقى الذى انزلق إليه شاعر شرفة ليلى مراد.. إلا أننا يجب أن ننتبه جيدا حتى لا ننزلق نحن أيضا إلى أسلوب الابتزاز والإرهاب الفكرى ونشهره سيفاً فى يد كل متشنج يتحين الفرصة للولوغ فى دم أى فن وأى أدب وأى إبداع ويرى فى الفنون نوعاً من الفوضى العبيثة والتسلية الرخيصة !

لم يرقنى أبداً أن يجمع الدكتور أمين العاطل على الباطل فيصم الفنون جميعاً بوصمة نماذجها الرديئة وهو خير من يعرف جيداً — كما عرف والده العظيم — أن فنون اللغة العربية — وأولها الشعر — تحفل بالفرائد والخرائد من عيون فن العرب الأول وربما الوحيد كما تحوى فى الوقت نفسه نماذج بلغت من الرداءة والتفاهة ما ينأى بها عن الاتصاف بصفة الأدب أو الفن.. ولا يجوز أن نستخدمها لندين بها شعر العرب كله أو فنونهم جميعاً.. وكنت أحسب أننا نقف فى خندق واحد دفاعاً عن الحرية الناجزة وغير المنقوصة أو المستثنى منها بالإلا.. فتلك الحرية التى تركت بين أيدى النقاد إلى الآن خمريات وغلاميات الحسن بن هانى.. وشطحات أبى العلاء فى أشعاره التى تعد ماسة بالإيمان والمقدسات.. وهى أيضاً التى تركت ألف ليلة وليلة بنصها الأسمى الكامل وكتب مثل طوق الحمامة للفقير ابن حزم.. ونزهة الاشواق فى أخبار العشاق.. ورجوع الشيخ إلى صباه.. وغيرها الكثير من كتب التراث الاباحى أو البورنو وفقاً للمصطلح الغربى.. وكلها

متاحة في المكتبات وأسواق ومعارض الكتب.. فماذا فعل
الناس بها ؟..

هناك مثلاً الدارسون وطلاب العلم والباحثون الأكاديميون..
وهناك القراء الفضوليون ممن أغرتهم شهرة العناوين..
والأولون لم يروا في الكتب إلا مواد للبحث وتوضع على رف
المكتبه بعد انتهاء الحاجة إليها والآخرين ملوا وباخ فضولهم
بعد قراءة عدة صفحات ألقيت بعدها الكتب في مكان الإهمال
ومخازن النسيان !

أقصد بهذا القول أن للناس حساً يميزون به الإبداع الحقيقي
فيحتفون به ويحتضنونه.. ويكتشفون الكتاب المدعين وهراءاتهم
فيستطونها من حسابهم تلقائياً.. والذاكرة الجمعية للشعوب لا
تحتفظ إلا بالأصيل والجميل والمفيد.. أما التافه والمغرض
والسخيف فيمضي إلى سلة المهملات العبقريّة التي نطلق
عليها النسيان، والنسيان بعض من العدم ! أي أن الشعوب
بفطرتها السليمة تصدر حكماً نهائياً بالإعدام على كل ما يصدّم
العقيدة أو الذوق أو الحس الأخلاقي.. ليس بالمصادرة وليس
بصك تشريعات المنع والتحرّيم وليس بمطاردة الكتاب
وإرهابهم.. بل فقط بالإهمال والنسيان. ويجب دائماً أن نفرّق
بين فن الصدمة الذي يرمى إلى إفاقه المتلقى وإيقاظ وعيه
وبين ما يدعى لنفسه حقّ تسفيه أحلام المتلقى وإصابته في
صميم إيمانه..و..

أما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.
(قرآن كريم وصدق الله العظيم)

(الأهرام ٢٦/٤/٢٠٠٧)

حلمى سالم.. وفقهاء الظلام

عفيف إسماعيل :

فى خفة ضحلة صادر قصابو الثقافة ومن خلفهم فقهاء الظلام وحراس النوايا العدد الأخير من مجلة " إبداع " التى تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ويرأس تحريرها الشاعر المصرى المعروف أحمد عبد المعطى حجازى، ووقفوا توزيعها بسبب قصيدة للشاعر حلمى سالم الموسومة بـ " شرفة ليلى مراد " بتهمة الإساءة للذات الإلهية ولكريم المعتقدات، تلك التهمة التى تكرر بلا معيار يسندها سوى فقه الضرورة الذى تستند عليه القوى الظلامية فى بلاد المسلمين قاطبة، وفى جمهورية مصر العربية بشكل خاص فى مجابهتها للفكر والإبداع وحرية الرأى منذ كتاب " فى الشعر الجاهلى " لطفه حسين، " وأولاد حارتنا " لنجيب محفوظ و " وليمة لأعشاب البحر " لحيدر حيدر، وتمدد القائمة الطويلة لتشمل كلا من د. نوال السعداوى، ونصر حامد أبو زيد وأحمد الشهاوى، ووديع سعادة.. وآخرين.

لقد استهدفوا هذه المرة أحد أنبل أبناء المحروسة وهو الشاعر المصرى الكبير حلمى سالم المعروف بإسهاماته الشعرية المميزة على مستوى الوطن العربى والعالم. وأحد رواد الحداثة والتجديد فى الشعر المصرى الحديث بعطائه الممتد بين الأجيال منذ : " دهاليزى والصيف ذو الوطاء " فقه اللذة " و " سراب التريكو " و " يوجد هنا عميان " " حمامة على بنت جبيل "، " إلى ديوان " الثناء على الضعف " الذى يتضمن النص الشعرى " شرفة ليلى مراد ".

تطور الأمر بعد أن تقدم الشيخ يوسف البدوى أحد أقطاب الإخوان المسلمين فى مصر وبعض المحاميين ببلاغ إلى النائب العام ضد الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى رئيس

تحرير مجلة ايدع وضد الشاعر حلمى سالم صاحب النص الشعري " شرفة ليلي مراد " .

ما زالت الاصولية وحيدة القرن وخطابها الإقصائي المتمسك في إرهاب الخصوم بسيف الدين الحنيف وباسمه الكريم تتمدد بسرطانية عمياء، وتزحف تحت مسميات متعددة، عباءات زهرية حينا وطالبانية في أحيان أخرى، تستند على نظرة عابرة وغير متقصية لروح النصوص الشعرية تتسم بمحاكمة ظاهرها وغير متعمقة في مجازاتها ورموزها ودلالاتها التي تحكمها بنيتها وديناميتها الداخلية. فقط يكتفون بإجتزاءات مخلة يمارسونها بحرفية قصابين يقطعونها بعيدا عن السياق العام للنصوص الشعرية، فقط ما يتفق مع جاهزية مزاج الفتوى ذات القلب التكفيري، التي تثبت الحدود السقفية للذهنية الأصولية وشكلانيتها في معالجة قضايا العصر المعقدة أصلا أكثر من أخيلة كل الشعراء والفلاسفة، ولا تتم معالجة مثل هذه الاختلافات إلا بمزيد من حرية الفكر والإبداع وفهم حقيقي لجوهر التحاور والصراع الفكري.

حاولت بعض من الصحف أن تصطاد في الطقس المناسب لبذر فتنة اكبر وابتسرت أمر المصادرة في انه سطوع الصراع المستتر بين جيل الستينات والسبعينات، وحاولت ان تقحم ايضا تهميش جيل التسعينات في مصر !! يرد على ذلك الشاعر حلمى سالم في حوار مع " المستقبل " بتاريخ ٢٣ ابريل ٢٠٠٧ عن ازمة مجلة ايداع ونصه الشعري " شرفة ليلي مراد " قائلا :

" الحوار الدائر في الصحافة حول هذه القصيدة ينحصر في اتجاهين : ذلك الذى يأخذ على القصيدة والشعر عموماً التعرض للأديان وازدراء، الثوابت، والثانى يؤيد حرية الابداع

ويستتكر النظرة الدينية الحرفية الضيقة للشعر على أساس أن الشعر مجاز لا ينبغي أن يقرأ قراءة بوليسية أو فقهية". من المعروف أن الشاعر حلمي سالم ناشط في مجال حقوق الإنسان وله مواقف التضامنية المعروفة والمعلنة مع قضايا الحريات العامة في الوطن العربي والعالم وتشهد له بذلك اسهاماته النظرية والعلمية الشعرية والنثرية المشهودة مثل: " الثقافة تحت الحصار"، " سيرة بيروت"، " تحيات الحجر الكريم"، " الحداثة أخت التسامح"، " ثقافة كاتم الصوت" وجملة إصداراته عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وكل كتاباته في مجلة أدب ونقد.

بذهن وقلب مفتوح ظل الشاعر حلمي سالم يقدم دعمه الثقافي والتضامني للمبدعين السودانيين الذين عبروا من بوابة القاهرة الرحيمة إلى المنافي البعيدة بعد أن استهدفتهم سلطة الجبهة القومية الإسلامية بعد إنقلابها المشؤم ٣٠ يونيو ١٩٨٩ م بشكل خاص ودفعت بهم إلى المعتقلات والسجون وبيوت الأشباح وشربتهم من وظائفهم إلى المهاجر، ظل الشاعر حلمي مهموماً بعلاقات التجسير بين الثقافة السودانية والمصرية ويستضيف المبدعين السودانيين في صالون ابن رشد بمركز القاهرة لحقوق الإنسان حيث كان يعمل، وندوة "أدب" ونقد ويقدمهم بحب وندية للحركة الثقافية المصرية وصحفها ومجالاتها الأدبية المتخصصة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر منهم القاص عبد الحميد البرنس والشاعر عاطف خيرى والفنان علاء سنهورى وغيرهم من جيل المهاجرين السودانيين الذين سبقوهم بالقاهرة.

عندما حضرت إلى القاهرة ٢٠٠١ منذ أن تعرفت على الشاعر حلمي سالم أصبح دليلاً لي بشكل خاص في كل ما يتعلق بشئون العمل الثقافي بالقاهرة وكان مستشاراً ثقافياً

طوعيا لمنندى شمس الثقافي السوداني بالقاهرة عندما كنت أترأس لجنة التنفيذ، ويشارك بفعالية في إنجاح كل الليالي الثقافية السودانية في القاهرة التي أقامتها منندى شمس في ذلك الوقت، ومفتاحا لعملى الثقافى بالقاهرة، بفضلته تعرفت على العديد من المثقفين المصريين والعرب الذين يعبرون بالقاهرة، ولن أنسى حضوره البهى وإبتسامته التى تسبقه دائما فى تلك الإحتفالية التى أقامها منندى شمس الثقافى السودانى لوداعى وعدد من مؤسسيه قبل مغادرتنا القاهرة، جاء على عجلة ونلا مقاطع من " تحيات الحجر الكريم " ما زالت تترن فى اذنى وتحول مجرى الأمسية الوداعية بعد قراءته المبدعة إلى تضامن ليس مع فلسطين فقط بل مع كل الشعوب المضطهدة. جاء الشاعر حلمى سالم برغم ظرفه القاهر وإرتباطه السابق بامسية شعرية أخرى، جاء ليس تكريماً لعلاقتنا الشخصية بل ليؤكد تضامنه اللامحدود مع الشعب السودانى والمثقفين السودانيين.

ويشير الشاعر حلمى سالم فى حوار مع " المستقبل " ٢٣ ابريل ٢٠٠٧ إلى الحل عند ما قال :

الحل هو الدولة المدنية، إنقاذ الدولة المدنية فى مصر من براثن الدولة الدينية القائمة فى مصر فعلاً.

نعم، سوف تذهب الفقايع، ويبقى حلمى سالم سالماً من الأذى ومبشراً بالآتى ورسولاً للغد الذى نحلم جميعاً به معه خالياً من مثل هذا التربص الذى يحول حياتنا إلى كابوس لا ينتهى. نعم سوف يذهب الزيد !

(المهاجر ٣٠/٤/٢٠٠٧)

الفتك بالأمل

رأس المدهون

بعد الجلطة الدماغية لم يكن ينقص الشاعر المصري الجميل حلمى سالم إلا دعوى " حسبة " يرفعها بحقه أحد أولئك الذين ينصبون أنفسهم حماة للدين وأوصياء على علاقة الآخرين بربهم بالحجة التى صارت تقليدية و " مألوفة " فى العقدين الماضيين وخصوصا فى أرض الكنانة، ما وصلنا من القاهرة عن تلك الدعوة التكفيرية الجديدة ليس غريبا ولا مثيرا للدهشة لكن ما يستحق إعادة التأكيد عليه هنا هو ذلك التطاول المدهش على البنائية الفنية للشعر من خلال إخضاع الإبداعات الشعرية لتأويل العقل الموهل فى السلفية والعاجز أساسا عن تناول النص الدينى إلا بعقلية التكفير والولوج منها إلى معان ومفاهيم لا تمت للدين أغلب الأحيان بأية صلة حقيقية. أمام دعوى كهذه لا نستغرب أن تثار ثائرة المتعصبين وأن يؤيدوا من رفع الدعوى ودون أن يقرؤوا حلمى سالم، تماما كما فعلوا مع رواية الكاتب السورى المعروف حيدر حيدر قبل سنوات قليلة ورأيانهم على شاشات الفضائيات فى مسيراتهم وتظاهراتهم يرفعون المصاحف ولا يهمهم بعد ذلك قراءة الرواية أو التحقق مما قاله لهم عنها متعصب مسكون بالعداء للنور والفكر الحر وإرادة الغير.

الشاعر حلمى سالم هو بالتأكيد أحد أبرز الأسماء الشعرية الحديثة فى مصر اليوم، وهو إلى ذلك أحد النشاط البارزين فى حقول الثقافة والسعى الجدى لبلوغ التطور والانعقاد من قيود التخلف، المكافحين من أجل الديمقراطية وحرية الفكر وتحقيق الاستقلال الحقيقى، ولعل ذلك المعنى بالذات كان ولا يزال حاضرا فى نتاجه الإبداعي كما فى مواقفه السياسية بدءا من صموده مع الفلسطينيين واللبنانيين فى حصار بيروت

الشهير (١٩٨٢) وصولاً إلى مواقفه الواضحة من الحرب الأخيرة على العراق ولبنان. والأخيرة حملت قسط حضورها الوافر في ديوانه الذي يتعرض اليوم للاهانة و " المحاكمة ".
أعتقد رغم التضامن البديهي مع الشاعر حلمي سالم أن المسألة تتجاوز مجموعته الشعرية مثلما تتجاوز الرجل الذي رفع الدعوى لأنها ومنذ زمن طويل صارت ظاهرة تستحق الوقوف أمامها ومواجهتها قبل أن تتحول حياتنا بأكملها إلى محكمة تفتيش كبرى يتم فيها نصب المشانق وإعادة المقاصل فعليا ومجازيا ولا يهم عندها من يكون الضحية الأولى ومن يليه.

التضامن المطلوب يستحق هذه المرة أن يكون تكاتفا حقيقيا لكل فئات المجتمع المدني الحية من القضاة والمحامين إلى الكتاب والفنانين والصحافيين كي نتمكن جميعا من بناء سد أمام الجهل.. فهل نفعل ؟

(الحياة)

أرباب التأويل

صباحى حديدى

فى المقطع ما قبل الأخير من قصيدته الفاتنة " شرفة ليلى
مراد، يقول الشاعر المصرى حلمى سالم :
"الربّ ليس شرطياً

حتى يمسك الجناة من قفاهم
إنما هو قروى يزغط البط
ويجسّ ضرع البقرة بأصابعه صائحا :
وافر هذا اللبن.

الجناة أحرار لأنهم امتحاننا
الذى يضعه الرب آخر كلّ فصل
قبل أن يؤلف سورة البقرة"
وفى المقطع الأخير من القصيدة، يقول سالم :
الربّ ليس عسكرى مرور
إنّ هو إلا طائر

وعلى كلّ واحد منّا تجهيز العنق.
لماذا تعتبين عليه رفرفته فوق الرؤوس ؟
هل تريدن منه

أن يمشى بعصاه
فى شارع زكريا أحمد
ينظّم السير

ويعتّب المرسيدس ؟ "

وكما بات معروفا الآن، اتخذ د. ناصر الأنصارى، مدير
الهيئة المصرية العامة للكتاب، قرارا بمصادرة أعداد مجلة "
إبداع " التى نشرت القصيدة بسبب بلاغ إلى النيابة العامة
يوجّه إلى سالم، إسوة برئيس تحرير المجلة أحمد عبد المعطى
حجازى، تهمة " الإساءة إلى الذات الإلهية ". ومؤخرا، شهدت

الحكاية تطوراً نوعياً حين استمعت النيابة إلى أقوال يوسف
البدري صاحب البلاغ، وأقوال آخرين أصحاب بلاغات
مماثلة، الأمر الذي يعنى أن النيابة سوف تستدعى سالم
وحجازي للاستماع إلى أقوالهما، لكي لا ينتظر المرء ما هو
أدهى !

نحن، إذا، أمام " قضية " جديدة تشهدها مصر ضدّ الإبداع
والمخيلة والنصّ الأدبي، في سبيل ترجيح سلطة تأويل المقدّس
على الحقّ في حرّية التعبير، إذ لا ينبغي البتّة إهمال هذا
المحتوى الأخير تحديداً، وعلى نحو لا ينتهى من سوية ابتذال
حتى ينحطّ إلى سوية أخرى أشدّ بؤساً. كأنّ السادة رعاة
المقدّس لا يحتكرون شرح متونه وتفسيره ومعاجمه ومفرداته
وأحكامه ونصوصه ومرجعياته... فحسب، بل يقبضون
وحدّهم على الهراوات الغليظة الكفيلة بتهشيم العقل الذى يفكر
والمخيلة التى تخلق واللغة التى تتطلق والنصّ الذى ينعق.

شهدنا، قبل أربع سنوات، بلاغ عضو مجلس الشعب المصرى
مصطفى محمد مصطفى ضدّ مجموعة أحمد الشهاوى
"الوصايا فى عشق النساء"، معتبراً أنّها تستهين بالدين وتستفّر
مشاعر المسلمين، وتدخل تالياً فى باب إهدار المال العام. وأما
براهينه فى التدليل على حجّته، فقد كانت اقتباسات مثل هذه :
لا لا تضيعى العمر فى نوم الليل لأنه خلق للعشق، ونصيحته
أن تمرّغى خذك على باب عشيقك، وخذى كتاب عاشقك
بيمينك فأنت أمّ الكتاب ! قبلها شهدنا قضايا الأزهر ضدّ
رواية حيدر حيدر "وليمة لأعشاب البحر"، ثمّ مجمع البحوث
الإسلامية ضدّ "الومض" للكاتب نفسه، لأنها — صدّقوا أو لا
تصدّقوا — تتحدث عن العبيد وحكاية البشر والقصص المأجنة
البعيدة كلّ البعد عن قيم أسلام، كما جاء فى البلاغ الرسمى.
ولكى لا نذهب بعيداً، نذكّر أنّ مجلة إبداع ذاتها كانت قد

تعرضت لحملات تأثيم مماثلة، حين نشرت قصيدة عبد المنعم رمضان "أنت الوشم الباقي"، أو حين أعادت نشر عدد من الرسوم حول آدم وحواء، أو حين أصدرت عدداً خاصاً عن الثقافة اليهودية.

ولعل من الأخلاقى أولاً، الارتياح الشديد فى أن السلطة السياسية، سواء تمثلت فى الانتصارى أو فى الأجهزة العليا التى تقف خلفه أو تضغط عليه، ليست محايدة فى مثل هذه القضايا، بل هى متواطئة موضوعياً مع الغلاة والظلاميين، لأسباب لا تخفى على كل ذى بصيرة. كذلك من الضرورى تفادى الوقوع فى الفخ الذى بات اليوم خيار المنجاة الأسهل، بعد أن تكاثرت أمثلة السعى إلى مصادرة حرية التعبير وانحطت ثقافة السجال حول الفارق بين الواجب والحق يتمثل فى محاولة ردّ التهمة عن الخاضع للتأثيم والتجريم، عن طريق البرهنة (المصطنعة، غالباً) على أن العكس هو الصحيح، وأن النصّ يحترم المقدّسات ويجلّها ويصونها ويحرص عليها. ليست هذه هى استراتيجية الدفاع الحقّة، فى يقينى، كما أنها ليست التكتيك المبدئى لأنّ المثقف هنا ليس محامياً لوذعياً شاطراً يبحث عن ثغرة هنا أو منفذ هناك فى ملفّ الخصم. وما هو مطلوب، فى الاستراتيجية كما التكتيك، هو الإصرار على الدفاع عن النصّ ذاته فى المستوى الجمالى - الإبداعى، وليس فى المستوى التأويلى - الفقهى، من جانب أولّ؛ والتمسك بحقّ الفنّ فى التحليق أعلى والتوغّل أعمق والتعبير أبلغ، وليس واجب المراوحة أسفل خطّ أحمر وهميّ جاهليّ قسريّ وقمعيّ، من جانب ثانٍ. وهكذا، فإنّ الواجب الأكبر أمام المثقف، المستنير المؤمن بالحقّ والحرية، هو الدفاع عن جماليات قصيدة حلمى سالم بوصفها عملاً أدبياً تنهض قيمه الفنية من - كما تُصنع إشاراته الدلالية فى -

حقول أخرى خصبة الأرض، عالية السماء، مفتوحة الآفاق،
هي في طبيعتها نقيض تلك البيداء الدامسة الراكدة الجامدة،
حيث الإنسان معتقل والخيال مكبل والتأويل ضيق مغلق
مسدود.

إذ لم يبقَ إلا يحرّموا علينا استخدام تعابير مثل ربّ الدار أو
ربّ العمل أو أرباب المهنة، وأن نحيل أبا العلاء المعرّي إلى
النيابة العامة جرّاء هذا القول : وجمعنا من صنعة الربّ أربع
/ ومن فوقها والمُلكُ لله خامس، أو... أن نشطب نهائياً هذا
المثل السائر على الألسن : إذا كان ربّ البيت بالطبل ضارباً
/ فما شيمة أهل الدار إلا الرقص !

(القدس ١٤/٥/٢٠٠٧)

بين الحرية والانفلات

فاروق جويده

من وقت لآخر تقوم على رؤوسنا القيامة وينطلق الصراخ والعويل وتشتعل المعارك تحت ستار حرية الإبداع.. ويكون السبب عادة أبياتاً شعرية شاردة أو رواية هزلية سخيفة أو رأياً جامحاً.. والغريب في الأمر أن المعارك تأخذ اتجاهها واحداً في كل المراحل.. قصيدة أو رواية.. صراخ على صفحات الجرائد.. استجوابات في مجلس الشعب.. بيانات شجب وإدانة.. ولا مانع من مظاهره هنا أو تجمع هناك، وفي نهاية الأمر يهدأ كل شيء، ويتضح لنا أن القصة كلها ليست أكثر من محاولات لجذب الانتباه أو افتعال معركة أو حديث عن أشياء لا قيمة ولا وجود لها.. منذ سنوات ثارت حملة ضارية بسبب رواية "وليمة لأعشاب البحر" وكنت واحداً من الذين أدانوا بشدة صدور هذه الرواية في سلاسل وزارة الثقافة ومن أموال المصريين الغلبة..

وقد عاتبنى بعض الأصدقاء يوماً على هذا الموقف، ولو عاد بي الزمن لاتخذت الموقف نفسه رغم إيماني الشديد بحرية الإبداع، ولكن الفرق سيبقى بعيداً جداً بين الحرية المسئولة.. والحريات المنفلتة.. ورغم أن رواية "وليمة لأعشاب البحر" كانت سبباً في إغلاق صحيفة ناجحة وإعدام حزب سياسي حقيقي بقيت قضية حرية الإبداع تطرح نفسها بين حين وآخر خاصة أن البعض منا تخصص في هذا الموضوع وجعله جنازة يشبع فيها لطمأ كلما هدأت الساحة، والغريب أن الذين دافعوا عن حرية الرأي والإبداع في "وليمة لأعشاب البحر" لم يدافعوا عن الصحيفة المغلقة والحزب المصادر.

أقول وأؤكد أن القضية لا تستحق من حين لآخر كل هذا الضجيج وكل هذا الصخب، ولكن الحقيقة أنها تعكس واقعاً

ثقافياً وفكرياً اهترأ تماماً وتراجع، ويتحمل مسئولية ذلك أجهزة ثقافية فرطت في دورها ومسئوليتها، ومجموعة من المثقفين الذين رقصوا على الحبال ومارسوا كل ألوان الدجل لإرضاء السلطة أحياناً وترويج القبح في أحيان أخرى، وأمام حالة بالغة السوء في الأفلاس وقف هؤلاء ينعون حرية الإبداع التي انتهكت والعقوبات التي يحاصرها الجمود والتخلف والفكر التقليدي الذي يجتاح كل شيء..

وهنا ينبغي أن نطرح أكثر من سؤال.. السؤال الأول.. هل نحن بالفعل أمام قضية ثقافية حقيقية تخص الإبداع والحريات؟ أم نحن أمام محاولات افتعال مقصودة هدفها إثارة الغبار ورواج سلع فاسدة وكاسدة ولا قيمة لها على الإطلاق؟ وفي تقديري أن معظم النماذج الكتابية ولا أقول الإبداعية التي ثار حولها جدل ومعارك تحت ستار الحرية تفتقد روح الإبداع الحقيقي ولا تتمتع بقيمة فنية عالية، ولعل السبب في ذلك أن مواكب الشللية وسهرات المثقفين وادعاء النقد أوجدت طابوراً طويلاً من الكتابة الرديئة وروجت لها ومنحتها شرعية الإبداع؟ وهي ليست أكثر من شطحات كاذبة وغريبة. وأمام هذا اختلت مقاييس التقييم الحقيقي للعمل الإبداعي سواء كان قصة أو رواية أو مسرحية أو حتى مقالة. لقد تسللت للساحة أسماء لا علاقة لها بالإبداع لغة وفهماً ودوراً ومسئولية وكانت النتيجة هذا الخليط الغريب من التهويمات التي افتقدت أصول الفن ومقوماته ومن هنا فإن القضية التي تطرح نفسها من وقت لآخر حول حرية الإبداع لا يمكن أن نجد لها مكاناً قبل أن يتوافر الإبداع نفسه.. والقضية الحقيقية التي ينبغي أن تكون لدينا الشجاعة لكي نطرحها هي.. ومن الذي يملك الحق في تحديد ذلك؟. إذا كان البعض يرى أن حرية الإبداع في مصر تعاني ظروفاً صعبة فلا بد بأن نعترف أن ما يحدث في

مصر الآن نوع من أنواع الانفلات وليس الحريات ابتداء بما يحدث فى الصحافة وانتهاء بما نقرأ فى الكتب والمجلات. إنه إبداع السداح مداح أسوة بما يحدث فى دنيا المال والاقتصاد تماماً، كما قال من سنوات كاتبنا الكبير الراحل أحمد بهاء الدين.

لقد تجسد هذا الانفلات فى ظواهر كثيرة تبدأ بالفضائيات وما يحدث فيها سواء فى نماذج رديئة للفن العارى أو الفجاجة الشديدة فى طرح القضايا، أو ما نراه على صفحات الكثير من الصحف التى يخجل الانسان ان يدخلها بيته عن العلاقات الجنسية واحاديث العرى وكتب التاريخ الصفراء فى العلاقات الغربية والشاذة التى يعاد نشرها.. وبجانب هذا نجد الانفلات الإعلامى فى الروايات والقصص والازجال والاشعار حتى فقدت كل هذه الألوان من الكتابة رسالتها الاخلاقية فى الشكل والمضمون. هذا من حيث القيمة الاخلاقية اما القيمة الفنية فحدث ولا حرج، فنحن امام نصوص فجة واساليب متهالكة. إن هذا يؤكد اننا نعيش حالة انفلات واننا تجاوزنا كل اسقف الحريات التى يمكن أن يقف عندها مبدع بحكم المسئولية وليس بسيف الرقيب أو الرقابة.

أما السؤال الثالث الذى يطرح نفسه فهو.. ولماذا هذا الضجيج؟.. إن الافلاس فى احيان كثيرة يفقد المجتمعات الجادة توازنها وتكون النتيجة أن يخرج منها هذا الهذيان بحيث نقرأ أشياء بلا معنى يتوهم اصحابها انهم يقولون شيئاً مهماً جداً.. وتبدو أمامنا قضايا تافهة يحاول البعض ان ينفخ فيها حتى تبدو كبيرة أمام الناس.. وهذا ما يحدث فى مصر الآن.. ان ساحة الابداع تفتقد كثيراً ما يستحق ان يثير جدلاً بل ان هناك محاولات لطمس كل ما هو جاد.. ويترتب على ذلك ارتفاع أصوات الهذيان وافتعال المعارك والازمات.. حينما لا يكون

هناك مجال للجِد يصبح من السهل جداً ان تجد الهزل فى السلوك والابداع والاخلاق والسياسة والاقتصاد.. ان لغة الهزل هى التى تحتكر الساحة الآن ولهذا ينسحب كل شئ جاد.. وكانت نتيجة ذلك كله مانراه الآن فى لغة الشارع ولغة الحوار واساليب التعليم والكتابة والتجاوزات التى وصلت إلى درجة البجاجة فى كل شئ، حيث لا حدود لشئ ولا قيمة لأى شئ فقد تساوت القامات ولم نعد نفرق بين اشجار النخيل والحشائش.

يبقى أمامى سؤال اخير : وما هى نتيجة ذلك كله ؟.. ان ما نراه الآن جزء ضئيل من أخطاء وكوارث اكبر تهددنا اذا مضينا فى هذا الطريق.. اول هذه الاخطار هو هذا الانقسام الرهيب فى نظرة المجتمع والمواطن للأشياء، نحن امام فريقين لاثالث لهما رغم ان افضل ما كان فينا هو ذلك التنوع الفريد فى كل شئ. أننا امام فريق يرى أن الحرية تعنى ان نقول كل شئ وأى شئ دون الالتزام بأى شئ من حيث الثوابت والأسس التى تقوم عليها الأشياء.. وهذا الفريق تساهل كثيراً فى فتح الابواب فلم تعد الرواية رواية ولم يعد الشعر شعراً ولم يعد الغناء غناءً. وكانت النتيجة هذا الفراغ الرهيب فى المواهب التى تعيشها مصر الآن ووجدنا انفسنا امام مجتمع فقد القدرة على ان يحدد المواهب الحقيقية والمواهب الكاذبة وما هو سقف الحريات المطلوب.. وما هى حدود الانفلات المرفوض..

أما الفريق الثانى فقد خرج من الزمن والتاريخ ورجع بنا آلاف السنين للوراء فى كل شئ.. إنه يرفض العصر بكل مقوماته.. وهنا امام هذا الانقسام غابت مناطق كثيرة جداً ومساحات من الوعي والفكر والتنوع والثقافة.. وللأسف الشديد ان هذا هو حالنا الآن ما بين فريق يرى الحرية فى

الانفلات التام وفريق يرى فى الجمود الهدف والغاية. وللأسف الشديد أن كليهما اختار الطريق الخطأ.. لأن مصر لم تكن يوماً أرضاً خصبة للجمود.. وفى نفس الوقت لا تصلح لأن تكون وطناً للانفلات.

(الأهرام ٢٠٠٧/٥/١١)

أصدقاء الشاعر عندما يعادونه

في اللحظة الحرجة

عبد الحلیم

تتعدد الشواهد دائماً عبر تعدد الأحداث، وإذا كانت المصادرة — بحد ذاتها قتلاً — معنوياً للإبداع يتحول أحياناً إلى قتل فعلى كما حدث مع فرج فودة وحسين مروة وجار الله عمر ومحاولة قتل نجيب محفوظ بطعنة السكين الشهيرة، فإن الخطورة — الآن — تكمن في حالة العداء الشخصى التى تتضمن مقالات تناولت قضية مجلة "إبداع" وقصيدة "شرفة ليلى مراد" للشاعر حلمى سالم، فجاءت المقالات أشبه ببلاغات تثير حفيظة جماعات التكفير. وللأسف الشديد، أظهرت قضية "شرفة ليلى مراد" صورة باهتة للمتقين المصريين فى موقفهم تجاه قضية "حرية التعبير" فأغلب المقالات التى نادت بحرية الشاعر فى التعبير، وتصدت للهجمة التكفيرية جاءت من صحافيين هم خارج الفعل الإبداعى، فى معنى أنهم ليسوا شعراء أو روائيين، ولكن تجلّى موقفهم الواضح من الدفاع عن حرية الإبداع والتصدى لحملة التشويه التى قادها البعض ضد حلمى سالم، تحديداً، فى حين وجدنا معظم رفاق رحلته — خصوصاً شعراء جيل السبعينات — يقفون موقفاً متخاذلاً، حتى أن الكثيرين كتبوا مقالات تصف الشاعر وقصيدته بالركاكة.

وخطورة مثل هذه المقالات، فى هذا الوقت تحديداً أنها تعطى الفرصة لمن يقفون بالمرصاد للإبداع كى يمارسوا دورهم، وتمنحهم أيضاً مبررات لما يقومون به، علماً أن القضية دخلت حيز المساءلة القانونية عقب تحويل بلاغ عضو مجمع البحوث الإسلامية يوسف البدرى الى نيابة وسط القاهرة متهماً الشاعر حلمى سالم بـ "التطاول على المقدسات" استناداً الى آراء

نشرتها صحيفة يصدرها الحزب الوطنى الحاكم فضلاً عن
تصريحات لرئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب (ناشرة
مجلة " إبداع ") بثها التلفزيون الرسمى.

وتبدو اللحظة الراهنة شديدة القسوة بما يعترىها من تحولات
جذرية فى طبيعة العلاقات الاجتماعية والثقافية التى هى بالتأكيد
نتيجة طبيعية للتحويلات السياسية العاصفة التى حولت الجميع
ضحايا، وتحولت المعارك الثقافية فرصاً لتصفية الحسابات
الشخصية وغير الشخصية مع عدم الالتزام بما يميله الفن والفكر
من قيم الحوار. وربما يرجع ذلك إلى ان الواقع الثقافى — الآن —
— لا يملك آلية إدارة المعارك الثقافية فى حين امتلك السابقون
هذه الآلية وتعاملوا معها باقتدار. ولننظر ماذا فعل طه حسين
حينما هاجمه سعد زغلول فى مجلس النواب بعد تأليفه كتاب "
فى الشعر الجاهلى " وقد ترك الرد لمجموعة من المثقفين الذين
أصدروا بياناً أعلنوا فيه تضامنهم معه.

وكذلك جاءت المعركة الفكرية الخطيرة بين اسماعيل أدهم
ومحمد فريد وجدى، بعدما كتب الأول مجموعة من المقالات
بعنوان " لماذا أنا ملحد ؟ " فرد عليه الثانى — بالمنطق
الفكرى نفسه — بمقالات عدة بعنوان " لماذا أنا مؤمن ؟ "
هذا ما كان يحدث قبل قرابة ثمانين سنة، عبر جدل فكرى
أثمر وما زال يثمر. أما الآن، فالنظام الثقافى " يشرعن العنف
" من خلال فعل المثقف نفسه خلال الأزمات الخائفة.

وعلى رغم أن مصير الشاعر حلمى سالم، فى تطورات هذه
القضية، يبدو مجهولاً حتى الآن، إلا أن الحكم عليه، بالسجن ليس
مستبعداً، فى ضوء تطورات قضايا مشابهة، ومنها قضية الكاتب
علاء حامد الذى صدر ضده قبل سنوات حكم بالسجن ستة اعوام.

(الحياة ٢١/٥/٢٠٠٧)

البلاغة والركاكة محمود خير الله

فاجأتني رغبة البعض في نبج الشاعر حلمي سالم، وأدهشني قرار تحويل النياية أوراق قصيدة " شرفة ليلى مراد " إلى الأزهر، لكى تقول لجنة تفتيش إن حلمي سالم ليس مذنباً، وإنه لم يتناول على الذات الإلهية فى قصيدته التى نشرتها مجلة " ايداع " .

لكن ما أثار غيظي وقرفى العظميين أن بعض شعراء السبعينات رفض الدفاع عن حرية هذه القصيدة لأنها " بحسب وصفهم " ركيكة وكان القصيدة الركيكة لا تحتاج هى الأخرى إلى الحرية، وأظن أن كل قصيدة خصوصاً الركيكة تحتاج إلى الحرية، لكى تنمو وتكبر وتتحول إلى قصيدة - لا مؤاخذة - بليغة.

ثم لماذا نحاسب شاعراً كبيراً مثل حلمي سالم وكأنه لا يملك من الشرفات إلا هذه الشرفة، وإذا كان للجنة التفتيش الأزهرية أن تفتش فى القصائد فأنا أدعوها لقراءة شرفات حلمي سالم فى دواوينه السابقة، هناك قصائد وطنية عظيمة كتبها فى فترات محصار بيروت ١٩٨٢ وخرجت إلى العالم بليغة ومدهشة وفدائية جداً، ومنها ما احتواه ديوانه الجميل " سيرة بيروت " فهل سنحاسبه على قصيدة واحدة ونغفل فى الحكم تاريخ الشرفات التى فتحها بقصائده فى مسيرة القصيدة العربية..

على الجميع أن يتأكد أن قصائد حلمي لا يمكن وصفها بالركاكة لأن شاعراً تقليدياً يرى ذلك، ولا يمكن أن نحرم أى قصيدة من الحرية، مهما كانت الحجج

وإلا اعتبرنا ابن عروس مثلاً شاعراً ركيكاً حين قال :
مسكين مين يطبخ الفاس

ويريد " مرق " من حديد

مسكين مين يعشق الناس - ويريد من لا يريده

(الإذاعة والتليفزيون ٢٦/٥/٢٠٠٧)

دفاعاً عن قيثارتنا فريدة النقاش

يمثل الشاعر " حلمى سالم " رئيس تحرير مجلة "أدب ونقد" بعد أيام أمام النيابة العامة لسماع أقواله فى بلاغ مقدم ضده من أحد شيوخ التكفير المصابين بهوس الشهرة باسم الدفاع عن الدين بسبب قصيدة حلمى " شرفة ليلى مراد ". وقبل أيام أفرجت المحكمة عن الصحفى السودانى " محجوب عروة " بعد أن كانت السلطات قد أوقفت صحيفته " السودانى " واعتقلته هو و " عثمان ميرغنى " الكاتب فى الصحيفة قصد تكميم الأفواه والحد من حرية الصحافة بسبب انتقاداتهما للحكم السودانى.

ولا ينقضى شهر إلا ويكون هناك خبر عن قتل صحفى أو خطفه فى العراق، وقبل أيام قليلة احتجز مسلحون فى غزة جمعا من مراسلى الصحف والفضائيات وأبقوهم تحت التهديد وما يزال صحفى انجليزى محتجزا حتى هذه اللحظة. وقال اتحاد الصحفيين العرب إن الصحافة فى العالم العربى تعيش أسوأ أيامها من حيث القيود والضغط التى تمارسها السلطات عليها

وقبل سنوات استخلص تقرير التنمية الإنسانية عن الوطن العربى الذى يصدره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة أن قضية إهدار الحريات العامة وتغييبها من البلدان العربية تأتى فى مقدمة المسائل الأربع الأساسية التى تعوق التنمية وتهدر طاقات المجتمع العربى وتعطل تقدمه حتى تنهال عليه تقارير منظمات حقوق الإنسان العالمية كاشفة سوءاته. كما بين التقرير أن موقع الوطن العربى فيما يتعلق بالقيود على الحريات العامة يأتى فى ذيل قائمة مناطق العالم المختلفة بما

فى ذلك أفريقيا جنوب الصحراء التى عادة ما يضرب بها
المثل فى التأخر.

وفى ظل التدهور الثقافى العام الذى يشهده الوطن العربى
كمحصلة للهزيمة والتبعية التى أفضت إلى استباحته وإلى
انتشار الفقر رغم وفرة الثروات، نما التيار الدينى الإسلامى
المحافظ وإلى جانبه ومن معطفه خرجت تيارات العنف
والتكفير التى تلاحق المثقفين والمبدعين وحتى علماء الدين
المستتيرين، بل ونخرت فى عظام المجتمع فأسست نوعا من
هيمنة اجتماعية لكل ما هو متخلف ومعاد لحرية المرأة وحرية
الفكر والتعبير والاعتقاد وأصبحنا نستمع إلى فتاوى منحطة
تعود بنا إلى ما قبل العصور الوسطى وتسخر من العقل
والذوق حتى أصبح المجتمع هو نفسه رقيقا على ذاته وعلى
المبدعين والكتاب والصحفيين، بل ودخل الرقيب إلى ضمائر
المبدعين وعقولهم ليشلهم ويدمر طاقات كامنة، ويئد من المنبع
أعمالا ربما كان بوسعها لو ظهرت إلى الوجود فى ظل
الحوار والتسامح واحترام الاختلاف أن تثرى حياتنا، وربما
ساعدتنا على تشكيل رؤية جماعية دافعة للتقدم وأكثر تحضرا
ونضارة. ذلك أن بلاغة الحرية هى أقوى وأجمل ألف مرة
من بلاغة السجون والقيود التى تحاصر العقل والخيال إن
كانت للأخيرة أى بلاغة أصلا.

ولكن رقابة المجتمع والجماعات التكفيرية التى تقاوم الإبداع
والتححر تستند إلى نصوص دستورية يقومون بتأويلها لصالح
الطغيان والعنف العقائدى باسم الدين، ويؤدى هذا الالتباس إلى
جر قطاعات واسعة من الجمهور الذى يقتله اليأس والفراغ
الروحى إلى النظر للدين باعتباره كابحا للحرية ورقيقا على
الضمائر والقلوب ومن ثم على أشكال التعبير.

وتصبح مهمة المبدعين فى الدفاع عن أنفسهم مزدوجة فى مواجهة السلطات القمعية من جهة وفى مواجهة مجتمع يزداد تخلفا وتراجعا من جهة أخرى.

"لقد قضيت عمرى أدافع عن قيثارتي أكثر مما عزفت ألحانى" هكذا قال الشاعر والفنان الراحل عبد الرحمن الخميسى الذى ينتمى إلى جيل من المبدعين والمناضلين السياسيين قضى زهرة عمره فى السجون والمعتقلات والمنافى ملاحقا ومحاصرا، وكان عليه أن يعزف ألحانه فى أسوأ الظروف، وكتب محمد خليل قاسم الشمندورة فى السجن، كذلك فعل فكرى الخولى حين كتب " الرحلة ". والحكايات لا تنتهى عن جهود هذا الجيل دفاعا لا عن حقه وحده فى عزف ألحانه وإنما عن حق الشعب المصرى فى الاستقلال والخبز والحرية والسعادة.

لن ندخل فى مقارنة بين أى الظروف أسوأ وأيها أفضل ولكننا جميعا كمتقنين مطالبون بأن نبتكر الطرائق للدفاع عن قيثارتنا، ورغم كل شئ فقد خلقت ديناميكية الشعب ومتقفيه مجموعة من مؤسسات حقوق الإنسان والنقابات والأحزاب التى يمكن الاعتماد عليها لحماية المبدعين وكبح التكفيريين وإطلاق الحريات الحقة.

(الأهالى ٢٣/٥/٢٠٠٧)

مقاومة لا تنتهى

محمد عبد السلام العمرى

اتصال تليفونى فى مساء أحد أيام نهاية يوليو الحار ١٩٩١، أنا حلمى سالم : مجلس تحرير مجلة " أدب ونقد " قرر عمل ملف عن قصتك " بعد صلاة الجمعة " ونريد شهادة منك ومن نافلة القول طبعاً أن نعيد وننشر ونزيد سبب قيامهم بهذه المبادرة " ملف فى مجلة أدب ونقد عن هذه القصة "، التى تعرضت لقضية شائكة وهى قضية تنفيذ الحدود.

ولمن لا يعرف كان فضيلة الشيخ محمد الغزالى تبنى هجوماً عنيفاً، قاسياً وظالماً، ضد هذه القصة، وضد كاتبها، كانت نشرت فى الأهرام، وكان هجوم الشيخ على مقالتين فى جريدة الشعب التى كانت تصدر ذلك الحين، قال أنه كاتب مرتد، ويريد تعطيل حدود الله

وقد تولى حلمى سالم تغطية كامل الملف الذى كتب فيه أكثر من ثلاثين كاتباً وناقداً ومفكراً على مدى ثلاثة أعداد من مجلة "أدب ونقد " مؤيدة لحرية التعبير تأييداً كاملاً، ضد هجوم الشيخ العنيف هذا.

وكان منذ البدء تحمل مالا يطيقه إنسان، من هجوم قاس وعنيف من بعض الروائيين والمثقفين بسبب إعداده هذا الملف، وليس من الشيخ، أو من الوهابيين، أو الظلاميين، أو شيوخ الحسبة، ظناً منهم أن " أدب ونقد " قامت بتتويج هذا الكاتب على هذا الجبل كاملاً بسبب هذا الملف، كما قالوا.

ما يعنينى من هذا الكلام فى هذا التوقيت تحديداً، هو هذه الرحابة الصدرية والفكرية التى يتمتع بها هذا الشاعر المجدد. الذى راهن بحياته على الجديد، ففى الوقت الذى كنت أنا فى أشد حالات الغضب ليس بسبب هجومهم على الملف أو على،

والذى لا يقل تدنياً عن هجوم الشيخ، ووقف بعض المثقفين، والظلاميين فى خندق واحد، ضد فكرة هذا الملف تحديداً، لهذا الكاتب تحديداً، بلا أى سبب، أو أى مبرر، لكنها النفوس، ونال حلمى سالم نصيب الأسد فعلاً من هذا الهجوم، لقد بدا الاغتيال مع سبق الاصرار واضحاً، ومفهوماً.

وتولى حلمى سالم بعد ذلك إعداد أكثر من ملف تنويرى ضد كل أنواع المصادرات، فأعد ملفاً كبيراً عن مصادرة كتاب " فقه اللغة العربية" للويس عوض، وملفاً عن مصادرة روايات إدوار الخراط وجمال الغيطانى وإبراهيم عيسى، كما أعد ملفاً كبيراً عن محاولة اغتيال نجيب محفوظ ومن قبل ملفاً آخر عن أولاد حارتنا، ثم أن مجلة أدب ونقد وحزب التجمع وجريدة الأهالى تولوا الدفاع الشرس ضد إرهاب نصر حامد أبو زيد وقضية تفريقه عن زوجته، وغيره الكثير فى الوقت الذى لا يستطيع أن يعد ملفاً عن نفسه بصفته رئيس تحرير هذه المجلة.

إذن لعب حلمى سالم، يدرى أو لا يدرى به دوراً تنويرياً اجتهادياً بحكم موقعه كمدير تحرير مجلة أدب ونقد، والتي كانت ترأس تحريرها الأستاذة فريدة النقاش حتى وقت قريب. وقد قام بدور إيجابى وتنويرى، كان من الممكن والحال أسود هكذا، ويزداد سواداً يوماً بعد يوم كان من الممكن ألا يقوم به، مثله مثل الكثيرين الذين تقاعسوا عن المشاركة فى مقاومة هذه الهجمة الظلامية، رغم ادعاءاتهم، ومنابرهم، ودورهم المستنير ودور مطبوعاتهم كما يزعمون.

تلقى الرجل طعنات من الذين وقف معهم، ولم يكن مطلوباً منهم ذلك أبداً، فإذا لم يساعدوا ويشاركوا، ويتضامنوا فالأولى بهم أن يصمتوا، لا أن يقدموا الرجل لقمة سائغة إلى السوق

والغوغاء ومثيرى الفتنة والشغب، وفتاوى إباحة القتل والتفريق بين الرجل وزوجته.

بسبب قصيدته " شرفة ليلي مراد " وعلى مدى عدة أشهر، قامت قيامة الظلاميين، وبعض المثقفين، نفس ما حدث منذ سبعة عشرة عاماً مع قصتي " بعد صلاة الجمعة "، كانوا حينذاك روائيين، أما الآن فهم الشعراء مع الظلاميين فى خندق واحد.

وللحق لابد من الإشادة بموقف شاعر مثل شعبان يوسف الذى أعد فى ورشة الزيتون ثلاثة أمسيات فكرية وثقافية للدفاع عن حلمى سالم، ذلك الذى كان قد أصيب بجلطة فى المخ منذ سنتين.

وبدا أن الرجل تصقله النار بالفعل، فالحروب الشعرية، سواء إبداعاً أو تمرداً التى أشعلها أصقلته، وكانت لها دور فى شفاء الرجل ليعود أكثر صلابة وأكثر تحدياً، وأكثر إصراراً، على قناعاته التى راهن بها عمره كله تقريباً.

والرائع فى الأمر شعوره بالشفاء والانتصار على المرض، التجربة صعبة تماماً، وليست ممتعة نهائياً لمن عاش محنة هذا المرض اللعين — جلطة فى المخ — تشل يديك وساقك، وتعطل تفكيرك وتحد حركتك وإقامتك ونطقك، تجتاحك كالإعصار لتتركك تقاوم وتنجو، حادى، بادى كأنك طفل يتعلم الحبو لأول مرة.

سمة قهر هذا المرض هى التحدى، العزيمة والإصرار، لذا فهو خارج التصنيف التقليدى، مغرداً فريداً، بعيداً عن السرب، شعاره التمرد والمقاومة، قلب موازين الشعر، وكان من أول من كتبوا قصيدة النثر، مصنفاً داخل إطار شعر الحداثة التى لا تمنعه من الغناء أو الصراخ إذا اقتضى الأمر ذلك، كما يقول.

الموضوع ليس قصيدة نثر أو شعر، جريئة، أم ذليلة، ضعيفة أو قوية، الموضوع أيها السادة هو حق حرية التعبير بصرف النظر عن أى شئ، الموضوع هو اقلاق المفاهيم المائدة، وتدمير أنساق قيمها العفنة المتراكمة والمتكاسه منذ آلاف السنين، الموضوع هو التغيير، هو الشوق إلى عالم آخر غير هذا العالم نعيشه، المستقر والأمن والخانع الذليل والمتآلف مع كل الغثاءات التقليدية والوهابية التى تجتاحنا يوماً بعد يوماً محتلة مساحة من وجداننا إثر الأخرى، إلى أن ضاع الوجدان أو كاد. الموضوع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة المستقرة، الراضية عن أدائها، حد البلاهة. إذن هى قضية وطن يتحلل بكامله فقد علت قوة سلطة الرقيب الداخلى إلى أن أصبح المبدع هو الرقيب رقم واحد، ذلك من تكرار المصادرات والمحاكمات واحتل الرعب والخوف عقول المبدعين والباحثين والكتاب الذين يحاولون تجاوز ما هو عادى ومألوف، تجاوز التابوهات، تجاوز ما هو راسخ وثابت.

وبدا أن الإبداع بكافة أشكاله، مسرح، رواية، قصيدة، فكر، خيال، هو الحائط - المائل - أو الواطئ الذى يمكن الهجوم عليه والنيل منه، وأن الوهن أو الضعف الذى اعترى المثقفين هو جواز مرور هذا الإرهاب إلى هذا الهجوم على الإبداع بكافة أشكاله.

فلماذا كان الانتاج الأدبى هدفاً سهلاً ؟ هل لأنه من السهل بواسطة الدين والتعلق الشعبى به والتمسك المتعصب به التشكيك ونشر روح الهزيمة الأخلاقية الدينية والسياسية وإثارة غضب الغوغاء والعامّة تحت تلك الدعاوى الدينية بصفتنا شعباً يميل إلى الاعتقاد بالدين والتمسك بالثوابت.

أم لأن الأجواء العبيثية والسريالية التى تحكم حياتنا تتجلى بوضوح فى رغبة مطاردة واغتيال المبدعين الذين لديهم

المقدرة على الفهم ومسائلة أبنية الأفكار الراسخة، ودعوتهم إلى إعادة النظر في تلك الثوابت، وطرحها والتشكيك فيها بالتساؤل، فبدأ أن مصادرة الأعمال الأدبية عن طريق عشرات الجهات الرقابية الدينية جزء من العمل الأمني والوطني والأخلاقي، متضمنا الذبوع والشهرة، وهناك شيخ بعينه وبعض المحامين متخصصون في رفع مثل هذه الدعاوى التي تضمن لهم قدراً هائلاً من الشهرة عن طريق الفضائيات وغيرها من وسائل الإعلام.

ورغم ذلك فحلمى سالم يساعد في إعادة صياغة الوجدان بهذا الكم الوافر من الأبنية الجمالية والتراكيب الصياغية، صاعداً، وهابطاً خرائط واقع دائم الجدل بين مستويين، الذات والآخر، أو قل الخاص والعام، عبر مشهدية متحركة طوال هذا الوقت، وكما يقول د. محمد عبد المطلب، لن تكون أبداً خارج هذا الواقع بكل تدفقاته الروحية والجسدية، لتجد نفسك منخرطاً فيه متوحداً مع الصوت الملتاع حيناً، النشوان حيناً، وسيكون هذا بديهياً تماماً، فالشاعر طوال هذا الغناء متعدد الأصوات والإيقاعات والمشاهد، يمسك طرف الخيط معه من أول النص حتى آخره، مشاركاً ثم متعاطفاً، ثم متوحداً. نصوص تشير إلى قدر كبير من متعة ودهشة وانفعالات من حال إلى آخر.

(يونيو ٢٠٠٧)

مجرد اجتهاد محمد الزرقاني

حملت إلينا صحف الصباح يوم الثلاثاء الماضي، خبراً مؤلماً لكل أصحاب الحس السليم والضمير الحي.. فقد نشرت الصحف خبر إعلان المجلس الأعلى للثقافة لصاحبه الفنان فاروق حسنى فوز الشاعر — افتراضاً — المدعو حلمى سالم بجائزة التفوق.. فى كارثة جديدة من كوارث فاروق حسنى !! كنت قد طلبت من الزميلة أميرة ابراهيم اعداد تحقيق حول ردود الأفعال لقيام ملكة بريطانيا بتكريم سلمان رشدى صاحب " آيات شيطانية " ومنحة لقب " فارس " احتفالاً بعيد ميلادها " الميمون "، وما مثله ذلك من تحد لمشاعر أكثر من مليار ونصف المليار مسلم فى العالم، واستهانة بدين عظيم يدين به هؤلاء وهو دين الحق، حيث كان هذا الأبق قد أساء لهذا الدين فى روايته " الركبة "، ولا شك أن ما قامت به هذه الملكة هو عمل مقصود مع سبق الإصرار والترصد، ويمثل استمراراً لحالة الحرب المعلنة من الغرب ضد الإسلام والمسلمين.. وبينما كنت أقرأ التحقيق — وهو منشور فى هذا العدد — تلقيت اتصالاً تليفونيا من الزميل الصحفى حازم عبده، يخبرنى فيه بأن المجلس الأعلى للثقافة قد أعلن فوز الشاعر حلمى سالم بجائزة التفوق.. وحلمى سالم هذا هو صاحب قصيدة " شرفة ليلى مراد " التى نشرها فى مجلة الفنان فاروق حسنى المسماة " إبداع " — مع أن القصيدة والمجلة لا يمتان بصلة إلى الإبداع — وتجاوز فيها فى حق الذات الإلهية، وأساء إلى الله سبحانه وتعالى.. وكانت صدمة شديدة، وإن كانت غير مستغربة من الوزير الفنان، الذى تعودنا منه

تشجيع الخروج على القيم والمبادئ والأخلاق والدين..
وحسبى الله ونعم الوكيل !

والحقيقة أننى كنت أراجع عن نشر التحقيق الخاص بملكة
بريطانيا وسلمان رشدى، بعد أن شعرت بالخجل.. كيف نغضب
من الملكة — والتي قد تكون وقعت على قرار تكريم رشدى
بصورة روتينية بعد أن تلقته من الحكومة أو مستشاريها —
وعندنا وزير ثقافة فى بلد الأزهر يكرم شاعرا ليس لقيمة شعره،
لأنه ليس إلا شعرا ركيكا لا قيمة له، وإنما يكرمه لأنه أساء لدينه
وأساء لربه.. والمؤكد أن السيد الوزير الفنان التشكيلي فاروق
حسنى، لم يخرج كل ما فى جعبته بعد !!

وإذا كان الأزهر الشريف وفضيلة الدكتور على جمعة مفتى
الجمهورية قد أدانا ما فعلته ملكة بريطانيا، فهل سنرى الأزهر
والمفتى يدينان السيد وزير الثقافة ؟.. وهل سنرى مجلسي
الشعب والشورى يطلبان التحقيق ويرفضان تصرفات الوزير ؟

(اللواء الإسلامى ٢٨/٦/٢٠٠٧)

واقع ثقافى معتل

جابر عصفور

حدثان لفتا نظرى، أخيراً إلى تعدد دلالتهما السلبية، خصوصاً من حيث إشارتهما إلى طبيعة الواقع الثقافى الذى نعيشه، لا فى مصر وحدها، بل على امتداد العالم العربى كله، على رغم اعترافى بوجود متغيرات وتباينات فى ملامح الصورة العامة، لكنها تظل متغيرات وتباينات على المستوى الكمى فحسب.

أما الحدث الأول فيرتبط بردود أفعال الشعراء المصريين على مؤتمر الشعر الذى عقد فى القاهرة، تحت عنوان "ملتقى القاهرة للإبداع الشعرى" الذى انتهى بتكريم الشاعر محمود درويش الذى نال جائزة الملتقى للإبداع الشعرى عن جدارة. ومن الطبيعى أن يعترض عدد من الشعراء على عدم إسهامهم فى الأمسيات الشعرية، وأن يتهموا اللجنة المنظمة التى قامت بعملية اختيار الشعراء، وهى لجنة الشعر فى المجلس الأعلى للثقافة المصرى، بأنها متحيزة إلى تيارات شعرية دون غيرها، وأنها أقرب إلى المحافظة الشعرية منها إلى الانفتاح على التيارات الطليعية المتمردة من الشباب على وجه التحديد. وأفهم - فى الوقت نفسه - أن ترد لجنة الشعر بأن تمثيل الشعراء المصريين جميعاً فى مؤتمر واحد أمر مستحيل، وأن أى اختيار لا بد من أن ينطوى على الاكتفاء ببعض دون الكل شريطة أن لا يكون هناك تجاهل للقامات الشعرية البارزة. وهذا ما فعلته اللجنة فى تقديرى، فحرصت على تمثيل التيارات الموجودة فى المشهد الشعرى : العمودية والحرية والنثرية والطليعية.. إلخ. قد يكون فاتها هذا الشاعر أو ذاك، أو اعتذر هذا الشاعر أو ذاك عن الحضور لأسباب خاصة به، وهذه كلها أمور طبيعية كالاختلاف فى اختيار

الشعراء الممثلين لكل تيار داخل مصر، أو خارجها. لكن من غير الطبيعي أن ينقلب احتجاج الذين لم تقم لجنة الشعر باختيارهم إلى حال من الغضب اللامنطقي عليها، وإلى امتداد الغضب إلى أشكال من الهجوم الشخصي، بل السباب، ضد هذا الطرف أو ذاك، ابتداء من أعضاء لجنة الشعر إلى أمين عام المجلس الأعلى السابق، وأن يتبارى عدد من المحسوبين على الشعر والثقافة في استخدام لغة تجريح شخصي وعنف لغوي، إن دلّ على شيء فهو يدل على عدم احترام حق الاختلاف بحال من الأحوال، وعلى ظاهرة تحويل الدافع الشخصي إلى دافع قمعى، يدعى الموضوعية، بينما هو مغرق في الذاتية بأحط صورها أحياناً.

والمثير للتأمل - في هذا السياق - أن عدداً من الذين اعترضوا على تمثيل الشعر الشاب، المختلف، فى ملتقى القاهرة للإبداع الشعري، تنادوا وتحمسوا لإقامة ملتقى شعري بديل. وهى ظاهرة طيبة، وعلامة إيجابية بالقطع. ولذلك باركها وتحمس لها عقلاء الثقافة المؤمنون بحق الاختلاف وأن الإبداع الشعري كغيره من أشكال الإبداع والثقافة لا يغتنى إلا بالتنوع والتعدد. وتطلعنا فى أمل إلى ملتقى الشعر البديل. ولكن، للأسف، ما حدث فى الملتقى الأول حدث فى الثانى، خصوصاً مع الاستحالة العملية لدعوة كل الشعراء (حتى الشبان) إلى المشاركة والإلقاء. وكانت النتيجة هى نفسها، حاملة علامات دالة موازية، منها بُعد المسافة بين القول والفعل، خلط الذاتى بالموضوعى، استبدال العلاقة الشخصية والمجاملة النفعية بالقيمة الجمالية. وانتهى الملتقى البديل إلى فشل تحدثت عنه الصحافة الأدبية بما لا أريد تكراره، وإنما تأمل دلالاته، خصوصاً تلك التى تشير إلى غياب القضايا الكبرى فى الحوار الذى يتحول إلى سباب،

والانشغال بقضايا أقل ما توصف به أنها بلا جدوى، والانتقال من الحوار الخلاق حول الأساسى الجوهرى إلى الصراع حول مغنم تافه، أو انتصار زائف، أو تجريح عقيم. ولذلك لم يكن هناك عند أى واحد من الأخوة الأعداء الذين اشتركوا فى أداء معزوفة النشاز الصاخب الصارخ من الوقت ليعيد طرح الأسئلة الجذرية الملحة والمرتبطة بأزمة الشعر العربى - بل الشعر العالمى - فى هذا الزمان، وما السبيل إلى خروج الشعر من هذه الأزمة التى لم يشغل شأتم أو هائج نفسه بالبحث عن مخرج منها؟ وما إمكان البحث عن خرائط جديدة للشعر؟ ولماذا لا نختلف حول تيارات الشعر من دون تجريح شخصى، أو اتهام فردى؟ هل هى أخلاق "المقتولين القتلة" التى أشار إليها صلاح عبد الصبور الذى قتلته كلمات جارحة كالنصل المسموم من أحد المقتولين القتلة، أم هى أخلاق الزمن الردى الذى ينعكس اضطراب القيم فيه على معايير أهله، أم هو القمع السياسى الاجتماعى الدينى الذى يؤدى إلى شيوع خطاب العنف فى كل مجال، حتى فى مجالات الثقافة والمتقنين؟!

أياً كانت الإجابة التى يمكن أن تتولد منها أسئلة كثيرة، فالمؤكد أن الواقع الثقافى الذى نعيشه واقع مختل تشيع فيه أوهام حالات بارانويا، وأعراض نوازع سادية ومازوشية على السواء. والنتيجة: خطاب ثقافى هو العنف نفسه، وذلك بكل ما ينطوى عليه من اتهامات متبادلة، وتلذذ بالسباب والتجريح، واستئناء لأوهام مؤامرة متوهمة فى وقوعها على فرد أو أفراد، يغرقون فى الرمال المتحركة لأوضاع خطاب العنف شيئاً فشيئاً.

وتكتمل دلالات الحادثة الأولى بدلالات الحادثة الثانية وهى الخاصة بعودة مجلة "إبداع" القاهرية إلى الصدور بصفتها

مجلة فصيلة، يترأس تحريرها أحمد حجازي، وينوب عنه فيها حسن طلب، وكلاهما شاعر وكلاهما أجاز نشر قصيدة لحلمى سالم بعنوان " شرفة ليلى مراد " مع قصائد أخرى لفاروق شوشة وجودت فخر الدين ومحمد سليمان وغيرهم. وكاد العدد الجديد ينفذ من التوزيع الداخلى فى مصر، ويفرح المثقفون الذين لا يزالون يحتفظون بسواء عقولهم بعودة ظهور منبر جديد للإبداع، ولكن تحول توقع الفرح إلى حال من الإحباط الباعث على الاكتئاب، فسرعان ما تبادلت المجموعة الثقافية المهمة بالشعر خيراً، مؤذاه أن شاعراً حاقداً أبلغ عن القصيدة والشاعر على السواء.

وقد يكون وجود مثل هذا الشاعر شائعة أطلقها نائب رئيس التحرير حسن طلب، وقد يكون هناك فى الحياة الثقافية من تولى الإبلاغ عن القصيدة فعلاً، فهى حياة بادية العوار. والنتيجة ان صديقنا ناصر الأنصارى رئيس مجلس إدارة هيئة الكتاب أوقف توزيع عدد " إبداع " الجديد خوفاً من نواب الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب، المترصدين للإبداع الذى يروونه (بحسب فهمهم للدين) خارجاً على الثابت المعلوم من أمر الدين بالضرورة. وهى تهمة كثر تكرارها فى هذه الأيام التى تشيع فيها أصوات المجموعات المعادية للإبداع والمصادرة لحريته باسم الدين (بحسب فهمها له)، ولكى لا يصبح عدد " إبداع " فرصة ينتهزها هؤلاء الذين أصبحوا أهم عائق لممارسة حرية الإبداع، قام ناصر الأنصارى بقطع الطريق عليهم بإيقاف توزيع العدد، فأصبح العدد بعامة ومقطع القصيدة بخاصة حديث الجميع، ومنبعاً لا ينضب للنميمة الثقافية، ودافعاً على تبادل الاتهامات التى شارك فيها الكثيرون وتسابق رئيس التحرير والشاعر ونائب رئيس التحرير فى الرد، ووجد الأخير الفرصة سانحة للهجوم على القصيدة

ووصفها بالرداءة، وهو كلام لا معنى له، ولا محل له من الإعراب، فالقضية ليست في القيمة الفنية المثبتة أو المنفية للقصيدة، وإنما حرية المبدع في أن يكتب، بعيداً من سطوة أولئك الذين يرفعون النصل المسموم للرقابة الجامدة على الرقاب، نزاعين إلى قطعها. ولم يفت حسن طلب اتهام من أبلغ عن القصيدة في ما بلغه، أو في ما توهم بلا فارق. ودافع المتهم عن نفسه بأن اتهم شعر حسن طلب نفسه بالرداءة، وقبوله أن يكون خادماً للسلطة القمعية نظير حفنة من المكاسب. وتطايرت الاتهامات كالسهام، وتبدلت صفات العنف كالعطب السارى في المناخ الثقافى وتصاعد الهجوم التكفيرى والدفاع التبريرى على السواء وقادت حملة الهجوم جريدة " اللواء الإسلامى " الصادرة عن " دار مايو " التى هى إحدى شركات أخبار اليوم وتولت " أخبار الأدب " الصادرة عن الدار نفسها مهمة الدفاع، ومعها " العربى " (١٥ / ٤) و " الوفد " و " الجمهورية " (اليوم نفسه) ومجلة " الإذاعة والتلفزيون "، وكان ذلك فى سياق انغمست فيه الصحافة المصرية كلها، تقريباً، فى أداء حال من النشاز الصوتى الصاخب، حاملة أصواتاً مهتاجة رفضاً أو قبولاً أو دفاعاً. وذهب دعاة الدين (بحسب أفهامهم للدين) إلى تحريم القصيدة وتكفير شاعرها، وتسابقت أصواتهم المجمعجة إلى تهم التكفير من دون أن يتذكر واحد منهم — على الأقل — ما نعرفه من تراثنا الإسلامى السامح من أنه " إذا ورد قول من قائل يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهاً، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حُملَ على الإيمان، ولم يحُمل على الكفر ". وقامت " العربى " الناصرية (١٥ / ٤) بنشر القصيدة كاملة، اقتناعاً منها بحرية الفكر والإبداع، وذلك مقابل نشر " الأهالى " لآراء نقدية مضادة، ذهب بعضها إلى أن القصيدة " رؤية

جمالية للحياة، وتمجيد للذات الإلهية ". ولم يخل الأمر — فى الضجيج الصاخب — من الإشارة إلى عمال المطابع الذين يمارسون، بدورهم، أعمال الرقابة، ما دام كل واحد يقوم بها، فى حال من اختلاط الحابل بالنابل كما يقول القدماء.

ولم تنته الضجة التى ستستمر إلى أن تُفرغ كل الأصوات شحنات الغضب التى انطوت عليها النفوس المؤيدة لحرية الإبداع والداعية إلى تحريم هذه الحرية فى المقابل، وستتسى الحياة الثقافية هذه الحادثة كما نسيت غيرها، فأفة حارتنا النسيان كما يقول الراوى فى " أولاد حارتنا " التى عانت كثيراً من مثل هذا القمع.

ولكن ستظل هناك أسئلة معلقة دالة، من مثل : ما نوع الثقافة التى يلجأ شاعر فيها (لو صح ما قيل) إلى الإبلاغ عن قصيدة لزميل له ؟ هل يختلف موقفه كثيراً عن ذلك النموذج البشرى الذى خلقه القمع السياسى فى عصور سابقة، وربما الحالية، فاحترف كتابة التقارير للأمن، ومهمة الإبلاغ عن رفاقه ؟ وما نوع الثقافة التى يستبدل فيها عمال الطباعة المسارعة إلى التكفير بمهمة صف الحروف ؟ وما حال الثقافة التى تهتز، كما لو كان أصابها زلزال عنيف، من مقطع فى قصيدة ؟ وما صفات الوضع الثقافى الذى يستبدل معه مجلس الشعب بمراقبة الحكومة مراقبة الإبداع ؟ وما سر هذه السلبية الصامتة التى أظهرتها طائفة من المثقفين فى حال، مقابل صرخات التجريح والسباب فى حال مقابلة لعلها أقل أهمية ؟ ولماذا هذا الفرع الذى يتناب المؤسسات الثقافية، فلا تنحاز إلى حرية الإبداع الذى ترعاه، بل تقف على الأعراف، مبالغة إلى المحافظة والخوف من المدى الذى يمكن أن تصل إليه هذه الحرية ؟!

وقس على هذه الأسئلة غيرها الذى يؤدى إلى دلالات موازية، تؤكد أن كل الحرية المتاحة فى العالم العربى لا تكفى كاتباً واحداً، كما قال يوسف إدريس بحق، منذ سنوات، وأن الواقع الثقافى الذى نعيشه هو واقع معتلّ بالقطع، ولا سبيل إلى تغيير هذا الواقع إلا بأن نعمل جميعاً على تغييره، بلا تعالٍ من أحد، ولا ادعاء بطولة من آخر، فالكارثة تتدربنا بطوفانها القادم الذى لا يبقى ولا يذر، ولا نجاة لنا إلا بأن نبداً فى تغيير اللحمية والسداة، ومساءلة الخرائط المعرفية التى لا تزال تحدد تحركاتنا، ومن ثم إعادة طرح الأسئلة الجذرية على أنفسنا مرة أخرى، واستعادة قدرتنا (أو تأسيس قدرتنا الواعدة) على الحوار المتكافئ، القائم على احترام حق الاختلاف الذى يُثرى التنوع الثقافى الخلاق، ويتصدى لكل الأخطار التى تهدد حرية الإبداع والتفكير، وهذه مهمة الجميع بلا استثناء، ما ظلوا مؤمنين بجدوى الثقافة والإبداع فى مواجهة شروط الضرورة ومجاوزتها إلى أفق الحرية، وذلك من دون تمييز، أو ازدواج فى المعايير، أو تناقض بين القول والفعل، أو جعجة بلا طحن، فقد علمتتى السنوات العديدة التى أصبحت أحملها على كاهلى أن الأعلى صوتاً هو الأضعف إيماناً والأسرع إلى التخلي عن ما يدعو إليه باللسان لا القلب، وأن الأكثر سباً هو الأفقر موهبة وإنجازاً فضلاً، عن أن احتباس الإبداع طويلاً قد يؤدى إلى ارتباك القيم، أو نسيانها، فيحيل الكبار إلى صغار، والصغار إلى مسوخ شائبة فى زمن لا يعرف فيه مقتول من قاتله ومتى قتله، فرووس الحيوان قد تكون على أكتاف بعض الناس، ورؤوس هذا البعض قد تكون على أجساد الحيوان، فتحسس رأسك، تحسس رأسك.

(الحياة ٢٠٠٧/٥/٩)

شرفة ليلي مراد منتصر القفاش

الصدفة تجمع أشياء مستحيل تخيل إمكانية الجمع بينها. ليلي مراد كانت قاسما مشتركا بين فيلم وقصيدة شعرية. في فيلم " في شقة مصر الجديدة " لمحمد خان كانت بداية ان فيلم صوت ليلي مراد، ومدرسة الموسيقى التي يعشقها طالباتها تغنى معهن قلبى دليلى، ونرى السعادة وهي ترتسم على وجوه الجميع كأنها تبعث عصرا نورانيا بين جدران فصل فى مدرسة راهبات، لكن بسبب هذا الغناء تم طرد أو فصل المدرسة لخروجها عن تقاليد المدرسة المترممة، لكن حضور هذه المدرسة لم ينته بغيابها، بل ظل متغلغلا فى نفوس الطالبات خاصة واحدة منهن ظلت تراسلها وتحلم بان تلتقيا مرة أخرى. وعندما سافرت إلى القاهرة أول مرة كان أهم شئ لديها البحث عنها والالتقاء بها. والفيلم مبنى على البحث عن المدرسة وعلى المفارقة بين رومانسية وبراعة تلك الطالبة - التى صارت أيضا مدرسة موسيقى - وبين مجتمع القاهرة المتسارع الإيقاع والشباب الذى سكن شقة المدرسة، وواحد من سماسرة البورصة. فالآثار الضارة التى خاف منها مسؤولو المدرسة كانت دافعا خفيا للرحلة سواء على مستوى الزمان أو المكان أثرت حياة الطالبة.

وفى قصيدة " شرفة ليلي مراد " لحلمى سالم، كانت المدرسة التى لا يسمح فيها بتداول مثل هذه القصائد : الهيئة المصرية العامة للكتاب. فى الفيلم كان مشهد إبلاغ المدرسة بالنقل أو بالطرد صامتا، فلم يكن المتفرجون فى حاجة إلى سماع قائمة بأسباب معروفة، ويستطيع أى متفرج أن يخمنها من كثرة ما ترددت، فان هيئة الكتاب أعلنت أن المنع أو مصادرة المتبقى

من أعداد مجلة إبداع بسبب " الإساءة إلى الذات الإلهية " ، وبالطبع ليست الذات الإلهية هي التي يخشى عليها كما يعرف هذا الجميع، فالسبب يمثل جزءا من ممارسات وسياسات نظام لا يريد فتح باب الجدل مع الجماعات الإسلامية وممثليها في مجلس الشعب، بل ويحاول أن يظهر نفسه أنه يخشى على الدين أكثر منهم.

لذلك فإن أية محاولات للدفاع عن القصيدة المغضوب عليها بأنها حمالة أوجه لن يجد أذانا صاغية من أصحاب المنع، فالقيمة الفنية آخر ما يهمهم، ولا ينشغلون بالنظر إلى القصيدة على أنها عمل فني وليس بيانا أو شعارا. فالدفاع عن الأعمال الفنية الممنوعة بهذه الطريقة بقدر ما ثبت عدم فائدته فإنه من ناحية أخرى اختزال لتلك الأعمال لأنه ينفي إمكانية من إمكانياتها، فالمستوى المباشر الذي تعنيه الكلمات من أول وهلة مستوى من مستوياتها ولا يمكن إلغاؤه بجرة قلم، فاللغة لها ذاكرة تتجاوز وتتجادل فيها معاني الكلمات. ولا أقصد هنا الإعلاء من قيمة الأعمال الفنية التي تقع في شرك المباشرة بل أقصد أن الدفاع بطريقة أنها " والله عمل فني " يؤول القصيدة بحيث يبعدها أو يبرؤها من التهم التي ألصقت بها وفي نفس الوقت يفرض طريقة واحدة لتلقيها، بالإضافة إلى أن هذا الدفاع في محكمة اتخذ قضاتها حكمهم مسبقا ويرون أن أي كلام عن تبرير فني من قبيل حق يراد به باطل. ومن المفارقات المؤسسية أن حلمي سالم حاول أن يخفف من صدمة كلمة الله فاستبدل بها كلمة الرب، لكنها لم تمر أيضا من مصفاة الرقابة، وراوا فيها أيضا أنها تعنى الذات الإلهية. إن الأعمال الفنية لا تحتاج لمذكرة دفاعية لإثبات فنيته، ولا تحتاج أيضا لتذكرة أي أحد أنه من حقها تناول مختلف القضايا الدينية والسياسية والجنسية، والخوض في إشكاليات

وفتح الأبواب المتنوع الاقتراب منها. وإذا كان الله قضية
منتهية وحسنت لدى أصحاب اليقين الوحيد فإنها على أرضية
الفن سؤالاً مفتوحاً يحق للمبدع أن يعيد طرحه والتأمل فيه.
وعودة مرة أخرى للفيلم والقصيدة اللذين يتيحان لنا رؤية أن
مع انعدام الحرية، وضيق الأفق سيجرم الفن بكل أشكاله،
سواء كان أغنية رومانسية لليلي مراد، أو قصيدة تشير إلى الله
أو الرب.

(الكلمة مايو ٢٠٠٧)

القمع واحد بين أهل " التنوير " والظلاميين

من ميشال كيلو وأكرم لبواني

إلى الشاعرين حجازي وحلمى سالم

بول شاول

بين مطرقة بعض الأنظمة العربية وسندان المتطرفين المنتحلين ألقاباً وأسماء " دينية "، و " إلهية "، تخولهم فرض نواهيهم الظلامية وتطرفهم، وأحكامهم الجاهلة (فى الأمور الدينية) يسحق المثقف العربى الحر، الحى، وارث التنوير والحرية، والديموقراطية، والانفتاح، والحدثة.

ففى سوريا حكم على كمال لبواني بالسجن ١٢ سنة لاتصاله بدولة معادية هى الولايات المتحدة (أحد آل سليمان زار الكنيسة وخطب، وزار مقابر الضحايا اليهود وبكى، وأجرى مفاوضات مع العدو، واستفاض، ولم يرشقه أحد بوردة، أو يتهم بالاتصال بالعدو !) وحكم فى سوريا على المناضل الوطنى والقومى ميشال كيلو بالسجن ٣ سنوات " لإضعافه الشعور القومى "، وماذا أبقت هذه الأنظمة من الشعور القومى لكى يضيّعه ميشال كيلو ومحمود عيسى الذى صدر حكم مماثل عليه ؟!. وصدر حكم غيابى (هناك أيضاً بحق سليمان الشمر و خليل حسين عشر سنوات بالتهمة ذاتها " إضعاف الشعور القومى ") الذى كان فى عزه وقوته حتى جاء هؤلاء...)، فضعف وهزل.

من بتوع الأنظمة إلى منتوجهم وصورهم المستتسخة وإنما بشعارات أخرى. فهناك " التخوين "... وهنا بركات " التكفير "، منتوج الأنظمة الاستبدادية : " كيانات دينية " (لا علاقة لها بالدين)، وإيمانية (هى الكفر فى عينه)، ارتجلت نفسها حماة للذات الالهية.. والأخلاق والنصوص تذكرنا بمساوئ محاكم

التفتيش الدينية (مثلها) فى القرون الوسطى (المسيحية).
التاريخ يكرر نفسه بوجوه مختلفة.

فمن " التنوير " العلماني شهدنا مجازر فى حق الثقافة
والمثقفين. ومن الظلامية " المدعية الدين " نشهد أيضا مجازر
فى حق الثقافة والمثقفين. فقد أعيد تحريك قضية مجلة " إبداع " بـ
بضحيّتها الشاعرين المصريين الكبيرين أحمد عبد المعطى
حجازى وحلمى سالم برغم كل المحاولات " لطيّها ". إذ كانت
النيابة العامة استمعت إلى أقوال " الواشى " " المعتم " والحالك
الذى تقدم باعتداء سماه بلاغا ضد الشاعرين المصريين
حجازى وسالم. حجازى بصفته رئيس تحرير مجلة " إبداع "
التي نشرت القصيدة التي كتبها حلمى سالم، وزعم " أنها تمس
بالإساءة الذات الإلهية " (وجود هؤلاء الظالمين هو أكبر
إساءة للذات الإلهية). النيابة عادت واستمعت إلى الواشى
يوسف البدرى ورهط من الوشاة الذين " أجمعوا " أن مجلة "
إبداع " التي تصدر عن وزارة الثقافة المصرية نشرت قصيدة
سالم تحت عنوان " شرفة ليلي مراد " تحوى إساءة وتطاولا
على الذات الإلهية. وبعد استماع النيابة إلى هؤلاء الوشاة
الظالمين، من المنتظر أن تستدعى النيابة خلال الساعات
القادمة الشاعرين حجازى وسالم لسماع أقوالهما.

وحيال هذا التطور الدراماتيكي الذى لا يهدد فقط الحرية،
والإبداع، بقدر ما يهدد " الدولة " كمرجعية وحيدة للأحكام،
أصدر المثقفون المصريون نداء يهيبون " بزملائهم المثقفين
العرب أن يتضامنوا معاً يداً واحدة من أجل رفع حجب
الظلامية الصفيقة والثقيلة التي تتربص بالمبدعين، وتربض
فوق كاهل الفكر والإبداع العربيين، ويطالبوا " الكيانات "
الاسلامية المتربصة أن ترفع أيديها الغليظة الطولى عن
حناجر وعقول المبدعين والمفكرين، أسوة بعصور الاستتارة

الاسلامية القديمة، بل أسوة بجيل لا يفصلنا عنه سوى عقود معدودة في أوائل القرن الماضي حين كان الفكر لا يقارعه إلا الفكر، وليس المحاكم والترويع والارهاب والترهيب وقانون الحسبة".

هذا النداء من المثقفين المصريين الى زملائهم العرب، إشارة إلى أن الخطر يدهم الارث الثقافي العربي برمته منذ ألفى عام وحتى اليوم. بل هو إشارة إلى أن هؤلاء "الظلامين" منتوج الأنظمة "العلمانية" الاستبدادية، هم أيضا منتوج الظواهر المعادية لا سيما الصهيونية التي تسعى منذ مئة عام الى تدمير كل الانجازات العلمية والابداعية العربية، وتصوير العرب وكأنهم مجرد "قطعان" إرهابية، متعصبة، متطرفة، تعادى العصر، والحضارة، والانخراط في صناعة التاريخ.

فخطر هؤلاء يتعدى الاعتداء على "الحرية" الى الاعتداء على ثقافة أمة بكاملها، يحاولون تشويهها وتدميرها.. خدمة للصهيونية ولكل أعداء هذه الأمة! تماما كما فعلت وتفعل بعض الأنظمة التي تقمع كل شئ جميل وكل ما هو فكري، وحر.. تقمع هواء الديموقراطية للتنفس و أوبنتهم الاستبدادية!

(المستقبل ٢٠٠٧/٥/١٥)

الحرية للجميع حلمى النمنم

هناك مبادئ وقيم لا تقبل المناصفة أو الحلول الوسط، وإما أن تؤخذ كاملة أو تهجر كاملة، ومن تلك المبادئ حرية الإبداع والفكر، فقد تواجه تلك الحرية بأزمات ومشكلات وهذا وارد ويحدث فى كثير من المجتمعات والثقافات، وعلى أنصار الحرية أن يتكاتفوا ويناضلوا فى سبيل استكمال حرياتهم ولا يليق أن تتم المفاضلة أو المقايضة على جانب منها مقابل آخر، ومن أغرب ما يطل علينا الآن هو أن الإبداع غير الجيد أو غير المتميز لا يستحق الحرية وتليق به المصادرة والقهر.. يحدث هذا بمناسبة قصيدة الشاعر حلمى سالم " شرفة ليلي مراد " التى نشرت فى العدد الأخير من مجلة " إبداع " وبسببها تم سحب العدد من مكتبات الهيئة العامة للكتاب. فقد خرج علينا من يقول ان القصيدة ضعيفة أو أنها ليست جيدة، ومن ثم فلا داعى أن نشغل أنفسنا بمسألة حرية الإبداع والفكر، ويجب ألا نغضب من سحب العدد، وكان ضعف القصيدة أو هشاشتها فى نظر البعض مبرر للمصادرة.. ضعف العمل يفترض أن يتم معالجته بمقال أو دراسة نقدية تألفت انتباه كاتبه إلى ذلك أو تجعلنا نسائل المجلة عن قواعد ومعايير النشر، مساءلة نقدية ومهنية أولا وأخيرا. ولا أعرف لماذا يتم اكتشاف ضعف العمل أو ركاكته فقط حين يندفع دعاة الظلام وأنصار القهر من جحورهم مطالبين بالمنع وبالمصادرة.

وفى حالتنا تلك فإن حلمى سالم ينشر أشعاره منذ قرابة الثلاثين عاما وطبعت دواوينه أكثر من مرة، وتجربته الشعرية واضحة ومعلنة. وكان هناك متسع للنقاد وللغيورين على جودة الإبداع وتميزه أن يصيحوا به.. قف، أنك شاعر ركيك.. ههش، وقصائذك ضعيفة، لكنهم صمتوا طوال هذه السنوات وتعاشوا مع أعمال حلمى بل راح بعضهم يشيدون بها،

وأهملوا واجبههم النقدي والابداعي، وتذكروه فقط بالسوء والضعف حين نشط كتبة التقارير والظلاميون لمصادرة "إبداع" والمطالبة بإلغائها نهائياً !

وفي كل مرة يصادر عمل إبداعي أو فكري أو تجرى الدعوة والتحريض على مصادرة عمل يتم التذرع بالضعف العلمي والنقص المعرفي وهبوط المستوى الإبداعي، وجدنا ذلك منذ كتاب قاسم أمين " تحرير المرأة " سنة ١٨٩٨ حتى أن هناك من ذهب إلى أنه ليس كاتبه، وتكرر المشهد مع كتاب علي عبد الرازق " الإسلام وأصول الحكم " ثم كتاب د. طه حسين " الشعر الجاهلي " الذي زعموا أنه نقله من المستشرق الإنجليزي " صموئيل مرجليوث "، رغم أن ما ورد في كتاب طه حسين قال به من قبل ابن سلام الجعفي وغيره من مؤرخي ودارسي الشعر العربي.

ولن تكتمل لنا حريتنا الفكرية والثقافية ما لم نكن جميعاً على استعداد لتحمل مسئولية تلك الحرية وتبعاتها، ومنها أن توجد أعمال قد لا ترضى ذائقتنا ولا تشبع نهماً المعرفي ولا تتواءم مع أفكارنا وأرائنا التي ورثناها وحملنا بها منذ الميلاد، وقد تظهر أفكار تستفز ما هو ثابت لدينا. ويكون المطلوب منا في هذه الحالة أن ننشغل بالحوار وبالجدل مع تلك الأعمال منتقدين ومفنديين بدلاً من أن ننخرط حتى ولو بدون قصد في التحريض عليها ومصادرتها، ذلك أن " غول " المنع والمصادرة لن يقف في محطة واحدة، هل نتذكر موقف د. عبد الصبور شاهين حين حرض على د. نصر حامد أبو زيد وبعد أقل من عامين كان هناك من يحرض عليه ويطالب بمصادرة كتابه عن "أبى آدم". غول المصادرة"، مثل الأيام، يدور على الجميع ويصيب الكل.

(المصور ٢٠٠٧/٥/١٨)

محاكمة

إبراهيم أصلان

الكلام عن مصادرة مجلة أو كتاب أو أى من أعمال الفن لم يعد كلاما مجديا، وما تتيحه شبكة المعلومات وأرصفتها مدينتها مثل القاهرة يزرى بهذه المسألة، ولا يبقى من حديث المصادرة سوى إنعاش الذكرى الخالدة لمحاكم التفتيش باعتبارها المرجعية الأم فى هذا الشأن. ومحاكم التفتيش - كما هو معروف - كانت مارست رقابة صارمة على كل شئ يتصل بالآداب والفنون وأعمال العقل وانتهت إلى أحكام تتوالت بين السجن والحرق وتجرع السم أو ما شابه، هذه الجلسات رأينا بعض وقائعها على نحو تمثيلى فى مشهد من فيلم تاريخى أو آخر، إلا أن الاطلاع على وثائق بعض جلساتها لم يكن أبدا بالامر المتاح بالنسبة لى على الأقل، حتى عثرت على تسجيل لإحدى جلساتها ضمن كتاب موسوعى صدر عام ١٩٧٦ عن الهيئة المصرية للكتاب (فرع الاسكندرية) فى عنوان (الفن والفنانون) جمعه (روبرت جولدووتر وما ركو ترييس) وقام بترجمته الدكتور مصطفى الجوينى. والكتاب الذى يؤرخ لحركة الفن التشكلى وأهم روادها بدءا من القرن الرابع عشر وحتى أوائل القرن العشرين على درجة كبيرة من الفائدة ولا يعيبه إلا احتواؤه على عدد من الأخطاء المطبعية والإملائية التى قلما توافرت فى كتاب آخر، وقائع هذه المحاكمة نقول أن جلساتها عقدت فى يوم السبت الموافق ١٨ يوليو عام ١٥٧٢ فى مدينة تورينىو للتحقيق مع المصور الايطالى (باولو كاليارى) المسمى فيرونيز متهما بإنتاج تفصيلات خيالية وغير مهذبة فى واحدة من لوحاته (صورة العشاء الاخير للسيد المسيح) وسجل

- المحاكمة محفوظ في أرشيف مدينة فينسيا واليك نماذج مختصرة من السين والجيم.
- بعد ذكر التاريخ، واسم المصور وعنوانه استدعى لمحكمة التفتيش امام مجلس القضاء المقدس، وسئل : في هذا العشاء هل صورت أى تابعين ؟
- نعم يا سائتي الأفخمين
- أخبرنا كم تابعاهم وما يفعله كل واحد
- أولا هناك صاحب البيت سيمون، وتحتة صورت ساقيا افترضت أنه جاء لتسلية وهناك أيضا عديدون لا اذكرهم فقد مضى زمن طويل منذ علقت الصورة.
- ما معنى شكل الرجل ذى الانف النازف ؟
- لقد جعلته كخادم نرف أنفه بسبب حادث عرض له
- ما معنى هؤلاء المسلحين فى الزى الألمانى ؟
- نحن المصورون، نأخذ الحريات عينها التى يأخذها الشعراء والمجانين
- وهذا التابع الذى يلبس لباس المهرجين وبقبضته ببغاء، ما غرضك من تصويره على ذلك الخيش ؟
- للزينة كما يفعل غالبا
- من الذى يجلس الى مائدة سيدنا ؟
- الحواريون الاثنا عشر
- ماذا يفعل الأول، سانت بيتر ؟
- ينحى من الحمل ليمرره الى الطرف الآخر من المائدة
- وماذا يفعل الثانى ؟
- يرفع طبقا لكى يتلقى فيه ما سيعطيه اياه سانت بيتر
- أخبرنا بما يفعله التالى لهذا
- معه خلة ينظف بها أسنانه

فسئل إن كان يظن انه ملائم لأمرئ في العشاء الأخير لسيدنا،
أن يصور مهرجين وسكارى وألمانا واقزاما وامثالهم من
السفهاء ؟

— لا يا سادتي

— ألا تعلم انه في المانيا وفي مواضع اخرى مصابة بالضلال
الدينى هناك عادة استخدام الصور البذيئة وما اشبه من
مبتدعات للسخرية من أمور الكنيسة الكاثوليكية لبث تعاليم
خاطئة للأميين والجهلة

— نعم يا سادتي، هذا خبيث لكنى مضطر لاتباع ما فعله
اسلافي

— وماذا فعل اسلافك ؟

— مايكل أنجلو في الكنيسة البابوية بروما صور سيدنا يسوع
وامه المقدسة وسانت جون وسانت بيتر ومحكمة السماء وكلهم
عار من الثياب، وهلم جرا، مع قليل من التبجيل.

— ألا تعلم انه في تصوير يوم القيامة حيث المفروض انه لا
ثياب ليس هناك حاجة لتصويرها، هل تقصد الى ان تدافع عن
نفسك بقولك ان الصورة حق وصواب ؟

— لا ايها السادة الأفخمون لا أنوى الدفاع عنها. والمحكمة
كانت رحيمة هذه المرة وحكمت على المذكور ان يرغم على
إصلاح الصورة وإلا وقع تحت طائلة الجزاءات التي يمكن ان
تحكم بها هذه المحكمة، ولقد قام الرسام ببعض التعديلات
واللوحة معلقة الآن بالاكاديمية.

(الأهرام ٢٠٠٧/٦/٥)

محنة "إبداع"

عبد الباري طاهر

ترمز محنة إبداع المجلة والإبداع بمعنى النص المبتكر. "الخلق على غير مثال" كتعريف للإبداع. فهذا النص الجديد هو المستهدف أو المغتال بمصادرة إبداع (المجلة) فقد سحبت الهيئة العامة للكتاب مجلة إبداع من التداول بعد أن عانت المجلة من التوقف أكثر من أربعة أعوام وصدور متقطع وعائر.

قصيدة الشاعر المبدع حلمي سالم "شرفة ليلى مراد" كانت الشرارة التي أغرت زيوس بصلب برميثوس وتعرض قلبه لنهش نسور القمع والمصادرة.

الألم في أي عضو يصيب الجسد كله ولكن الألم يكون أشد والخطر أقوى عندما يصاب الرأس أو القلب، والأشد ضررا وخطرا أن يصاب الجسم كله وهو ما نشهده في الجسد العربي من الماء إلى الماء

في الرأس (مصر المحروسة) لا يمكن الكلام عن أولاد حارتنا كبداية فقد صودر وحورب كتاب (في الشعر الجاهلي) لطف حسين ومنع الإسلام وأصول الحكم لعلی عبد الرزاق وإن كانت مصادرة رواية أولاد حارتنا جاءت في نظام مختلف. لا اتحدث عن تعثر وتحويل مجلتی : الكاتب والطليعة، فقد كان للتعثر والإعاقة علاقة بالسياسة والأيدولوجيا أكثر من العلاقة بالإبداع وبالأخص مجلة الكاتب. وفي منتصف السبعينات تنبه مجلس الشعب المصري إلى خطورة "ألف ليلة وليلة" على الأخلاق وضرر كتاب "الفتوحات المكية" على العقيدة في بلد يفاخر بحكامه بالانفتاح ويهيئ للتطبيع مع إسرائيل. في الفترة إياها أحال السادات العشرات من الصحفيين والأدباء والكتاب أسماء مثل لويس

عوض ومحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس من ضحايا هذه الحملة التطهيرية وشنت حملة إعلامية قاسية ضد مبدعين كبار أمثال نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم.

وإذا كان الشر يعم والوباء ينتشر ويعدى فقد طرد الدكتور الشاعر اليمنى عبد العزيز المقالح كما طرد المفكر الروائى غالب هلسا صاحب "الخماسين" وفتحت أبواب المعتقلات والمنافى للعشرات بل للمئات فى اليمن. لا ينبغى الوقوف على أطلال البلاء والعدوى فلبلاد إرثها الوبيل. ففي القرون الوسطى صودرت كتب لسان اليمن الهمدانى صاحب الإكليل وصفة جزيرة العرب كما حوربت كتب نشوان بن سعيد الحميرى وأباد الأمام عبد الله بن حمزة طائفة "المطرفية" وهى طائفة تنتمى للمذهب الزيدى وعلم الكلام المعتزلى وكان الشوكانى وابن الأمير ومحمد بن إبراهيم الوزير العلماء المجددون المجتهدون ضحايا القمع والمصادرة.

وفى العصور الحديثة اتهم الأحرار باختصار القرآن وصودرت رواية "صنعاء مدينة مفتوحة" لمحمد عبد الولى من مكتبة جامعة صنعاء كما كفر الأكاديمى حمود العودى وحوكم بتهمة الردة عن الإسلام وكفر العشرات من الأدباء والكتاب والمتقنين والأديبات والمتقنات منهن : أمة العلیم السوسوة ورؤفة حسن ورضية إحسان ورضية شمشير وثريا منقوش ومات الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب الشاعر محمد حسين هيثم وهو يحاكم على نشر قصة للأديب الراحل احمد الجرموزى قيل انها تمس المقدس.

والقضية مرفوعة ضد مجلة الحكمة التى رأس تحريرها الشاعر هيثم ولا تزال المحاكم ومنابر المساجد مقاصل حقيقية ضد الإبداع والمبدعين. وإذا كان الإرث الوبيل قائما فإن العدوى أيضا حقيقية.

وينتشر الوباء كالسرطان ليصل إلى مراكز الإشعاع والحدائق
في الجسم العربي فقد طالت الحسبة ليلي العثمان في الكويت
البلد الذي عرف حرية الرأي والتعبير والديمقراطية منذ
الستينات، والأخطر امتداد وباء التكفير والتجريم إلى لبنان
والبحرين وهما مركزان من أكثر المراكز العربية تمدنا
وتحضرا بل وقادا تيارات التمدن والتحضر منذ مطلع القرن
العشرين، وكانت لبنان النموذج الأروع لرفد وازدهار
اتجاهات الحدائق والإبداع. ففي لبنان يصادر كتاب الروض
العاطر للشيخ النفزاوي وهو قاض تونس، كما ترفع قضية
التجديف ضد الفنان الرائع مارسيل خليفة لأنه غنى قصيدة
محمود درويش

"أنا يوسف يا أبي" والقصيدة توظيف إبداعى يزهو بالنص
ويثريه ويغرسه في الوجدان والضمير.

تحويل المقدس الدينى إلى مقصلة ضد الحرية والإبداع هو
السائد في البلاد العربية، فقد حوكم ونفى المفكر نصر حامد
أبو زيد على آرائه الاجتهادية في أصول الدين، وقتل محمود
على طه في السودان وطال الاغتيال المفكرين حسين مروه
ومهدى عامل في لبنان. فالعداوة للحرية والإبداع "شيمة
عربية" في النظام العربى القائم الذى يجد حسبه ونسبه فى
التخلف والهجمية والاستبداد وغالبا ما تكون الفتوى الدينية كما
حدث فى فتوى الإمام الخمينى ضد الرواى الباكستانى سلمان
رشدى صاحب رواية آيات شيطانية أو المصادرة الإدارية
ذات الطابع الأمنى كما حدث أكثر من مرة مع مجلة "إبداع".

أما مجلة إبداع فان محنتها الحقيقية هي الإبداع نفسه فالمجلة
منذ صدورها فى السبعينات مثلت منبرا ومتنفسا للجديد

الإبداعى وقد صودرت أكثر من مرة وكانت القصيدة واللوحة
هى جريرتها الكبرى !

وكانت المصادرة وأخيرا التهميش والإماتة بالسكتة القلبية هى
الأسلوب المتبع فقد توقفت لأربعة أعوام، وجرى تحويلها إلى
إصدار شبه سنوى فى حالات سابقة، والدال أن الجديد فى
المجلة دائما هو المستهدف فقد صودرت المجلة مرتين بسبب
قصيدتين للشاعر عبد المنعم رمضان. والفاجع أن المسؤول
عن الهيئة العامة هو من قام بالمصادرة وهو من يبرر
المصادرة " كخطوة استباقية ضد الاحتساب الدينى والرقابة
الامنية " فهناك مشترك بين الرقيب الدينى والبولىسى ضد
الحرية والإبداع. وقصيدة الشاعر حلمى سالم وهو من
مؤصلى الحداثة ومؤسسى قصيدة النثر العربية على مدى أكثر
من ثلاثة عقود وناقد متميز ومتقف عضوى، قصيدته المجرمة
صدرت فى ديوانه " الثناء على الضعف " وإذا كان البولىس
الأدبى قد صادر العدد فإن الرقيب الدينى قد دخل على الخط
ليكمل المشوار لرفع قضية ضد رئيس التحرير الشاعر الكبير
احمد عبد المعطى حجازى احد رموز الحداثة العربية الشعرية
والشاعر حلمى سالم. فقد نشرت أخبار عن رفع دعوى المس
بالقدس من قبل المحتسب دائما " يوسف البدرى " المشارك
للدكتور عبد الصبور شاهين فى الدعوى ضد نصر حامد أبو
زيد، ثم رفع تهمة الارتداد ضد عبد الصبور نفسه على كتابه "
أبى ادم ". وتعاضد الاستبدادين : الدينى والسياسى هو الداء
الوبيل فى البلاد العربية. ويتحالف الاستبداد الداخلى مع
الاستعمار ليكتمل المشهد ويكون الإبداع والحرية هما
الضحية، فالإبداع بالمعنى العام هو الرؤية النقية التى تتنفس
منها الحداثة والتجديد فلا يتجلى فشل الثورة العربية فى شئ
كتجليها فى فشل الحداثة والتجديد. أليس دالا ان يحترق شارع

المنتبى فى بغداد فى مشهد راعب ازرى بما فعله المغول
ببغداد عام ٦٥٦ هجرية مع انتشار موجات التكفير والتخوين
ضدا على الإبداع فى المنطقة العربية كلها، فيحاكم مارسيل
خليفة فى بيروت ويتوافق الوزراء السنة والشيعة على ما
بينهما ضد ربيع الثقافة فى البحرين ويجرم الشاعر المبدع
قاسم حداد ومارسيل خليفة وتصادر فى مصر المحروسة مجلة
إبداع ويروع حلمى سالم ورئيس التحرير حجازى بمقصلة
المس بالمقدس.

(اليمن — يوليو ٢٠٠٧)

الثناء على الضعف

فاطمة ناموت

" إلى لميس، ورنيم، وحنين "، هكذا يهدى الشاعرُ المصريُّ حلمي سالم إلى بناته الثلاث ديوانه الجديد " الثناء على الضعف " الصادر مؤخراً عن دار " المحروسة "، بغلاف للفنان مجاهد العزب ليتأكد لنا عبر هذا الإهداء، باعتباره إحدى عتبات الديوان، إضافة إلى عتبه الأولى : العنوان، أنها قصائدٌ تمجد الضعفَ وتطوّبه وتُعليه مرتبةً فوق كلّ قوة فالمرءُ لا يكون أضعف ما يكون إلا أمام أبنائه، لا سيما لو كنّ بنات، وبالأخص إذا كان الأبُ شاعراً. ولئن كان هذا الديوان هو السابع عشر في تجربة سالم الشعرية، ولئن سيلحقُ به الثامنُ عشر الصادر قبل أيام عن دار " النهضة العربية " في بيروت بعنوان " حمامة على بنت جبيل "، إضافة إلى سبعة كتب نقدية وفكرية، ومثلها ماثلة للطباعة، إلا أن " الثناء على الضعف " سيظلّ الديوان " اللعنة " في هذه التجربة العريضة التي جاوزت ثلاثين عاماً من الإبداع. وكيف لا، والجلبة التي هزّت أركان مصر مؤخراً لم تكن إلا بسبب إحدى قصائده، التي كتبها الشاعرُ بسين عامي (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) كما يشير الديوان، الذي سنكتشفُ أنه بمثابة حذاء يمامة تشكو إلى الوجود هذا العصر الفظ الخشن، قصائدٌ تتعنى أزمنة البراءة والحبِّ والرهافة، والضعف أيضاً، حينما حلت محلها الصنعة والصناعة والاصطناع. في كل صفحة تقريباً سنكتشف هذه الئيمة التي لسانُ حالها يقول : هلموا إلى زمن الطفولة وثنوا معي على الضعف في مقابل الشراسة. وسيأتي الانتصارُ للضعيف والهامشي على المستويين : المضموني والجمالي " ماسحُ الأحذية حرّك الفرشاة ليبلغ جاره / أن سعر الدواء الذي قرره طبيبُ المستوصف / كان عشرين جنيتها /

فارجأ الشفاء لفرصة أخرى". وأما المنحى الفنى الشكلاى
فلأن القصائد جميعها جاءت قصيرة خاطفة، مما نسميها
قصيدة الومضة، ويسميها الإنجليز أبيغرام، ويسميها اليابانيون
هايكو، وإن تمركزت هذه الأخيرة على وصف الطبيعة.
قصائد نثر خاطفة حدّ أن بلغت إحداها خمس كلمات لا غير،
ولنا أن ندرك أن الضعف الذى يعنيه الشاعر لا محل له من
الحقل السلبى كالتخاذل والتراخى، بل على العكس، هو دعوة
لاكتشاف القوة الكامنة داخل الرقة، والعمق الخبئ داخل
البساطة، والسطوة الموغلة فى جوهر الرهافة. أليست قطرة
الماء فتت الصخرة التى صمدت تحت نصل المعول ؟ هى
الرغبة فى العودة إلى البراءة التى اغتالتها آلة الصناعة
والقبضة الأحادية التى سيطرت على العالم بعدما قصمت
شوكة القوة الموازية الأخرى. وبالرغم من السينتمنتالية التى
تطفر من جنبات الديوان، إلا أن القراءة الحصيفة تجعلنا
نكشف أنه ديوان إيجوريا سياسية بامتياز حتى قصائد الحب
المشبعة بمناجاة الحبيبة يمكننا بسهولة تأويلها تأويلا سياسيا :
انتظارك يعنى أن تتجهز عيناى / للعدل / وأن يتأهب ساعدائى
/ لنشيد الإنشاد / ربما لو التقينا منذ عقد / ما انساب تبع /
أنت تعرفين كيف كانت الثمانينيات شحيحة / وفخورة بقلّة
العيون / انتظارك يعنى أن المرجئة / ليسوا قبيحين طيلة
الوقت ". فضلا عن القصائد التى صرخت بمحملها السياسى
على نحو يمزج السخرية بالمرارة : " تألمت لتناقض القلعة /
بين شهرزاد والمعتقل / هل تقول شيئا عن المستبدين ؟ / ... /
نظّ مراد من السور هربا من الوليمة "، والقلعة هنا تحمل
محتملين سياسيين، الأول يحيلنا إلى " مذبح القلعة " التى
جزر فيها محمد على باشا المماليك ولم ينج إلا مراد بك الذى
قفز بحصانه من فوق سورها، والثانى، وهو ما يعنى الشاعر،

هو " معتقل القلعة "، الذى سُجن فيه كثير من مثقفى مصر،
من بينهم الشاعر.

ولأن الشاعر الحدائى لم يعد مبشراً ولا نذيراً، فلن نجد
بالقصائد ثناء حقيقياً على الضعف، لا تصريحاً ولا تلميحاً، بل
يحرص الشاعر على ذلك من الباب الخلفى بأن يرسم الوجه
القبيح الذى غدا عليه العالم الراهن فى " عصر ما بعد
الصناعة " كما فى قصيدة " رومانسية " إذ يقول : " نقاوم
الشجن بعصر ما بعد الصناعة / لكن مشهد عبد الحليم وأخيه
/ فى " حكاية حب " / ينتقم للقتلى " ليواجهنا بالمشهد الحزين،
حين يعلم الأخ الأكبر بموته الوشيك فيصارع أخاه الطفل
بالأمر موصياً إياه بأمهما الكفيفة، هذا المشهد، الذى أبكى جيل
السبعينيين وما قبلهم، لو أعيد إنتاجه الآن، هل سيبكى الجيل
الراهن الما — بعد صناعى، أم سيضحكهم ربما ؟ أبناء ما بعد
الحدائى الذين يفاخرون بتخلصهم من آفة الشجن ومحن القضايا
الكبرى ولعنة الوطن، وغيرها من الهموم التى أثقلت قلوب من
سبقهم، هل هم سعداء بتخفيفهم ؟ أم تعساء بتخليهم ؟ تلك هى
مسألة الديوان إذن، لذلك : " لا ريب أن عصابة عينك اليسرى
/ تعطى مساحة لنصف البصيرة / لتشهدى ما وراء الطبائع
"، من قصيدة " عوراء "، ليؤكد لنا أن الرؤية لا تحتاج إلى
عينين بل إلى حدس وبصيرة وروح حرة.

" كنا فى الخامسة من العمر / نلهو بالرعب / ومرعوبين من
الضحك / المرجيحة غسالة الأنفس / والعكارة / ليس لها
ساقان " حنين للطفولة الأولى، حيث العكارة (الحزن)
سرعان ما تتلاشى عند الأطفال، مثلما نقول فى الدراجة
المصرية : " الكذب مالوش رجلين "، يعنى قصير الأمد، ولن
نحدد هل يحن الشاعر إلى طفولته الخاصة، أم إلى طفولة
الإنسان الأولى قبل هيمنة آلة الحرب والصناعة ؟ وبظنى

يقصد المعنيين، فالشاعر يتوق إلى بكاره الأرض وبراعتها،
بعدما خبر زماننا الموحش الذى غدا فيه : " الجواسيس / فى
أتم صحة، و " البلياتشو جاهز للوظيفة "، وحيث " أسمهان
تحمى بأسودها / أبيضها "، وحيث محبوبة الشاعر علمها
المنورون : " أن سلامة القلب / عار على البيوتات ". كل هذه
الأوضاع الشاذة المقلوبة التى تشي بانهيار الكون الوشيك،
تتوسل شيئاً من استحضار قوة " الضعف " من دواخلنا لكى
نتطهر، لذلك : " الدموع / نذرناها لأنها الغسل / ثم نُطلقها
لأنها طوق الحمامة / هكذا هي الرحمة : / تبدد الكُخل "،
ولذلك أيضاً : " البيوت تاكلها الرطوبة / لذلك يطلقون
الطائرات الورقية / على السطوح / ليثبتوا بها المنازل / على
الأرض " فالدموع التى هي الرمز الأول للضعف، ستتجى
العالم من الانهيار، مثلما الطائرة الورقية الهشة تعمل على
اتزان الأرض المائلة.

سيرد كثيراً ذكر الشاعر الباكستاني محمد إقبال، لأن زماناً
ضائعاً مثل زماننا ما أحوجنا لمثل الذى شدت له أم كلثوم : "
إذا الإيمان ضاع فلا أمان / ولا دنيا لمن لم يحي ديناً "، يقول
سالم : " الصبى الذى تربى على إقبال / أفنقذه / فى الصباح
أقول : صبحه الله بالخير / وفى المساء أقول : / مساءه الله
بالخير / وبينهما أقول : هديتك فى الحفظ والصون " ألم نقل
إن الشاعر يحن إلى طفولته ؟ فليس من " يفتقده إلا الصبى "
الصغير الذى كان. وسنجد ذكراً للنفرى، ووصفى التل،
ومحمد ضياء الحق، وأكبر أحمد، ومحمود أمين العالم (الذى
قرأ الشاعر رسائله التى خطها بيده على جدران سجن القلعة
أثناء اعتقاله فى العهد الناصرى)، وسواهم من الرموز
الإصلاحية فى الوجود. ونصادف " أيلول " ليرمى فى حقل
المتناقضات : أيلول الأسود الأردنى الفلسطينى، وأيلول الذى

اعتقل فيه السادات ١٥٠٠ مصرياً، ثم أيلول التي غنت فيروز
لأوراقه الصفراء. أو نجد شخصاً أسطورية مثل بجماليون
الذي ربما يشير الشاعر — بقوله : " هوّن على فشل بجماليون
" — إلى زمن ما بعد الصناعة الراهن الذي وإن نجح في نحت
التمثال إلا أنه أخفق في صياغة الروح.

(القدس — مايو ٢٠٠٧)

هشاشة الواقع الثقافي تفرى المعتدين

بالتطاول على الإبداع

راسم المدهون

ليست هي المرة الأولى التي يتطع فيها أحدهم لمحاكمة نص إبداعي أو منتج فني، ويحاول إدانته بشتى التهم، وفي المقدمة منها تهمة التجديف والكفر والتطاول على الذات الإلهية، حدث ذلك في عصور الردة والانحطاط وطأطأ رأسه في ثرى التقيم الحضاري والنهوض السياسي والاجتماعي التي كانت ترفع سقف الفكر ومستوى نقاشاته فوق الترهات العصبوية وتتأى به عن ضيق أفقها.

ما يدعونا إلى ذلك ما نشهده بين وقت وآخر من دعاوى "حسبة" يرفعها أحدهم ضد هذا المبدع العربي أو ذاك من أجل محاكمة نص شعري أو كتاب أدبي يرى فيه صاحب الدعوة خروجاً على مفهومه الضيق للإسلام وللإيمان عموماً، فيعتقد أن خراب الأمة وانحدارها الحضاري هما بسبب تلك القصيدة أو الكتاب، أو إذا شئنا الدقة بسبب الحرية التي تسمح بنشر مثل تلك الأعمال، من دون أن يدرك، لجهالته وفظاظته فهمه، أن سبب تدهور أحوال الأمة يعود إلى نقص الحرية ومن ثم إلى عقلية الحجر على مثل تلك النصوص التي يطلب إحضارها إلى المحاكم، من دون أن يدرك أن منطق المحاكمة ذاته هو إلغاء للعقل والعودة إلى محاكم التفتيش، والأهم من ذلك أنه إعلان إفلاس واضح وصريح عن مناقشة تلك النصوص ومقارعة الحجة الفكرية والجمالية بحجة فكرية وجمالية. فالمسائل الرياضية لا يحيلها العقل السليم إلى مخاfer الشرطة بل إلى علماء الرياضيات حصراً وتحديداً.

آخر دعاوى " الحسبة " تلك التي رفعها أحدهم ضد الشاعر المصري حلمي سالم بسبب قصيدة نشرها في مجلة " إبداع " المصرية، ما يعنى دعوة الشاعر احمد عبد المعطى حجازى للمثول امام القضاء أيضا بسبب مسؤوليته كرئيس تحرير للمجلة. وهى حادثة تدفعنا للتساؤل عن ذلك القانون الذى يسمح لوكيل نيابة فى مصر بمحاكمة أثر أدبى يفترض العقل والمنطق أن يتم تقييمه بصورة نقدية — أدبية بعيدا من المحاكم وساحات القضاء. وبكلام آخر : ما هى سلطة القانون المصرى على النص الإبداعي وحرية؟

السؤال ليس بسبب قصيدة سالم وحسب، لكنه سؤال يتعلق بجوهر الحريات ومستقبل الحياة المدنية والاجتماعية ومستقبل التفكير خارج الأطر والقوالب المسبقة الصنع التى تهدد بحرف التطور الإنسانى وزجه فى مآهات مهلكة وذات نهايات شديدة الخطورة

المسألة هنا لا تتعلق بهذا النص الأدبى أو ذاك، لكنها تذهب إلى أهمية الوقوف مطولا أمام الحالة القانونية من أجل صيانة روابطها بالعدالة وضمان أن يستمر القانون حكما اجتماعيا يكفل الحرية ويكفل سلامة التطور والتوجه. ذلك يتطلب نهوض الجسم القضائى المصرى إلى دوره التاريخى الحقيقى برفض هذا النوع من دعاوى " الحسبة " ومحاكمات الرأى وصولا إلى إقرار تخوم واضحة وصريحة بين القانون وبين الهلوسات الشخصية التى تقصد إرضاء نزعات الهيمنة على المجتمع وإعادته إلى " بيت طاعة " القوى الأكثر تخلفا.

القضاء فى حالة كهذه ليس حكما بين الحرية ونقيضها بل هو مثلما يفترض فيه ضمانه الحرية. وقضاة مصر وقانونيوها مدعوون اليوم لأخذ دورهم فى حسم هذه المسألة ووضع حد للتعديات.

(الحياة ٢٧/٥/٢٠٠٧)

زوابع مفتعلة من أجل الشهرة

عبد الله السمطى

أنا شاعر وناقد أدبى من مصر عايشة الحياة الثقافية عن كثب ولى كتب ومقالات كثيفة جدا نشرت فى جل الدوريات العربية، أنحاز للأدب الأصيل وأدب الحداثة المتعقل، ويطيب لى هنا أن أوضح الصورة بتركيز : الشاعر حلمى سالم وقد كتبت عنه عدة مقالات من قبل يريد دائما أن يشغل الراى العام الثقافى، وهو يكتب هذه الأشياء الخارجة فى قصائده دائما، ويستثير المتدينين ببعض العبارات التى يحشرها حشرا فى قصائده : الرب، الإله، الرسول، وهو يكتب ضد المشاعر الإسلامية، ويسخر من بعض المفردات الإسلامية فى قصائده مثل : الشهادة، الفقه، الشرع، (كن فيكون) يقلبها فى إحدى قصائده لتتحول إلى لفظة جنسية، وهكذا. فضلا عن رداءة هذه القصيدة التى تتضمن أى كلام فى (صديقه الشاعر جمال القصاص ذكر لى أنهم يتحدثون بكلام فى المقهى ويجد حلمى سالم يكتبه فى نصوصه على أنه شعر !) خلاصة القول : إن هناك تعمد من قبل حلمى سالم وبعض مجايليه من الشعراء لاستثارة المتدينين واستثارة المشاعر الإسلامية، ثم يقال فى الرد : عصر الظلام، وفقهاء الظلام والرجعيون. رأيت - وأنا شاعر ينتمى للحداثة الشعرية - أن حلمى سالم مخطئ، وكذا حجازى الذى نشر هذا النص الردى. وأدعو المتقنين إلى استجلاء الحقائق كاملة وعدم الوقوع فى هذا الفخ الشعرى المزيف.

(الانترنت يوليو ٢٠٠٧)

مجرد اجتهاد

محمد الزرقانى

لا أفهم ما هو السر فى تلك الحالة من الصمت المريب التى واكبت اعلان الوزير الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة فوز الشاعر الذى أساء إلى الذات الالهية وطعن أبناء بلده — من المسلمين والاقباط على السواء — فى مقدساتهم ومشاعرهم، ثم وقف مزهوا بعد ذلك يدافع عن ذلك الاختيار " المريب " وعن ذلك الشاعر محدود الموهبة الشعرية، مما يعطى الضوء الأخضر لكل مدع ان يكتب ويهاجم كافة المقدسات وصولاً الى الذات الالهية، اذا كان هناك من يعتبر ذلك شعراً وأدباً وابداعاً، واذا كان لدينا وزير يشجع كل ما هو شاذ وخارج عن اداب وقيم واخلاق المجتمع والدين !

ولا أدري لماذا سكت مجلس الشعب ومجلس الشورى عن هذه الواقعة الخطيرة ؟.. ولا أدري أيضاً لماذا وقف الأزهر الشريف صامتاً ازاء هذه الجريمة ؟.. وهل أزمة " كادر " المعلمين الأزهريين أخطر من الاساءة إلى الله " عز وجل " وإلى الدين وإلى المجتمع ؟.. أرجو أن أسمع عن " وقفة " لامام المسلمين فى مصر ولعلماء الأزهر الشريف، توقف كل المجترئين على الدين عند حدودهم.. أما وزارة الأوقاف فإننى أربأ بالدكتور محمود حمدي زقزوق ان تمنعه عضويته بالوزارة من اتخاذ موقف من زميله وزير الثقافة، وانتظر منه موقفا ينتصر فيه لدينه ومقدساته.. كما أننى ما زلت فى انتظار رأى فضيلة الدكتور على جمعة مفتى مصر، ويجب ان يكون له رأى فى هذه الجريمة !

ومن المؤكد ان السكوت على " السخافة " فى وزارة الثقافة.. سوف يدفعها للمزيد من التحدى والمزيد من الاساءة — التى أصبحت متعمدة — والدليل أن هيئة قصور الثقافة التابعة لمعية

السيد الوزير الفنان، قامت بإصدار الأعمال الكاملة لشاعر
عربي يدعى " أنسى الحاج " كلها تطاول وبذاءة وإساءة إلى
الذات الإلهية وإلى كافة المقدسات الدينية.. ومع هذا السكوت "
المريب "، أعتقد أنه ما زالت هناك الكثير من الاساءات
القادمة، والتي يقف وراءها أنصار " العلمانية " المتحولون من
ايدولوجيات اخرى انتهى عمرها الافتراضى، والذين يؤدون
دورهم بكفاءة ويقبضون الثمن.. وباله من ثمن.. وبئس الثمن!
(اللواء الإسلامى ٢٠٠٧/٧/٥)

التناقض الغريب

د. محمد عبد الكريم محسن

حين أساء سلمان رشدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في "آيات شيطانية" قوبل بالاستتكار الشديد، وأحيط ما افتراه بالتدديد والرفض، والاتهام بالكفر، وعندما أساء حلمى سالم الى الذات الالهية متجرباً على الله سبحانه في قصيدة "شرفة ليلي مراد" قابله صفوة المثقفين فى المجلس الأعلى للفنون والآداب فى مصر بالحفاوة، والتكريم، وأعطى جائزة التفوق، وهذا تناقض غريب، وكان المثقفين فى مصر يقرون مسلكه وموقفه الذى يسخر من الدين فلقد استبعدوا علماء مصر الذى قدموا انتاجهم المتميز المفيد الجديد، وأثروا حلمى وهجومه الشائن على الذات الالهية متجاهلين منح جائزة التفوق لمن أخلصوا فى البحث والإبداع العلمى، وسما عطاؤهم، وبرز فضلهم، فماذا جرى لصفوة الأدباء والمثقفين؟!

□□ محرر "بريد الاهرام" : ليتنا نعرف حيثيات فوز من حصلوا على هذه الجوائز وأمثالها ومقارنة هذه حيثيات بعطاء من لم يفوزوا بها لكى تكون هناك شفافية كاملة تعطى كل ذى حق حقه.. وإذا كنا نثور كل هذه الثورات العارمة ضد من يسيئون الى الرسول صلى الله عليه وسلم من ابناء الغرب.. فما بالنا بواحد منا يسيئ إلى الخالق سبحانه وتعالى..

ما أتوقعه هو أنه لن يرد علينا أحد.. فلقد جرت العادة على ذلك من جانب وزارة الثقافة.. لكننا نفعل ما فى وسعنا ليكون رأى العام على بيّنة بما يحدث!!

(بريد الأهرام ٢٠٠٧/٧/٩)

مجرد اجتهاد

محمد الزرقاني

هل من الممكن أن نتصور أن هناك " طابور خامس " نجح في التسلل إلى وزارة الثقافة وإلى كافة أجهزتها ؟.. وهذا الطابور يعمل في الخفاء ويسعى إلى إحداث فتنة في المجتمع، من خلال الإساءة إلى المقدسات، والتي وصلت إلى حد الإساءة للذات الإلهية، ولا أعرف إن كان ذلك يحدث في غفلة من المسؤولين وبدون علمهم، أو أنه يحدث بمباركتهم وموافقتهم ؟.. وبكل حسن النية أجدني أميل إلى الافتراض الأول، أي أن ما يجري يحدث دون علم كبار المسؤولين واستغلالا لتفاهتهم، وإن كان ذلك لا يعفيهم من المسؤولية !

مطبوعات وزارة الثقافة - أو على الأصح الجهات التابعة لها - أصبحت تقدم إلى القراء روايات وقصصا جنسية فجحة بدعوى الإبداع.. وأيضا لن ينسى أحد أزمة كتاب " وليمة لأعشاب البحر " للكاتب السوري " حيدر حيدر "، والذي أثار أزمة شديدة وتحرك الشارع المصري كله ضده.. ثم كانت قصيدة الشاعر حلمي سالم التي أساء فيها إلى الذات الإلهية، ونشرتها إحدى مجلات الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبالرغم من الأزمة التي أثارها القصيدة، فقد تم منح الكاتب جائزة " التفوق ".. لماذا ؟.. لا أحد يدري.. ولا أريد أن أتهم أحداً ؟!

ثم تأتي الهيئة العامة لقصور الثقافة، والمفروض فيها مخاطبة كل فئات المجتمع، وخاصة البسطاء والشباب.. لتقدم لهؤلاء الأعمال الكاملة لشاعر عربي يدعى " أنسي الحاج "، لا يستطيع أن ادعى أنني أعرفه، ربما لأنني لست مثقفا ولست من المستهدفين من قبل وزارة الثقافة - يصول ويجول فيها في " قلة الأدب " وإفساد قيم المجتمع وأخلاقه، باستخدام ألفاظ

قبيحة يندى لها الجبين، ويخجل الكثيرون من مجرد التفوه بها.. وللأسف فإنه لم يكتف بذلك، وإنما ذهب إلى ما هو أكثر " قذارة " — وعفوا لاستخدام هذا التعبير — عندما تجاسر إلى أبعد مدى، وتجراً على الذات الإلهية وأساء أدبه تجاهها.. فنقرأ له " الله ويداه وشم على منتصفه.. الله إليته " .. بل ويزيد في تطعه ويقول : " أهز الله.. أضربه " .. فماذا يريد المسئولون بقصور الثقافة من نشر هذا الكلام ؟.. ولماذا يريدون الإساءة إلى المجتمع ؟.. وهل هذه الكلمات لهذا الشاعر " المخرف " تمثل إبداعاً ما ؟

لابد من وقفة يتصدى فيها المجتمع كله لهذا الطابور الخامس.. قبل أن ينجح في هدفه الرامى إلى ضرب الاستقرار داخل المجتمع بالإساءة إلى رموزه ومقدساته.. وحسبى الله ونعم الوكيل.

(اللواء الإسلامى ٢٠٠٧/٧/١٢)

قصيدة : (الرد الحاسم على المجرم

(حلمى سالم)

« الرجل الذى سب الله عز وجل »

عبد الله شعبان الجعيدى

هذه رسالة مئى إلى كلب الشعراء الذى رفع رأسه متطاولاً
لينبح السحاب فى السماء. ذلك الأبق الآثم والمتعدى الظالم
المدعو (حلمى سالم) رئيس تحرير مجلة (أدب ونقد) ذلك
المجنون الذى تجرأ على الذات الإلهية، وهتك جميع الحرمات
والمقدسات، وتجاوز جميع الخطوط الحمراء متترعاً بالرمز
والمجاز فى الصور والمعانى الشعرية، ومتستراً وراء حرية
الإبداع وما أعجب تلك الحرية.

إليه أكتب هذه القصيدة التى جعلتها تسعة وتسعين بيتاً بعدد
أسماء الله الحسنى لكى أقول لهذا المجرم المعاند : أنت
حاربت الله بسلاح الشعر، وأنا أرد عليك أيضاً بسلاح الشعر
وأنبئك أننى على أتم الاستعداد لمواجهةك ومناظرتك فى أى
وقت شئت، فلتكن أنت من حزب الشيطان، ولأكن أنا من
حزب الملك الديان، ألا إن حزب الله هم المفلحون، ألا إن
حزب الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنبت

إمهالُ ربك بالخطأ أغراكا	حتى سببت بخسنة مولاكا
ياويل ويلك كيف صرت على الملا	مستهزئاً جهراً بمن سواكا
يا أيها العبد المهين أراك قد	غررتك نفسك واتبعت هواكا
أنا لا أصدق أن مثلك عاقل	هذا ضلال بالجنون أتاكا
إنى لأعلم بل وأقسم صادقاً	فى أن إبليس الذى أملاكا
أصبحت فى كل العيون مُحَقَّراً	والكل فى ذات الإله قلاكا
يا ابن سالم لن تراك سلامة	بل سوف تلقى نكبة وهلاكا
لا تعجبن من حلم ربك إنه	هو من بإسم الحلم قد سمَّاكا
أظننت ربك لا يعاقب مجرماً	أو ليس يقدر أن يرُدَّ أذاكا

أتهين قدر الله جل جلاله
بل ليت ربك قبل أي كتابة
أتسب من يحوى الوجود بقدره
أتسب من بيديه رزقك وهو من
أتسب من بيديه عمرك والمدى
أتعيب من يرجوه كل بنى الورى
هب ان كل الناس صرت عدوهم
هب أن عينك أصبحت رهن العمى
هب أن جسمك صار ميتاً عاجزاً
أنسيت يوماً كنت فيه ظامناً
أنسيت يوماً كنت صاحب علة
أنسيت يوماً كنت فيه خائفاً
أو لم تعش فى الفقر يوماً واحداً
تبت يداك أليس من سقته
إن كنت تسخر من إلهك فابتعد
وارفض إذا حاربته نعماءه
أوما علمت بيوم بُوت بسبه
إن كان غرك بعض علمك فالذى
أو كان غرك بعض عقلك فالذى
أو كان غرك قوة تحيا بها
وهو الذى فضلاً حباك مجلة
يا أيها الوغد المحارب ربّه
يا من تُبين للأنام شجاعة
هل تستطيع تسب بعض عباده
أفعلت ذلك باحثاً عن شهرة
أرأيت ذلك وحده ثمناً إذا
والله لم تك فى احتياج للعلا
والمال عندك لست صاحب حاجة
لو كنت مجنوناً لسامحك الورى
ولو استشرت العقل قبل جناية

يا ليت قبل القول أخرس فاكا
بيديك شلّ ببطشه يُمناكا
جبارة أو ما تراه حواكا
لولا لم تجد الطعام يداكا
وإذا مرضت فمن يديه دواكا
أفلا تراه مُحققاً لرجاكا
فمن الذى ينجيك من أعداكا
فمن الذى سيزيل عنك عماكا
فمن الذى يهدى إليك حراكا
فمن الذى من مائه أسفاكا
فمن الذى بعد العناء شفاكا
فمن الذى بالأمن قد وافاكا
فمن الذى بالامن قد وافاكا
هو من يُسير فى يدك دماكا
عن ملكه فهو الذى أواكا
ولتحى إن تقدر على نعماكا
أن الذى ما إن تراه يراكا
حقّره بالعلم قد أولاكا
حقّره أعطى لك الإدراكا
فهو الذى من فضله قواكا
وبها على الأدباء قد جلاكا
والله ما أغباك ما أطغاكا
فى سب من برّأ الورى وبرّاكا
من غير أن تخشى فما أخزاكا
أم كى تنال المال والأملاكا
يوماً سخرت بقدر من أنشاكا
فالهنّا بالإشتهار حباكا
فعلى إله الكون ما جرّاكا
لكن عقلك فى جميع فواكا
لنهاك عقلك قائلاً إياكا

دمرت ما حصلته من رفعة
أنكرت فضل الله طرّاً ملقياً
وهدمت أبراج الوفاء جميعها
هلا جعلت الله مثل أب فهل
إن الذي ربّاك ليس أباك بل
أبشر فإنك لست من أهل الهدى
من كل ما أكرمت لست بهارب
فإذا لقيت الله يا عبد الهوى
حاذر مقام الله يا أطغى الورى
أتسب من خلق السماوات العلى
أتسب من جنّت الحياة بإذنه
أتسب من لو شاء موتك ثم ذا
أظننت أنك فى الحياة مُخلداً
من ذا سيغى عنك من غضب الإله
الآن أنت خسرت دنياك التى
إن الذى رُمّت الهناء بفعله
وكما سخرت من الإله على الملا
يا من غضبتكم للرسول من الذى
لم نعدّل الدنمارك والفاثيكان فى
مينا الذى سب الإله تحدياً
والغرب معذور بكفر ظاهر
فلنصلحوا ما فى صميم صفوفنا
إن لم تُعاقب كل باغ مجرم
يا ناظماً (ليلى مراد بشرفة)
يا سافكا دمّ القداسة مهديراً
حرية الإبداع ليست هكذا
هل ذاك من أدب البلاغة يا ترى
الناس تبكى لوعة وتأثراً
أقول ليس الله شرطياً لكى
وتقول أن الله من أهل القرى

واتيت جرماً بالهوان كسأكا
كل الموائق والعهود وراكا
يا خائناً لله ما أجفاكا
واجهت يوماً بالجحود أبأكا
رب العباد هو الذى ربّأكا
لو شاء ربك تهتدى لهدأكا
فغداً ستلقى فى الحساب جزأكا
ماذا ستفعل حينما يلقأكا
واجرو على من شئت إلا ذأكا
والأرض والأحياء والأفلاكأكا
وتخلقت من أمره أعضأكا
فى لحظة وإذا أراد محاكا
والموت يبحث عنك طول مذكأكا
ومن سيضمن بعد ذا عقأكا
ترجو وضاعت مثلها أخراكأكا
بين الأنام هو الذى أشقأكا
فغداً ستجنى السُخريات كذاكا
سيقيم من أجل الإله عراكأكا
سب الرسول وما لنا نتشاكى
من غير أن يجد العقاب درأكا
ما بال من صحبوا الهدى نساكأكا
من شاء مينا المجرمين فهأكا
كل سيغدو باغياً أقأكا
شرف المراد فقدته لسوأكا
لم نلق مثلك فى الورى سقأكا
من قال أن تهجو الذى سوأكا
أم ذاك أمسى بالخنا هتأكا
مما جنيت وأنت لا تتباكى
ندلى بسم من خبيث لظأكا
ويزعط البط الذى بحماكا

ويجس للبقرات ضرعاً صائحاً
 أتخوض في تشويه أكبر سورة
 وتقول ليس الله إلا طائراً
 وتقول ما هو عسكريُّ مُرورنا
 وتخطب الأنثى العشيقَةَ ناهياً
 وتقول هل تبغين منه تمشياً
 أرَضِيتَ ربك للمرور منظماً
 اذهب عليك من البرايا لعنة
 إن الذي خلق الكلاب وغيرها
 أصبحت بين الناس أقبح عبدة
 لو أن طفلاً قد رآك وكان في
 فالطفل يكره من يسب إلهه
 إن البهائم والجماد كليهما
 إن احترام الله أوجب واجب
 حتى الذين بربهم قد أشركوا
 كم ملحد يخشى التلفظ شائماً
 حاولت أن تصطاد مجدك جاهلاً
 أتروم تحقيق الرجاء بسب من
 هل أنت من بعد الخطيئة مسلمٌ
 عجباً رآك الناس عبداً مسلماً
 اليوم لحنتَ إلى الخلائق ملحداً
 ما زال عندك فرصةٌ مفتوحة
 ما في رجوعك للآله نقيصة
 بادر وقل يارب إني مخطئٌ
 بادر وقل يارب سامح مذنباً
 بادر ولا تك بالعناد مكابراً
 بادر وإني واثقٌ من أنه
 يارب نعلم أن بطشك قاهرٌ
 يارب كل الكون أصبح ساخطاً
 يارب عفوك إن سبّةً فاجر

ما أوفر اللبن الذي واثاك
 غدرأ وتلقى فوقها الأشواك
 فوق الرؤوس مُرفرفاً فتاك
 نزّهته لتواصل استهزاک
 عن أن تعاتب ربنا عتباك
 بعصاه يخطر ها هنا وهناك
 وهو الذي في ذاك لا يرضاك
 والله من أرض الوصال نفاك
 حاشاه يُنقص من علاه عواك
 يا من سرّت نحو الضياع خطاك
 كفيه سهمٌ واحدٌ لرمّاك
 ويَعْدُه يستوجب الإهلاک
 يريان فيك الفاسق الأفاک
 فالكل ملتزمٌ به استمساك
 قد عظموه وما ادّعوا إشراك
 لله فيمن الحدوا إلّاك
 فنصبت للفشل الذريع شراك
 بيديه — يا معتوه — كل مُناك
 أم لم ترَ الإسلام من مسعاك
 واليوم قد أبديت ما أبداك
 وهوى قناع طالما أخفاك
 لتتوب فلتتجل استدراك
 أتراك صرت مكابراً أتراك
 رُحماك يارب الوری رُحماك
 قد غاب عنه عقله فعصاك
 فعساك تنجو في الحساب عساك
 سيقول يا عبدی غفرتُ خطاک
 والأرض تحذر من عذاب سَمّاك
 والكل بالدعوات قد ناداك
 ليست تُقلل من عظیم علاک

القضاء أمنا..
في شاعر عديم الأدب
حمدي عبد الهادي

لأنه تعدى حدود الأنس
قام يزعم زعقة غضب
مفيش وقفة تتفى العجب
وضوء أخضر كان السبب
طيب هوه فين من العرب
يبقى جريمة وسجن انكتب
الوزير يديلو اللقب
يصحح الوضع أصله انقلب
مقابل باطل عليه الطلب
وهات الحق فين ما اتسلب

شاعر الإساءة أخذ اللقب
سب ربه ومين رده ؟
كله سكوت كان الموت
لقوا الأمر فرصة عمر
اخينا بقي شاعر العرب
يا موحدين سب الدين
أما السب في ذات الرب
يبقى الرضا بحكم القضاء
حقنا راح شكل صراح
ياقاضي واحكم بحكم الله

تبرعوا لبناء متحف !!

جمال عبد الرحيم

تلقيت عشرات الرسائل تعقيباً على ما كتبت في ٣ يوليو تحت عنوان ((أستاذ الأزهر يدافع عن الإلحاد)) وفي ١٠ يوليو تحت عنوان ((جائزة التفوق في الإلحاد))..

الكل اتفق على ضرورة محاسبة الدكتور محمود خيال أستاذ الطب بجامعة الأزهر بشأن ما جاء على لسانه عبر قناة النيل الثقافية من تجاوزات خطيرة ضد الدين الإسلامي الإلهية وفي الوقت نفسه استنكروا قرار وزير الثقافة بمنح الشاعر حلمي سالم جائزة التفوق في الآداب رغم تطاوله على الذات الإلهية في قصيدة ((شرفة ليلي مراد)) التي نشرتها مجلة ((إبداع)) التي تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بوزارة الثقافة.

في نفس اليوم الذي نشرت فيه ما جاء على لسان الدكتور محمود خيال الأستاذ بطب الأزهر من تجاوزات ضد الدين الإسلامي في برنامج ((كتب ممنوعة)) بقناة النيل الثقافية تلقيت اتصالاً هاتفياً من مسئول كبير بجامعة الأزهر طلب مني تسجيلاً للبرنامج حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الدكتور محمود خيال.. كما تلقيت اتصالاً هاتفياً آخر من المحامي المعروف نبيل الوحش أكد لي خلاله أنه يعد حالياً مذكرة بشأن التجاوزات التي جاءت على لسان الدكتور خيال ضد الدين الإسلامي لتقديمها إلى المستشار عبد المجيد محمود النائب العام بتهمة ازدراء الدين الإسلامي المنصوص عليها في المادة ٩٨ من قانون العقوبات.

وقال القارئ على حسن صديق من الحضرة القبلية بالإسكندرية تعقيباً على منح جائزة التفوق للشاعر حلمي سالم : ((إن إقدام وزير الثقافة على منح هذا الحلمى سالم جائزة

التفوق هو تحد سافر لمشاعر المسلمين، واستهانة بعقائدهم
السمة تماماً مثل ما فعلته ملكة بريطانيا بمنحها المارق
المرتد سلمان رشدي صاحب كتاب آيات شيطانية لقب فارس
(سير) .. إن هذا الفعل من السيد وزير الثقافة بمنحه
الجائزة لهذا الشخص هو بمثابة تشجيع وتحفيز لكل كاره
وحاقد على الأديان على التماذي في فعله.. وهو استهانة
واستخفاف بالرأي العام الذي رفض واستنكر بشدة ما فعله هذا
الحلمي سالم.. إن الواجب على السادة المسئولين وأصحاب
المناصب القيادية أن يستجيبوا للرأي العام ويسيروا في نفس
اتجاهه خاصة في الأمور العقائدية حتى ولو كان مخالفاً
لأرائهم واتجاهاتهم.. ولقد رأينا موقفاً موحداً في مجلس
الشعب المصري برفض وإدانة ما قامت به ملكة بريطانيا
بمنحها لقب فارس للمرتد سلمان رشدي، ولكن للأسف الشديد
لم نر أي رد فعل من المجلس الموقر تجاه فعل وزير الثقافة
ومنحه جائزة التفوق لمن تطاول وتجراً على الذات الإلهية
!!.. نأمل أن نرى رد فعل مناسب من أعضاء مجلس الشعب
الموقر تجاه ما يحدث ومحاسبة السيد وزير الثقافة تحت قبة
المجلس).

وقال المحامي طه محمود عبد الجليل : ((العجيب والغريب
أن الدولة ممثلة في وزارة الثقافة التي تكرم الشاعر حلمي
سالم الآن هي التي سبق أن صادرت عدد المجلة المنشور به
هذه القصيدة الفاجرة حفاظاً على مشاعر المصريين !!!...
والغريب أن الدولة ممثلة في الحكومة ومجلس الشعب قد
ادانت في البيان الصادر من مجلس الشعب يوم ٢٠
يونيو الماضي ما فعلته ملكة انجلترا في تكريمها للمدعو سلمان
رشدي واعطته لقب النبيل وقال البيان: إن مثل هذا الفعل فيه
تحد سافر لمشاعر المسلمين في مضارق الأرض ومغاربها

وأنه يزكى روح التعصب ويحرك نوازع الغضب فى نفوس المسلمين.. فإذا كانت الدولة فى هذا البيان قد أدانت انجلترا بتكريم رجل أساء الى الاسلام والنبي (صلى الله عليه وسلم) فكيف يكرمون ابنا من أبناء مصر لم يحترم دستورها ولا عقيدتها ولا دينها الرسمى ووقع فى ازدراء الأديان والاساءة للذات الإلهية ودفعت له مبلغا باهظاً من عرق الكادحين الفقراء تكرمه به على تفوقه فى ارتكاب جريمته النكراء التى بسببها سبق أن صادرت عدد مجلة "إبداع" وهو ما يعد إقراراً منها بأن القصيدة صادمة لمشاعر الأمة ونشرها فيه خروج على المقومات الأساسية للنجتمع المصرى الذى يجب المحافظة عليها ومنع الخروج عنها، واولها الدين والأخلاق".

ويمكن القول إن منح جائزة التفوق للشاعر حلمى سالم فتح النار عليه مرة أخرى كما فتح النار على وزير الثقافة، حيث تقدم كل من حمدى الطحان رئيس لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب والنائب مؤمن زعرور بطلب إحاطة إلى الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء وفاروق حسنى وزير الثقافة للتحقق فى منح الشاعر جائزة التفوق رغم تطاوله على الذات الإلهية، كما سارع عدد من المحامين وعلماء الدين بإقامة العديد من الدعاوى القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة طالبوا فيها بوقف تنفيذ قرار وزير الثقافة بمنح الجائزة للشاعر حلمى سالم ورد مبلغ الـ ٥٠ ألف جنيه التى حصل عليها.

ويبدو أن وزير الثقافة اعتاد أن يقدم لنا كل ما هو غريب وعجيب.. فقد سبق لسيادته أن أدلى بتصريحات غريبة ضد الحجاب، بعدها أكد أن أركان الإسلام أربعة بدلاً من خمسة!!.. ثم إصدار توجيهاته بمصادرة مجلة ((إبداع)) التى نشرت قصيدة الشاعر حلمى سالم، واعتبر أن ما جاء

فيها يمثل خروجاً على الدين الإسلامي والقيم والأعراف والمجتمع، ثم عاد ومنح الشاعر جائزة التفوق في الآداب !!..
أما آخر عجائب وغرائب معالي الوزير فهي حملته التي دعا فيها كل المصريين لنيل شرف التبرع لبناء المتحف المصري الكبير ولو بجنيه، وهو ما يوفر ما لنا ٧٥ مليون جنيه كحد أدنى، حسب ما جاء على لسان سيادته - والغريب والعجيب في هذا الأمر هو أن معالي الوزير ينفق ملايين الجنيهات على كتب ومجلات هابطة تسمى للإسلام.. ويمنح جوائز بمئات الآلاف لأشخاص يتناولون على الذات الإلهية، وفي نفس الوقت يطلب من المواطنين الغلبة المطحونين التبرع لبناء المتحف المصري الكبير !!..

الأغرب أن معالي الوزير يراهن على جمع ٧٥ مليون جنيه من ٧٥ مليون مصري معتقداً أن الجنيه الواحد مبلغ بسيط، وأقول لسيادته : إن هناك الكثير والكثير من المصريين لا يملكون هذا الجنيه وإذا حصلوا عليه فأعتقد أنهم سوف ينفقونه لشراء سندوتش فول أو طعمية.. أما إذا كان لمعاليك رأى آخر فليتبرعوا به ويناموا بالجوع علشان خاطر عيون المتحف المصري الكبير.

(الجمهورية ٢٤/٧/٢٠٠٧)

حلمى سالم يفوز بجائزة التفوق : ساندويتش فول بالزيت الحار على الرصيف فاطمة ناعوت

بعض الأحداث تكتسب أهميتها من توقيت حدوثها. الجوائز أيضاً. وتأتى جائزة التفوق التى نالها الشاعر حلمى سالم فى هذا التوقيت تحديداً لتؤكد تلك الفكرة. أما الجائزة فقيمتها فى أن الشاعر لم يسع إليها. فكل جائزة يسعى إليها لا يُعول عليها، كما نسي أن يقول ابن عربى. بل رشحه إليها أتيليه القاهرة فى بادرة طيبة تحسب له لقاء مشروع حلمى سالم الشعرى والفكرى والنهضوى المائز طوال ثلاثين عاماً مضت.

والحق أن لحلمى سالم وجهة نظر تُحترم فيما يخص الشاعر وقصة الجوائز. فهو، الذى لم يسع لجائزة طوال حياته، يؤمن أن الشاعر لا يسعى بل يسعى إليه. وأعلم أن مؤسسة خليجية طلبت منه مرة التقدم بأعماله لمسابقة ما، وكان نيله الجائزة السخية شبه مؤكد، لكنه رفض قائلاً إن شعره لا يوضع فى ميزان التحكم، مضيفاً أن الشعر بوجه عام لا قبل لتحكيمه وتعبيره وإخضاعه لقرار لجنة. لهذا لا نندش حين نعرف أنه لم ينل طوال مشواره سوى جائزة واحدة عام ١٩٩٧ هى جائزة كفافيس التى لا يتم التقدم إليها، بل تُمنح رأساً من قبل اللجنة حسب تقديرها الخاص، فى حين نال مجايلوه وما بعد مجايليه الساعين للجوائز المتربصين بها العديد من تلك المغانم التى لا تعنى شيئاً فى ذاتها ولا تضع معياراً حقيقياً لقيمة المبدع. هذا عن الجائزة، أما عن توقيتها فهو العبقرية كلها. فأن ينال الرجل جائزة التفوق فى هذه اللحظة تحديداً، يعنى أن شيئاً جميلاً يتسلسل وسط العتمة. ففى حين قامت الدنيا والآخرة على قصيدة كتبها الشاعر قبل عشر سنوات زُعم، من قبل بعض أبعد الناس مقدرة

على تعاطي الشعر، أن بها مساساً بالذات الإلهية، فتبارى المتبارون من الدُناة والقصة في نهش لحم الشاعر حياً، منهم خلصاؤه ورفقاء عمره، حتى تحول الرجل إلى لعنة البعد عنها غنيمة، والقرب منها مخاطرة ومقامرة غير محسوبة، في حين ذلك، تنهض لجنة ما، لا أعرف اسم واحد منها لأحبيه، بتلويح جسر للشاعر لتحیی تجربته الثرية، غير عابئة بواقع مشتعل من الظالمين والحاقدین والصائدين في الماء العكر. لذلك حين سمعتُ بفوزه لم أفرح له بل فرحتُ بفكرة أن ثمة جمالا في الحياة ما زال قائما. ولم أصفق له، بل صفتُ لهذا الكيان الاعتباري الشجاع المتمثل في مجلس إدارة الأتيليه أولا ثم ثانياً في لجنة تحكيم الجائزة.

حين أمسكتُ القلم لأكتب عن حلمي سالم، بمناسبة فوزه بجائزة التفوق كان أمامي خياران. أما الخيار النكیّ الآمن بأن أتکلم عنه بوصفه أحد شعراء هذا البلد الكبار ممن صنعوا بصمة قوية في حركة الشعر الحديث، وبهذا أنأى بنفسی عن لائمة وتقولاتٍ محتملة، وإما الخيار الأنبل، لكن غير المأمون، وهو أن أفتح صدري مُشرعاً لأتکلم عنه بحرية كإنسان، دافعة فاتورة ذلك الطيش من تقولات المتقولين والهزمة اللزمة.

كيف أرى حلمي سالم كرجل خبرته عن قرب وتعلمت منه قيماً كثيرة ساظلُ مدينة له بها ما امتد بي العمر؟ ولم أتردد واخترتُ الطريق الوعرة، ولتذهب الدبلوماسية والنكاء إلى الجحيم. أعرف أن حلمي سالم يمثل كاريزما ضخمة لأبناء جيلی والأجيال السابقة. تأكدتُ لي كاريزماه وشعبيته إبان جلطة المخ التي ضربته قبل ثلاثة أعوام وكان طاقم التمريض في مستشفى القصر العيني يزجرون الزائرين الذين كانوا يتوافدون على مدار الساعة دون انقطاع. لذلك لا أريد أن أزايد في محبته على أحد. على أنني سأشير إلى أبرز ما فتنني فيه كعقل وكإنسان. في

المرحلة الثانوية استحدثت مدرستي نهجا تجريبيا واختارت بعضاً من الطلاب أدخلتهم في كورس اسمه صناعة عالم، على نسق صناعة النجم هذه الأيام. وأذكر أن أول درس تلقيناه كان : لا تأخذ أى شيء كمسألة. علمونا أن حتى الثوابت العلمية التى يدرسونها لنا، قد تتبدل غداً، ومن ثم يجب النظر بعين الشك والارتياب لكل حقيقة وجودية أو علمية. وأن وظيفة القانون الوحيدة هى أن نتعلمه اليوم لنحطمه غداً. لم أكن قد قرأت هيجر ولا ديكارت، اللهم إلا ديكارت الرياضى وليس الفيلسوف. وقتها رحبت أرقبُ بدهشة كل هؤلاء البشر المطمئنين إلى ثوابتهم. أمي، أخى، أصدقائى، أقربائى، الساسة، المفكرون، الأدباء، رجال الدين. وسألت نفسى : هل يمكن أن يكون كل هؤلاء على خطأ ومعلمنا وديكارت على صواب ؟ ودخلت الجامعة، وتعرفت على أسرة الشروق ماركسية التوجه، واستطعت الحصول على كتاب رأس المال، ولما ضبطته أمي فى درج مكتبي أقامت الدنيا فوق رأسي الصغير الذى حتى لم يستوعب أفكار الكتاب لأعود من الجامعة يوماً فأجد كل أفراد عائلتي فى انتظاري بالسياط والوعيد والويل والثبور وعذاب القبور، مهدديننى بكونى سأتسبب فى إقصائهم عن مناصبهم وسجنهم ربما بسبب رعونتى وطيشى. كان ذلك فى الثمانينات حين كلمة شيوعى كانت تعنى كافراً وملحداً ومجرماً كما أشاع وقتئذ النظام السادى. لا يعرف حلمى سالم أننى رمقته للمرة الأولى فى هذا التوقيت فى حزب التجمع أثناء زيارتى وزميلتى بكلية الهندسة التى تحب أحد أعضاء الحزب. لمحته يمرق مسرعاً فى القاعة وأدهشنى شعره الكث غير الحليق. تصورت حينئذ أن كل شيوعى لا بد أن يحمل هذه السمة تشبهاً بماركس. لكن لقاءنا الفعلى الأول كان فى ورشة الزيتون أثناء مناقشة أحد دواوين الشاعرة سهير المصادفة عام ٢٠٠٠ ربما. كان أن قال أحد الحضور : لو كانت قصيدة

النثر شعراً فكلامُ العرب باطل، فرد حلمى سالم ببساطة : نعم، كلامُ العرب باطل ! خبطتني العبارة كحجر في رأس، وتذكرت درسى الأول في الشك. قلت : الرجل يجترئ على المسلمات. هذا الرجل مختلف، أو مجنون. من وقتها بتُ ألحظ تلك النزعة التمردية الهادمة للمسلمات في مجمل تفكيره. في الندوات عادة ما يبنى المناقشون بنيانهم النقدي على نحو تراكمي. كلُّ يكملُ ببيان أخيه. ثم يأتي حلمى سالم ليقوضَ هذا البناء الذى أوشك أن يكتمل، ليحط نواة النقاش في بقعة أخرى جديدة ومغايرة. ربما هذا المنحى في التفكير انعكس بقوة على تجربته الشعرية مما حدا بالنقاد أن يسموه المجدد والمتمرد أو فتاح السكك كما لقبته بركسام رمضان فى كتابها طيورُ خارج السرب. أحببته حين جسدَ لى، على نحو عمليّ، الدرسَ النظريّ الأول فى الشك الديكارتى. وأحببته حين انعكس ذلك الشكُّ على سلوكه الإنسانى فأفرز، بالضرورة، احتراماً لوجهات النظر المخالفة له. أراه يصافح مهاجميه ومنتقديه بسعة صدر ورحابة روح تغيظنى بقدر ما تدهشنى. بل ويطلب قصائدهم لينشرها فى مجلته، فاصلاً بحسم بين النصّ وبين الشخص وبين الموقف منه. علمنى أن الترفع عن العداء قوة. أحببته حين تضامن مع كل حرية رأى حتى مع رأى من يخالفونه التوجه مثل عبد الصبور شاهين. أحببته حين استقال من لجنة الشعر بسبب الممارسات السلفية من قيل أعضائها. وأحببته حين انسحب من مهرجان القاهرة الدولى للشعر، الذى أقامه المجلس الأعلى للثقافة فى شباط (فبراير) الماضى، معتذراً عن أمسيته العالمية اعتراضاً على إقصاء المهرجان ثلاثة أجيال شابة. وأحببته حين أقام لهذه الأجيال مهرجاناً بديلاً داعياً ثلاثة وثلاثين شاعراً ليلقوا قصائدهم. وأحببتُ فيه صبر المسيح على بعض هؤلاء الشعراء ممن هاجموه ورموه باتهامات مضحكة لا تتم إلا عن ضحالة عقل

وعدمية مجانية. يومها كتبتُ في تحقيق أجرته روزا اليوسف :
الأفكار النبيلة في الزمن غير النبيل لا محلّ لها من الإعراب !
أحببته حين تَخلى عنه أصدقاؤه في محنته الأخيرة، التي قد تنتهي
بالسجن، بل وهاجمه بعضُ أخلص أصدقائه في الصحف، فراح
يتلمّس لهم الأعذار العبثية، فقط من أجل أن يحميهم من السقوط
أمام عينيه. وأحببته أكثر حين تبنى مشروع تكريم روائنا العظام،
وهو الدور الذي حرى أن تقوم به دولة أو مؤسسة ثقافية كاملة.
بجهود فردية فقيرة أقام ندوات تكريمية رفيعة المستوى لرموزنا
الجليلة مثل محمود أمين العالم وجابر عصفور وعبد العظيم
أنيس، وفي رأسه قائمة طويلة من الأسماء أتى تكريمهم مثل عبد
المنعم تليمة وحامد عمار وبهاء طاهر وجمال البنا ويوسف
شاهين وعمر خيرت وأنور عبد الملك ومحسنة توفيق وسمير
أمين وغيرهم. أحببته حين اقتسم آخر جنبيه في جيبه مع عجوز
بائسة فقالت له : أشكركَ حتى تستغيث ! فتلاقتُ عيوننا دهشة
من فصاحتها. أما امتناني الأكبر فلأنه حقق لي حلما عزيزا حال
دونه ميراثنا العربي المتخلف مما يجوز وما لا يجوز من المتع
البسيطة التي يمارسها الغرب كل يوم دون عقد، لهذا يقول
برتراند راسل : الخطيئة تحدّها الجغرافيا. أما هذا الحلم فهو
الجلوسُ فوق الرصيف وتناولُ ساندويتش فول بالزيت الحار،
واحتساء الشاي في كوب رديء الصنع.

(القدس ٧/٧/٢٠٠٧)

رسالة إلى يوسف البدرى

عزيزى يوسف البدرى

أحمد شافعى

أكتب إليك حول القضية المرفوعة منك بشأن قصيدة حلمى سالم شرفة ليلى مراد، وذلك بعد أن تابعتك على شاشة النيل الثقافية مع جمال الشاعر وفاطمة ناعوت وصلاح السروى، وبعدها استطعت أن أقرأ نص القصيدة منشوراً فى العربى على الإنترنت واكتشاف أن ما ثلوته أنت منها لم يكن القصيدة كاملة كما قلت، وبعدها انتهى البرنامج الذى تكلمت فيه أكثر من سواك ولم تقل الكثير فى الحقيقة.

أولاً، لماذا لم أهتم بتوجيه رسالة لناصر الأنصارى ؟ لأن هذه القضية لا يفصل فيها سوى الأدباء وعلماء الدين، وناصر الأنصارى ليس أياً من هذين، هو فقط رجل جيء به خلفاً لسمير سرحان، ليحتل منصباً شغله من قبل صلاح عبد الصبور وعز الدين إسماعيل وسهير القلماوى، فاللوم على من جاء به.

ثانياً، لماذا لم أهتم بتوجيه رسالة إلى أحمد عبد المعطى حجازى وحسن طلب ؟ لأننى أرجئ ذلك إلى حين أرسل إلى لهما محيياً، بعد أن يستقيل من العمل فى هذه المجلة ذات الإدارة غير المؤهلة ؟

ثالثاً، لماذا لم أرسل إلى حلمى سالم ؟ لأنه لا يحتاج منى إلى رسالة. لقد كتب الرجل قصيدة جميلة، ولو كنت سأرسل له رسالة عن كل قصيدة جميلة يكتبها، لضاق بيته، ولضاق هو نفسه بى.

الآن، هناك احتمالان لاعتبارك أن حلمى سالم كان يزدري الأديان بقصيدته شرفة ليلى مراد، تعالى أولاً نحذف كان من الجملة الماضية. لأن القصيدة بطبيعتها مضارعة، لا تفقد

ديمومة حضورها بمجرد رأى رافض، أو بلاغ إلى النيابة. الاحتمال الأول لاعتبارك أن قصيدة حلمى سالم تزدري الأديان هو أن يكون فى معانيها ازدراء لـدين أو تعريض برب. الاحتمال الثانى هو أن يكون الازدراء أو التعريض كامنين فى صياغة تلك المعانى.

١- قصيدة شرفة ليلى مراد تنفى عن الله أن يكون شرطيا. وما الذى يقصده مواطن مصرى حينما ينطق - إن جرؤ - بكلمة شرطى ؟ ما احتمالات أن يقصد المصرى بالشرطى ذلك الشخص المسئول عن تطبيق القانون وإنصاف المظلوم ؟ أعتقد أن الاحتمالات ضئيلة جداً. فحينما ينطق أى مصرى، يساريا كان أو عضوا فى جماعة الإخوان المسلمين، بهذه الكلمة، فهو يقصد ذلك الشخص الباطش المتسلط، يقصد به آلة الترويع والظلم والقمع. هذه هى صورة الشرطى لدى كل من أعرفهم من المصريين ولا اريد أن أحكم على من لا أعرفهم. أجبني إذن : هل تمتدح القصيدة الله إذ تنفى كونه شرطيا أم تذمه ؟

٢- عندما يسألنى ابنى : لماذا يترك الله إسرائيل تقتل الفلسطينيين، وجورج بوش العراقيين، وأحمد عز محتكرا للحديد ؟ فهل أقول له لأن الله خلق الكون ثم عمد إلى بعض شؤونه الأخرى ؟ هل أقول له : إن الله الآن يلعب الطاولة ؟ أو إنه أشبه بصانع الساعة الذى ليس مسؤولا إطلاقا عن وقوعها على الأرض وتفتتها ؟ أم أقول له إن الله يبتلىنا بكل هؤلاء ليرى أينما أحسن عملا ؟ حلمى سالم يميل إلى الخيار الثانى، إلى أن الله يبتلىنا.

أجبني : ما قولك فيمن يقول بأن الشر موجود فى العالم لا لعجز الله عن تغييره وإنما ابتلاء من الله لمخلوقاته ؟

٣- هل تتفق مع علي بن أبي طالب في أن التقوى هي أن تعبد الله كأنك تراه ؟ أتصور أنك تتفق معه. أقصد أنني سأفترض أنك تتفق معه كرم الله وجهه. وإذا كنت مختلفا معه فأعذر لك عن هذه المصادرة عليك. أنا شخصا متفق مع الإمام علي فيما ذهب إليه، ومن ثم فإنني قد انصح أبنى بأن يستحضر الله دائما في كل ما يفعل. سأقول له تذكر الله. وسألاحظ أن التذكر والاستدعاء قريبان للغاية من بعضهما البعض. فالعرب يقولون إن الذاكرة تستدعي هذا الحدث أو ذاك، أم ترائي مخطئا ؟

أجبنى : ماذا تقول في شخص يستدعي الله والأنبياء ليحصنوه من شهوة قد تنتصر عليه ؟ ألا يبدو لك شخصا يخاف من العصية ؟ بماذا تصف شخصا يخاف من المعصية ؟ بازدراء الأديان ؟؟

٤- أعرف أن الله ليس كمثله شيء. ليست مسألة معرفة. إنها مسألة إيمان ويقين. ولذلك حين يقول الله إن الله نور السماوات والأرض فإنني أعمل عقلي، لكي لا أتصور للحظة أن الله يأفل مع الشمس، أو - وحاشا لله - ينتظر مني ضغطة على زر لكي ينتشر من المصباح. أم ترائي مخطئا ؟

لقد قال الله لرسوله وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى، في إشارة إلى قبضة من التراب حملها النبي ونثرها على الأعداء في معركة خيبر فيما أذكر. ماذا لو قلت لأمي : لا تحسبي أنك من تطعم الحمامة من فم إلى فم. لا تحسبي أنك التي ترغطين البطة. الله هو الذي يفعل ذلك. هل أكون مخطئا ؟

أجبنى : هل يخطئ من يقول إن الله نور السماوات والأرض ؟ هل يخطئ من يقول إن الله يطعم البطة ؟ هل يخطئ من ينفي عن الله بطش الشرطة، ويثني عليه برحمة الفلاح ؟ ثم

بأى شيء يصف الله نفسه حين يقول أولم يروا أنا نسوق
الماء إلى الأرض الجرّز فنخرج به زرعاً تأكل منه أنعامهم
وأنفسهم. وآه لو تبصرون.

عزيزى يوسف

هذه القصيدة كما أراها لا تسئ إلى الله، بل تحسن الظن به.
الشاعر الذى كتب هذه القصيدة يحب الله، ويمنى نفسه وكل
قارئ للقصيدة بأن الله هو الرحمة والحب والحرية والعطف.
ولكن ما جعل هذه المعانى تخفى عليك — لو كانت خفيت —
هو الصياغات. لعل إيمانك حملك على أن تستكف اجتراء
قائل على الله بقوله إنه فلاح أو إنه يزغط البطل. ولكن
الصياغة يا عزيزى حكاية أخرى. إننا جميعاً نقول إن الله هو
الحارس. ولا ينزعج أحد. ولا أحسبك تنزعج. مع أن كلمة
الحارس مستخدمة لوصف مهنة بشرية متواضعة الأجر
وأحسبها أيضاً من المهن غير المرموقة فى مجتمعنا. ولكن
تواتر وصف الله بالحارس فى سياقات إيمانية توكلية هو الذى
جعلك تدرك حين تسمعها ما تتطوى عليه من معنى نبيل.

الشعراء يا عزيزى هم صناع اللغة. هم الذين يأخذون الكلمة
من قبرها فى جبانة المعجم ليبثوا فيها حياة جديدة. يرغمون
الكلمات دائماً على أن تلعب أدواراً لم تلعبها من قبل. وكلمة
الفلاح هنا موضوعة فى سياق إيمانى لا أشك فى ذلك.

أتصور أنك مستعد لقضاء ما تبقى من عمرك لتتفى عن نبى الله
إبراهيم تهمة الكذب حين قال بل فعلها كبيرهم هذا، أم تراك غير
مستعد؟ أتصور أنك مستعد لذلك — وأعتذر لو كنت صادرت
عليك — وأتصور أن السبب فى استعدادك هذا، هو أنك مؤمن
بأن نبى الله إبراهيم — صديق الله — لا يمكن أن يكذب. وإن
إيمانك بنبل الخليل عليه السلام وسلامة نيته بالضرورة تجعلك
تبحث عن تفسير لما يبدو للوهلة الأولى أنه خطيئة.

سأفترض أن وصف الله بالفلاح يبدو للوهلة الأولى خطأ. ولماذا لم تفترض سلامة نية حلمي سالم وتبحث عن تفسير لما قاله ؟ لأنه ليس نبيا ؟ هل ينبغي أن نكون أنبياء حتى نحسن الظن ببعضنا البعض ؟ أنت لست نبيا، فهل يعنى هذا أننا لا نستطيع أن نعيش على كوكب واحد ؟

عزيزى يوسف

لقد كان بوسع المسلمين على مدار تاريخهم، أن يثيروا إلى القبلة — بكسر القاف لا بالضمة — بحجر يوضع أو بسهم يرسمونه، ولكنهم جعلوا منها تجسيدا جماليا للمطلق، أو لنقل تجريدا له، أو لنقل ببساطة إنهم جعلوها جميلة فى ذاتها، ملفتة للنظر، أسرة له.

اسمعى الآن فى مقطع الأحرار — وأحسبه أكثر المقاطع إزعاجا لك — يقول حلمي سالم إن حرية الجناة ليست دليلا على قسوة الله، بل على حكمة له فى ابتلائنا، فهم امتحاننا الأخير الذى يضعه الله قبل أن يؤلف سورة البقرة.

أنت استدلت من كلمة سورة على أن الرب المشار إليه فى القصيدة هو الله. وأنا لم أكن بحاجة إليها لأعرف أنه الله، أنه إلهى، أنه الإله الذى أحب أن أعبد. لأنه من ناحية يبتلينا بالجناة، ثم يبدأ فى تأليف سورة البقرة لنا، رسالة منه إلينا، هل تتصور ربا أجمل من هذا ؟ ربا يكتب لعباده، مخلوقاته، يكاتبهم ؟ كم هو جميل ذلك الرب الذى يدعو إليه حلمي سالم. كم يسهل على المرء أن يفهمه، ويحبه.

وقد يكون المقصود بـ سورة البقرة البقرة وحسب، تلك التى يتحسس ضرعها ليطمئن أنه مملوء بالحليب. وهكذا يكون الرب من ناحية يخلق الجناة امتحانا لنا، ومن ناحية يخلق البقرة لمخلوقاته لكى يحصلوا منها بين فرث ودم على حليب سائغ لهم. أليس ربا جميلا أيضا ؟ أليس رحيمًا ؟ ولماذا تريد

ألا يثنى حلمى سالم على الرب الذى يدعو إليه، والذى أعبدته،
والذى تحسب أنك مدافع عنه ؟ قد يكون المقصود بـ سورة
البقرة هو البقرة وحسب، وتكون كلمة سورة هنا مجرد إضافة
جمالية كالتى تجدها فى محراب مسجد. ولك الحق أن تتساءل
عن قيمة هذه الإضافة أو حتى هذه التوشية. قيمة إضافة
الشاعر كلمة سورة. ولك الحق فى ذلك. وجواب تساؤل
يسير لا يكلفك إلا أن تقول الناس ثم تقول سورة الناس، أن
تقول النحل ثم سورة النحل، أن تقول النور ثم سورة النور.
حينئذ ستكتشف تلك الحمولة التى تلقى بها كلمة سورة على
كل ما يليها. حمولة القدسية والجلال والطهر. التى يستحقها
النمل والنحل والنور، بوصفها جميعا مخلوقات مرت بين يدي
الله، ولا تزال بين يديه مارة.

عزيزى يوسف

لن أطيل عليك، أريد أضيف نقطة واحدة.
أتصور أنك كمتقف تحاول فى كل ما تقوله أن تتحرى
الصواب. أترى كيف أحسن الظن بك برغم أنك لست نبيا ؟
ولكننى أتصور أيضا أنك لا تستبعد احتمال أنك قد تكون على
خطأ فيما تقول، أم أنك معصوم من الخطأ ؟
رفعك للقضية معناه أنك تتصور أنك قد تكون على خطأ.
رفعك للقضية معناه أنك تلجأ إلى حكم يحدد من المخطئ :
حلمى سالم فى كتابته أم يوسف البدرى فى قراءته ؟
هل القاضى الذى ستنتهى إليه شكواك أو بلاغك أعلم بالدين ؟
هل هو أعلم من حلمى سالم بالشعر ؟ ليس كذلك ، ولا ينبغي
له أن يكون كذلك. لماذا تلجأ إليه إذن ؟ لو كنت مكانك يا
عزيزى لكتبت رأى فى مقال واكتفيت بنشره عن البلاغ.

لماذا ؟ لأن قضايا من هذا النوع تحتل الخلاف، تحتل تعدد
لآراء، والقراءات. قد ترى أنت أن وصف الله بالفلاح

تجديف. قد يرى القاضى غير ذلك. والآن ماذا كان ليحدث
عند نشرك للمقال ؟ كان ليقرأه مثلاً محمد عمارة وفهوى
هويدى فيكتبان. وجابر عصفور وصلاح فضل فيكتبان.
ويقرأ قارئ الأهرام وقارئ الحياة. ويتكلم من يهتم بالأمر فى
الأمر. ويكتب فيه من يكتب. وتنشأ اختلافات واتفاقات. وينشأ
تدريجياً إجماع ما، يتشكل ذوق عام، يصدر حكماً على
القصيدة أمضى من حكم أى قاض، حكم يشترك فى صياغته
أهل الخبرة بالشعر وأهل الخبرة بالدين.

لو كنت نشرت مقالك هذا، بشرط أن يكون مكتوباً بنبرة من
يؤمن أنه قد يكون مخطئاً، فكان غيرك سيكتب بنفس النبرة،
نبرة هادئة تشمل الجميع، فتجعلهم يفكرون أفضل، ويكتبون
ضمانهم وقناعاتهم الحقيقية، دون أن يرفعوا نبرتهم خشية
أن يظهروا أقل منك إيماناً وحرصاً على الدين، أو يرفعوا
أصواتهم عساهم يبعدون عن عنق حلمى سالم سكيناً لعلها
الآن فى يد صبى جاهل.

عزيزى يوسف

إننى لا أدعوك إلى أن تسحب بلاغك. فهذا شأنك. كل ما أتمناه
ألا يتسبب شيء فى منع حلمى سالم عن الكتابة بمطلق الحرية.
وكل ما أتمناه لك أنت أن تجادل بالتى هى أحسن. هكذا طلب
الله من الرسول عليه الصلاة والسلام. واستحضر دائماً الله الذى
يقول ذلك، واستحضر من يقال له ذلك، واكتب كأنك ترى الله
ورسوله، استدع الله والأنبياء كلما أوشكت أن تغلبك الشهوة على
رفع صوتك بحيث يسمعه معدو برامج الفضائيات.

ولك تحياتى

أحمد الشافى

مسقط — عمان

شاعر من مصر

((الفارس الباقي))

سوسن الدويك

أعلن الفنان فاروق حسنى، وزير الثقافة عن أسماء الفائزين بجوائز الدولة فى الآداب والعلوم الاجتماعية والفنون، وكان من بينهم الشاعر حلمى سالم الذى فاز بجائزة التفوق. ورغم أن كل الأسماء بلا استثناء تعد رموزاً فى عالم الإبداع، إلا أنه بعد سماعى خبر فوز حلمى سالم وجددتى أردد " يسلم فمك يا فنان " وحضرنى المثل الشائع " البلد دى.. عايزة ولد "، وقلت فى سرى أما فاروق حسنى ده "ولد" بصحيح فارس نبيل فى صحراء امتلأت بقطاع الطرق، وعاقل فى مدينة لم تعد فاضلة وأكثر سكانها مشعوذون يناقشون خزعبلات، فبعد ارتفاع ثمن رغيف الخبر وتلوته بدأوا يناقشون إرضاع الكبير (مسألة رخيصة ومضمونة) !!

وبعد تقطيع فلسطين لمائة قطعة يفكرون بجدية فى التبرك ببول النبى صلى الله عليه وسلم ربما يجدون فيه "الحل" !!
هكذا نكا فاروق حسنى جراح المثقفين الذين تلقوا خبر فوز حلمى سالم وكان على رؤسهم الطير.. فنحن نعيش فى زمن العقول فيه تنتظر إلى الخلف وتكره الاستنارة وتتلذذ بالغيبيات والميتافيزيقا وتنتعش فى الظلام، وكأنها الخفاش.
استقبلت خبر فوز حلمى سالم بقلب موجوع، بعد أن كدت ألقى بنفسى من " شرفة ليلى مراد "، لأنه "يوجد هنا عميان " وشرفة ليلى مراد هى قصيدة حلمى سالم التى فتحت عليه نيران جهنم بتهمة الإساءة للذات الإلهية، تلك التهمة التى تتكرر بلا معيار يسندها سوى الأصولية وخطابها الإقصائى المتمادى فى إرهاب الخصوم، فقط يكتفون باجتزاءات مخلة يمارسونها بحرفية قصابين أو "جزارين" يقتطعونها بعيداً عن السياق العام للنص الإبداعى، فقط ما يتفق مع مزاج الفتوى

ذات القلب التكفيرى.. رغم أن المجاز لا ينبغي أن يقرأ
قراءة بوليسية أو فقهية.

واتحد الشيوخ مع الجنرالات من هيئة الكتاب وقدموا
الشاعر " للذبح "، وتحول الجميع فى لحظة إلى "مخبرين"
يكتبون التقارير فى مواجهة كتابة الإبداع.

ولأن المثقف المبدع ليس محامياً محترفاً يبحث عن
ثغرة هنا أو حتى دليل ملفق هناك فى ملف الخصم ولكن يظل
دفاعه الاستراتيجى والتكتيكى معاً هو دفاعه عن النص ذاته فى
المستوى الجمالى الإبداعى، وليس فى المستوى التأويلى الفقهى
ويظل متمسكاً كفنان يهوى التحليق أعلى ويتوغل فى العمق،
ولا تستوقفه أى خطوط حمراء.. وإلا دخلنا نفقاً مظلماً حيث
الإنسان معتقل والخيال مكبل والتأويل ضيق مغلق مسدود، إذ لم
يبق إلا أن يحرّموا علينا استخدام تعبيرات مثل : رب الأسرة
ورب العمل وربّة الجمال، ويقبضوا على كل نساء مصر
القرويات اللاتى يزغطن البط..

منح الجوائز للمثقفين ليست هدايا وعطايا، بل هى جزء
من خطاب ثقافى متحضر يحرص على النهوض بالإبداع
والمبدع لتجديد هذا الخطاب فى تحد لخطابات ظلامية، إما
تذهب بنا إلى غياهب الكهوف أو إلى النياحة.. لا فرق.

أتمنى أن يتحول فكر فارق حسنى وتوجهه لمنظومة
ومنهج تحكم أجهزة الثقافة وأنشطتها، وحتى لا تظل المعانى
الجميلة مرتبطة بشخص بعينه وحتى لا أظل أصيح " أنت
الفارس الباقى ".

الإذاعة والتليفزيون

(٢٠٠٧/٦/٣٠)

الأزهر يساهم في هدر دم شاعرين مصريين تقرير : عمر الكدى

اتهم تقرير صادر عن مجمع البحوث الإسلامية التابع للجامع الأزهر الشاعر المصرى حلمى سالم بالكفر والزندقة، وجاء فى تقرير أعلى مجمع فقهى فى الأزهر بأن ما ورد فى قصيدة شرفة ليلى مراد للشاعر حلمى سالم " لا علاقة له بالإبداع من قريب أ، بعيد " وأن " القصيدة المذكورة تضمنت كفرا وزندقة ومسا بالذات الإلهية ".

الإساءة للذات الإلهية

وكان الشاعر حلمى سالم الذى يعمل مدير للتحرير فى مجلة أدب ونقد، قد نشر قصيدة "شرفة ليلى مراد" فى إبداع التى يرأس تحريرها للشاعر أحمد عبد المعطى حجازى، والتى تصدر عن وزارة الثقافة المصرية فى شهر مارس الماضى، وبمجرد نشر القصيدة رفع الشيخ يوسف البدرى الذى أشتهر بتكفير المبدعين قضية ضد حلمى سالم، يتهمه فيها بالإساءة إلى الذات الإلهية، ويطالب بمنع منح جائزة التفوق فى الأدب له، والتى كان المجلس الأعلى للثقافة المصرية منحها لحلمى سالم على مجمل أعماله، وكانت مجلة إبداع التى نشرت القصيدة قد تم سحبها من الأسواق بقرار من وزير الثقافة فاروق حسنى، بعد عاصفة الاحتجاجات فى شهر يونيه الماضى.

وفى قرارها الأخير أجلت المحكمة التى تنتظر فى القضية التى رفعها البدرى النظر فى القضية إلى ١٤ ديسمبر المقبل وسيكون قرار المجمع الأعلى للبحوث الإسلامية فى الأزهر فى صالح المدعى يوسف البدرى، وقبل أن تنطق المحكمة بحكمها الأخير فإن الضرر قد لحق بالشاعر حلمى سالم، وقد يتسبب قرار مجمع البحوث الإسلامية فى أخطار على حياته،

خاصة وأن مثل هذا القرار قد يشجع المتعصبين على التخطيط لاغتياله.

العجيب في الأمر أن مجلة إبداع تأخرت في نشر قصيدة حلمى سالم، بسبب توقفها عن الصدور، وعندما تم تكليف الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى بإعادة إصدارها، كان حلمى سالم قد أصدر مجموعته الشعرية "الثناء على الضعف" التى تتضمن القصيدة موضوع القضية، ولم يلتفت أحد إلى المجموعة الشعرية، ولكن بدأت الاحتجاجات بينما كانت المجلة التى نشرت القصيدة لا تزال فى المطابع، وهذا يؤكد أن القضية لا تتعلق بالشعر، وإنما تتعلق بصراعات التيارات السياسية والفكرية فى مصر، وباعتبار أن الغالبية العظمى من الشعراء البارزين، وخاصة شعراء التفعيلة مثل حجازى، أو شعراء قصيدة النثر مثل حلمى سالم، هم من العلمانيين والليبراليين واليساريين، ولأن الإسلاميين لا يستطيعون مجاراة هؤلاء فى الشعر والنقد وكل ما له صلة بالحدائث فجاءوا إلى مجمع البحوث الإسلامية فى الأزهر للحصول على استشارته وهم يعملون مسبقا بالرأى الذى سيصدر عن هذا المجمع.

ويهدف الإسلاميون إلى طرد المبدعين من المجالات والمطبوعات التى تصدرها الدولة مثل مجلة شعر، وهكذا يتخلصون من منافس لا يكف عن التعرض لفكرهم بالنقد والتحليل.

الشهاوى يرفع قضية ضد شيخ الأزهر

هدر الدم هو ما يخشى منه أيضا الشاعر أحمد الشهاوى، الذى أصبح يخشى على حياته بعد صدور تقرير من نفس المجمع الأزهرى، وقعة شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد

طنطاوى يعتبر أن كتاب الشهاوى "الوصايا فى عشق النساء
"يتضمن كفرا، ويوصى بمصادرته.

وفى آخر تطورات القضية طلب حمدي الأسيوطى محامى
الشهاوى من وزير الداخلية، وشيخ الأزهر وقف مصادرة
كتاب موكله، وقال الأسيوطى فى عريضة الدعوى المرفوعة
ضد وزير الداخلية وشيخ الأزهر: "إن الفتوى التى أصدرها
مجمع البحوث الإسلامية بمصادرة الجزء الأول من كتاب
الوصايا فى عشق النساء" تضمنت كلمات من شأنها إهدار دم
الشهاوى، حيث ورد بها أنه "كافر كفرا صريحا".

وأستشهد السيوطى بعدة كتب فى التراث مثل كتاب "الوساطة
بين المتنبى وخصومه" للقاضى الجرجانى، الذى تضمن
بعض العبارات التى تعتبر خروجاً عن الدين بمقاييس مجمع
البحوث الإسلامية التابع للأزهر. وقال محامى الشهاوى إن
المفردات ذات الدلالة الجنسية حاضرة فى أبلغ نص فى
العربية وهو القرآن وفى الأحاديث النبوية والمدونات التراثية
شعرا ونثرا.

تأتى هذه التطورات بعد أيام قليلة من خطبة شيخ الأزهر
الدكتور محمد سيد طنطاوى بمناسبة ليلة القدر، وفى حضور
رئيس الوزراء وعدد من وزراء الحكومة، وطالب فيها
تطبيق حد القذف فى الصحفيين الذين ينشرون أخبارا كاذبة،
وذلك بجلدهم ٨٠ جلدة، وبالرغم من أن شيخ الأزهر حاول
فيما بعد الادعاء بأنه لا يقصد الصحفيين الذين قد يتعرضون
لإحكام بالسجن، ودفع غرامات باهضة، بحجة أنهم نشروا
أخبارا كاذبة عن صحة الرئيس مبارك، وعن برنامج
الحكومة، وخاصة بيعها للقطاع العام، وجميع الصحفيين
البالغ عددهم ثمانية يعملون فى صحف مستقلة أو معارضة،
ومن بينهم رؤساء خمس صحف مستقلة.

واليوم الخميس حققت نيابة أمن الدولة مع الصحافى إبراهيم عيسى رئيس تحرير صحيفة الدستور المستقلة، بالتهمة المنسوبة إليه وهى نشر أخبار كاذبة عن صحة الرئيس، ونفى عيسى أمام النيابة أن يكون مصدر الإشاعة وأن صحفا أخرى سبقته فى نشر الخبر، وأنه تولى فقط تحليل الإشاعة مستعينا بأطباء ومحللين نفسانيين.

ولكنها تدور

يذكر أن يوسف البدرى سبق له أن ربح دعوة قضائية ضد الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى، ليس بسبب موضوع القصيدة، وإنما بسبب مقال نشره ضد البدرى وحكمت إحدى المحاكم على حجازى بتعويض يوسف البدرى، ولأن حجازى رفض تنفيذ الحكم، حكمت المحكمة بمصادرة أثاث بيت الشاعر، وتمكن محامى حجازى من إيقاف قرار المصادرة بحجة أن الأثاث ليس ملك الشاعر إنما ملك زوجته.

كل هذه التطورات تفيد بأن حرية التعبير تواجه خطراً فى مصر، التى كانت السباقة فى تبنى قيم التنوع والاختلاف، ومن الواضح أن ما يواجهه المبدعون والصحافيون من تضيق، والتهديد بالسجن، وأيضاً تعريض حياتهم للخطر من الدولة نفسها، ومن مؤسسات أخرى تنازلت لها الدولة عن بعض مهامها، ومن بينهم مجمع البحوث الإسلامية فى الأزهر الذى يتكون من خمسين شيخاً، منهم ثلاثون شيخاً من مصر، وعشرون من دول إسلامية أخرى، وله صلاحيات كاملة بمصادرة أى عمل سواء كان كتاباً أو فيلماً أو أغنية، يرى أنها لا تتماشى مع الدين، أو تمثل تهجماً على الدين، وسبق للمجمع مصادرة العديد من الكتب، أشهرها وليمة لأعشاب البحر للروائى السورى حيدر. ما يجرى يذكر بما حدث فى أوربا قبل قرون عندما احتكرت الكنيسة تفسير كل

شيء، بما في ذلك أن الأرض ليست كروية وهي مركز الكون، وأمرت بحرق العلماء والمبدعين وهم أحياء، وكان لابد للمجتمع أن يقوم، وأن يقفز الإنسان الذي لا يستطيع منعه من التفكير، وصبه في قالب محدد، وانتهت تلك الحقبة بخسارة الكنيسة لموقعها السابق، ونهاية وصايتها على الناس والأفكار، ويبدو أن الأزهر قد اختار موقع الكنيسة، ولعل حلمي سالم وأحمد الشهاوي يرددان ما قاله غاليو ذات يوم عندما حوكم على مقولته عن دوران الأرض، ولأنه تراجع أمام القضاة الذين لن يترددوا في الأمر بحرقه، وعند خروجه قال : "ولكنها تدور".

(العربية ٢٩/١٠/٢٠٠٧)

سيوف الإرهاب فريدة النقاش

بعد أن استخدم الحزب الوطنى دعاوى الحسبة ضد الصحفيين لحبسهم ووصل الأمر لصدور أحكام بحبس خمسة رؤساء تحرير وستة صحفيين قام ((يوسف البدرى)) بحشد أكثر من مائة من أستاذة الجامعات والمحامين والموظفين للتوقيع على بيان يدعو الصديق الشاعر ((حلمى سالم)) رئيس تحرير مجلة "أدب ونقد" للتوبة والرجوع عما كتبه فى قصيدته ((شرفة ليلي مراد)) مطالباً رئيس الجمهورية ووزير الثقافة بسحب جائزة التفوق التى حصل عليها ((حلمى)) قبل شهور، ضمن جوائز الدولة.

وقام محام آخر احترف ملاحقة المشاهير وإرهابهم باسم القانون بالمطالبة بصلب الفنانة ((عبير صبرى)) وتقطيع يديها وقدميها لخلعها الحجاب.

وقام شيخ الأزهر — لا فض فوه — بالمطالبة بجلد الصحفيين عقاباً لهم على ما يكتبون ضد أولى الأمر.

وهكذا أغرى العدوان الحكومى على الحريات العامة والذى بدأ بالتعديلات الدستورية والاتجاه لتعديل قانون الجمعيات الأهلية فى اتجاه المزيد من تقييد حرية العمل فى المجتمع المدنى وبخاصة منظمات حقوق الإنسان واغلاق دار الخدمات النقابية عقاباً على مساندتها للعمال والاعداد لإصدار قانون للإرهاب أغرى كل هذا صغاراً وكباراً حكوميين وغير حكوميين لتحريك قضايا حسبة وإصدار فتاوى، والافصاح عن مطالبات همجية من قبيل تقطيع الأيدي والجلد والصلب وكأننا نعيش فى ظل دولة طالبان القادمة من العصور الوسطى.

ويبرز الآن سؤال بالغ الأهمية وهو : كيف تقبل النيابة قضايا الحسبة وبخاصة تلك القضايا السياسية — الفضاائح رغم أن هناك تعديلا دخل على القانون سنة ١٩٩٥ على خلفية تطليق الدكتور ((ابتهاج يونس)) من زوجها د. نصر حامد أبو زيد الباحث في علوم القرآن بدعوى أنه مرتد حتى خرج إلى منفاه.

وكان ينبغي منذ ذلك الحين أن لا يجرى تحريك أى قضايا حسبة إلا بناء على طلب النائب العام. ولكن الحكومة ممثلة في وزارة العدل غضت الطرف عن هذا التعديل الذى كانت قد أدخلته درءا لفضيحة عالمية.. بل وجرى قبول قضايا الحسبة السياسية الأخيرة بعيدا عن التعديل القانونى مما فتح شهية قوى الرجعية والإرهاب باسم الدين لممارسة هواياتهم استنادا لملاحقة الحكم نفسه للمعارضين له عبر قضايا الحسبة متجاوزا قانون الأحزاب ومادته العاشرة التى تنص على أن رئيس الحزب هو الممثل القانونى له.

ولابد هنا من البحث عن الروابط الخفية بين بعض طالبي الشهرة من المحامين الذين يصلون إلى حد المطالبة بإسقاط الجنسية عن بعض المثقفين وهى ممارسات دول الاحتلال وبين بعض رجال الأعمال الفاسدين والصاعدين بقوة صاروخية من صفوف الحزب الحاكم والدولة، وهم يخططون دفاعا عن مصالحهم غير المشروعة لإسكات كل الأصوات الناقدة والعقليات الحرة، ولا بأس أن يغلفوا هذه المواقف بدعوى تافهة باسم الدفاع عن الدين ومحاربة الخارجين على شرع الله — فى زعمهم — وهم أى الفاسدون يرتدون مسوح التقوى والورع.

ومن جهة أخرى فإن الإعلام الحكومى وقنوات التلفزيون المحلية أرضية وفضائية تقوم بإغراق المتلقين

بالمواد الدينية التي تنطلق كلها من أرضية فكرية محافظة، ولا تتيح أبدا مجالا لنشر التأويل المستتير والنظرة الرحبة المفتوحة للنصوص التي تراعى أسباب النزول والواقع التاريخي الاجتماعي الذي جاءت فيه هذه النصوص، مع العمل بنصيحة الرسوم الكريم ((أنتم أعلم بشئون دينكم))، واحترام النص القرآني الصريح ((لا إكراه في الدين)) وتعليمه للأجيال الجديدة كأساس لاحترام العقل وحقوق الاختلاف والنقد.

نحن إذن في مواجهة محنة كبرى لا شك فيها تدعونا بقوة لأن نعيد النظر في ترتيب جدول أعمالنا الثقافي مرة أخرى وتطرح بقوة مسألة تجديد الفكر الديني وتجديد المجتمع كله، وهي مهمة القوى الاجتماعية الصاعدة والمتقنين الديمقراطيين والمستتيرين كافة دفاعا عن أنفسهم ومستقبل وطنهم.

(الأهالي ٢٠٠٧/٧/٣١)

حيثيات

حمدي رزق

الحسنات يذهبن السيئات، لو كنت مكان وزير الثقافة فاروق حسنى، لأعلنت حيثيات فوز الشاعر حلمى سالم بجائزة التفوق باعتزاز وفخر، تكفيرا عن كل سلبيات جوائز الدولة ومجاملاتها طوال السنوات الماضية. الجائزة هذا العام استعادت بأسماء الفائزين — من عينة جمال الغيطانى ويوسف شاهين ولينين الرملى وعفيفى مطر وسيد ياسين، إلى آخر قائمة المبدعين — كثيراً من ألقها، الذى مسخته شهوة المجاملات الغابرة، الله لا يعيدها.

حيثيات فوز حلمى سالم تكفى ليغلق النائب العام التحقيق فى أبيات قصيدته الشهيرة ((شرفة ليلى مراد)) .
الحيثيات أبلغ رد على تخرصات ((جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — فرع هيئة الكتاب))، وافتئات جنرالها المقيم الذى لم يثبت ساعة الوغى، قدم الشاعر والقصيدة ضحية على مذبح البرلمان، من يختفى خلف القصائد.

صحيح قيمة الجائزة ٥٠ ألف جنيه، ولا تكفى أتعاب المحاماة فى قضية شعرية عويصة ((ترغيط البط)) وتحتاج لبلاغيين ونحاة ثقافة، كلامهم يوزن بمعيار الذهب. إثبات براءة الشاعر، أعقد من تبرئة مجرم ضبط بالجرم المشهود وعليه أربعة شهود، تكفى كمقدم أتعاب، نتعب لكم فى الأفراح.

فوز سالم هزيمة للخوف، الذى شل إرادة المؤسسة الثقافية وأذاقها العجز ألواناً، أمام سدنة الظلام المتشحيين بالأردية الخضراء. ربحاً من الزمن ظلت المؤسسة حرفها تائها، شائها، تتلعثم، بيتوه منها الكلام وتتساه، تهادن أكلة أبيات الشعر، لا يشبعون، إن تعطهم صباعاً ينهشون ذراعاً،

وما إن يذوقوا عضد الذراع، حتى يتحولوا إلى الجسد كله، لم
تبد الثقافة صموداً، لم تثبت في الميدان، تفهّرت عاجزة،
خائفة من خصم يهجم باسم السماء.

فوز بطعم الانتصار على حالة المواساة الجماعية،
التي انتابت كثيراً من المبدعين، المبدعون صاروا مبلغين،
يكتبون التقارير بلغة القصائد، تقارير مقفاة، وأحياناً حدائثية،
انضموا لصفوف الظلام القادمة من خارج التاريخ، تطرق
أبواب مدينتنا، تمتطى خيالات تدوس بسنابكها جثث القصائد
ومسودات الروايات.

وبالفجيرة المواسين، والمواسين كثر، أكثر من الهم
على القلب، أسلموا القصائد، جهزوا معلقات التصوف،
ورباعيات الزهد، ارتدوا مسموح الدروشة ومثلوا على مسرح
فيصل ندا ((شو ذكوري)) فاضح يندى له جبين الإبداع.

كسر حالة التجبر التي تمارسها جماعات المحتسبين
الجدد، بورقة محررة أو بالأقوال، يذهبون بالقصيدة إلى
النائب العام ليحموا الفضيلة التي يغتصبونها — هم — ليل
نهار، يتحرشون بمواطن العفة الشعرية والقصصية والفنية،
ينبشون قبر القصيدة، لاستخراج بيت شعر نائي، ليقولوا هنا
شاعر وعلى الوزن كافر.

لطمة لمن أهانوا القصيدة من بين الصفوف، اندسوا،
وقالوا إنا مبدعون، إن هم إلا متطرفون متخفون، طردوا
الشاعر من قافلة الإبداع، شمسوه، تركوه وحيداً عارياً على
قارعة طريق واعر فريسة سائغة لقطاع الطريق، أعطوا من
لا يفقه الشعر ألف سبب لاغتيال القصيدة، رصفوا طريقاً
لاغتيال الشاعر بدم بارد، كلما ساروا وتساقطت إفيهاتهم من
سراويلهم، وقابلهم محتسب جديد أشاروا إلى مكان الضحية :
هناك بيز غط البط.

(المصري اليوم ٢٧/٦/٢٠٠٧)

بعد صدور تقرير الأزهر ضد حلمى سالم الفتوى والثقافة.. عمائم وخناجر

عبد عبد الحليم

كان المثقف - دائماً - فى حالة فعل ثقافى واجتماعى من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة والتطوير، لكن فى ظل تراجع الديمقراطية وسيادة الأفكار الظلامية تحول المثقف من حالة الفعل إلى رد الفعل، ومن المواجهة إلى التقية، هى ظاهرة بات السكوت عنها جريمة لا تغتفر فى حق الثقافة العربية، حيث سيطرت الفتوى على كل مظاهر الحياة.

وإزاء هذا التراجع إلى بؤر التهميش أصبحنا نسمع أشياء لم نكن نصدقها لو رددت أمامنا من قبل، أشياء خارج التاريخ، ومنها ما نراه من بعض المحامين فى مصر الذين يرفعون قضايا حسبة على المثقفين والادباء، وكان آخرها ما قام به أحد هؤلاء برفع دعوى يطالب فيها بإسقاط الجنسية المصرية عن د. نوال السعداوى، والقضية التى رفعها الشيخ البدرى و١٧ محامياً على وزارة الثقافة المصرية يطالب فيها بسحب جائزة التفوق فى الأدب التى حصل عليها الشاعر حلمى سالم هذا العام عن مجمل أعماله الأدبية، والتى رشحه لها إتياليه القاهرة فى نهاية العام الماضى، أى قبل نشر قصيدته ((شرفة ليلى مراد)) التى أثارت الأزمة فى مجلة إبداع فى مارس الماضى، وهذا ما لم يحدث فى أى دولة من دول العالم من قبل، حتى فى أقصى اللحظات المناهضة للحرية، فرغم كثرة دعاوى الإصلاح، التى يتخذ معظمها منحى شكلياً دون التوغل فى عمق اللحظة اجتماعياً وثقافياً وسياسياً قد أصبح واضحاً أن غياب الحرية الفكرية أو محاولة تغييبها بمثابة

الجذر الدفين لمعظم المصائب التي يتعرض لها واقعنا على مختلف الأصعدة، لأن غياب الجانب التنويري جعل هناك فرصة ذهبية لانتشار الأمراض الاجتماعية المزمنة كالإرهاب والانتهازية، المحسوبية والفساد السياسى والإدارى وكلها أمراض مستعصية تتخر فى بنية المجتمع.

تحالف خطير

وغالباً ما تأتى هذه الظواهر كنتيجة طبيعية للتحالف الخطير بين ما هو دينى وما هو سياسى، وهذه هى بالتأكيد أحد الأسباب الرئيسية فى فشل مشروع النهضة فى الوطن العربى على مدار أكثر من مائتى عام.

حتى الإصلاحات التى تم اقتراحها ووضعت فى حيز التنفيذ لتحريك الماء الراكد فى المؤسسة الدينية المتمثلة فى الأزهر - والذى وضع قانون سنة ٦١ لتطويره كمؤسسة دينية واجتماعية - إلا أن الكثيرين من أصحاب الأغراض السياسية والساعين إلى التقرب إلى السلطة استخدموا هذه الإصلاحات فى غير موضعها.

ومما لا شك فيه أنه من الضمانات الأولى للحرية - كمبدأ وآلية عمل - استقرار القاعدة القانونية، التى يرتبط بها أيضاً ضرورة الخروج من أسر سيطرة الرقابة على المنتج الإبداعى والفكرى، وضرورة الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، لأن هذا الخلط أعطى الفرصة لجهات دينية كى تمارس دوراً رقابياً أشد وأقسى شراسة، كما يحدث الآن فى مصر من مصادرات متعددة من قبل الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية، خاصة مع صدور قانون ((الضبطية القضائية)) الذى استغل بشكل خاطئ، فهو فى الأساس منوط به ((الرقابة على طبعات المصحف الشريف)) لا مراقبة الضمائر والأفكار.

حملات مضادة

وشراسة هذه الحملات المضادة ضد الثقافة تكمن في أنها جاءت بشكل منظم لتستهدف مجموعة من الأسماء الفكرية والإبداعية ذات التأثير العضوى فى عملية الحراك الثقافى.

وتستهدف هذه الحملات — فى الأساس — أبعاداً دعائية وإعلامية ومكاسب شخصية لأصحابها الذين يسلكون طريق قضايا التعويضات، والسب والقذف، متناسين أن هذه الصغائر التى يفعلونها تغتال عقل أمة، وتفقّد مصر كثيراً من مكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يقدمونها كنموذج لقتل الحريات واغتيال الأفكار.

ما يحدث هو كارثة بكل المقاييس، فقديمًا كان تحالف السياسة مع بعض رجال الدين من أصحاب النفوس الضعيفة وراء سحب شهادة العالمية من الشيخ على عبد الرازق بعد تأليفه لكتاب ((الإسلام وأصول الحكم)) عام ١٩٢٥، كذلك عزله من وظيفته كقاض شرعى فى محكمة المنصورة، لكن بعد سنوات قليلة عاد الشيخ عبد الرازق إلى الأزهر ليدخل فى زمرة كبار العلماء، ويسكن فى أنصع صفحات التاريخ التى عنوانها الحرية أولاً وأخيراً، فى حين ذهب مكفروه إلى النسيان.

وهكذا حدث مع طه حسين بعد تأليفه لكتاب ((فى الشعر الجاهلى))، الذى وجهت إليه تهمة ((التعدى على الأديان)) إلا أن جراءة محمد نور — رئيس النيابة وقتها — وتفهمه لما احتواه الكتاب ومناقشته الجادة أثناء التحقيق مع طه حسين جعلته يصدر قراره التاريخى فى ٣ مارس ١٩٢٧ بحفظ الأوراق إدارياً.

وكانت هذه القضية بداية لحرب ضروس - داخل الجامعة - ضد طه حسين انتهت بطرده منها لولا احتجاج أحمد لطفى السيد - مدير الجامعة وقتها - على هذا الإجراء، فقد هدد بالاستقالة من منصبه ما لم يرجع طه حسين إلى عمله.

ومضى الواشون إلى مجاهل التاريخ، وصعد نجم ((طه)) ليصبح عميداً للأدب العربى ووزيراً للمعارف، ومخططاً لمستقبل الثقافة فى مصر.

وهكذا فإن الحرية أياماً سوف تأتى عن قريب..!!

(الأهالى ٣١/١٠/٢٠٠٧)

محنة الشعر بين الصمت والتردد والتمهيش

سيد محمود

■ المتأمل في تفاصيل المحنة التي يعيشها الشاعر المصري حلمي سالم منذ أن نشرت قصيدته ((شرفة ليلي مراد)) في مجلة ((إبداع)) في نيسان (أبريل) الماضي، حتى صدور تقرير مجمع البحوث الإسلامية الذي يتهم القصيدة بالزندقة، تلفته مجموعة من الأمور التي تشير إلى المازق الذي تعيشه النخبة المثقفة في مصر وقد تحولت إلى نخبة عاجزة ومحاصرة أرهقتها حروبها الصغيرة الأقرب في تجلياتها إلى الحروب الأهلية التي تتدلج عادة بين ((أهل الكار)) أو أبناء المهنة الواحدة. وهو الأمر الذي انتبعت إليه جريدة ((أخبار الأدب)) القاهرية مبكراً حين اختارت عنوان ((رقابة أم حروب شعراء ؟)) للملف الذي أعدته مع بداية الازمة والكشف عن اتهام عدد من الشعراء القصيدة بأنها هشة وركيكة، وأن ذلك ما شجع على التربص بحلمي سالم. ولم تخل مداخلات البعض من الدفاع عن قرار وقف توزيع المجلة لاحتوائها تلك القصيدة.

هذا المنطق قاد الجماعة الثقافية إلى الانقسام في معالجة الموضوع بين تيارين، الأول يدعو إلى الدفاع عن حرية التعبير والإبداع كمبدأ عام ينبغي الانتصار له مع غض النظر عن المعايير الجمالية. أما التيار الثاني فقد قدم النقاش حول المعيار الجمالي مقدماً إياه على أي نقاش آخر، داعياً إلى تفهم منطق الشيخ يوسف البدرى الذي يقود حملة لاستهداف المبدعين المصريين بالدعوى القضائية والبلاغات، على اعتبار أنه يستخدم حقه في التقاضي وهو حق دستوري أصيل. ولم ينتبه الكثيرون من أنصار هذه الفكرة إلى ضرورة التفرقة بين استخدام هذا الحق وإساءة

استخدامه، فضلاً عن خطورة نقل الخلاف الفكرى من الساحات التقليدية للحوار من صحف ووسائل إعلام ومنشآت إلى ساحة القضاء التى تعرضت فى السنوات الأخيرة لمختلف أشكال الاختراق الدينى والسياسى، بما ساهم فى اهتزاز فكرة ((استقلال القضاء)) بذاتها وجعلها عرضة للشك. وزاد الخطورة فى ذلك محاولة الزج بمؤسسات دينية عريقة مثل الأزهر كطرف فى الخلاف بما يبشر بهزيمة مشروع الدولة المدنية الحديثة فى مصر لحساب مشروع الدولة الدينية الذى يسعى البدرى للترويج له استثماراً لمناخ عام يبدو معانياً لحرية الصحافة والإبداع وحافلاً بشتى صور الاستقطاب.

غير أن اللافت أكثر فى قضية حلمى سالم ومنها قضية الشاعر أحمد الشهاوى التى دخلت هى الأخرى منسجفاً جديداً مع إصرار الشهاوى على مقاضاة الأزهر الشريف بسبب التقرير الصادر بحق كتابة ((الوصايا فى عشق النساء))، هو ذلك الصمت أو التردد الذى تعاملت به النخبة الثقافية التقليدية إزاء القضيتين، إذ لم يبادر المثقفون على عادتهم إلى إصدار بيانات دعم وتضامن بحق الشاعرين، ولوحظ أيضاً عدم حماسة أى من الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان لاتخاذ خطوات إيجابية لدعم الشاعرين، وهذا موقف غريب يشير إلى حال التثاؤب التى تعيشها هذه النخبة وإلى تقاعسها عن تقديم أبسط أشكال الدعم المعنوى للكتاب. هكذا فعلت مع علاء حامد وصلاح الدين محسن بل ونوال السعداوى التى حاول البعض اختصارها فى صورة الصدامية الباحثة عن الشهرة والراغبة فى مغازلة الغرب.

كل ذلك جرى على رغم النبوة التحريضية اللافتة فى خطاب الشيخ البدرى المتفرغ لملاحقة المبدعين والمفكرين وهو سعى فى المقابل إلى تأسيس ((نخبة ثقافية)) مضادة

تجلت في البيان الذي وقعة ومعه ١١٠ مثقفين من أساتذة جامعات وموظفين ومحامين دعوا سالم الى التوبة والاستغفار. وهناك بين المثقفين من لا يزال يدعو الى ((تأكيد أن المستوى الفني للإبداع يحميه من تطفل الرقباء))، وهذه في الحقيقة إحدى القضايا التي تتجاوز الواقعة الراهنة الى المسكوت عنه في كثير من الوقائع بكتابة البعض نصوصاً عادية لا ترقى إلى مستوى الشعر، هدفها الصدام وافت النظر فقط ثم تقديم البلاغات بأنفسهم إلى الرقابة أو قد يتبرع غيرهم بذلك. هذا موضوع دعا الشاعر حسن طلب الى فتح نقاش حوله، غير أن التطورات التي مرت بها قضايا سالم والشهاوى تجعل من الأولى تغيير الأولويات بحيث تكون الدعوى الى المطالبة بإلغاء قانون الحسبة في مصر نهائياً، هي الدعوى الأولى بالرعاية التي يتوحد حولها أنصار الفكر الحر للإعلاء من شأن الدولة المدنية التي يسعى المثقفون قبل المتطرفين لالتهام ما بقي في ميراثها التنويري.

(الحياة ٨/١١/٢٠٠٧)

أنا مع يوسف البدرى

عبد المنعم رمضان

الشيخ يوسف البدرى يشبه فى بروزه وخفائه، الناس الغارقين فى الظل، أو الناس الغارقين فى النور. فهو عند البعض مجرد مثير قلاقل طلبا للشهرة، وعند آخرين هو المأجور الغوغائى ذو اللحية، أعوذ بالله، وعند طرف ثالث هو من عمال النظام ومواليه، أيضاً أعوذ بالله، وعندى هو رجل عادى يقول رأيه، ويقف عاريا فوق مؤذنة الجامع الأزهر، كأنه أمير الانتقام فى لقطة، وكأنه جمال الدين الأفغانى فى لقطة أخرى. الشيخ يوسف البدرى فرد واحد من سلالة لا نملك أن نهملها أو نتغافل عنها. والطبيعى عندى، وعند غيرى من أهل التتوير والفتنة، أن أكون خصمه، ولكنى، وهذا ما يدهشنى، أصرّ على أنى مع يوسف البدرى،

وأنى سوف أدافع عنه لذا قلت لنفسى، من دون ريبة ومن دون ذكاء، حلمى سالم شاعر، ولا تهمة الإثارة كى يتحقق من خلالها. أحاطه نفر من جماعة أسميها (تحالف الأردباء) يهتمهم أن تشملهم الصورة الفوتوغرافية التى تصلح لأن تروج فى الغرب، فتجلب الأسفار والترجمات والجوائز وبقية الأكاليل المغشوشة. بعضهم سعى أكثر من مرة بالفعل المباشر أو غير المباشر، لاستفزاز التيار الدينى الرسمى — الأزهر — بصفة خاصة، لأنه أكثر رحمة من نظيره غير الرسمى كى يحقق حضورا لا يستحقه مما أفقد القضايا بعض مشروعيتها وجعل قليلها الصحيح يضيع بين قشور كثيرها الزائف. بعضهم ما زال يداب فى سبيل تجييش المثقفين من أجل حرية الضائعة، حرية المزعومة. بعضهم تعلم أن العراء التام فى شارع مزدحم يورث الشهرة، ولم يتعلم أنه يورث النسيان أيضاً. لكن حلمى سالم شاعر، ولا تهمة

الإثارة، ولم يكتب قصيدته في سبيلها. منذ زرته في منزله، وقلت له : لو أننى مكانك لالتزمت الصمت، سأكتب ما شاء، ثم أمضى، من أجل أن أكتب مرة ثانية ما أشاء، ثم أمضى وهكذا. لكنه رآنى أتحدث بغنائية استغربها منى. وقلت لنفسى، المثقفون فى كل مجالسهم يغمغمون فى ما بينهم بقصص وحكايات حول الطيور الخشبية التى تطير بكتبها وبقايا بيضها أمام أبواب الأزهر، على أمل أن يتعثر بها شيخ فيعرضها على الشيخ الأكبر الذى - هكذا يكون السيناريو - سوف يدينها، فتتحول الطيور من طيور خشبية الى طيور بيضاء وزرقاء ورمادية وإلى وطاويط. وكلهم، أعنى المثقفين، يتواطون على الصمت، رعاية لمصالح ما، أو رعاية للاستجمام.

قلت لنفسى أيضاً، هل يجب علينا فى كل لحظة نكتشف فيها أننا ضحايا أو هام سياسية مستورة خلف شعارات تشبه نور الكهرباء وتحاول أن تقنعنا أنها تشبه نور الشمس، هل يجب علينا أن نعلن القطيعة مع هذه الأوهام أم نتشب للاستجمام ؟ إن الحرية التى سندافع عنها عندما نرى قصيدة يصادها ناشرها ويحاكم صاحبها شيخ يشبه أمير الانتقام أو الأفغانى، ويتلمظ للاستفادة منها نفر من جماعات << تحالف الأردباء >>، إن هذه الحرية فيما هى تقع تحت عنوانين، حرية الإنسان وحرية الفنان، تقع أيضاً تحت عنوانين آخرين، المثقف الشمولى والمثقف الخصوصى. فالمثقف الأول يحمل وحده قيم الجميع، ويعارض الحاكم أو الحكام الجائرين، ويسمع صوته فى كل مكان، بينما المثقف الخصوصى يمتلك بعض القدرات التى يمكن أن تيسر الحياة أو تنقصها، باستعمال هذه القدرات ضد الدولة أو معها. الأول هو منشد الخلود، والثانى هو مخطط الحياة والموت. الهوة بين الاثنين

تعاذل الهوة بين الحريتين الشمولية وهى حرية الإنسان، والخصوصية وهى حرية الشاعر. الأولى واسعة باتساع كلمة الإنسان، تنطلق ولا تقف إلا عند حدود حرية إنسان آخر، لتتحدا وتسعيا الى امتلاك العالم، من دون أن تعباً بقيمة الشعر ومرتبته. أما الثانية فهى مشروطة، ومن الخطورة بمكان الحط من قيمتها فى علاقتها الخاصة مع المعرفة المحلية لفن الشعر، بدعوى أن تلك مسألة اختصاص ولا تهم سوى المشتغلين بها. إنها مشروطة، بتاريخ الفن وحاضره وبما وقر فى قلوبنا وفى عقولنا من معارف حوله، وبما نؤمن به. لا يمكن الحداثة أن تخذعنا وتصرفنا عن تلك الخصوصية، ولا يمكن أيضاً أن تخذعنا وتجبرنا على خيانة أنفسنا بقبول ما ليس فناً، والدفاع عن حريته. الافتراض الراسخ والمتكرر فى ما تحب الحداثة أن تجعله نسغها، هو الحفاظ على قيمة الفن كفن. فالكتابة التى ليست فناً، ليست جديرة بأن تحوز حرية تطالبنا بالدفاع عنها. أجمل ما فى هذا الافتراض، أنه نسبى ضد الإجماع، وضد الفاشية. فمن يؤمن بأن العمل المحظور ينتسب نسباً واضحاً إلى الفن سيدافع عنه، ومن يؤمن أنه ليس كذلك سيتركه وينصرف آملاً أن ينساه. ولو أن فرداً واحداً كان فى أحد الجانبين، والجميع فى الجانب الآخر، تحرص الحداثة على تأكيد أن فرص الصواب قد تكون من نصيب ذلك الواحد، وبالتالي تحرص على احترامه وتمجيد رأيه. الحداثة فى هذا المعنى لن تكون إلا إذا أصبحنا أنفسنا، إلا إذا رقصنا من أجل النسبى، وتعاملنا مع المطلق على أنه ماضٍ تام. فالمطلق هو أول أعداء الحداثة، المطلق يجب ألا يوجد إلا فى سجن. انظر الى ذلك الكون الواسع، استطاع دائماً المطلق أن يجعله عند من آمنوا به سجناً رغم اتساعه. منذ سنوات انصرف المثقفون المصريون عن علاء حامد

وصلاح الدين محسن، وهما روائيَان حوكما وعوقبا، لأنهما أخفقا في تحقيق شروط الفن من وجهة نظر غالبيتهم. تذكر أنهم هم الذين يطالبون الآن، وفي حالات أخرى، بالدفاع عن حرية كل كتابة سواء أكانت رديئة أم جيدة، لأن الرداءة والجودة في اعتقادهم أمور متروكة للنقد. الفن الذي لم نعد نحب له أن يكون العجل الذهبي المقدس، لا نحب له أيضا أن يكون العوبة حرية التعبير. قلت لنفسي، حلمي سالم شاعر، إنتاجه الغزير يؤكد ذلك، وهو ينتج من قلبه، كما ينتج الشعراء من قلوبهم، وهذا ما تصورت دائما أنه سيعصمه من الزلل والسير خلف من يحيطونه، لولا أن القارعة ما القارعة تنص على الاختلاف، لكم دينكم ولى دين.

وفي ما بعد استدركت كأننى مذنب، إن لحلمى سالم ولحسن طلب ولمحمد سليمان ولى ولآخرين سوانا أن يكتبوا ما شاؤوا من قصائد يمارسون فيها حرياتهم الإبداعية، وللشيخ يوسف البدرى، ولأى شيخ آخر، حق تمنحه حدائتنا إياها وليس نحن. حق أن يعلن رأيه فى ما نكتبه بكل الطرق المشروعة، عبر وسائل الإنصات والرؤية والقراءة، وله أيضا حق أن يحتج على ما نكتبه، ويرى أنه يחדش عقيدته وربما يهينها، ما دامت روزنامة القوانين التى اندفقت من خزانة النظام تسمح له بذلك، وما دامت تحضه على أن يفعل ذلك. بمعنى آخر، ما دامت روزنامة القوانين تجعل الحرب التى يخوضها المثقفون من أجل ما يسمونه حرية التعبير، حربا مغلوطة، تتجه نيرانها الى صدور الإنسان العادى يوسف البدرى الذى هو مثلنا جميعا يعانى من الحنين الى أن يكون مثقفا شموليا، والذى هو — سواء عرف ذلك أم لم يعرف — مجرد أداة، ليباعدوا عن الحرب الصواب التى لا بد أن تكون ضد روزنامة القوانين ذاتها. لكن الحرب المغلوطة،

أكثر رافة من الحرب الصواب لذا سيتواطون، رعاية لمصالح ما، أورعاية للاستجمام.

نحن نعرف، ونتكلم على ما نعرفه. نعرف هشاشة الشعوب التي كانت في أزمنة أخرى قوى كاسحة، ونعرف أن الأنظمة ومنها النظام المصري العريق في بيروقراطيته تعرف ذلك، ونعرف أن الشعب، النشيد القديم للرومنطيين الثوريين، لم يعد إحدى القوى الفاعلة التي ينبغي مراعاتها، وأصبحت القوى محل المراعاة قوى ملائمة لعصرنا، تظهر في أماكن على شكل قوى طائفية دينية، وفي أماكن أخرى على شكل قوى طائفية عرقية، أو الاثنين معاً، وفي أماكن ثالثة ومنها مصر قوى طائفة مهنية (العسكر، الشرطة، رجال الأعمال)، ويرجح حسابات ميزان القوى مدى الدعم الذي يتنزل عليها من بعض القوى الخارجية المهيمنة والرئيسية. قبل عصرنا كان المثقفون يستمدون قوتهم من قوة الشعب عندما كان كذلك، لكنهم وبسبب وعيهم الشقي أدركوا قبل سواهم أنهم أصبحوا يتألم، محرومين، لذا بحثوا عن أب جديد يستمدون منه النفوذ الضائع. وفي مصر أيضاً وجدوا أن النظام هو الأب الوحيد مع بعض الأعمام والأخوال الخليجيين والأميركيين، فتسابق النابهون إلى إعلان أنهم أبناء النظام المخلصون، وأن دماءهم من دمه، وأحلامهم من أحلامه، وأنهم أبناء أخوة الخليجيين وأبناء أخوات الأميركيين. في بيت الناقد الراحل غالى شكرى وقبل تفجير أزمة نصر حامد أبى زيد، وإخراجها من أسوار الجامعة إلى العراء، إلى الشارع، حضرت جلسة ضمت عدداً من يسار المثقفين، شعراء وروائيين ومفكرين، وسمعت بأذنى إلماحات غالى شكرى الواضحة حول أن أحد المسؤولين الكبار، قد أشعل بقداحته الذهبية المستوردة شمعة الضوء الأخضر

للمتقفين أن مروا وخوضوا معركتكم ضد التيارات الدينية
والتي موضوعها نصر حامد أبو زيد. منعلم في ما بعد أن
النظام سرعان ما ضحى بالسيد نصر وتخلي عن لعبة
مزايده. المهم أننا نعرف ونتكلم على ما نعرفه. نعرف أن
النظام لا يرغب أن يخوض بنفسه معركة مع التيار الديني،
ولا يرغب في استنفار الكتل العمياء حتى ولو كانت خاملة
وهي تراه يطعن التيار الديني، فتظن أنه يطعن الدين. هكذا
يمسك بستانيو النظام آلة المزايده الدائمة، ويمسكون آلة ادعاء
ملكية صحيح الدين. هكذا سينقسم عقل النظام ويتوزع بين
رغبات أبرزها رغبان، رغبة محمولة في النيل من خصوم
دينيين لا يحملون في النهاية مشروعا بديلا بشكل جذري،
خصوم هم محض منافسين على السلطة، راغبين في
الاستيلاء عليها، أكثر مما هم منافسون على التغيير الشامل،
أو حتى على الإصلاح، ورغبة محمولة أخرى في الاستتار
والخفاء، في أن تكون السلطة مستطبعة بغيرها، وفي أن
تبنى المتقفين اليتامى، وتطعمهم من جوع، وتمنحهم
الامتيازات كأنهم أبناء. هاتان الرغبتان أنتجتا معا روزنامة
القوانين الخارجة من خزانة أيديولوجيا النظام، التي بموجبها
يقوم هؤلاء الأبناء المتقفون العلمانيون وكتابهم وشعراؤهم
ومفكروهم، يقودهم أفراد نابهون ذوو طموح، ومتعطشون
للثراء والمجد، هم أنفسهم راسمو سياسات النظام ومنفذوها
ورؤساء هيئاتها ومجالسها وصحفها ودعاة التنوير فيها
والمشمولون برعاية النظام من أول حروف الهجاء الألف الى
آخرها الياء، أقول يقوم المتقفون هؤلاء بالحرب نيابة عن
نظام يستتر لكي يصبح جميع المتقفين قوادا وجنودا في حرب
ليست حربهم. إنها حرب بالوكالة، ويصبح يوسف البدرى،
سواء علم أم لم يعلم، ويصبح خصوم يوسف البدرى مجرد

أدوات، ويصبح النظام حكما نزيها بصفارة، يلجا إليه يوسف
البدري بلجوئه الى النائب العام، كما يلجا إليه قادة التسوير
بلجوئهم أيضا الى النائب العام. ستتذكر أن رحلة القادة الى
النائب العام تبطن وتغطي بإكسير الشجاعة والرئاسة
والوجاهة والحكمة، ويدت وكان استبداد الحاكم لا يختلف عن
استبداد المتقف، وأن فساد الأول لا يختلف عن فساد الثاني.
وكما في كل الحروب، القادة يصوغون الشعارات المقدسة
ليستروا الأوساخ الهائلة خلفها، والجنود يصدقون الشعارات
المقدسة، وإذا أنف أحد الجنود شم رائحة الأوساخ حوكم
بتهمة الخيانة العظمى.

ولأننى أعرف متقفين كثيرين شموا رائحة الأوساخ فى هذا
العرض المتكرر، فإننى أقف الى جوار كثيرين، أقف مثل خائن
وأجترئ وأقول : حلمى سالم شاعر وأنا مع يوسف البدري :
داعبتى صديقتى وقالت لى : الفاسدون ينحدرون من الألف الى
الياء. ولكننى عندما فكرت، ظننت أن بعضهم قد لا يحتمل هذا
السقوط، وأن البعض سيتوقف عند أحد الحروف، حرف الحاء
مثلا، عندما تلسعه زنابير الفساد ويتألم ويوحوح صارخا : أح،
أح، هؤلاء يمكن أن نثق فى أنهم قد يعودون.
أنا - بين كثيرين أعرفهم - مع يوسف البدري، ومع حلمى
سالم، ومع عودة التائبين، ومع خيانتى.

(النهار ٣٠/١٠/٢٠٠٧)

الشاعر المهادن... لماذا لم يتضامن مع نفسه ؟ نجاة على

استوقفتني مقالة ((محنة الشعر بين التردد والصمت والتهميش)) للكاتب سيد محمود التي نشرتها جريدة ((الحياة)) في ٢٠٠٧/١١/٨ إذ أشار إلى المحنة التي يعيشها الشاعر حلمي سالم منذ أن نشرت قصيدته ((شرفة ليلي مراد)) حتى صدور تقرير مجمع البحوث الإسلامية الذي يتهم القصيدة بالزندقة. ثم ذهب إلى أن النخبة المثقفة تعافى مازقا وهي على حد قوله : ((تحولت إلى نخبة عاجزة ومحاصرة أرهقتها حروبها الصغيرة الأقرب في تجلياتها إلى الحروب الأهلية)) . وعلى رغم اتفاقى مع أمور كثيرة ذهب إليها الكاتب الصديق، إلا أنني أرى أن هناك أشياء تستوجب التوقف عندها والتعليق عليها لتوضيحها.

فى ظنى - وبعض الظن إثم - أنه لا يوجد مثقف حقيقى سيوافق على ملاحقة المبدعين وإطلاق حملات التكفير ضدهم، ولكن هناك بعض المثقفين يرفض - وهذا حقه - أن يصبح مجرد كومبارس يُستدرج ليقوم بأدوار صغيرة فى ما يدخل فى عداد التمثيليات الرديئة من وجهة نظره.

كلنا بالضرورة متضامنون مع حرية الإبداع والمبدعين، وأعتقد بأن الشاعر حلمي سالم حاز تضامن الكثيرين من المثقفين العرب والمصريين الذين وقعوا بيانات إدانة ضد ما حصل معه، ودعموا موقفه فى الصحف والجرائد بالكثير من المقالات والتحقيقات التى لا مجال لذكرها الآن.

اللافت والغريب فى الوقت نفسه أن حلمي سالم وهو الشخص المهادن بطبيعته منذ بداية الأزمة، كان الوحيد الذى لم يتضامن مع نفسه ولا مع قصيدته التى يكتبها. ومنذ أن صودرت مجلة ((إبداع)) بسبب قصيدة ((شرفة ليلي مراد

((ثم الإفراج عنها بعد حذف مقطع من القصيدة حتى صدور قرار مجمع البحوث الإسلامية الذي اتهم القصيدة بالزندقة، لم نعرف أن الشاعر أصدر بياناً أو حتى قال كلمة واحدة دان فيها جهة أو شخصاً. التزم وحده الصمت والحكمة تاركاً الآخرين يخوضون نيابة عنه معركة المقدسة ويدافعون عنه في محنته، بينما ظل هو بعيداً لئلا يخسر أحداً.

وفي تصوري أن القضية لم تعد حلمي سالم وحده ولا غيره من المبدعين الذين يتعرضون وقتاً إلى آخر لمحنة المصادرة والتكفير عبر الجهات المترممة، فما يحدث معه ومعهم هو حلقة صغيرة من حلقات أخرى أكبر وأكثر تعقيداً يتم فيها استدراج المثقفين والكتاب إلى حروب استهلاكية تصرفهم بعيداً من رؤية الأزمة الطاحنة التي تمر بها مصر.

ولا يخفى على أحد أن حرباً ضارية تجري الآن تستهدف حرية التعبير في أشكال متعددة، خصوصاً بعدما دخلت السلطة سباقاً محموماً مع بعض التيارات الدينية السلفية في إشاعة حال من الإرهاب الفكري والنفسي للمثقفين والكتاب وباتت تحرّض علانية ضد كل من يختلف معها.

وليس من المصادقة أن تفتح كل الجهات الذار على حرية الكلمة في وقت واحد وتصبح هناك سيناريوهات متزامنة وأحياناً متوالية يلاحظها أي مراقب ببساطة. فوجدنا مثلاً سيناريو الحجز على أثاث الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي الذي سارع القضاء إلى إصدار حكم ضده لمصلحة الشيخ يوسف البدرى لمجرد أنه أبدى رأياً لم يعجب الشيخ، في حين أن القضاء نفسه لم يحاكم حتى الآن صاحب عبارة ((الموت)) التي راح ضحيتها أكثر من ألف مصري. يتطور السيناريو فنجدته يشمل ثمانية من مثقفي مصر : جمال الغيطاني وجابر عصفور وعزت القمحاوي وآخرين غيرهم

يجدون أنفسهم مطالبين بالمثل أمام القضاء بسبب دعاوى مماثلة أقامها الشيخ يوسف البدرى ضدهم لأنهم أيدوا حرية أحمد عبد المعطى حجازى فى إيداء رأيه.

ويتوجه بعضهم فى النهاية ببلاغة إلى النائب العام ضد الشيخ متهمين إياه بالتحريض ضدهم.

يتوازى مع هذا السيناريو سيناريو آخر أكثر عنفاً هو حبس الصحافيين الذى بدأ مع دعاوى مماثلة لدعاوى الحسبة ضدهم، رفعها بعض الأشخاص متهمينهم بإهانة رموز الحزب الوطنى. هذا السيناريو أظنه لن ينتهى سريعاً على رغم الفتوى التى صدرت أخيراً بجلد الصحافيين الذين يتهمون بترويح الإشاعات.

(الحياة ١٧/١١/٢٠٠٧)

فتوى فى ((ثقافة الفتوى))
(تحية الى حلمى سالم
والى جميع الأصدقاء فى مصر)
أدونيس

- ١ -

ما المعنى الثقافى الذى نعلمه ((ثقافة الفتوى))،
اليوم ؟

إنه المعنى الذى ينهضُ على المنع والعقاب، ينهضُ،
بعبارة ثانية، على ((فن)) حجب الحقيقة.

هكذا تقول هذه ((الفتوى)) عن نفسها إنها تعبيرٌ عن
ثقافة مجتمع يعيش فيه أفراده جميعاً متشابهين فى أفكارهم
وآرائهم، كأنهم نسخ بعضهم عن بعض، أو ((أشكال))
متطابقة، متألّفة، تحت راية ((الوحدة)) وهى، السلطة
القائمة.

وهى، فى ذلك، تقول : ((الفرادة)) فى الثقافة العربية
الإسلامية غير ممكنة.

لكن، ما قيمة ثقافة تقوم على حجب الحقيقة، وعلى
إلغاء القراءات ؟

ألا تبدو ((الفتوى)) فى هذا المنظور كأثها حاجز
منيع فى وجه الاستبصار الفكرى ؟ ألا تبدو كأنها تحول دون
الاستقصاء والتساؤلات والبحث ؟

إن كان للثقافة العربية الإسلامية، اليوم، دور،
وأهمية، ومكانة فى تاريخ الحضارة البشرية، فليس ذلك عائداً
الى ((أفق الفتوى))، وإنما هو عائداً، أساساً، وقبل كل شيء،

الى أفق الانخراط في الحياة ومداراتها : المجهول، الغيب،
الجسد، الجنس، القلب، الرغبة، الشوق، اللذة، الهيام، المتعة،
الشقاء، السعادة، الغبطة : الى العلو بلغة الكتابة والثقافة الى
مراتب التجارب الكبرى، والانخطافات العالية، لا الروحية
وحدها، بل المادية كذلك، والى الإفصاح عن هذا كله، بحرية
عالية ولغة عالية.

- ٢ -

الحق أن من ينظر الى المدار المعرفي الذي تتحرك
فيه ((الفتاوى)) التي يطلقها أصحابها باسم ((الشرع الإلهي
(لا بُدَّ من أن يصاب بالذهول. ولسبب على الأقل :
الأول للصورة التي تنعكس في هذه الفتاوى عن هذا
الشرع. وهي صورة تجعل من الإسلام ((اختزالاً معجمياً))
للمحرم والمحلل،
والثاني، للصورة التي تعكسها عن مستوى المعرفة، أو الهم
الثقافي الإنساني عند أصحابها.

- ٣ -

إن في هذه ((الفتاوى)) ما يؤكد أن مستوى ((
النص)) تابع لمستوى قراءته : يكبر إذا قرأه عقل كبير،
ويصغر عندما يقرؤه عقل صغير. وتبعاً لذلك يكبر التاريخ
الذي يؤسس له هذا النص، أو يصغر.

- ٤ -

ماذا يمكن أن ينتظر من ((أهل الفتوى)) في هذا الزمن
الإسلامي الصعب، إنسانياً وحضارياً، والذي تتكئ فيه
الشعوب العربية، وخاصة، والمسلمة بعمامة، على ((الكفار))
إياهم، في معظم شؤونها ؟

والجواب، بالنسبة إلى : يُنتظرُ منهم أن يُفتوا لارتقاء المسلمين إلى مستوى هؤلاء، إنسانياً وحضارياً — في الإبداع والمعرفة، في العدالة والقانون، في المؤسسات العلمية والسياسية والديمقراطية، في الفنون والآداب، وفي العمل على المشاركة الخلاقة في بناء عالم أكثر عدالة وأغنى إنسانية وأوسع انفتاحاً.

— أن يفتوا لإقامة مراكز البحوث العلمية الخاصة، والمعرفية العامة،

— أن يفتوا بضرورة التقم، والابتكار، والاختراع،
— أن يفتوا بضرورة القضاء كلياً على الأمية والفقر والجهل والبطالة،

— أن يفتوا بتحقيق العدالة والمساواة،
— أن يفتوا بعدم تبديد ثروات الشعب، أو نهبها، أو سرقتها، أو اغتصابها،

— أن يفتوا بإلغاء الطغيان، لأيّ سبب وبأية حجة،
— أن يفتوا بالقضاء على الفساد، وعلى أسبابه،
— أن يفتوا باحترام الإنسان — بكونه القيمة الأولى والعليا : لا يُهان، لا يُكفر، لا يُعاملُ كأنه مُجردُ شيءٍ أو مجرد أداة.

— أن يفتوا، لا كيف يأكل الفرد ويشرب وينام.. إلخ، بل كيف يبني المستقبل، وتضان الحقوق والحريات وكيف تُجابهُ القضايا الكبرى التي تفتح للعرب والمسلمين أبواب التقدم في جميع الميادين.

(الحياة ١٥/١١/٢٠٠٧)

القضاة.. والمبدعون

حسين عبد الرازق

لم أفاجا بتكريم نادى قضاة مصر للكتاب والأدباء الفائزين بجوائز الدولة فى العام الماضى، فاهتمام مجلس إدارة النادى بالشأن العام وبالقيم الحضارية والثقافية أمر معروف للجميع ومعاركهم من أجل استقلال القضاء والقضاة والديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان مشهودة ومحل تقدير واحترام فى المجتمع، وهناك علاقة وثيقة بين هذا الاهتمام بالشأن العام ومعاركه، وبين الاهتمام بالأدباء والكتاب والمبدعين، فكما قال الصديق المستشار طارق البشري ((هناك علاقة وثيقة تربط بين القانون والأدب..))، وأضاف المستشار أحمد مكى أن هؤلاء المبدعين ((هم مصر التى يجب أن تكون، وهم النخبة المنتخبة انتخابا شرعيا وحقيقيا من الناس)).

ولكن المفاجأة جاءت من استبعاد ((حلمى سالم)) رئيس تحرير مجلة "أدب ونقد" وعدم دعوته ضمن المكرمين وهو الحاصل على جائزة الدولة للتفوق فى العام الماضى، مسaire لموقف عدد من المتزمطين ممن يسمونهم رجال الدين وحواريهم الذين يحاكمون الإبداع الأدبى والفنى بمقاييس من خارجه وبقرارات حرفية وتفسيرات ضيقة للدين والفكر الدينى. وهو موقف يتناقض مع كل التراث والمواقف الديمقراطية لنادى القضاة. ويبدو الأمر مثيرا للاستغراب أن يكون هذا موقف نادى القضاة بينما لم تلتفت وزارة الثقافة - وهى جزء من حكومة الحزب الوطنى الذى يمارس الاستبداد - إلى إدعاءات هؤلاء المتزمطين المعادين لحرية الفكر وللإبداع الأدبى والفنى، ومنحته الجائزة ودعته إلى الحفل الذى أقامته هيئة الكتاب لتكريم الفائزين بالجوائز.

والأكثر مفاجأة — بالنسبة لى على الأقل — أن الكتاب والأدباء الذين كرمهم نادى القضاء — ومن بينهم أسماء لامعة منحازة لحرية الفكر ولها مواقف معروفة دفاعا عنها، مثل الصديق بهاء طاهر، وعلاء الأسوانى، وجمال الغيطانى ومحمد عفيفى مطر وآخرين — لم يجدوا غضاضة فى استبعاد زميل لهم. ولم يكن مطلوبا منهم الانسحاب أو رفض التكريم فمهما كان خطأ المسئولين فى نادى القضاء، فلا يتصور أن يصل الأمر إلى هذا الحد احتراما لدور النادى الديمقراطى ونضال القضاة خلاله من أجل الاستقلال والعدل وحقوق المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن ومن نفس المنطق كان عليهم أن يعترضوا علنا وبأعلى الصوت وبكل الحب والاحترام والتقدير للقضاة وناديتهم على هذا الاستبعاد، والخروج على الموقف الديمقراطى الذى يلتزم به نادى القضاة. وأظن أنهم لو فعلوا، أولو فعلها بهاء طاهر لوحده، لاحترمهم القضاة أكثر وأكثر، وربما أعادوا النظر فى هذا الموقف الخاطئ الذى يتناقض مع تراثهم وتاريخهم.

(الأهالى ٢٠٠٨/٤/٩)

الرقابة البرلمانية.. والاستهبال الديمقراطي

صلاح عيسى

قدم د. حمدي حسن — نائب الاخوان المسلمين بمجلس الشعب — طلب إحاطة لرئيس مجلس الوزراء و٣ وزراء، انتقد فيه قيام الحكومة باتهام المهندس ((خيرت الشاطر)) — نائب المرشد العام للجماعة — بنشر طبعة محرفة من ترجمة معاني القرآن الكريم على اللغة الإنجليزية، في حين أن هذه الحكومة نفسها منحت جائزة الدولة التقديرية مع ٥٠ ألف جنيه، لمن وصفه بأنه ((أحد مدعي الأدب والابداع))، هو الشاعر حلمي سالم، على الرغم من نشره لقصيدة بعنوان ((شرفة ليلي مراد)) تتطوى على مساس بالذات الإلهية !

وطلب الإحاطة — بهذه الصيغة — نموذج لإساءة استغلال بعض النواب لأدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، فيما يقدمونه من بيانات عاجلة وطلبات إحاطة واستجوابات، تتطوى على جهل بالحالات التي يجوز فيها — دستورياً — استخدام هذه الأدوات، وعلى خطأ في المعلومات التي تستند إليها، على نحو يوحى بأنهم ليسوا جادين في ممارسة الرقابة على الحكومة، وأن كل ما يعنيه من تقديمها، هو اجتذاب اهتمام الصحف وأضواء الفضائيات على ذواتهم الشريفة على سبيل الدعاية الانتخابية، أو إحداث فرقة إعلامية وسياسية لأسباب حزبية ضيقة الأفق، وهو ما تنبّهت إليه بعض الصحف التي نشرت خبر طلب الإحاطة الذي قدمه د. حمدي حسن تحت عنوان ((الاخوان يتهمون الحكومة بالتحقيق مع خيرت الشاطر في تهمة تزوير المصحف..)) للتغطية على منحها جائزة لشاعر اهان الذات الإلهية !

ولو أن النائب الإخواني كان جادا في ممارسة دوره في الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة، لما قدم طلب

الإحاطة، إذ لا صلة للحكومة بالتحقيق الذي أجرته نيابة السيدة زينب مع المهندس خيرت الشاطر التي بدأت ببلاغ قدمه طالب بجامعة الأزهر لمباحث المصنفات الفنية، يلفت نظرهما إلى أن المكتبات تعرض ترجمة انجليزية للقرآن الكريم — أو بمعنى أدق لمعانيه — صدر في كتاب نشرته دار النشر والتوزيع الإسلامية، تبين له بمراجعتها أنها قد أغفلت ترجمة عدد كبير من آيات القرآن، وأحالت مباحث المصنفات الفنية البلاغ إلى النيابة العامة، مصحوبا بمحضر تحريات يقول أن المصحف المترجم، نشر دون الحصول على موافقة مجمع البحوث الإسلامية، كما ينص على ذلك القانون، وأن المهندس الشاطر هو المدير المسئول عن دار النشر التي أصدرته، وهي إحدى دور النشر التي يملكها الإخوان المسلمون.

وكما أن لصفة للحكومة بالاتهام الذي وجهته النيابة العامة، للمهندس خيرت الشاطر بنشر مصحف محرف، فلا صلة لها — كذلك — بحصول الشاعر حلمي سالم على جائزة الدولة للتفوق — وليس جائزة الدولة التقديرية كما ورد خطأ في طلب الإحاطة — لأن صاحبة الحق في ترشيح المتقدمين لهذه الجوائز، هي هيئات ثقافية وأكاديمية أهلية مستقلة، فضلا عن الجامعات والنقابات ذات الشأن، ولأن الذين يصوتون على منحها لأحد المرشحين المتنافسين هم أعضاء المجلس الأعلى للثقافة، وهم ٦٠ من كبار الأدباء والفنانين واساتذة الجامعات والمتقنين، فضلا عن أنه لا توجد أي صلة بين حصول حلمي سالم على هذه الجائزة، وبين ما نسب إلى قصيدته، لأنه رشح للجائزة عن مجمل إنتاجه الأدبي، وقبل نشر قصيدته المتهمة بالاساءة للذات الإلهية.. ثم أن هذه القصيدة، موضوع دعوى قضائية أقامها أحد الدعاة الإسلاميين ضد الشاعر !

ومعنى الكلام أن القصيدة المتهمة والمصحف المتهم، هما موضوع إجراءات قضائية، اتخذتها السلطة القضائية المختصة ضد الشاعر المتهم ونائب المرشد المتهم، وبالتالي فهما لا تصلحان من حيث المبدأ، لأن تكون هدفا لأحدى أدوات الرقابة البرلمانية، أو محلا للنقاش وتحت قبة مجلس الشعب، تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات..

والحقيقة اننى لم أفهم ما الذى قصد اليه النائب الاخوانى د. ((حمدى حسن)) بالمقارنة التى عقدها بين تحقيق النيابة مع ((خيرت الشاطر)).. وحصول ((حلمى سالم)) على احدى جوائز الدولة ؟.. ولم أعرف ما الذى يطلبه تحديداً من الحكومة ؟ هل يطلب منها مثلاً ان تمنح نائب مرشد الاخوان جائزة الدولة التقديرية وقيمتها ١٠٠ ألف جنيه، تقديراً لقيامه بنشر مصحف مزور كما منحت - طبقاً لادعائه، ((حلمى سالم)) جائزة قيمتها ٥٠ ألف جنيه لتأليفه قصيدة تنطوى على مساس بالذات الإلهية ؟.. أم يطلب عدم التحقيق معه أصلاً على أساس ان نشر مصحف محرف كنشر قصيدة متهمة بالمساس بالذات الإلهية.. هو نوع من حرية التعبير ؟

ولو أن نائب الأخوان، كان قد حرص على ان يمدق المعلومات التى يضمنها طلب احاطة سيقدمه لمجلس الشعب، احتراماً للمجلس وتوقيراً للهيئة التى ينتمى اليها، لعرف أن المجلة التى نشرت قصيدة حلمى سالم لم تطرح للبيع فى الأسواق، ولعرف - قبل أن يقول ذلك خيرت الشاطر فى تحقیقات النيابة، أن نائب مرشد الاخوان المسلمين، ليس مسئولاً عما تنشره دار النشر والتوزيع الاسلامية، بما فى ذلك المصحف المحرف، وأن المصحف الذى أصدرته الدار قد عرض على مجمع البحوث الاسلامية قبل طبعه فراجعته

وأذنت بنشره، وأن النسخ المحرفة التي طرحت منه في
المكتبات هي نسخ مزورة منه اصطنعها أحد لصوص النشر !
ولأنني لا أشك في أنه يعرف ذلك كله، فلا تفسير لما
فعل، إلا أنه أراد أن يحدث ((فرقة اعلامية)) تجذب
الأنظار إلى خيرات الشاطر أمام المحكمة العسكرية.. وهو
دفاع قد يكون مشروعاً، ولكنه - مع ذلك - يتسم بدرجة
مفضوحة من المناورة الحزبية، ومن السذاجة السياسية، ومن
الاستهبال الديمقراطي !

(أخبار اليوم ٢٢/١٢/٢٠٠٧)

حلمى سالم.. الشاعر والشيخ

مصطفى عبادة

دراما ((حلمى سالم)) تتبع من شخصه وليس من شعره، تلك الشخصية التى جمعت باقتدار بين الأيديولوجى والجمالى، جاء الأيديولوجى من التزامه بقضايا أمته، وارتباطه باليسار بمعناه الواسع، وهو التزام عملى لا قولى، فيكاد يكون الشاعر المصرى الوحيد الذى عاش حصار بيروت كاملا عام ١٩٨٢، وحمل السلاح مع المقاومة الفلسطينية حتى خروجها الحزين الى تونس على يد السفاح شارون. جرب السياسة نظريا، وخبرها، عمليا، كان من بين طلاب الجامعة الذين تظاهروا فى ميدان التحرير، مطالبين بإنهاء حالة اللا سلم واللاحرب التى شاعت فى بداية السبعينيات، قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣.

لا تكف الدراما فى حياة سالم عن الدوران، فقد جعلته حرب بيروت يعيش الحياة دائما على الحافة، الشاعر الذى خبر الموت وشم رائحته، يعشق الحياة ويلتهمها بنهم غرائزى عجيب، تلك واحدة، أما الثانية، وقد رسخت منهجه هذا فكانت إصابته بجلطة فى المخ، خرج منها كأن لم يصب وربح ديوان ((مدائح جلطة المخ)) أعذب دواوينه وأرقها على الإطلاق، وإن أفسدته مقدمة "شعرية المرض" لجابر عصفور. هذان الحدثان — حرب بيروت والجلطة — شكلا خلطة حلمى سالم الإنسانية، العذبة الواسعة، يحبها الجميع ولا تختلف مع أحد، شخصية مصرية صميم، بروح تحنو على الجميع تعطى ولا تسأل.

ولتكتمل الدراما فى حياة حلمى سالم فقد فاز بجائزة التفوق عن مجمل شعره فى عام ٢٠٠٧، وهو يستحقها قبل ذلك بكثير، لكنه لم يهنا بمشاعر الفوز، لأن يوسف البدرى

استبق الجميع ورفع دعوى مطالباً بسحبها ومقاضاة الشاعر والوزير على خلفية قصيدته ((شرفة ليلي مراد)) . وكان الأمر بدأ بصدور العدد الأول من مجلة إبداع الفصلية بعد توقف دام أربع سنوات وفيه قصيدة حلمى سالم ((شرفة ليلي مراد)) رأى بعض موظفى هيئة الكتاب - ناشرة المجلة - فى القصيدة مساساً بالذات الإلهية، فأبلغوا د. ناصر الأنصارى - رئيس الهيئة - فأمر بوقف توزيع العدد، ولما انتشر الخبر فى الصحف دارت العجلة ووصلت إلى يد يوسف البدرى، فكانت القضية، وخرج حلمى سالم رابحاً هو الشاعر الذى يعرفه المثقفون، صار معروفا لدى العامة باعتباره المسىء للذات الإلهية، أتيح له أن ينشر آراءه فى الفضائيات وعلى مسامع ملايين البشر فى المحيط العربى، وهو لا تعوزه الحجة ولا تنقصه الثقافة.

حلمى سالم الذى يعشق الهدوء والوحدة والعيش مع الأوراق وجد نفسه فجأة - بعد الجائزة والقضية - مطلوباً من الجميع للتعليق والرد، وكان يدرك أن فى الأمر شركاً، وفى القضية خدعة، فكان يرد على بعضهم بجملة واحدة ((لا تعليق))، وكان يسهب ويفيض مع البعض الآخر حينما يتعلق الأمر بفهم الإسلام والمدنية والحضارة.

لما انقسم جيل السبعينيات إلى ((أصوات)) و ((إضاءات)) كان حلمى هو الوحيد الذى لم يجرح أحداً ولم يخاصم أحداً.

وعندما انقسم السبعينيون أجمعوا فى انقسامهم على حلمى سالم، وكان الجائزة جاءت لتكريم جيل فى شخص، وشعر فى شاعر، وكان يوسف البدرى وأعضاء مجلس الشعب المطالبين بسحب الجائزة يختصمون ثلاثة أجيال فى حلمى سالم.

ولأن حلمي سالم كل ذلك، فقد كان يستحق الجائزة
وهو أكبر من قضية سحبها، ولأنه أخيراً أحد محبي خليل
جبران الكبار، يقول لو أنني خیرت بین الشعر والحياة سأختار
الحياة، لأننا أبناء الحياة ولسنا أبناء آباءنا، منطلقاً من مقولة
جبران الشهيرة : ((أبناؤكم ليسوا أبناءكم إنهم أبناء الحياة)) .
(الأهرام العربی ٢٠/١٢/٢٠٠٧)

"ولسه"

..إلى الشاعر.. حلمى سالم

ماجد كمال

ولسه الحلم بيعافر ف بطن الليل.. وبينقر على الدماغات لحد
الصباح.. ويسافر.. مع المتاهات
ولما أسأل عليه.. فينو ؟
يقولوا مات !!
وأشوفه.. ساعات بيتنقل..
وياخد م الصور ميه
ملاغية ف عيون حبيبين.. على الكورنيش.. لا ف أيديهم
يعرفوا مصيرهم..
ولا قادرين يسيبوا بعض..
وبستاني النهار ده.. ما عدش يتصاحب عليه الورد..
ولا عصافير على كفوفه..
بتعزف أحلى أغنية.. ف عز البرد..
وتجرى لجل ما تصبح على المخاليق..
تصحى البسمة ف عيون الفواعلية.. ف عز الحر..
وتغزل وسطهم خضرة.. وترسم نهر..
وحيلى.. مش كما إمباح..
وخلقى عاد كلام.. جارح..
ما عدشى يحتمل.. ممكن.. ولا يمكن.. ولا جايز..
ومش هـ الحق أصحى.. حد !!

(الكرامة ٢/١٢/٢٠٠٧)

حلمى سالم مصرى أصيل

وشاعر مجدد

د. حسن فتح الباب

بعد أن عرفت الشاعر حلمى سالم من خلال ما كنت أقرأه له من قصائد منشورة بالمجلات الأدبية اقتربت منه وتوثقت علاقتى به حين كنا زميلين فى عضوية لجنة الشعر بالمجلس الأعلى للثقافة، فرأيت فيه مصريا يحمل أصفى مقومات هذا الوطن، لا تفارقه الابتسامة حتى وهو يجادل رفاقه فى قضايا الأدب والإبداع، واختلفنا فيمن يمثل بلده من الشعراء العرب فى المؤتمر الذى كان مزمعا عقده بالقاهرة، سمحا كان وجهه، رقيقا فى معاملته كأنه دبلوماسى بالفطرة، عاطفيا كان فى مشاعره لا ينفعل ولا يفتعل وطموحا إلى شغل مكانة فى المجتمع الثقافى ثلثى بموهبته.

هذا النقاء الروحى الذى يجسده حلمى سالم ويتجلى فى صدقه مع نفسه وصدقه مع الآخرين هو الذى بهرئى بل أسرنى فى شخصيته، يضاف إلى ذلك عشقه للأدب والفنون وإيمانه بالحياة وتعاطفه مع البسطاء الكادحين من أبناء شعبنا، ودفاعه عن كل ما هو جميل ونبيلى وجليلى فى الوجود الإنسانى والكونى. اختلفنا مرة واحدة فى رأى ربما لأننا من جيلين مختلفين، ولكن أواصر العلاقة غير المغرضة ظلت تعمق صداقتنا، وإن لم نلتق إلا قليلا بعد أن تغير تشكيل لجنة الشعر فاستمر هو وغبت أو غيبت أنا، واستمر إعجابى بشخصه وشعره يتزايد كلما قرأت له نصا شعريا ورأيت قصيدته " شرفة ليلي مراد"، نموذجا ناصعا لولعه بالتجديد وشغفه بالتغيير فى الشكل والمضمون، وإيمانه بأن الرجل

موقف وأن الأديب أو الفنان مهمته الأولى أن يزعج السلطة
كما قال جان بول سارتر.

وليس لي تعليق أو تعقيب على الحكم القضائي بسحب
جائزة الدولة من حلمي سالم، ولكنني أقول إن تقييم الإبداع
مرجعه إلى القواعد الأدبية لا الدينية وإلى النقاد المتخصصين،
وأن الخيال عنصر أساسي في الشعر خاصة والأدب عامة،
وقديما قال المفكر المتصوف الكبير ابن الفارض : ((لولا
الخيال لكنا في عدم)) وقصيدة حلمي سالم مزيج من الواقع
والمخيلة الخصبة، والمعنى في قلب الشاعر، كما يقول نقادنا
القدامى، وإن كنت لا أستسيغ بعض تراكيب هذه القصيدة.

(القاهرة ٢٩/٤/٢٠٠٨)

قضية حلمى سالم (١)

جابر عصفور

ربما كان حلمى سالم أخلص شعراء السبعينيات لقضية الشعر، إبداعا وتنظيرا وترويجا، فهو لم يتوقف عن كتابة الشعر وطرق أبوابه والتجريب فى بحوره، حتى من قبل أن يتخرج فى الجامعة إلى اليوم، ولم يتوقف عن الكتابة النقدية والتنظير لتيار الشعر الذى مضى فيه هو وأقرانه من شعراء السبعينيات، كى يؤكد تمايز هذا التيار عن تيارات الأساتذة السابقين. ومن المؤكد أن تأسيسه وأقرانه مجلة "إضاءة" كان خطوة بارزة فى هذا الاتجاه، وفى الوقت نفسه وسيلة لترويج صوت شعراء "إضاءة" فى زمن قاس وضنين. وظلت الجماعة التى تحلقت حول إضاءة موازية لجماعة المجاهدين الذين تحلقوا حول مسمى "خطوة" فى مدى الفعل الطليعى الذى عبر بواسطته جيل السبعينيات عن نفسه إبداعيا، ممايزا بين إبداعه الأجد وإبداع الذين سبقوه حتى من أعلام الشعر الجديد. وكانت النتيجة ظهور أسماء فرضت حضورها الواعد، تضم إلى جانب حلمى سالم حسن طلب وعبد المنعم رمضان ومحمد سليمان وأحمد طه ورفعت سلام وغيرهم كثيرون، لا أقصد إلى حصرهم، وإنما التمثيل ببعض على الكل وقد تابعت حلمى سالم فى شعره، كما تابعت أقرانه، وقرأت دواوينه العديدة التى تضم "الأبيض المتوسط" و "سكندريا يكون الألم" و "سيرة بيروت" و "سراب التريكو" و "البائية والحائى" و "يوجد هنا عميان" و "تحيات الحجر الكريم" و "الغرام المسلح" وغيرها.

والحق أن شعر حلمى سالم يتسم بعدة صفات، أولاها الوفرة والغزارة، فحلمى من الشعراء الذين لا يبخل عليهم نبع الشعر، بل يفيض دائما فى كل الأحوال، وربما أكثر من اللازم، الأمر

الذى يسم هذا الشعر بتباين المستوى الإبداعي الذى يهبط حيناً ويعلو فى أحيان أخرى، فهو شعر عفوى لا يعرف التقيق أو التدقيق فى بعض أحوال الكتابة، وهو ما يجعل حلمى يقترب من غزارة الإنتاج وعفويته بشعر أبى العتاهية الشاعر العباسى فى تدقيقه. أما الصفة الثانية لشعر حلمى فهى الحرص الدائم على التجريب فى كل اتجاه، وفى كل مجال. وتتصل هذه الصفة بالصفة الثالثة، وهى أنه شعر الحياة اليومية المكتوب بلغتها الحية البسيطة التى يتدفق بها الشاعر فى حرصه على إلغاء المسافة بينه والقارئ العادى، وهنا يبدو حلمى كما لو كان يريد أن يقضى على أسطورة الشعر بمعناها الرومانسى ليحل محلها حضور الشعر بمعناه الواقعى الذى لا يتباعد عن اللغة العادية للمتلقى، أما الصفة الأخيرة فهى صفة الالتزام الذى ورثه حلمى عن التنظيرات الواقعية أولاً، لكن مع إضافة تنظيرات حدائية، تفسح أفقا لا يكف عن المغامرة ليجمع ما بين " فقه اللذة " أو " سيرة بيروت " أو " الجلطة " التى أصيب بها الشاعر فعلا. ويبدو شعر حلمى سالم، من هذا المنظور، كما لو كان يوازى بين همومه القومية والسياسية وتقلب أحواله العاطفية، غير متوقف عن المغامرة التى تقوده، أحيانا، إلى الشطح الذى هو من لوازم التجريب الذى يسمح للشاعر بتجاوز الأعراف المعتادة والتقاليد الجامدة السائدة.

ويلزم على ذلك، بالطبع، قراءة شعر حلمى سالم وأشبابه بدرجة عالية من التسامح الفنى والأفق الرحب الذى يتيح للناقد الفهم المقترب بالتعاطف، بوصفهما سبيلا إلى التحليل النقدى والتفسير الموضوعى الذى يقبل اختلاف العمل الإبداعي عن معتقدات الناقد وعن مقاييس القيمة عنده. ويعنى ذلك، أولاً، أن استحسان الناقد الأدبى لفعل التجريب ليس نتيجة مباشرة لبناء القيم التى يؤمن بها، فالمهم فى العملية النقدية ليس اتفاقى أو

اختلافى مع المضامين التى يحملها الشعر، بل الشعر كله، من حيث هو شكل ومضمون، أو من حيث هو بناء يقوم على تضافر عناصر عديدة، لا يمكن الفصل بينها، ولا يمكن الحكم على القصيدة بجزء منها، أو على الديوان بقصيدة منه، بل بتجاوب الأجزاء والعناصر والقصائد كلها. ولا تتفصل عن ذلك ضرورة القراءة المجازية، فالقصيدة بناء مجازى، يفرض كيفيات وطرائق تفسيره، وظاهره قد يختلف عن باطنه، شأن غيره من أبنية الأدب. وفى هذا المجال، تختلف قراءة الناقد الأدبى عن قراءة رجل السياسة الذى قد يتصيد صيدا تعسفيا هذا المعنى أو ذاك، كى يتهم الشاعر بالخروج على النظام السياسى القائم. وفى الوقت نفسه، تختلف قراءة الناقد الأدبى عن قراءة رجل الدين، أو المتمسح بالدين، الذى يقرأ القصيدة قراءة حرفية، وهدفه الرقابى هو الحكم على القصيدة بالخروج عن الدين أو عدم السير تحت ظلاله.

ومن الدال أن تراثنا الدينى شهد تيارين فى مقاربة الشعر الأول تيار سمح لم يكن يأخذ الشعراء بحرفية النص، ويبرر ذلك بتبريرات كثيرة، بعضها لا يخلو من طرافة، مثل الاستشهاد بقوله تعالى " والشعراء يتبعهم الغاؤون " أو أن الديانة لا علاقة لها بالشعر، ولا ينبغى أن يحكم بها على الشعراء. وكان هذا التيار السمج يقترن بعقلية مرنة، تنطبق على الشعر وغيره، فتدفع العقول والقرائح إلى الاجتهاد والابتكار والابتداع، وذلك فى حضور رقابة عاشت بالمبادئ التى أكدت حق الخطأ، ما ظل لكل مجتهد مصيب ينال أجرين، بينما ينال المجتهد الذى يخطئ أجرا واحدا، دون أن يناله ما كان ينال المجتهدين فى محاكم تفتيش العصور الوسطى. أما التيار الثانى فهو التيار الحرفى الذى يتوقف على ظاهر المعنى فى الشعر دون مراعاة لطبيعته المجازية وهو

تيار تتميز قراءته بأنها قراءة متربصة، تتبنى على سوء الظن المسبق بالشعراء، والمصارعة إلى الإدانة عند أقل باردة تلوح. وقد ساد التيار الأول عصور القوة، في أزمنة صعود الحضارة الإسلامية التي تقبلت حتى الحوار مع الملاحدة، ووسعت حرية التفكير والإبداع، فأتسع مجال الفكر وازدهر الإبداع، أما التيار الثاني فازدهر في عصور الإظلام التي تكاثفت فيها الهزائم، وتحالف التعصب الديني وطبائع الاستبداد، فغربت شمس الحضارة العربية الإسلامية، ودخلت عصور الانحطاط أو الانحدار.

(الأهرام ٢١/٤/٢٠٠٨)

قضية حلمى سالم (٢)

جابر عصفور

لا أعرف ما إذا كان حلمى سالم قد تقدم بأعماله الشعرية العديدة إلى المجلس الأعلى للثقافة، أم أن إحدى الهيئات المنوط بها الترشيح لجوائز الدولة تولت ترشيحه لجائزة التفوق، المهم أن الترشيح تم عرضه على الأعلى للثقافة، بعد مروره على لجنة الفحص، وهى لجنة تتكون من عدد غير قليل من كبار أساتذة الأدب فى الجامعات، وبعد ذلك عرض الترشيح على المجلس الأعلى للثقافة الذى يتكون من حوالى خمسين عضوا من أبرز المثقفين المصريين. وكانت نتيجة العرض، فى تصويت سرى فوز حلمى سالم بجائزة التفوق تقديرا لشعره. ولم يضع أحد من أعضاء المجلس فى اعتباره ان حلمى سالم كتب قصيدة، أثارت ضده بعض الذين يقرأون الشعر قراءة حرفية أو تربصية، مسارعة إلى التكفير أولا : لأن قصيدة شرفة ليلى مراد كتبها الشاعر بعد أن تقدم بإنتاجه الابداعى، قبل أن ينشر هذه القصيدة، وثانيا : لأن مجلة إبداع نشرت القصيدة، وعندما بلغ رئيس الهيئة اتهام التكفير، الذى وقع عليها من البعض، سحب العدد من الأسواق، وحذف الفقرة التى تسببت القراءة الحرفية لأحد مقاطعها فى تكفيرها، وأعاد طبع العدد وتوزيعه، تجنباً لعواقب تصاعد عملية التكفير.

وحسب رئيس الهيئة ان الموضوع كان يمكن ان ينتهى عند هذا الحد، وكان جديرا به ان ينتهى لو كنا نعيش فى مناخ صحى وزمن غير هذا الزمن. ولكن بعض القراء الحرفيين رفع دعوى على وزير الثقافة، مطالبا بإلغاء قرار وزير الثقافة بمنح حلمى سالم جائزة التفوق للعام ٢٠٠٧، ورد الشاعر قيمة الجائزة، فى حال تسلمها. وكان الحكم الذى أصدرته محكمة

القضاء الإدارى بالقاهرة فى صالح الدعوى وتأييدا لها وبالفعل صدر الحكم بإلغاء قرار منح الجائزة وسحب قيمتها المادية من الشاعر.

ووقع الخبر وقع الصاعقة على مجموعات المثقفين وراه الكثيرون منهم استمرارا لمسلسل تجريم المبدعين بما يستلص بحرية الإبداع، ويتعارض والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفكر والإبداع التى وقعتها مصر، والتى تؤكد ضرورة احترام الإنسان وإرادته الحرة فى حرية الإبداع والتفكير.

وظنى أن حكم المحكمة الإدارية، فى حالة حلمى سالم، لا يخلو من مفارقات دالة وتناقضات. حسبى، أولا، التنبيه على أن القصيدة التى صدر ضدها الحكم غير موجودة فى الدواوين التى تقدم بها الشاعر للحصول على جائزة التفوق التى منحها له المجلس بناء على أعماله السابقة التى كان قد نشرها بالفعل، ولم يكن من بينها هذه القصيدة، وحتى لو كانت هذه القصيدة موجودة، جدلا، فنيل الجائزة مرهون بقيمة الانتاج الابداعى كله، وليس بقيمة هذه القصيدة أو تلك على سبيل الأفراد، فالأصل فى الحكم هو الكل وليس الجزء. وقد نال حلمى سالم الجائزة على كل أعماله التى لم يكن بينها هذه القصيدة. ثانيا: أن الحكم على الأعمال الإبداعية يعتمد على القيمة الفنية التى يراها المختصون، بعيدا عن أى بعد سياسى أو دينى. وإذا تخلت الجائزة عن مقياسها الإبداعى تخلت عن معناها وسبب وجودها، وانحرفت عن مجراها الذى لا تطابق بينه والدين أو السياسة أو الأخلاق. ثالثا: أن الذى منح الجائزة هو المجلس الأعلى للثقافة بإجماع الأعضاء، أو بالأغلبية، وليس وزير الثقافة الذى يرأس المجلس فعلا، ولكنه يعتمد قراراته ولا يصدرها، فالذين منحوا الجائزة هم أعضاء المجلس وليس الوزير الذى ليس له سوى صوت واحد، ولا

يملك سوى اعتماد ما صوت عليه المجلس، ويتولى إعلانه، وذلك بغض النظر عن موافقته أو عدم موافقته الشخصية على ما وافق عليه أو رفضه المجلس، بالإجماع أو الأغلبية. ولذلك، فإن حكم المحكمة الإدارية بإلغاء قرار الوزير بمنح جائزة التفوق لحلمى سالم هو حكم لا محل له من التطبيق ولا علاقة له بالواقع، فلا الوزير منح الجائزة، ولا القصيدة التى دار حولها الحكم كانت ضمن الانتاج المعروض على المجلس الذى بنى قراره بمنح الجائزة على مجمل الأعمال السابقة على منح الجائزة. ولكن يبقى بعد ذلك سؤال عن آليات حكم المحكمة الإدارية، فإلى الآن لا أفهم لماذا لم تلجأ المحكمة إلى عدد من نقاد الأدب المرموقين بوصفهم خبراء ؟ ولماذا الاقتصار على رجال الدين وحدهم فى الحكم على عمل أدبى مجازى له خصوصيته ؟ ولماذا لم يلجأ رجال الدين إلى قاعدة التيسير لا التعسير، أو يتذكروا المبدأ المنسوب إلى مالك بأنه إذا ورد قول من قائل يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهاً، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حمل على الإيمان ولم يحمل على الكفر. وهو مبدأ واجب التطبيق فى هذه الحالة، إذا أردنا اليسر لا العسر. هل يضير الإسلام، حقاً، وجود مقطع فى قصيدة ؟ وأيهما أكثر أهمية : تكفير مقطع فى قصيدة أم التصدى لكل أشكال الفساد التى ملأت المجتمع ؟! ولماذا هذا التربص بالأدباء والمفكرين، ومطاردتهم بالمحاكم وفى المحاكم ؟! كما لو كان لا يوجد أبق غيرهم فى المجتمع. فى اعتقادى أن الإجابة عن هذا السؤال الأخير مرتبطة بوضع المبدعين والمفكرين فى المجتمع. وهو وضع مهين، بالغ الهوان، كما لو كان الأدباء والمبدعون مجموعة غير قادرة على حماية نفسها، أو الدفاع عن حريات الإبداعية، وتفشى النزعة الفردية السلبية بين أبنائها، ودليل ذلك عدم تضامنها

فى الدفَاع عن حرية افرادها فى التفكير والابداع، فالحرية لا تمنح بل تنتزع. وسيظل المبدعون فئة مهيضة الجناح ما لم يكفوا عن التشرنم والمعارك الصغيرة، أو اللامبالاة، فمحاكم التفتيش أصبحت احتمالا قائما، وأصبح القمع الفكرى والابداعى لازمة من لوازم حضورنا، فماذا نفعل ؟ وكيف نجابه خطر القضاء على حرية التفكير والابداع ؟ هذا هو السؤال الذى يجب ان يشغلنا، وان نمحه من الاهتمام ما هو جدير بأحلامنا عن المستقبل وبوضعنا على خريطة ثقافة العالم. ولا ينبغي ان ننسى أن أى حجر على حرية أى واحد منا هو اعتداء على حريتنا جميعا لو أمعنا النظر.

(الاهرام ٢٨/٤/٢٠٠٨)

قراءة فى حيثيات الحكم بسحب جائزة الدولة

من حلمى سالم

قاسم مسعد عليه

خدمة عظيمة الأهمية تلك التى وفرتها جريدة " القاهرة " بنشرها حيثيات الحكم الذى أصدرته محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى يوم الثلاثاء الأول من أبريل ٢٠٠٨ م، وقضت فيه بسحب جائزة التفوق التى حصل عليها الشاعر الكبير " حلمى سالم " فى يونيو ٢٠٠٧ م، على خلفية دعوى تقدم بها أحد المشايخ ضد كل من وزير الثقافة وأمين عام المجلس الأعلى للثقافة (ورد ذكره فى نص الحكم المنشور على أنه رئيس المجلس الأعلى للثقافة، فى حين أن رئيسه هو الوزير)، وقد طلب المدعى وقف تنفيذ قرار منح الشاعر الجائزة، ثم إلغاء هذا القرار، وقد ارتكز فى دعواه على فهمه لقصيدة حلمى سالم " شرفة ليلى مراد " المنشورة فى العدد الأول من الإصدار الثالث من مجلة " إبداع " التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب، هذا الفهم الذى صور له أن فيها سباً للذات الإلهية وإهانة للأنبياء باستدعائه لهم بأسلوب خلا من الأدب.

وكان طيباً من الكاتب الكبير " صلاح عيسى " — رئيس تحرير الجريدة — فتحه الباب أمام المعنيين بحريات الإبداع الأدبى والفنى والمتخصصين فى القانون لمناقشة ما ورد فى نص حيثيات فى حدود تقاليد الحوار العلمى، وفى إطار الاحترام الواجب لأحكام القضاء وأشخاص القضاة.

ومع تأكيدى على احترامى للقضاء المصرى، وتقديرى للقضاة المصريين، فإننى لأرجو ألا يؤخذ ما يتضمنه هذا المقال من آراء على أنه تدخل فى شئون القضاء، فلا أزعم، ولا أملك

القدرة على الزعم، بامتلاكى لأية طاقة على مناقشة القضية فى أحكامهم من زوايا القانون وفقهه، وإنما هى محاولات شخص أنفق جل عمره فى دنيا الأدب إبداعاً ونقداً وبحثاً، ويحسبه آخرون — واحداً من المعنيين بقضايا الحريات على وجه العموم وحرية الإبداع الأدبى على وجه الخصوص.

اجتهاد لافتراض المصلحة

وقد استرعت اهتمامى فى حيثيات الحكم أمورٌ : أولها يتعلق بالتقابل الواضح بين قرارى المحكمة بعدم قبول إعلان " خالد على عمر " التدخل إلى جانب جهة الإدارة، ورفضها الدفع المقدم من هيئة قضايا الدولة ذلك الذى طلبت فيه عدم قبول دعوى الشيخ لانتفاء الصفة والمصلحة ؛ فقد أكدت المحكمة فى حيثيات حكمها انتفاء المصلحة بالنسبة لطالب التدخل ارتكازاً على أن المشرع اشترط فى المصلحة أن تكون شخصية ومباشرة وقائمة ؛ أما فيما يتعلق بمصلحة مقدم الدعوى، وعلى الرغم من أنه يتعين أن تكون — أيضاً — شخصية ومباشرة وقائمة، فإنها رأت أن قواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام تتيح اتساع شرط المصلحة لكل دعوى إلغاء — دون خلط بينها وبين دعوى الحسبة — ومن ثم لم تقبل دفع هيئة قضايا الدولة لأن الإساءة إلى الذات الإلهية — التى قال بها المدعى فى دعواه — تمس كل مؤمن فى عقيدته ودينه، وبهذا تتحقق — كما رأت المحكمة — صفته ومصلحته المباشرة.

وفى حين نعت المحكمة على طالب التدخل أنه لم يبين فى إعلانهِ أو فى أى من محاضر الجلسات مصلحته فى هذا التدخل، اجتهدت هى — وهذا ما يُستشف من الاسترسال النصى للحيثيات — فى إيجاد العلل التى تتحقق بها صفة ومصلحة المدعى، مع العلم بأنه لم يقدم فى عريضة دعواه

التي تصدّر ملخصها الحيثيات، ما يبين هذه المصلحة أو يدل عليها اللهم إلا بعض التعبيرات العامة.

منطقي أن تتوفر في الغيرة على الدين ومنظومة القيم الاجتماعية شخصية ومباشرة وقيام لمصلحة أفراد المجتمع كله، لكن من المنطقي أيضاً ألا تلقى الاتهامات جزافاً على الأبرياء وأن تهدّد حيواتهم بسبب سوء فهم فرد (كمقدم الدعوى) أو بضعة أفراد (كباحثي مجمع البحوث الإسلامية) لنص أدبي يعتمد لغة المجاز ويقوم أساساً على الرمز الذي يقتضى التأويل. أقول هذا لأن كتابات عديدة ومناقشات غير قليلة شهدتها الساحتان الثقافتان المصرية والعربية انتهت إلى عكس ما قطع به المدعى، فهذه الكتابات وتلك المناقشات رأت أن نص قصيدة " شرفة ليلي مراد " — النص المثير للقضية برمتها — حاضٌ على الإيمان بالذات الإلهية، ويحترم في كل مؤمن عقيدته ودينه، من خلال لغة رمزية محتشدة بالصور والدلالات والإحالات المتمثلة للغة ومتغيرات العصر، ولذا قطع هؤلاء آراءهم بشأن هذه القصيدة وقدموها كنص يحث على التخلص من آفات التسيب والفوضى والتكاسل والتواكل، ويدعو إلى الالتزام بقويم الأخلاق وسليم الدين، وجميعها أمور فانت أو وقفت دونها قدرات مقدم الدعوى.

استبعاد الأبيات

ثاني هذه الأمور يتعلق باعتماد المحكمة على الظاهر في قرار الهيئة المصرية العامة للكتاب بالإيقاف المؤقت لتوزيع العدد المشتمل على القصيدة موضوع الدعوى، وتشكيلها لجنة لبحث الموضوع ارتأت استبعاد الأبيات موضوع الدعوى، وقيامها بتنفيذ ما رآته اللجنة قبل إعادة توزيع العدد؛ والاعتماد على ظاهر الأوراق أمر معتاد في القضايا التي تشتمل على شق مستعجل، فمع الاستعجال يُكتفى بظاهر

الأوراق عادة ولا تثريب في هذا ؛ لكن الاقتصار على الاعتبار الأخلاقي - المختلف عليه - في ذلك القرار، وتلك الإجراءات، دون اعتبارات عديدة أخرى منها الاعتبار المالية والإدارية المتعلقة بالإنتاج واقتصادياته، أمرٌ يقتضى التنويه والإشارة.

ضرورة المجازو حتمية التأويل

أما فيما يتعلق بتقرير مَجْمَع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف - المودع في الدعوى رقم ٢١٧٥١ لسنة ٦١ قضائية أمام ذات المحكمة - ووصفه للقصيدة بأنها " كلام مقطوع لا معنى له ولا ترابط بين (كلماته)، وليست له قيمة أدبية ولا إبداع فيه، ومع تفاهة ما كتب في هذه القصيدة فإنها واضحة في الإساءة إلى الذات الإلهية معلنة الإلحاد، وأن هذا الكلام لا يصدر إلا عن مخمور، وأن كاتبه ملحد ينشر الإلحاد، ويسميه إبداعاً.. فما جاء به ليس أيسر من الرد عليه، فالمَجْمَع ليس بجهة اختصاص في الشؤون الأدبية، وما ورد بتقريره - حسبما ورد في الحيثيات - يدخل في نطاق فنية الإبداع الأدبي، ولهذه الفنية مختصون وجهات موكول بها المتابعة والرعاية. من المختصين أعلام مثل : د. " عبد المنعم تليمة "، د. " محمد عبد المطلب "، د. " مجدى توفيق " د. " صلاح السرورى "، وهؤلاء وغيرهم كتبوا تقارير نقدية متخصصة انتهت إلى عكس ما تعجل المَجْمَع بكتابته، ومن هؤلاء المختصين ستمائة مثقف مصرى وعربى وقعوا على بيان يفند ما جاء بهذا التقرير ويستنكر أجواء التريبص والقلق التى يشيعها المَجْمَع. والفرق الشاسع بين ما انتهى إليه المَجْمَع وما برهن عليه أهل الاختصاص بصفاتهم الفردية يعود إلى سبب غاية في البساطة جسده مراعاتهم للمجاز الذى هو عماد الكتابات الأدبية، وما أكثر ما أكدت الأدبيات العربية القديمة

والحديث والمعاصرة وعلوم اللغة على ضرورة المجاز ولزومه والمجاز كما هو معلوم يستدعى التأويل، إن لم يحتمه، ولا يقتصر التأويل على الكتابات التي تتبثق من الدين المقدس، بل إن الغالبية الغالبة من لغات وأساليب التعامل في الحياة اليومية تعتمد التأويل وتمر عبره ولا تتخطاه.

وقد أحسن سالم صنعاً بتقديم هذه التقارير ومعها البيان لنياحة وسط القاهرة في القضية رقم ٥٢٤ لسنة ٢٠٠٧ م التي حققت في البلاغ المقدم من ذات المدعى الشيخ "يوسف البدرى" وآخرين يتهمون فيه الشاعر حلمى سالم بالإساءة إلى الذات الإلهية من خلال ذات القصيدة أما عن الجهات المختصة الموكول بها الرعاية والمتابعة لشئون الأدب والأدباء، فلن أعدد منها تلك الأجنبية والعربية والمصرية التي احتفت وكرمت وقدمت جوائزها للشاعر الذى يتهمونه، فقط سأنكر منها المجلس الأعلى للثقافة، أعلى مؤسسة ثقافية رسمية فى هرم المؤسسات الثقافية الرسمية الموجودة فى مصر، ذلك المجلس الذى وجه إليه المدعى سهامه، لأن لجانه كما نشر على لسان أمينه العام الناقد الفنى الكبير على أبو شادى قررت بالطريق الديموقراطى، منح "حلمى سالم" جائزة التفوق على مجمل أعماله قبل نشر القصيدة الخلافية.

ومعروف أن المنح، فوق هذا وذاك، لا يتم إلا بعد ترشيح ونقاش ثم تصديق وإقرار وفقاً لنظم إجرائية يتابعها الإعلام ويعرضها على الجمهور العام، ومن ثم فإن قول المدعى فى دعواه أنه قد فوجئ بتاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٧ م. بالجرائد الحكومية الرسمية تنشر تكريماً لهذا الشاعر بمنحه جائزة التفوق فى الآداب يشير إلى أنه - أى المدعى - غير مختص بشئون الأدب، لأنه لو كان مختصاً لتابع وعرف بأمر جوائز الدولة على وجه العموم، وجائزة التفوق على وجه

الخصوص، واتجاهات اللجان بشأن من ستذهب إليهم هذه الجوائز قبل الإعلان عنها بصورة رسمية. ثم هو يقول إنه فوجئ في التاريخ الذي حدده بالجرائد الحكومية الرسمية تنشر هذا الخبر، فهل قرأه في " الجريدة الرسمية " و"جريدة " الوقائع " وهما حسب علمي الجريدتان الوحيدتان اللتان توصفان بالرسمية في مصر ؟ أحسبه لم يفعل، لأنه لو فعل لاستخدم صيغة المثني لا الجمع. وعلى شكلية هذه النقطة كان قميناً بالمحكمة أن تثبت منها، لكنها اعتبارات الشق العاجل الذي أشارت إليه المحكمة في حكمها.

اتهامات تؤدي لكوارث

إرث العدالة المصرية حافل بالمواقف والأحكام المنتصرة لحرية التعبير وجهود التنوير، سواء في السلك النيابي كما حدث — على سبيل المثال — مع " طه حسين " وقضية كتابه في الشعر الجاهلي "، أو في ساحات القضاء، كما حدث — على سبيل المثال أيضاً — عندما حكم القضاء بعدم قانونية مصادرة الأثر العربي الأشهر " ألف ليلة وليلة ". وأحسب أن القضاة على علم بهذا الإرث، ويستلهمونه فيما يجابهونه من قضايا متماسة معها وأحسبهم أيضاً على دراية بالتقارير المشابهة لتقرير مَجْمَع البحوث الإسلامية في قصيدة " شرفة ليلى مراد "، وأقصد بها تلك التي كتبها من فهموا رواية نجيب محفوظ أولاد " حارتنا " على أنها تحاكي المقدس الديني وترسم صوراً للأنبياء في هيئات معاصرة وتستسخ النص القرآني بطريقة غير لائقة، أحسبهم على دراية بما تبع هذه التقارير من وقف لنشرها بجريدة " الأهرام " ثم مصادرتها لمدة استمرت لأربعين سنة، وبعدما بادر حزب التجمع بنشرها في عدد خاص من جريدة " الأهالي "، ثم نشرتها دار الشروق ودار الهلال، قدم رجال الدين ما يشبه الاعتذار لـ " نجيب

محفوظ " ونسوا - أو تناسوا - أنهم يفهمهم الخاطئ هذا كادوا يتسببون في اغتيال الكاتب الرمز في عنقه عام ١٩٩٤ م. وهذا هو الخطر الذي يخشى منه على حياة " حلمى سالم ". وقد نبه هو إليه وأثبتته في محضر تحقيق نيابة وسط القاهرة. ما أكثر ما احتفل الأقدمون بالكتابات القائمة على المجاز قبل وبعد الإسلام، في البلاد العربية وفي البلاد التي فتحها العرب، في الأندلس وفي بلاد فارس، وهي كتابات منصهرة بكل مناحي الحياة تتساوى في هذا الكتابات الدينية والصوفية والأدبية واللغوية والسياسية بل العلمية أيضا. ولم ينقطع هذا الاحتفال عبر تحولات العصور. نفس الاحتفاء أظهرته وبرهنت عليه الكتابات الحديثة والمعاصرة وظهور من ينكرون على الكتاب اللجوء إلى المجاز، إنما يحصرونه في حدود آفاقهم هم، وثقافتهم هم، وأمرهم ليس بالعارض أو المستحدث، فقد شهدت المجتمعات العربية، وتلك التي حكمها العرب، ظهوراً لأشخاص مماثلين، لكن أين هم الآن وماذا تركوا سوى الذكريات الدامية ؟

الولع بالتكفير

إن القراءة التي لا تأخذ المجاز والتأويل في اعتبارها، هي بمقاييس كثيرة قراءة ضيقة الأفق، عاجزة، قاهرة، ومحبطة. وهي أيضاً قراءة سلطوية تعلو من شأن ومصالح فئات بعينها وتتكبر المجتمع وحركيته. وما أحوجنا كمصريين إلى الإيمان بثقافة قبول الاختلاف، أما ثقافة التخوين والتكفير والاستعداد وإهدار الدم فعواقبها السلبية لا تقف عند حدود المستعدي عليه وإنما تطال المجتمع ككل. وبكل أسف فإن لدى عدد من أعضاء مجتمعات البحوث الإسلامية ولعاً بإقحام المجتمع في شئون لا تدخل في نطاق اختصاصه، ولا يضاهي هذا الولع سوى الولع بتكفير من يكتب نصاً أدبياً يحتمل التأويل إذا ما

اتصل هذا النص بالكون والدين. فعلوا هذا مع نصوص كثيرة يحضرني منها الآن نص شعري فيه تتاص مع آيات من القرآن الكريم كتبه من يُحسب على الدعاة الإسلاميين المخلصين، وبنفس الفهم الضيق أهدر فرع لهذا المجمع في فتوى مشهورة — عليها خاتم الدولة — دمه (!) ولولا التدخل الحميد من اتحاد كتاب مصر لدى مشيخة الأزهر لحدث ما لا تحمد عقباه.

وفي نفس الاتجاه الذى سار فيه المجمع، لكن بأساليب مختلفة، دأبت بعض الهيئات الثقافية الرسمية على مصادرة وإيقاف توزيع وتعديل النصوص الأدبية حمالة الأوجه.

إن الأصل فى الإسلام هو الإباحة والحرية، وبغيرهما لا يكون الإبداع ولا يحتفظ المجتمع بالإيجابى من قيمه وأعرافه وتقاليده ولا يطورها، لكن ما يقلق أن مجتمعنا يحتشد بمن يجعلون شغلهم الشاغل البحث عن كوابح الإبداع، ويقلقهم جداً أن يشاهدوا وجوداً لدوافعه ومحركاته. وأياً ما كان الأمر، فإنه مما يسئ إلى سماحة الإسلام ويهدد استقرار المجتمع أن تلجم النصوص الأدبية التى تحتل التأويل بهذه الكوابح؛ فإذا ما وُجد نص يحتمل أحد تأويلين أحدهما يسائر الدين والآخر يناهضه، فإنه من الأكرم لمن يقوم بالتقييم — فرداً كان أم مؤسسة — أن يأخذ بالتأويل المسائر للدين، فهو الأخذ الأحكم والأقوم، لأنه يؤكد على سماحة الدين ورحابته، أما الأخذ بالوجه الآخر واستنفار النفوس وإعلان الحروب وما شابه فضرره عميم وشره وبيل.

(القاهرة ٢٠٠٨/٦/١٠)

تقرير فنى عن قطعة " الأحرار "

فى شرفة ليلى مراد

د. مجدى توفيق

تتميز " قطعة " الأحرار " فى قصيدة " شرفة ليلى مراد " لحلمى سالم بميزة فنية قلما نجدها فى الشعر هى السخرية. وهى لا تسخر من الله سبحانه وتعالى من قريب أو بعيد. ولا تسخر من الدين الحنيف بعامة من قريب أو بعيد. ولكنها تسخر من التصورات الشعبية الساذجة حول الدين، التى يُطلق عليها علماء الاجتماع المتخصصون مصطلح الدين الشعبى. يمثل عند العلماء مجموعة الصور الذهنية التخيلية، والممارسات السلوكية، التى يؤدىها الناس ليحولوا بها الدين إلى طقوس شعبية خاصة. ومن المعلوم أن رجال الدين لطالما شكوا من البدع التى تشهدها الممارسات الشعبية فى الموالد، وأضرحة الأولياء، وما إلى ذلك من أمور. ويعرف هذه التصورات الشعبية فى الموالد، وأضرحة الأولياء وما إلى ذلك من أمور ويعرف هذه التصورات الشعبية الساذجة من أتيح له أن يقترب من البسطاء، الأميين، الذين لا يحملون معرفة صحيحة بالدين. والقصيدة، على قصرها، يمكن أن تُقسّمها، من وجهة نظر فنية، إلى أقسام ثلاثة، تحاور هذه التصورات الساذجة فى خطوات ثلاث : الأولى تضم السطرين الأول والثانى، وهما يختصان بالرد على التصور الشعبى الذى شاع شيوعاً رهيباً فى العقدين الأخيرين، والذى يمثله الإقبال الرهيب على أحاديث عذاب القبر بخاصة. وينبئ السطران، بلغة مجازية مباشرة، إلى أن الصورة التخيلية التى يبنىها التصور الشعبى الساذج لله — سبحانه وتعالى عما يتخيلون علواً كبيراً — هى صورة شرطى عنيف، يقبض على الجناة

ويعنفهم، وهى صورة تعارض، من جهة، مسئولية الإنسان فى مواجهة الجريمة، والتصدى للخطأ، والخطيئة، وتجعله، من ثم، يتوهم أن العدل يتحقق بالدعاء دون أن تكافح لإقامة العدل على الأرض متواكلين تواكلاً مذموماً، لا التوكل الصحيح المعروف عن صحيح الدين، وهى تسمى، من الجهة الأخرى، إلى المبدأ الدعوى الذى يقرره الحديث الشريف "بشّروا ولا تنفروا" فتبالغ فى الترهيب، وتكون للدين صورة تنفر منها النفوس، لا يمكن أن تكون موعظة حسنة. ويقابل القسم الثانى — الذى يضم السطور الثلاثة التالية — هذا التصور الخيالى بتصوير أكثر إنسانية، تستمده، على سبيل المجاز، من البيئة التى ينتمى إليها البسطاء من طبقات الشعب الدنيا، فتصنع، فى مقابل الشرطى العنيف، صورة الفلاح الذى يقدم للحياة الخير، والنماء، والعطف، وقيم الرحمة والمحبة، وهى كلها توافق مبدأ التبشير لا التنفير، والموعظة الحسنة، وترسم صورة تخيلية أرقى وأنقى، يحتملها خيال الإنسان البسيط محدود الثقافة والوعى. ويمثل القسم الثالث — الذى يضم السطور الثلاثة الأخيرة من القصيدة — رداً فكرياً بسيطاً على الاعتراض الطبيعى الذى يمكن للخيال الشعبى أن يعترض به على استبدال صورة الفلاح بصورة الشرطى. ويتحدد هذا الاعتراض فى أن الشرطى مطلوب ليقوم العدل، ويؤدب الجناة المجرمين. وينبئ القسم الثالث إلى أن الله، عزّ وجلّ، قد خلق الجناة أحراراً مريدين، (ذوى إرادة) لأن جناياتهم هى الامتحان الذى نواجهه نحن معاشر المؤمنين، ليكون حساب الله لنا فى آخر أعمارنا — آخر كل فصل كما تقول القصيدة — حساباً على رصيدنا من مقاومة الشر والجريمة، ومواجهة الخطيئة والمعصية، دون أن يقبل الله منا أن نهمل واجبنا مدعين أن مواجهة الشر عمل الله لا عملنا، وأن تقديم الخير

للحياة في مقابل الشرور — وهذا هو المراد من صورة الفلاح — هو العمل الإيجابي المفروض علينا، الذي يُعْطَى عنه عباده، أو دعاء. ويشير هذا القسم إلى الأحكام الفقهية التي يضعها الدين ليمنع الشر، ويدفع إلى الخير، والتي يمثلها سورة البقرة، ومعلوم أن سورتي البقرة والنساء قد ضمنا القدر الأكبر من أحكام الفقه الضابطة لحياة الناس، ولكن الله لا يضع الأحكام إلا بعد أن يقرر البشر المؤمنون أن يتصدّوا للشر والخطيئة، فيصبحوا مؤهلين لتحمل الرسالة، وأداء الأمانة. ولهذا تسعى القصيدة إلى أن تصحح مفهوم الحرية ضمناً، فتعجل شرف الحرية أن ينهض البشر بامتحانهم الأكبر، ينحازون فيه إلى الخير، والإيمان، والمحبة، ضد الشر، والكفر، والأحقاد. والقصيدة، على هذا النحو، وعلى الإجمال، توافق صحيح الدين، لا حرج عليها، ما لم يقرأها مَنْ لا خبرة له بشئون الشعر الحديث، ويعتزم أن يفتعل المطاعن عليها افتعالاً مستقيماً.

(يوليو ٢٠٠٧)

(تقرير)

قراءة " شرفة ليلى مراد "

د. صلاح السروى

يتميز الشعر، بصفة خاصة، والإبداع، بصفة عامة، باختلافه النسبى عن أى خطاب لغوى آخر. من زاوية دور ووظيفة اللغة فى كل منها ؟ فاللغة فى الشعر ليست مهمتها الإبانة والإقصاد، وليس من الضروري أن تكون محكمة الدلالة كما فى الخطاب السياسى أو القانونى مثلا، كما أنه ليس من الضروري أن تكون منطقية ومنضبطة كما فى الخطاب العلمى.. إلى غير ذلك، بل اللغة هنا (فى الشعر) تميل إلى ما يعرف فى النقد الحديث بـ " الانحراف " Vireatio ويقصد به تجاوز حدود الدلالة المعجمية، التى تم التواضع عليها من قبل المتحدثين بها، تجاوز ذلك إلى فضاء دلالى واسع قادر على إبراز المكنون والكامن والخفى من حقائق وقيم ومفاهيم ورؤى للعالم. فحين قيد امرؤ القيس الأبواب فى معلقته المشهورة لم يكن قد قيدها على وجه الحقيقة والواقع، بل إن سرعة حصانه تكاد من فرطها أن تبرز أن حيوانات الصيد، التى يسعى وراءها، مقيدة وغير متحركة. فالحديث إذن يدور هنا عن سرعة الحصان الخارقة وليس عن عجز الحيوانات عن الحركة. كذلك الأمر عند أبى تمام عندما يقول : " ماتت الآمال بعد محمد " .. إلخ. فهل ماتت الآمال فعلا ؟ أم أن الجزع الناتج عن شدة الاحساس بالفقد قد أفضى إلى ما يشبه اليأس. ومن هنا فإننا نفهم حديث العقاد عن الشيطان فى قصيدته المعروفة " ترجمة شيطان " على أنه ليس نوعا من التمرد والكفر بل إنه نوع من التأمل الرومانسى فى الوضع الإنسانى المأزوم والمحاصر بالضرورات التى تبدو قدرية أينما حل. وهكذا على طول تاريخ الشعر حتى وقتنا الراهن.

بل إن الشعر الحديث — خاصة — يقوم أكثر على مفهوم " الرؤيا " ومحاولة تلمس ما دون السطح الظاهر من معان ودلالات. إن مهمته الأساسية هي العثور على " لؤلؤة المستحيل " من معان جوهرية وحاكمة للوجود الإنساني وإيرازها من مكامنها. إن مهمته هي أن " يلمس قلب الأشياء " لا ظواهرها، ولأن هذا الهدف ليس ميسورا إذا استخدم الشاعر اللغة العادية، فإنه يعتمد إلى استخدام المجاز والرمز والصورة الشعرية — المبنية على التخيل وإعادة بناء العلاقات بين العناصر.

من هنا يصبح المعنى الشعري مراوغا ومفتوحا على تأويلات متعددة تعيد إنتاج نفسها مع كل قراءة ولدى كل قارئ.

إن القارئ هنا هو من يمنح الشعر دلالاته ومعناه، فهو الذى يملأ فراغاته النصية وهو الذى يقوم بالتأويل، معتمداً على المعطيات الإشارية التى تختزنها القصيدة — من ناحية — وعلى مخزونه المعرفى وخبرته الجمالية — من ناحية أخرى.

وعلى هذا تصبح القراءة الشعرية عبارة عن عملية إنتاج مشترك بين الشاعر والقارئ على قدم المساواة.

ومن هنا يمكن قراءة قصيدة حلمى سالم " شرفة ليلى مراد ". وسوف أحاول أن أقدم مشروع قراءة لهذه القصيدة، فهى ليست قراءة نهائية، وليس لأحد أن يدعى تقديم قراءة نهائية، لأن ذات الشخص، لو عاود القراءة مرة أخرى، يمكنه أن يستخرج دلالات جديدة، لم تكن فى واعيته من قبل. ما بالك بأخرين !!

وسوف أبدأ من العنوان الذى يحتوى على عنصرين : الأول هو " الشرفة " والثانى هو " ليلى مراد " فإلى أى حقل دلالى ينتمى كلاهما ؟ إن الشرفة هنا هى مكان الرؤية والمشاهدة وهى أيضا مكان المناجاة والحلم، حسب المخزون المعاشى للأمة ومن ثم فهى تنفتح على معنى " الرؤيا " وهى غير " الرؤية " من حيث

أن الأولى تحتوى على دلالات الوصول إلى العروق الخفية الممثلة " لقلب الأشياء " .

أما العنصر الثانى " ليلى مراد " : فإنه يستدعى حالة من النوستالجيا — الحنين إلى زمن البراءة الأول، ذلك الزمان الرومانتيكى — الأبيض والأسود، الذى كانت المشاعر فيه أكثر طزاجة وحقيقيه وأقل زيفا واختلاطا. فإذا زواجنا بين العنصرين، أضحت " شرفة ليلى مراد " بنية شكلية تعنى محاولة إعادة النظر فى الأشياء وصولا إلى جواهرها ومعانيها الطازجة والحقيقية غير المتلونة والمرائية.

هذا العنوان ذاته جاء فى الديوان مترجما إلى " الأحرار " و" الطائر " فى مقطعى القصيدة، على التوالى. وهما معاً لا يختلفان — دلالياً — عن العنوان الأول، من زاوية التخلص من التلوينات والاختلاطات، وصولا إلى الرؤية الحرة ذات الطابع البانورامى التى يمثلها الطائر.

فما هذه الرؤية ؟ إنها رؤية تأملية تعيد قراءة مشهد الوجود الإنسانى، فى علاقته بالمطلق واللدن. فى علاقته بالرب — القدر والمصير، الذى يؤرق الجميع، وفى حين أن الكثيرين يستسهلون إلقاء التبعة على هذا المطلق إذا حدث شر أو بلاء ما، فإن القصيدة — المرتكزة على تقنيات جمالية نثرية، تجعل من الكونى يوميا واعتياديا — تجيب بالنفى على طريقتهما : " الرب ليس شرطيا / حتى يمسك الجناة من قفاهم " . إن فعل النفى هنا ليس مجرد فعل تنزيهى يستعلى بذات الرب عن أن يكون حاكما إجرائيا كالشرطى، بل أيضا فعل تقديمى يوصل إلى ما بعده من أنه فاعل الخير المطلق، فهو مانح العطاء الوفير على هيئة أنعم ملموسة، تماما كالقروى الذى يزغط — يسمن — البط، وهو مانح البركة التى تجعل اللبن وافرأ حيث يتجسد المعنى من خلال التقابل بين " الشرطى " والفلاح — " القروى " ، فالأول سوط العقاب أما الثانى

فيد العطاء والخير. فإذا نفينا الأول ثبتت الثانية، وتحولت الدلالة إلى معان جديدة للربوبية. ولكن ماذا عن المجرمين الشريرين الذين يهددون عنصر الخير؟ هنا يأتي التحول الاستراتيجي في التعبير، فسوف يكون أحرارا لأنهم بمثابة البلاء — الامتحان الذي قدرته الأقدار علينا (ألم يخلق الله الشيطان الذي أقسم أن " لأغوينهم أجمعين ")، ومن ثم تأتي " سورة البقرة " وهي ليست " سورة البقرة " التي جاءت في القرآن الكريم، وإنما هي ترجيع على صيغة : " ضرع البقرة " التي جاءت في القصيدة، فالشر قديم وأزلي، حتى ربما قبل الخير ذاته.

وهكذا يتم الأمر في المقطع الثاني فالرب " ليس عسكري مرور " حتى يعاقب السيارات المخالفة (المرسييس)، ولكنه طائر معلق في أعناقنا في تناص مع الآية الكريمة : " وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ". هذا التفاعل النصي مع القرآن الكريم، يحيل إلى رؤية تقوم على استحضار النص المقدس بغية إعادة النظر والتأويل، لا من زاوية تفسير دينية — تقديسية، بل من زاوية بناء مجازية — شعرية، فهو أعمالنا التي تصبح كالقدر المعلق في رقابنا — أعمالنا هي أقدارنا وهي خيرنا وشرنا، هي امتحاننا الذي قدر علينا قبل وجودنا وهي خالقة مصائرنا.

هكذا تقدم القصيدة رؤيتها للوجود مراوحة بين الوجود الكوني والوجود المعاشي — اليومي. وهذه المراوحة هي التي تمنح القصيدة رواءها الشعري، تتخرج بها عن أن تكون محاجة فكرية، وصولا إلى كونها بناء رؤيويًا — تخيليا.

فأين الاساءة إلى الذات الالهية هنا؟؟

إنها شعر — شعر وكفى

(أغسطس ٢٠٠٧)

تقرير فنى " شرفة ليلى مراد "

د. عبد المنعم تليمة

الشعر ثمرة تعامل خاص مع اللغة

إنه — الشعر — تشكيل لغوى يتجاوز فيه الشاعر المستوى الدلالى العادى للمفردات والصيغ والتراكيب إلى المستوى الرمزي الناهض على الاستعارات والمجازات والرموز. يتغيا الشاعر إقامة موازنة رمزية يعادل بها المحسوس والمألوف والمرئى والدارج والمادى لينقل المعانى والدلالات القريبة إلى مغازيها وجواهرها، وفى هذا السعى يتحول — حسب اقتدار الشاعر وموهبته — التقريرى إلى تصويرى والأصلى إلى مجازى. وبدهى أن الشاعر — والفنان بعامة — يتوسل بإجراء بناء عمله وبأدوات تشكيل جمة لتوصيل موقف من الماثل والواقع والعصرى والكونى. وتنص البلاغة الحديثة على أن (الموقف) فى العمل الفنى نسق مركب يضم عناصر ذاتية شعورية عاطفية فكرية وروحية وأخلاقية ودينية وأسطورية وواقعية واجتماعية. محال — فى القراءة المدربة — الوقوف عند عنصر مفرد من عناصر الموقف ولا عند قرينة مفردة من القرائن التشكيلية. والمتلقى شريك للمبدع بمعنى أن المبدع ينتهى من عمله فيسطع — بالاقتدار التشكيلى — موقفه. ويستقبل المتلقى العمل، فيعيد إنتاجه حسب ذائقته الجمالية ورؤاه الفكرية وحسب (طلبه) ومن طلب شيئاً وجده: من المتلقين من يطلب متعة جمالية خالصة، ومنهم من يطلب (هدفاً) أو (غاية) إصلاحية، سياسية، أخلاقية، دينية، تعليمية.. الخ. ولذلك فإن للعمل الواحد متلقين بغير حد ولا حصر. كل منهم يعيد إبداع العمل (على صورته) هو حسب

موقفه الاجتماعي والفكري وحسب رؤاه للذوات والعلاقات،
وحسب مستوى تطوره الروحي ووعيه الكوني وحسب معرفته
بحقائق التشكيلات الجمالية ودقائقها.
يتأسس على هذا كله:

— أن حرية المبدع بغير تحديد ولا حدود. وأن حق القارئ
ثابت بغير حصر ولا قيود. إنما (القراءة) التي تعتمد
الدوائر العلمية هي التي ينهض بها أهل الاختصاص من
العلماء والمفكرين والنقاد: تتوسل بالدرس المنهجي لموقف
تتداخل فيه طائفة من العناصر الذاتية والموضوعية، ويحمله
تشكيل لغوي له مقرراته وقواعده وقوانينه.

— وإن قراءة شاعرت لقصيدة (شرفة ليلي مراد) للشاعر
حلمي سالم، وهي — القراءة الشائعة — من الضرب المرسل
الذي لا ينهض على أية قرينة لغوية أو أسلوبية، وهو ضرب
يقف عند حد صاحبه ولا يسأل عنه الشاعر وعمله. إن مفردة
(الرب) — التي وردت في مقطع بالقصيدة — هي أعم
وأكثر المفردات دورانا في كل الأديان والعقائد والموروثات.
ومعلوم أن المفردة لا تقوم بذاتها إنما تقوم بعلاقاتها وفي
سياقها. ومدار السياق الكلي للقصيدة على أن (الرب) منزّه
عن القسوة والمراقبة والمحاسبة الظالمة، وعلى أن البشر
القاعدين المتواكلين لا يحق لهم طلب ثواب عن سعي لم
يقوموا به.

(يوليو ٢٠٠٧)

تقرير منح الجائزة
تقرير عن الأعمال المقدمة من الشاعر
حلمي سالم المرشح لجائزة
الدولة في التفوق للعام : ٢٠٠٧

لهذا الشاعر ستة عشر ديوانا شعريا، تجمع بين شعر التفعيلة وقصيدة النثر، من أهمها :

- ١- سيرة بيروت. عام ١٩٨٦
 - ٢- البائية والحائي. عام ١٩٨٨
 - ٣- دهاليزي والصيف ذو الوطاء ١٩٩٠
 - ٤- فقه اللذة. عام ١٩٩٣
 - ٥- سراب التريكو. ١٩٩٥
 - ٦- الواحد الواحدة. ١٩٩٧
 - ٧- يوجد هنا عميان. ٢٠٠١
 - ٨- الغرام المسلح. ٢٠٠٥
 - ٩- مدائح جلطة المخ. ٢٠٠٦.
- وللشاعر دراسات نقدية وثقافية كثيرة، من أهمها :

- ١- الثقافة تحت الحصار. ١٩٨٤
- ٢- الوتر والعازفون. ١٩٩٢.
- ٣- العائش في الحق. ١٩٩٨
- ٤- الحداثة أخت التسامح. ٢٠٠٠
- ٥- ثقافة كاتم الصوت

إن قراءة هذا الشاعر تقفنا على شعرية متفردة في أفق الحداثة، كما تقفنا على شاعر نضجت شعريته مع إيغاله في الإبداع، فقد تحرك من الرومانسية العاطفية إلى الرومانسية الثورية التي تسعى إلى تغيير الواقع وصولا إلى المثال.

ثم انفتحت أمامه أبواب الشعر الحر الذى كان صاحب السيادة
فى الواقع الشعرى، حيث قدم فيه إنجازات حققت له مكانة
مميزة بين الكبار، ثم قاد المهاجرين إلى (قصيدة النثر)
بوعى جديد، هو : أن القصيدة تفرض على مبدعها بناءها
الشكلى والموضوعى، أى أن هجرته لم تكن هجرة عشوائية،
وإنما هجرة مؤسسة على ركائز فنية، تحترم القديم، لكنها
تغايره. وأهم هذه الركائز :

١- أن الوعى الصحيح، هو الذى ينفر من الراكد الجامد،
ويخلق فى أفق التنوع الخلاق.

٢- أن الشعر الجديد ينفر من القوانين سابقة التجهيز، والتى
فقدت شرط الصلاحية.

٣- أن الموسيقى أداة يوظفها الشاعر، ومن حقه أن يختار
الأداة التى تحقق له الإيقاع.

٤- لم يعد للشعر موضوعات بعينها، فموضوعه الحياة على
إطلاقها.

ومن هذه الركائز استطاع حلمى سالم أن يحقق لشعره
خواصا فى مرحلة الحداثة، ومن الممكن إيجازها فيما يأتى :

١- تحرير الشعرية من الخطابية التى تهبط بها إلى النثرية
الخالصة.

٢- التخلص من سيطرة المناسبة، إلا عندما تفرض المناسبة
انفعالا عميقا، وبعدا جماليا.

٣- البعد عن المباشرة الساذجة، والوضوح المسطح، واعتماد
(الغموض الخلاق).

٤- شعرية حلمى سالم، هى الشعرية الفردية فى التحامها
بالجماعية.

٥- لغته الشعرية، لغة طفولية، على معنى أنها قادرة على
امتلاك العالم.

٦- لغته لغة المغامرة المحسوبة التي تتحرك حسب احتياجات النصية، فتصعد إلى اللغة الصافية حيناً، وتهبط إلى التداولية حيناً آخر.

٧- تجريبيته ذهنية أكثر منها شكلية أو لغوية، ولهذا اتسعت لكل مفردات العالم.

٨- حلمى سالم أكثر الشعراء عبوراً للنوعية، ولذا حضرت فى شعريته معظم تقنيات الفنون القولية وغير القولية. من كل هذا وسواه، فالشاعر جدير بجائزة الدولة فى التفوق.

الدرجة المقترحة : ١٠٠/٩٥

المحكمان :

أد / محمد عبد المطلب مصطفى

أد / يوسف حسن نوفل.

(يونيو ٢٠٠٧)

القسم الثالث

البيانات والوثائق

نص بلاغ يوسف البدرى إلى النيابة

السيد الأستاذ المستشار / النائب العام

تحية طيبة وبعد

معذرة إلى الله تعالى يرفع هذه الشكوى إلى سيادتكم كل من :-

(١) فضيلة الشيخ يوسف صديق محمد البدرى الشهير يوسف البدرى الداعية الإسلامى المعروف وعضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

(٢) السيدة الأستاذة / يسرية محمد أنور الداعية الإسلامية

(٣) السيد المهندس / محمد يس محمد صلاح الدين

(٤) السيد المهندس / جمال قناوى جادو

(٥) السيد المهندس / أيمن حسن خليل

(٦) السيدة الطبيبة / كوثر محمود عبد الجليل أخصائية القلب والأوعية الدموية

(٧) السيدة الطبيبة / أمل محمود عبد الجليل أخصائية التخدير

(٨) السيدة الأستاذة / منى محمود عبد الجليل المعيدة بجامعة الأزهر

(٩) السيدة الأستاذة / مرفت السيد أحمد المحامية

(١٠) السيدة الأستاذة / منى سيد محمد المحامية

(١١) السيد الأستاذ / أحمد حسين أحمد المحامى

(١٢) السيد الأستاذ / طه محمود عبد الجليل المحامى

(١٣) السيد الأستاذ / محمد خليل المليجى المحامى

(١٤) السيد الأستاذ / جمال عبد المهيم مرسى المحامى

(١٥) السيد الأستاذ / رضا محمد مرسى المحامى

(١٦) السيد الأستاذ / حسن هاشم حسن المحامى

(١٧) السيد الأستاذ / إيهاب محمد عبد الوهاب المحامى

- ١٨) السيد الأستاذ / محمد محمود عبد الجليل المحامى
١٩) السيد الأستاذ / أحمد محمود عبد الجليل المحامى
٢٠) المقيمون بالقاهرة ومحلهم المختار مكتب الأستاذ / أحمد
حسين أحمد المحامى الكائن برقم ١ شارع أحمد زكى —
أمام محطة بنزين أسو — المعادى القاهرة ص.ب / ٩٩٠
المعادى ضد كل من :

- ١) السيد الأستاذ / أحمد عبد المعطى حجازى الكاتب والشاعر
المعروف ورئيس تحرير مجلة "إبداع"
٢) السيد الأستاذ : حلمى سالم الشاعر وكاتب قصيدة " شرفة
ليلى مراد " المنشورة بمجلة إبداع بعددها الأول شتاء ٢٠٠٧
الإصدار الثالث

ويتشرفون بعرض الآتى

فوجئ الشاكون بالعدد رقم ١٣١٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢:٤
من جريدة اللواء الإسلامى يحمل ما نشيتاً يقول فى سقطة " إبداع
" وزارة الثقافة — شاعر مغمور يتجراً على الذات الإلهية...
ويهدد رب العالمين !! منشور بداخلها مقالين أولهما للسيد الأستاذ
/ محمد الزرقانى رئيس تحرير الجريدة وثانيهما للسيد الأستاذ /
محمد أحمد عاشور تناولاً فيه بالغضب الشديد والنقد اللاذع خبر
نشر قصيدة بمجلة " إبداع " التابعة للهيئة المصرية العامة للكتاب
بوزارة الثقافة بعددها الأخير بعنوان " شرفة ليلى مراد "
تعرضت بعض مقاطع فيها للذات الإلهية بالإساءة الشديدة.

وبتقصى الموضوع وبالاستحصال على نسخة من عدد المجلة
المقصود فوجئ الشاكون بأن المجلة تصدر عن الهيئة المصرية
العامة للكتاب التابعة لوزارة الثقافة وأن رئيس مجلس إدارتها هو
الدكتور / ناصر الأنصارى وهو رئيس الهيئة وأن رئيس
تحريرها هو السيد / أحمد عبد المعطى حجازى المشكو فى حقه
الأول ومنشور بالصفحات ١٩، ٢٠، ٢١ من العدد الأول شتاء

٢٠٠٧ الثالث قصيدة للمشكو في حقه الثاني بعنوان " شرفة ليلى
مراد " جاءت بعض مقاطعها المنشورة في صفحة ٢١ على
النحو التالي :

حراسة

ليس من حل امامي
سوى أن استدعى الله والأنبياء
ليشاركوني في حراسة الجنة
فقد تخونني شهوتي
أو يخذلني النقص

.....

الأحرار

الرَّب ليس شرطياً
حتى يُمسك الجنة من قفاهم
إنما هو قروى يزغط البط
ويحس ضرع البقرة بأصابعه صائحاً :
وافرّ هذا اللبن
الجنة أحرار لأنهم امتحاننا
الذي يضعه الرَّب آخر كل فصل
قبل أن يؤلف سورة البقرة
الطائر

الرَّب ليس عسكري مرور
إن هو إلا طائر
وعلى كل واحد منا تجهيز العنق.
لماذا تعتبين عليه رفرفته فوق الرؤوس ؟
هل تريدن منه أن يمشى بعصاه
في شارع زكريا أحمد
ينظم السير

ويعذب المرسيديس !!

سيادة المستشار النائب العام ::

أن هذا الكلام لا يعنى إلا شيئاً واحداً هو الجرأة على الله تعالى وتحديه سبحانه وتصويره بأنه عبد مأمور هو والأنبياء عليهم السلام يستدعيهم الشاعر بأسلوب خلا من الأدب واتصف بقلّة الذوق وذلك لحراسته خشية أن يعتدى على الجثة بشهوته !!! وإن الله تعالى لا يجوز عليه أن يستدعيه أحد أو أن يكلفه أحد بأمر بل أن العبد ضعيف أمام قوة الله ذليل أمام عزته فقير أمام غناه عبد أمام ملكوته فكيف يتناول هذا الذى لا يفلت من قبضة سيده ومولاه على ربه، ثم يتناول هذا الشاعر ويستمر فى تناولته ويصور الله تعالى بقروى يزغط البط ويحلب الضرع !! وبأنه يمتحن فى كل فصل دراسى بينما يفعل هذا قبل أن يؤلف سورة البقرة !!! وهذه نسبة نقص إلى الله حيث صور الله تعالى كأحد عباده يبحث ليؤلف ويقرن بين فلاح وسورة البقرة ويسخر من الله — شل لسانه وشلت يمينه — بتصويره الله تعالى بأنه يمسك الجنة من قفاهم كأنه شرطى — ثم يتناول أكثر وأكثر فيصور الله تعالى كأنه عسكرى مرور ينظم السير فى شارع زكريا أحمد وبأنه طائر يختطف الرؤوس فعلى كل واحد أن يجهز العنق ساعة الموت !!!

هكذا سيادة المستشار ::

يتم نشر الإلحاد والكفر فى كتب غالية التكلفة رديئة المحتوى تتخطى الخطوط الحمراء إلى كفر بالله سافر وعدوان على الله فاجر تعالى الله أن يناله شئ من ذلك فهو الذى لا تتفعه طاعة ولا تضره معصية سبحانه عز فى علاه

سيادة المستشار ::

يحدث هذا فى مصر المسلمة بلاد الأزهر بلاد الألف مؤذنة بلاد التدين وفى مجلة تابعة لوزارة الثقافة وينفق عليها من أموال

الضرائب التى يدفعها الشعب المصرى المؤمن بالله تتشر هذه
السفالات والوقاحات فى حق الله تعالى
هكذا

سيادة المستشار ::

عندما يضيع الإيمان ويُجَرَّوُ الشيطان أوليائه لا يملك هؤلاء إلا
التعدي على الذات الإلهية إمعاناً فى إظهار الضعف البشرى
وإمعاناً فى إظهار الشجاعة الجبانة وكان دائماً ذلك أسلوب
الملاحدة من الشعراء فمن قديم قام الشعراء بوصف الأشخاص
بصفات لله نفوها عنه سبحانه وأثبتوها للمخلوق الناقص قال ابن
هانيء الأندلسى يمدح المعز لدين الله الفاطمى ::

ما شئت لا ما شأعت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار
أما الآن فيستزق الشاعر المغمور ويحاول أن يشتهر بالطعن
فى الذات الإلهية ويسمون هذا شعراً وهو إلى الغثيان أقرب وإلى
القيء أشبه !!!

سيادة المستشار النائب العام ::

هناك من البشر من لعب الشيطان برأسه على ربه فى الماضى
ونسب إليه النقص والعيب وشبهه بخلقه نسب إليه الصاحبة
والوالد وزعم أن يد الله مغولة وزعم أن الله فقير فغضب الله
عليه ولعنه وتوعده بالخزى والعذاب فى الدنيا والآخرة قال تعالى
" وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا - لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا - تَكَادُ السَّمَاوَاتُ
يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا - أَنْ دَعَوْا
لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا - وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا - إِنْ كُلُّ مَنْ
فِي السَّمَاوَاتِ إِلَّا أَتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا - لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا -
وَكُلُّهُمْ آتِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَرْدًا "

وقال عز من قائل " وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ
وُلِعُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا
مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَآلَفَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَ

الْبَغْضَاءِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُقْسِدِينَ " وَقَالَ جَل فِي عِلَاه " لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوفُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ "

وَصَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ يَقُولُ : وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ "

سيادة المستشار النائب العام ::

تَعْلَمُونَ أَنَّ هُنَاكَ تَحْدِثَاتٌ تَوَاجَهَ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ فِي الدَّخْلِ وَالخَارِجِ وَصَلَتْ إِلَى السَّبِّ وَالْقَذْفِ فِي مَعْتَقَدَاتِهِمْ وَفِي ثَوَابِتِ الدِّينِ — فَأَمَّا مَا كَانَ خَارِجَ حُدُودِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ أَمْرٌ مَتَوَقَّعٌ قَالَ تَعَالَى عَنِ الْآخِرِ الْمَعَادِي "..... قَدْ بَدَّتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَقْوَاهِهِمْ وَمَا تَخْفَى صُورُهُمْ.... " وَأَمَّا أَنْ يَحْدُثَ ذَلِكَ مِنْ دَاخِلِ أَرْضِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ مَصِيبَةٌ عَظِيمَةٌ لَا يَجُوزُ السَّكُوتُ عَلَيْهَا !!!

سيادة المستشار النائب العام :::

هُنَاكَ نَفَرٌ مِنْ أَبْنَاءِ الْأُمَّةِ مِنْ بَعْضِ مَنْ يَدِينُونَ بِالْعِلْمَانِيَةِ فَرُطُوا فِي دِينِهَا وَقِيمِهَا وَأَدَابِهَا دَابُّوا عَلَى الطَّعْنِ فِي ثَوَابِتِ الدِّينِ وَوَجَدُوا آذَانًا صَاغِيَةً وَأَيْدِي دَاعِمَةٍ مِنْ وَزَارَةِ الثَّقَافَةِ وَلَمْ يَرُدِّعِهِمْ رَادِعٌ وَدَائِمًا يَسْعَوْنَ إِلَى إِشْعَالِ فِتْنَةٍ فِي الْمَجْتَمَعِ وَلَا يَرُونَ الْإِبْدَاعَ إِلَّا فِي حُرِيَةِ طَلِيقَةٍ مِنْ كُلِّ قَيْدٍ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي رَوَايَةِ عَاهِرَةٍ أَوْ قِصَّةِ مَا جَنَّةٍ عَلَى ثَوَابِتِ الدِّينِ وَرَمُوزِهِ وَصَلَتْ بِهِمْ — هَذِهِ الْمَرَّةُ — إِلَى التَّجَرُّؤِ عَلَى الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ السَّافِلَةِ !!!

سيادة المستشار النائب العام :::

إِذَا كَانَتْ النِّيَابَةُ الْعَامَّةُ تَحْرُكَتْ ضِدَّ شَابٍ صَغِيرٍ هُوَ الْمَدُونُ كَرِيمٌ عَامِرٌ الَّذِي أَسَاءَ إِلَى الْإِسْلَامِ بِمَقَالَاتٍ عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتِ

حركت الدعوى الجنائية قبله ونال عقابه بالحكم عليه بالسحب
ثلاث سنوات فالأمر هنا أشد وأعظم لأن الناشر مجلة ينفق عليها
من أموال الشعب المصرى فالمسئول هنا أحق بالعقاب وإذا كانت
الدنيا قامت ولم تقعد لإساءة بابا الفاتيكان لنبي الاسلام عليه
الصلاة والصلاة والسلام فالأمر أشد وأعظم هنا لأنه جاء من
أناس من جلدتنا يتكلمون بالسنتنا يدينون بديننا يتجرأون هذا
التجرو على الذات الإلهية !!! وعلى مقدسات الأمة !!!

إن هذا الكلام البذئ الملحد المجاهر بالكفر المتعدى على ذات الله
الأقدس نشره بشكل — بكل المقاييس — ازدراء بالأديان وتعدياً
عليها وطعن فى مقدسات الأمة ويحمل تهديداً للأمن القومى
والسلام الداخلى والوحدة الوطنية وإثارة للفتنة وتحقير للأديان بما
نسبوه إلى الذات الإلهية من أوصاف شائنة وهى الجرائم المعاقب
عليها بمقتضى المادتين ٩٨/ و ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات
وتتحقق مسئولية المشكو فى حقهما عنها الثانى : بوصفه مؤلف
القصيدة وكاتبها والأول : بوصفه الناشر لها لكونه رئيس تحرير
المجلة والمسئول عن مراجعة كل ما ينشر فيها ومجرد نشر
القصيدة بما حوته من إساءة للذات الإلهية يعد موافقة منه عليها
ورضاء منه خاصة وأنه صرح للصحف بما يفيد علمه بالقصيدة
وموافقة على نشرها واعتراضه على قرار رئيس الهيئة بإيقاف
توزيع العدد وهو ما يجعله شريكاً أصلياً فى ارتكابها.

هذا ولأنه نما إلى علم الشاكين أن السيد الأستاذ الدكتور / ناصر
الأنصارى أدى ما عليه وقرر وقف توزيع المجلة وسحبها من
الأسواق — بعد طرحها فيها — بعد أن احتج عمال المطبعة
التابعة لهيئة الكتاب على ما ورد بالقصيدة غضباً لله تعالى — فإن
الشاكين قد استبعدوه من البلاغ ولم يوجهوا إليه اتهاماً وحيث إن
قيام الدكتور / ناصر الأنصارى بذلك لا ينفى وقوع الجريمة فى
حق المشكو فى حقهما وتحقق مسئوليتهم عنها بمجرد النشر

خاصة وانه بعد صدور قرار إيقاف التوزيع صرح المشكو فى
حقهما للصحف باعتراضهم على القرار حيث وصفه الثانى بأنه
يدخل فى نطاق محاكم التفتيش !!! وصرح الأول برفضه القرار
وبإصراره على توزيع بقية نسخ العدد !!!

سيادة المستشار النائب العام

ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول " الساكت عن الحق
شيطان اخرص " ويقول " لعن الله قوما ضاع الحق بينهم غضباً
لله تعالى ومعذرة إليه وفراراً من الوقوع فى جريمة السكوت
التي تستوجب اللعنة يجد الشاكون أنفسهم مضطرون إلى تقديم
هذه الشكوى لاتخاذ اللازم قانوناً

لذلك

يلتمس الشاكون من سيادتكم وحتى لا تكون فتنة وحماية لمقدسات
الأمة ودفاعاً عن دينها الضرب بيد القانون على أيدي المشكو فى
حقهما والتحقق فى هذه الشكوى وتحريك الدعوى الجنائية
ضدهما طبقاً للمادتين ٩٨/ و، ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات
عن جريمة اضرار الأديان والتعدى عليها بطريق النشر بالإساءة
للذات الإلهية على النحو الوارد بصدر هذه الشكوى حتى يكونا
عبرة لغيرهم ممن تسول له نفسه أن يتشبه بهم أو أن يتجراً مرة
أخرى على الذات الإلهية أو على ثوابت الدين ورموزه أو يروج
للكفر والإلحاد

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الشاكين

أحمد حسين أحمد المحامى

(٢٠٠٧/٤/١٥)

حيثيات حكم سحب الجائزة قواعد خطيرة في حيثيات حكم محكمة القضاء الإدارى بسحب جائزة الدولة من الشاعر ((حلمى سالم))

تعودنا منذ العدد الأول من ((القاهرة)) أن ننشر أهم الوثائق التى تتعلق بحريات الفكر والبحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى، بما فى ذلك الأوراق القضائية التى تتصل بها وفى الصدارة منها حيثيات الأحكام التى تصدرها المحاكم سواء تعلقت هذه الأوراق بالقضايا البارزة التى شهدتها المحاكم فى القرن الماضى، أو التى تظهرها المحاكم فى هذا القرن.. وخصصنا لذلك صفحتين متحركتين بعنوان ((قضايا ومحاكمات)) و ((وثائق)) كان مما نشرناه خلالهما ((الأوراق القضائية للشاعر أحمد فؤاد نجم)) و ((مضابط مجالس النواب التى ناقشت على امتداد عقدين العاصفة التى أثارها كتاب ((الشعر الجاهلى)) الذى ألفه د. طه حسين.

وفى هذا العدد ننشر النص الكامل لحيثيات الحكم الذى أصدرته محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى أول أبريل الحالى ٢٠٠٨ بسحب جائزة التفوق التى حصل عليها الشاعر حلمى سالم فى يونيو عام ٢٠٠٧ بناء على دعوى أقامها أحد المشايخ واستند فيها إلى أن للشاعر قصيدة بعنوان ((شرفة ليلى مراد)) تضمنت مساسا بالذات الإلهية.

وبصرف النظر عن أن الحكم النهائى فى القضية لم يصدر بعد، بعد أن اشتشكت وزارة الثقافة فيه استنادا إلى أن الشاعر حصل على الجائزة على مجمل أعماله السابقة وليس على قصيدة بعينها فضلا أنه رشح بالفعل للجائزة قبل نشر

القصيدة المشار إليها، فإن الحكم يرسى مبادئ مهمة تلفت النظر من بينها : أنه اعتبر قرارات لجان التحكيم في جوائز الدولة قرارات إدارية يجوز الطعن فيها، أمام محكمة القضاء الإداري، وأنه اعتبر أنه استثنى دعاوى إلغاء القرارات الإدارية التي يرفعها أحاد الناس أمام محكمة القضاء الإداري من ضرورة توفر شرط الصفة والمصلحة إذا ما تعلقت بالمشروعية والنظام العام مما يعيد دعاوى الحسبة.

والباب مفتوح أمام المعنيين بحريات الإبداع الأدبي والفني والمتخصصين في القانون لمناقشة ما ورد في نص الحيثيات في حدود تقاليد الحوار العلمي وفي إطار الاحترام الواجب لأحكام القضاء وأشخاص القضاء

والله من وراء القصد

صلاح عيسى

نص الحكم
باسم الشعب
مجلس الدولة
محكمة القضاء الإداري
الدائرة الأولى

بالجلسة المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء الموافق

٢٠٠٨/٤/١

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / محمد أحمد الحسيني
نائب رئيس مجلس الدولة، رئيس محكمة القضاء الإداري
وعضوية السنيين الأستاذين المستشارين / أحمد
محمد الشاذلي نائب رئيس مجلس الدولة، أبو بكر جمعة
الجندي نائب رئيس مجلس الدولة

وحضور السيد الأستاذ المستشار / أحمد عبد الفتاح
مفوض الدولة، وسكرتارية السيد : سامي عبد الله أمين السر
أصدرت الحكم الآتي في الدعوى رقم ٣١٣٣٩ لسنة
ق المقامة من يوسف صديق محمد البدرى ضد ١ - وزير
الثقافة

١- رئيس المجلس الأعلى للثقافة

٢- الوقائع :

أقام المدعى دعواه الماثلة بعريضة أودعت قلم كتاب
هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ طالباً الحكم بوقف تنفيذ ثم
إلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار وإلزام
الجهة الإدارية المصروفات والأتعاب.

وذكر المدعى شرحاً لدعواه أنه فوجئ بنشر قصيدة
للشاعر (حلمي سالم) بعنوان (شرفة ليلي مراد) بمجلة (

إيداع) بعدها الأول الإصدار الثالث شتاء ٢٠٠٧ تضمنت بعض مقاطعها سبا للذات الإلهية وتصوير الإله بأنه مأمور هو والأنبياء يستدعيهم الشاعر بأسلوب خلا من الأدب لحراسته خشية أن يعتدى على الجنة بشهوته، واستمر فى تطاوله على الذات الإلهية بوصفها بأوصاف لا تليق فى مجلة تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب وفى بلد الأزهر وهو ما يعد طعنا فى الدين وثوابته مثيرا للفتنة وتحقيرا للأديان، ومن منطلق المعذرة إلى الله تقدم ببلاغ للنائب العام ضد هذا الشاعر وضد الصنحيفة، إلا أنه فوجئ بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ بالجرائد الحكومية الرسمية تنشر تكريما لهذا الشاعر بمنحه جائزة التفوق فى الآداب ومقدارها خمسون ألف جنيه بدلا من أن تقوم وزارة الثقافة بمساءلته ومعاقبته.

وأضاف المدعى أن الحكومة ومجلس الشعب أدانا فى بيان صادر عن مجلس الشعب فى جلسته المعقودة يوم الأربعاء ٢٠/٦/٢٠٠٧ ما فعلته ملكة إنجلترا من تكريمها للمدعو / (سليمان رشدى) وهكذا فى الأصل وصحته سلمان رشدى) وإعطائه لقب الفارس النبيل، وجاء فى البيان أن مثل هذا العمل فيه تحد سافر لمشاعر المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها وأنه يركى روح التعصب ويحرك نوازع الغضب فى نفوس المسلمين، وإذا كان هذا موقف الدولة فكيف تكرم وزارة الثقافة من يسب الذات الإلهية بمنحه جائزة من أموال الشعب لم ترصد إلا لتكريم النابهين من أبنائه، وعليه انتهى المدعى إلى طلباته سائلة الذكر.

وقد تم تداول نظر الدعوى بجلسات المرافعة أمام المحكمة على النحو الثابت بمحاضرها حيث قدم المدعى عليهما الثالث إعلانا بتدخله فى الدعوى منضما للمدعى عليهما، ودفع الحاضر عن المجلس الأعلى للثقافة بعدم قبول

الدعوى لرفعها على غير ذى صفة، وقدمت هيئة قضايا الدولة حافظة مستندات طويت على مذكرة الهيئة المصرية بشأن وقف الإصدار الثالث بشأن وقف الإصدار الثالث من مجلة إبداع بسبب نشر قصيدة " شرفة ليلي مراد " بها، كما قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرتي دفاع انتهت فيهما إلى طلب الحكم بالآتى : أصليا : بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإدارى واحتياطيا : بعدم قبولها لانتفاء صفة ومصلحة المدعى ولرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لوزير الثقافة، وعلى سبيل الاحتياط الكلى برفض الدعوى بشقيها، وذلك على سند من القول بأن منح الجائزة يعد عملا ماديا وليس قرارا إداريا وليس للمدعى فى إقامتها مصلحة وأنها غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لوزير الثقافة وأن ما يطالب به المدعى من وقف للجائزة يعد تدخلا فى عمل السلطة التنفيذية إذ إن ذلك مما يدخل فى إطلاقاتها.

وبجلسة ٢٠٠٨/٣/٤ قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم أول أبريل ٢٠٠٨ وفيها صدر هذا الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه ومنطوقه لدى النطق به.

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد اتمام المداولة قانونا.

وحيث إن المدعى يطلب الحكم بوقف تنفيذ ثم إلغاء قرار منح المدعو : (حلمى سالم) جائزة الدولة للتفوق عام ٢٠٠٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية المدعى عليها المصروفات.

وحيث إن الدعوى تدوولت بالجلسات على النصوص الثابت بمحاضرها.

وحيث إنه عن طلب التدخل المقدم من المدعو / خالد على عمر فإنه من المستقر عليه وفقا لحكم المادة (١٢٦) مرافعات أنه يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل منضما في الدعوى لأحد الخصوم أو طالبا الحكم بحبسه بطلب مرتبط بالدعوى وأن هذا التدخل يكون إما بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة ويثبت في محضرها، وأن مناط التدخل في الدعوى هو قيام المصلحة ووجود ارتباط بين طلبات التدخل والطلبات موضوع الدعوى، ويتعين في شروط المصلحة أن تكون شخصية ومباشرة وقائمة.

وتطبيقا لذلك ولما كان طالب التدخل قد طلب تدخله أمام المحكمة بجلسة ٢٣/١٠/٢٠٠٧ وصرحت به المحكمة باتخاذ إجراءات التدخل فقدم بجلسة ٤/١٢/٢٠٠٧ إعلانا بتدخله في الدعوى منضما لجهة الإدارة لما كان يبيده في مذكراته ومرافعاته الشفوية على أنه لم يبين في هذا الإعلام أو في أي من محاضر الجلسات مصلحته في هذا التدخل مما يتعين معه عدم قبوله.

إنتفاء الصفة

وحيث إنه عن الدفاع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى ومصلحته في الدعوى فإنه ولئن كان يتعين في شرط المصلحة في الدعوى أن تكون شخصية ومباشرة وقائمة إلا أنه في مجال دعوى الإلغاء وحيث تتصل هذه الدعوى بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام يتسع شرط المصلحة لكل دعوى إلغاء رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جدية له، دون أن يعنى ذلك الخلط بينها وبين دعوى الحسبة، إذ يظل قبول الدعوى منوطا بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها ومتى كان ذلك وكانت

الإساءة إلى الذات الإلهية تمس كل مؤمن في عقيدته ودينه
وتتحقق صفته ومصلحته المباشرة في الذود عنه بالوسائل
المشروعة قانوناً ومنها الحيلولة بين تكريم من يرتكب هذه
الإساءة من أموال الشعب بإقامة الدعوى بطلب إلغاء هذا
التكريم مما يتعين معه رفض الدفع بعدم قبولها لانتفاء الصفة
والمصلحة، وكذا برفض الدفع بعدم قبولها لرفعها على غير
ذی صفة بالنسبة لوزير الثقافة لتبعية المجلس الأعلى للثقافة له
طبقاً لنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٥٠ لسنة
١٩٨٠ بإنشاء هذا المجلس.

بل قرار اداري

وحيث إن هذا الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار
لإداري فإن منح الجوائز المنصوص عليها في القانون رقم
٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن جوائز الدولة يتم بإعلان فوز العدد
المطلوب من بين المرشحين لهذه الجائزة بعد فحص أعمالهم
بمعرفة لجان تعين سنوياً لهذا الغرض ومن ثم فإن إعلان
المجلس الأعلى للثقافة أسماء الفائزين بهذه الجوائز يعد قراراً
إدارياً تتوافر فيه كل مقومات القرار الإداري ويضحي الدفع
بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري غير قائم على
أساس من الواقع أو القانون متعيناً رفضه.

وحيث إن الدعوى قد استوفت سائر أوضاعها الشكلية
ومن ثم يتعين الحكم بقبولها شكلاً.

جوائز الدولة

وحيث إنه عن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه
فإنه يتعين للقضاء به ضرورة توافر ركنين أساسيين معاً
أحدهما : ركن الجدية بأن يقوم الطلب بحسب الظاهر على
أسباب جدية يرجع معها إلغاء القرار المطعون فيه عند الفصل

فى موضوع الدعوى. والثانى ركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه نتائج يتعذر تداركها.

وحيث إنه عن ركن الجدية فقد سارت مصر منذ عام ١٩٤٦ على سياسة قديمة فى تكريم العلماء وتشجيع الباحثين، وذلك بإنشاء جوائز الدولة للعلوم والآداب والفنون حيث صدر بها أول مرسوم بتاريخ ١١/٦/١٩٤٦ الذى حل محله القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ ثم صدر قانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى للفنون ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ الحالى والذى أجريت عليه عدة تعديلات آخرها بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٥ وقد نص هذا القانون فى المادة الأولى منه على أن :

تنشأ جائزة قيمتها مائتا ألف جنيه وميدالية ذهبية لجائزة مبارك واحدة فى كل من مجالات الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية وجائزتان للعلوم التكنولوجية المتقدمة. وتنشأ عشرون جائزة تقديرية تسمى جوائز الدولة للإنتاج الفكرى وأربع عشرة جائزة تسمى " جائزة الدولة للتفوق " واثنان وسبعون جائزة تشجيعية تسمى جوائز الدولة لتشجيع العلوم، والعلوم التكنولوجية المتقدمة، والفنون والآداب، والعلوم الاجتماعية "

وتنص المادة الثانية من القانون على أن :-

تمنح سنويا لممتازين فى الإنتاج الفكرى من مواطنى جمهورية مصر العربية تكريما لهم الجوائز التقديرية الآتية :
((قيمة كل جائزة من جوائز الدولة مائة ألف جنيه وميدالية ذهبية)) .

وتنص المادة (٦) على أن : يعين المجلس الأعلى المختص سنويا لجاناً من المختصين لفحص الترشيحات، على

أن يكون من بين أعضائها الحاصلون على جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، وتقدم هذه اللجان نتيجة فحصها إلى المجلس في موعد غايته آخر مارس من كل عام ((.

وتنص المادة (٦) مكرر من ذلك القانون على أن :

((يمنح سنويا للمتفوقين في الإنتاج الفكري والإبداع والعلوم، والعلوم التكنولوجية المتقدمة من مواطني جمهورية مصر العربية جوائز الدولة للتفوق الآتية :

أ- ب- ج-

جائزتان للآداب.

وتنص المادة (٦) مكرر (١) على أن :

((قيمة كل جائزة من جوائز الدولة للتفوق خمسون ألف جنيه مصري وميدالية فضية لجائزة الدولة للتفوق وتنص المادة (٦) مكرر ((٢)) على أنه : يشترط فيمن يمنح جائزة الدولة للتفوق ما يلي :

أ-

ب- أن يكون إنتاجه من البحوث أو المؤلفات أو الأعمال قد سبق نشره أو عرضه أو تنفيذه، وأن يكون لهذا الإنتاج قيمة علمية أو فنية أو أدبية ممتازة تشهد له بالأصالة والقدرة على الابتكار والتوجه.

ج-

تنص المادة (٦) مكرر (٤) من ذلك القانون على

أن :

((تتولى اللجان المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون النظر في ترشيحات وطلبات جوائز الدولة للتفوق والتأكد من مطابقتها للشروط المعلنة، وتقدم نتيجة فحصها إلى

المجلس الأعلى المختص فى موعد غايته آخر مارس من كل عام ((.

وتنص المادة (٧) من ذات القانون على أن :

((يمنح سنويا مواطنو جمهورية مصر العربية عن أحسن المصنفات والأعمال التى انتجوها الجوائز التشجيعية الآتية :.....))

وتنص المادة (٨) على أن :

((قيمة كل جائزة من جوائز الدولة التشجيعية عشرون ألف جنيه)).

وتنص المادة (١٢) على أن :

((يمنح المجلس الأعلى المختص ((المجلس الأعلى للثقافة وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا)) جوائز الدولة الواردة فى هذا القانون وفقا للقواعد المنصوص عليها به وطبقا للضوابط التى يضعها المجلس الأعلى المختص بمراعاة المستويات المختلفة للجوائز واللائحة المنفذة لأحكام هذا القانون)).

وحيث أنه يبين مما تقدم أنه منذ انشاء جوائز الدولة فى عام ١٩٤٦ أولتها الدولة بالرعاية والتطوير تكريما للعلم والعلماء حيث تنوعت هذه الجوائز وأضيفت إليها مسميات جديدة ودعمت بعضها بميداليات ذهبية أو فضية حتى أصبحت تشمل أربعة أنواع من الجوائز وهى :

— جائزة مبارك وعددها ثلاث جوائز قيمة كل منها مائتا ألف جنيه وميدالية ذهبية.

— جائزة الدولة التقديرية وعددها عشرون جائزة قيمة كل منها مائة ألف جنيه وميدالية ذهبية.

— جائزة الدولة للتفوق وعددها أربع عشرة جائزة قيمة كل منها خمسون ألف جنيه وميدالية فضية.

جوائز تشجيعية وعددها اثنتان وسبعون جائزة قيمة كل منها عشرون ألف جنيه.

وتصرف هذه الجوائز سنوياً في مجال العلوم، والعلوم الاجتماعية، والفنون والآداب، وذلك على سبيل التكريم وإشعار من يمنح الجائزة بتقدير الوطن له نظراً لأن طبقة المفكرين والمتقنين والمبدعين هم الطليعة والصفوة لتيسير سبل المعرفة لأفراد المجتمع وتعميق ديمقراطية الثقافة والوصول بها إلى أوسع قطاعات الجماهير تنمية للمواهب في شتى الفنون والآداب وإطلاع الجماهير على ثمرات المعرفة الإنسانية وتأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية، وذلك في إطار توظيف الثقافة لخدمة التنمية الفكرية والاقتصادية ومواكبة الثقافة العالمية وتحول الحركة الثقافية من ثقافة الارتجال والعشوائية إلى السباق نحو ثقافة ذات مضمون حضارى واضح المعالم، وذلك في وقت ينظر فيه العالم للثقافة بوصفها مورداً مهماً من موارد التنمية البشرية وعاملاً فعالاً في بناء المجتمعات الحديثة التي تراهن على تبوء مكانة أسمى في المجتمع الدولي.

حرية الفكر والإبداع

ومن حيث أنه و إن كانت حرية الفكر وحرية الإبداع هدفان أساسيان (الصحيح : هدفين أساسيين) في استراتيجية العمل الثقافي إى أنه لابد من حماية هذه الحرية وترشيدها لصالح المجتمع في إطار المحافظة على المبادئ والتقاليد الراسخة لدى الأمة وتأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية، ومن هذا المنعطف فإن ثمة نظرة شخصية أكد عليها القانون فيمن يتم اختيارهم للتكريم وتبوءهم مكانة الصفوة والطليعة لقيادة المجتمع إلى عالم الثقافة والمعرفة والابتكار، وذلك بأن يكونوا أهلاً لحمل مشعل الحضارة والتقدم ورمزاً للفضيلة والأصالة ونبراساً للنشء وتربية الأجيال وتواصل

الحضارة، وهو ما نصت عليه صراحة المادة ((٦)) مكرر ((٢)) سالفه الذكر وجعلته شرطاً لنيل جائزة التفوق.

وتحقيقاً لتلك الأهداف فقد وسد القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه إلى لجان تعيين سنوياً لفحص الترشيحات لهذه الجوائز، وتقدم هذه اللجان نتيجة فحصها إلى المجلس المختص ليصدر قراره بمنح الجائزة وهذا التقرير بالفحص وأعمال المرشح يشكّلان ركن السبب في القرار الإداري الذي يصدره المجلس الأعلى للثقافة أو أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا حسب نوع المعرفة التي تمنح فيه الجائزة، وعلى أي هذين المجلسين التحقق من صحة هذا السبب حتى يقوم القرار مستوفياً لأركانه مستوفياً على ساقه.

تقرير مجمع البحوث

وحيث أنه تطبيقاً لما تقدم ولما كان الثابت أن المطعون على منحه الجائزة ((حلمى سالم)) قد نشر قصيدة بعنوان ((شرفة ليلى مراد)) بمجلة ((إبداع)) الإصدار الثالث أبريل ٢٠٠٧ أساء فيها إلى الذات الإلهية بصورة فجأة تتم عن قمة التردى مع الذات الإلهية، فصدر قرار الهيئة المصرية العامة للكتاب بإيقاف توزيع هذا العدد من المجلة مؤقتاً، وشكلت لجنة لبحث الموضوع ارتأت فيه استبعاد الأبيات التي وردت فيها الإساءة، حيث تم ذلك ثم أعيد توزيع العدد خالياً من ذلك الانحراف الفكري. وقد أبدت الهيئة - وهي التي تصدر عنها هذه المجلة - استياءها من هذا النشر وأكدت على توقيع الجزاء المناسب على المتسبب في هذا النشر وعلى ضرورة اتفاق ما ينشر مع الآداب العامة وحرمة الأديان. كما جاء بتقرير مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف المودع في الدعوى رقم ٢١٧٥١ لسنة ٦١ ق أمام هذه المحكمة حول ما نشر بأنه كلام مقطوع لا معنى له ولا ترابط

بين كلماته وليست له قيمة ولا إبداع فيه ومع تفاهة ما كتب في هذه القصيدة فإنها واضحة في الإساءة إلى الذات الإلهية معلنة الإلحاد، وأن هذا الكلام لا يصدر إلا عن مخمور، وأن كاتبه ملحد ينشر الإلحاد ويسميه إبداعاً، فضلاً عما تقدم فقد أثارت هذه الإساءة للذات الإلهية غضب جموع المواطنين وانبرى الكتاب والمفكرون للرد عليها وعجت الصحف بالمقالات مدافعة عن الدين والأخلاق والعقيدة.

ومن الأسف أنه قبل أن تهدأ هذه الفتنة وفي تحد واضح لهذه المشاعر أصدر المجلس الأعلى للثقافة قراره بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٧ بمنح المذكور ((حلمي سالم)) جائزة الدولة للتفوق، وأنه ولئن كانت الجهة الإدارية المدعى عليها قد نكلت عن تقديم القرار وبيان الأعمال التي منح على أساسها هذه الجائزة، فإنه أياً ما كانت هذه الأعمال فإن ما اقترفه من إثم على النحو السالف في حق الله وفي حق المجتمع متحدياً تقاليده وعقائده الدينية ليحبط كامل عمله ويفقده الأهلية لنيل أى تكريم أو جائزة من الدولة في الوقت الذى أوجب فيه الدستور فى المادة (١٢) منه على المجتمع رعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والآداب العامة، وهذا الخطاب موجه من المشرع الدستورى للمجتمع بما فيه المذكور الذى لم يعبأ بهذا الواجب فضلاً عن أن قانون العقوبات قد جرم ازدراء الأديان، وهو ما لا يتسق معه بأى حال منح المذكور جائزة أو حقه فى أى تكريم من أى نوع.

وترتيباً على ما تقدم فإن ظاهر الأوراق ينبئ عن عدم مشروعية قرار منح حلمي سالم جائزة الدولة للتفوق فى الآداب (مرجحاً) إلغاء هذا القرار عند نظر موضوع الدعوى وهو ما يتوافر معه ركن الجدية.

وحيث أنه عن ركن الاستعجال فإن فى الإبقاء على
منح المذكور جائزة الدولة للتفوق رغم سبه للذات الإلهية ما
يؤذى شعور المجتمع ويثير الفتنة والضعينة ويفقد القدوة لدى
الشباب وعدم المبالاة حتى بالثوابت والعقائد وهو ما ينال من
استقرار المجتمع وأمنه ويترتب على استمراره نتائج يتعذر
تداركها ويتوافر بذلك ركن الاستعجال الذى يتم به ركنا طلب
وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وهو ما تقضى به المحكمة وما
يترتب على ذلك من آثار.

وحيث أن الجهة الإدارية قد خسرت الشق العاجل
من الدعوى ومن ثم تلزم مصروفاته عملاً بنص المادة ١٨٤
من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة

بعدم قبول طلب التدخل وبقبول الدعوى شكلاً وبوقف
تنفيذ القرار المطعون فيه، وما يترتب على ذلك من آثار
أخصها سحب الجائزة التى منحت لكاتب قصيدة ((شرفة ليلي
مراد)) حلمى سالم مؤقتاً لحين الفصل فى موضوع الدعوى
وألزمت الجهة الإدارية مصروفات هذا الطلب وأمرت بأحالة
الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالراى القانونى
فى موضوعها.

سكرتير المحكمة

رئيس المحكمة

(القاهرة ١٥/٤/٢٠٠٨)

نادى القلم الدولى

يدين تقرير مجمع البحوث الإسلامية

ضد حلمى سالم

يدين نادى القلم الدولى ((الفرع المصرى)) تقرير مجمع البحوث الإسلامية الذى جاء ضمن سياق دعوى رفعها الشيخ يوسف البدرى يطالب بمنع حصول الشاعر حلمى سالم على جائزة الدولة للتفوق لعام ٢٠٠٧.

ومن المعروف أن هذا الشيخ دأب على رفع القضايا التى تمس حرية الرأى والتعبير لدى عدد كبير من الكتاب والصحفيين، وكان أبرزها القضية المرفوعة ضد الشاعر الكبير أحمد عبد المعطى حجازى والتى أدت إلى إدانة الشاعر بملغ ٢٠٠٠٠ ألف جنية، والحجز على أثاث بيته.

ثم جاءت القضية الأخيرة ضد الشاعر حلمى سالم لإدانته بنشر قصيدة ((شرفة ليلى مراد)) المنشورة بعدد مجلة ((إيداع)) مارس ٢٠٠٧ التى تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب المشرفة على إصدار المجلة مما أدى إلى سحب ((إيداع)) من التوزيع وإعادة طبعها بعد رفع قصيدة الشاعر حلمى سالم. وقد جاء فى تقرير مجمع البحوث الإسلامية اتهام الشاعر بالكفر والزندقة والمس بالذات الإلهية وهذا يمنح المجمع الحق فى البحث فى ضمائر الكتاب والشعراء وهو ما يتجاوز سلطاته.

وينبه نادى القلم الدولى ((الفرع المصرى)) إلى خطورة استمرار تدخل رجال الأزهر فى الحكم على الأعمال الأدبية والفنية ويشير إلى أن قانون عام ١٩٦١ الذى صدر لتنظيم أعمال الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية لا يعطيها الحق فى ذلك لأن عملها يقتصر على مراجعة طبعات القرآن

الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، ولم يمنحهما ولاية خاصة
للحكم على الأعمال الأدبية والفنية.

ويناشد نادى القلم الدولى ((الفرع المصرى)) الرأى
العام الثقافى والأدبى والفنى الوقوف فى مواجهة مثل هذه
الهجمات.

كما يناشد جميع الأدباء والفنانين مع أعضاء النادى
الدولى مؤازرة الشاعر ضد هذه الاتهامات الخطيرة.

التوقيع :

لجنة سجناء

نادى القلم الدولى

(٢٠٠٨/٤/٢٠)

بيان لـ مواطنين مصريين مثقفين حول قضية الشاعر حلمي سالم

تكبت مصر بوباء التطرف بنوعيه الديني المتشدد
المغالي البعيد عن حد الاعتدال واللا ديني المفرط المستهزئ
بالمسلمات والمحقق للفرعيات. ولا شك أن الأخير يرتبط
بالأول بعلاقة السبب بالمسبب وكلما زادت الجراءة على الدين
والمساس بمعتقدات الأمة زاد التطرف الأول وترتب على ذلك
تهديد البلاد والعباد وتعريض أمن البلد واستقراره للخطر
وقد ابتليت مصر بنفر من أبنائها ممن سموا أنفسهم بالمتقنين
والمبدعين انقلبت عندهم المعايير وانعدم عندهم التمييز بين
الحق والباطل والحلال والحرام والمعروف والمنكر وما هو
من ثوابت الدين وأصوله وما هو من فرعياته التي تقبل
الاجتهاد والاختلاف من علمائه المتخصصين وصار الدين كلاً
مباحاً يتكلم فيه كل جاهل به فرأينا من الكتاب من يسود
الصفحات بما يسئ إلى رموز الإسلام مثل الصحابي الجليل (
أبي هريره) رضي الله عنه والإمام البخاري رضي الله عنه،
ورأينا منهم من لا يرى الفكر والإبداع إلا في قصة ماجنة أو
قصيدة فاجرة أو رواية داعرة أو مساس بثوابت الدين وأصوله
والسخرية والاستهزاء بقواعده ومسلماته حتى وصل الأمر
بأحدهم إلى الطعن في صحابة النبي صلى الله عليه وسلم
والتكلم في أحكام الدين بجهل فاضح كما وصل الأمر بأحدهم
(الشاعر حلمي سالم) إلى المساس بالذات الإلهية وتصوير
الله تعالى في قصيدته (شرفة ليلي مراد) بما لا يجوز في
حقه سبحانه - بالقروى الساذج الذي يزعط البط ويحلب
الضرع ويدخل امتحان قبل أن يؤلف سورة البقرة !!!
وتصويره بأنه عبد مأمور يسدعيه الشاعر هو والأنبياء !!!

تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً... والكارثة الأولى أنه عند طبع ديوانه " الثناء على الضعف " الذى ضم هذه القصيدة غير كلمة الرب إلى اسم الله تعالى صراحة فى تبجع ووقاحة - وهو كفر بالله صارخ وعدوان على الله فاجر. والكارثة الثانية أن تنشر القصيدة فى مجلة صادرة عن الهيئة العامة للكتاب التابعة لوزارة الثقافة التى ينفق عليها من الضرائب التى يدفعها الشعب المصرى المؤمن المتدين، والكارثة الأكبر أن يكرم وزير الثقافة هذا الشاعر ويمنحه جائزة التفوق فى الآداب بمبلغ خمسين ألف جنيه من أموال الشعب المصرى بحسب ما نشرته كافة الصحف القومية بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ فى أخبار بارزة.

ومع ذلك فقد لاحظ الموقعون على هذا البيان أن الطائفة التى تسمى نفسها بالمتقين قد دافعت عن هذا الشاعر - كما دافعت من قبل عن كل ناشر للكفر والضلالة وطاعن فى ثوابت الدين من أمثال المدون كريم عامر الذى أعلن إلحاده فى مقالاته التى بثها على الانترنت وسخر فيها من أركان الإسلام وشعائره وسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام رضوان الله عليهم ووصفهم بأنهم سفاكو نساء وحكم عليه القضاء بالإدانة بحكم جنائى نهائى، والكاتب للسورى حيدر حيدر صاحب رواية " وليمة لأعشاب البحر " الذى سب فيها القرآن الكريم ونشرتها وزارة الثقافة وأحدثت فتنه كبرى يومها، والكاتب المزعوم الملحد صلاح الدين محسن الذى أدانته القضاء قبل أربع سنوات بتهمة ازدراء الإسلام فى كتاباته والدكتور نصر أبو زيد الذى أدانته القضاء فى أعلى درجاته قضاء محكمة النقض وقضى بثبوت رده عن الإسلام وتفريقه عن زوجته - وكلما خرج علينا أحد يعلن الكفر والإلحاد ويطعن فى الدين وثوابته ويتناول على

رموزه تجد هذه الطائفة التي تسمى نفسها كذبا بالمتقنين مع بعض جمعيات حقوق الإنسان المشبوهة التي تتلقى تمويلاً من جهات خارجية مشبوهة تدافع عنه باستماتة بدعوى حرية الفكر والتعبير والإبداع، هذا في الوقت الذي تهاجم فيه هذه الطائفة كل من ينكر عليهم من شيوخ الإسلام وعلمائه ويصفونه بالرجعية والتخلف والجمود كما فعلوا مع الشيخ يوسف البدرى والدكتور محمد عمارة وغيرهما من علماء الإسلام حتى بات الأمر خطيراً جداً يهدد المجتمع بأسره فى أمنه واستقراره.

والموقعون على هذا البيان لا ينتمون لحزب أو جماعة ولا يجمعهم إلا حب الله ورسوله والغيرة على دينه ثم حب وطنهم والحرص عليه فهم يعلنون تضامنهم وتأييدهم لما ورد بتقرير الأزهر الشريف حول قصيدة " شرفة ليلي مراد " الذى وضع النقاط على الحروف بوضوح لا لبس فيه من كون ما جاء بها كفر صراح وإلحاد ولا علاقة لها بالإبداع ويتوجهون بخالص الشكر والتقدير للإمام الأكبر شيخ الأزهر وعلمائه الأفاضل على موقفهم هذا نحو حماية عقيدة الأمة والذود عنها وينتظرون منهم مواقف مشابهة تنتصر لدين الله تعالى وتتأفح عنه كما أنهم يوجهون الدعوة للشاعر حلمى سالم إلى التوبة والرجوع عما كتب والتبرؤ منه على الملأ والندم الشديد عليه وكثرة الاستغفار والتذلل بين يدي الله تعالى وطلب المغفرة منه سائلين الله أن يقبل توبته ويرحمه.

والموقعون على هذا البيان يدقون به ناقوس الخطر ومعدرة منهم على الله تعالى وغضباً منهم لله ولرسوله ولدينه وأداء لواجبهم تجاه وطنهم الذى يحبونه ويحرصون على أمنه وسلامته يهيئون بالسيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الشعب والسيد رئيس مجلس الوزراء أن يضطلعوا بمسئولياتهم

الشرعية التي ألزمهم الله تعالى بها في قرآنه في قوله تعالى " الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر " وأن يبادروا باتخاذ اللازم نحو حفظ دين هذه الأمة من العبث به والدفاع عن معتقداتها وثوابتها بسن تشريع يضع عقوبات شديدة تطبق على من يرتد عنه أو يتلاعب بالأديان وعلى كل متطاول على دين الله أو طاعن في ثوابته وأصوله ومبادئه أو متعرض لرموزه أو متحدث فيه بغير علم بما يثير الفتن ويشكك العوام في أمر دينها.

ولسان كل واحد من الموقعين على هذا البيان ينطق بقوله تعالى " إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب " والله من وراء القصد

الموقعون
(١٠٨ توقيعات)

بيان عاجل حرية الرأي بين مطرقة الدولة وسندان الجماعات الإسلامية

البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان

بالغ الهجمة المزدوجة على حرية الرأي والتعبير والإبداع
والتي تقوم بها الدولة من جانب عبر المنتمين إلى الحزب
الوطني الديموقراطي، ومن ثم يجلدون أصحابها بدعوى
الحسبة ويجرونهم كمتهمين إلى ساحات المحاكم، وبين
الجماعات الإسلامية من جهة أخرى والذين يرون فى كل
إبداع أو رأى يخالفهم كفرا وبهتاناً يستحق أن تسن سيوفهم من
أجله، وفى هذا الإطار تعرض الشاعر الكبير حلمى سالم لهذه
الهجمة المزدوجة من الجانبين على خلفية قصيدته المسماة "
شرفة ليلى مراد" والتي نشرها فى مجلة إبداع " فتأثرت ثائرة
الطرفين، حيث اتهم تقرير أعده مجمع البحوث الإسلامية
بالأزهر الشاعر بالكفر والزندقة ومساسه بالذات الإلهية فى
تلك القصيدة، ولم تكذب وزارة الثقافة خبراً فقامت بسحب عدد
المجلة من الأسواق، بيد أن ذلك لم يرض مشايخ الجماعات
الدينية فأصدروا بياناً موقعاً من ١٠٠ منهم يكفرون الشاعر
ويطلبون منه التوبة إلى الله، ثم قام أحدهم برفع دعوة قضائية
كالمعتاد على الشاعر، كما حدث من قبل مع الشاعر الكبير
أحمد عبد المعطى حجازى.

إن البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان إذ يدافع
عن الشاعر الكبير حلمى سالم، ويتضامن معه فيما يتعرض له
من هجمة متعددة الجوانب على خلفية قصيدة " شرفة ليلى
مراد " إنما يدافع عن كافة المبادئ والمعايير التي أقرتها

المواثيق الدولية عبر تاريخها النضالي الكبير وفي القلب منها حرية الرأي والتعبير والتي هي جوهر الحقوق والحريات.

إن البرنامج العربي إذ يدرك أهمية الدفاع عن حلمي سالم كإنسان فإنه يؤكد أن الدفاع عنه هو الدفاع عن القيمة ذاتها، والحرية بعينها، وأن النيل منه هو نيل من الوثائق الدولية والدستور المصري وبداية لهيمنة تيار ديني سياسي يكن كل العداء لحرية الرأي والتعبير وجملة الحقوق والحريات. ومن ثم فالبرنامج العربي يطالب الحكومة المصرية بسرعة إصدار تشريع يمنع دعاوى الحسبة ودعاوى التفتيش في الضمائر والعقول وعدم ترك باب خلفي يسمح لهؤلاء أو غيرهم بالنيل من أصحاب الرأي، كما يشدد البرنامج مطالبته بضرورة ابتعاد الأزهر عن كل ما يمس حرية الرأي والتعبير.

ومن جانب آخر يطالب البرنامج مؤسسات المجتمع المدني بضرورة التكاتف والتساند لمواجهة هذه الهجمة والتضامن مع حلمي سالم فيما يتعرض له.

(٢٠٠٧/١١/١٢)

بيان المثقفين من أجل العقل والحرية

أصدرت لجنة الأدب بمكتبة الإسكندرية في اجتماعها الأخير بيانا نددت فيه بالموجة الظلامية الراهنة التي تتجلى في الفتاوى العبثية وفي مصادرة الإبداع والفكر وقال البيان :
يعلن المثقفون المصريون المجتمعون في مكتبة الإسكندرية في شهر يونيو ٢٠٠٧ عن اعتزازهم بإنجازات العقل المصري في الفكر والعلم والثقافة الدينية الرشيدة خلال العقود الماضية ويعلنون رفضهم القاطع لتيارات التخلف والانتكاس التي تبدو في فتاوى بعض المشتغلين بالدين مما يسئ للفكر الإسلامى المستنير ويشغل المجتمع بقضايا سطحية تنتقض من العقلانية وتعوق حركة التطوير ويدعو جميع العلماء المشتغلين بالثقافة وكل الإعلاميين أن يعملوا على تعميق التفكير العلمى وتجاهل الصغائر التي تسئ لمنجزات الثقافة الوطنية وتأكيد حرية الفكر والتعبير ومقاومة جميع الدعوات المحرصة على القمع والمصادرة انتصارا للإبداع فى جميع تجلياته العلمية والفنية والفكرية ويهيئون بوسائل الإعلام الحرص على سيادة الفكر العقلانى المستقيم المنفتح على حاجات المستقبل.

(لجنة الأدب بمكتبة الاسكندرية يونيو ٢٠٠٧)

بيان :

الحرية للفكر والشعر

فى تطور مؤسف يؤكد ظلامية العصر الذى نحياه، واختناق صوت الفكر والإبداع تحت مقاصل السلفية والوصاية الدينية المتزمتة التى تفتت مؤخراً فى أرجاء الوطن العربى، تحركت قضية مجلة "إبداع" بضحيتها أحمد عبد المعطى حجازى وحلمى سالم خطوة إلى الوراء. وقد استمعت النيابة إلى أقوال الشيخ يوسف البدرى الذى كان تقدم ببلاغ ضد الشاعرين المصريين حجازى، سالم. حجازى بصفته رئيس تحرير مجلة "إبداع" التى نشرت القصيدة التى كتبها الشاعر حلمى سالم، وزعم أنها تمس الذات الإلهية. استمع أيمن رخا رئيس نيابة وسط القاهر إلى أقوال يوسف البدرى الذى ادعى أن مجلة "إبداع" التى تصدر عن وزارة الثقافة المصرية نشرت قصيدة للشاعر حلمى سالم تحت عنوان "شرفة ليلي مراد" تحوى إساءة وتطاولا على الذات الإلهية ويُنتظر أن تستدعى النيابة الشاعرين حجازى وسالم لسماع أقوالهما. كما أرسل رئيس نيابة وسط القاهرة القصيدة إلى الأزهر لاستطلاع رأيه فيها.

وحيال هذا التطور المؤسف، نهيبُ بالمتقنين المصريين والعرب أن يتضامنوا ويتضاموا معاً يداً واحدة من أجل رفع حُجب الظلامية الكثيفة التى تخيم على المبدعين، وتربض فوق كاهل الفكر والإبداع العربيين، وأن يطالبوا الكيانات الإسلامية المتربصة أن ترفع أياديها الغليظة عن حناجر وعقول المبدعين والمفكرين، أسوةً بعصور الاستنارة الإسلامية القديمة، بل أسوةً بجيل لا يفصلنا عنه سوى عقود

قليلة في أوائل القرن الماضي حين كان الفكر لا يقارعه إلا
الفكر، وليس المحاكم والترويج وقانون الحسبة.

نتضامن مع حرية الفكر

وحرية الشعر

وحرية الإيمان

ونرفض قوانين الحسبة وأحقية البعض بسؤال الشعراء عما
يقصدون

(المثقفون المصريون والعرب)

(يونيو ٢٠٠٧)

(الموقعون :

ستمائة توقيع مصري وعربي)

ملحق

بعد أن انتهى الشاعر حلمى سالم من كتابه ، فوجئ
المتقنون والكتاب بحكم محكمة القضاء الإدارى بإلغاء
ترخيص مجلة إبداع . لذلك بادرنا بنشر عدد من الوثائق
فى الملحق التالى لتوثيق هذا الحكم وتداعياته.

الشعر ليس كتجارة المخدرات

حلمى سالم

قضت محكمة القضاء الإدارى بمصر (يوم الاثنين ٢٠٠٩/٤/٦) بإلغاء ترخيص مجلة " إبداع " ، بسبب نشرها قصيدتى " شرفة ليلي مراد " بدعوى أن القصيدة كانت تحتوى على " مساس بالذات الإلهية " .

وبوصفى طرفاً فى هذه القضية ، كمتقفٍ مصرى ، وكشاعر ، وكصاحب القصيدة ، أرى من واجبى أن أسجل النقاط التالية :

١- لا تعليق على أحكام القضاء .

٢- إن مصادرة منبر ثقافى أدبى بقرار قضائى سابقة غريبة فى تاريخنا القضائى والثقافى الحديث .

٣- إن القاضى الطبيعى للأدب هو النقاد والساحة النقدية ، وليس قانون العقوبات ، لأن " انحرافات " الأدب - إن وجدت - هى انحرافات مجازية خيالية رمزية إبداعية ، وليست انحرافات جنائية كالقتل والسرقة والمخدرات .

وعليه ، فإن الحكم على الأدب ليس مهمة الشيوخ أو مستشارى القانون أو المحامين ، بل هو مهمة النقاد .

ألم يقل لنا القرآن الكريم " اسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " ؟ .

٤- المشكلة الجوهرية فى الأمر كله ليست فى الشيوخ الذين يرفعون القضايا ضد الأدب والمنابر الأدبية ، فمن الطبيعى أن يكون منظورُ الشيوخ للأدب منظوراً ضيقاً متزمتاً ، يقوم على الحلال والحرام ، ويرى فى النص الأدبى وثيقة تقريرية مباشرة ، لا رؤى مجازية تتطلب القراءة المجازية الواسعة . لكن المشكلة الجوهرية هى فى الأرضية الدستورية والقضائية والقانونية التى تمنح هؤلاء الشيوخ

سنداً قوياً فى الاجتراء على الأدب ومحاكمته هذه المحاكمة البوليسية المترصدة . أقصد بهذه الأرضية : الأساس الدستورى الذى يعطيهم بالمادة الثانية فى الدستور (التى تقول إن الإسلام هو المصدر الرئيسى للتشريع) . ذلك الدعم المتين للاجتراء . وأقصد قانون الحسبة الذى موهت علينا السلطات (بعد واقعة نصر حامد أبو زيد) فنقلت البتة فى بلاغات الحسبة إلى النيابة العامة ، حتى ظننا أن الأزيمة انفرجت ، وكنا واهمين .

صحيح أن أحد بنود الدستور يقر حرية الرأى والتعبير والاعتقاد ، لكن عديداً من بنوده الأخرى وعديداً من القوانين الشارحة له تنسف هذا الإقرار نفساً كاملاً ، بالكثير من الاشتراطات الكابحة . والمحصلة أن الدستور يقر حرية الرأى والتعبير والاعتقاد بيد ، ويسلبها بيد ثانية .

وهذا هو التناقض التراجيدى الذى يعيشه بناؤنا القضائى والسياسى والاجتماعى والثقافى . وأى سعى ديمقراطى جاد للحركة السياسية والثقافية المصرية ينبغى أن يتوجه إلى هذا الأساس الجوهرى لأنه الجذر المدمر للحرية فى البلاد .

٥ - ساهم الموقف غير الصلب الذى اتخذته إدارة المجلة (مع بدء الأزمة فى أبريل ٢٠٠٧) فى تعقيد الأمر كله : رئيس هيئة الكتاب سارع بمصادرة العدد الذى يحتوى على القصيدة بمجرد أن قال له قائل إن القصيدة بها مساس بالذات الإلهية ، خوفاً من هياج التيارات الدينية بمجلس الشعب عليه . واستجابت إدارة تحرير المجلة لقرار رئيس الهيئة (الضابط السابق) . وسارع رئيس تحرير المجلة ونائبه (أحمد عبد المعطى حجازى وحسن طلب) إلى تبرئة النفس وإلقاء الكرة فى ملعب الشاعر . فصرح رئيس التحرير ، فى أكثر من تحقيق وحوار صحفى ، أن فى

القصيدة مباشرة واستسهالاً يسمحان للقراءة الدينية المترمة أن ترى فيها شططاً. وكتب نائب رئيس التحرير مقالاً شهيراً يقول فيه إن إدارة المجلة نشرت القصيدة لأن شاعرها معروف ومسئول عن شعره، وأن بالقصيدة ركافة فنية فضحت تجاوزها الدينى، فلم تستطيع القصيدة تغطية ذلك التجاوز بالفنيات الجمالية التى تجعلنا نستسيغ التجاوز. وهكذا: على جثة الشاعر، غسل المسئولون عن المجلة أيديهم من القصيدة التى نشروها بأنفسهم، ولم تُدس عليهم سرّاً بليل، بدلاً من أن يدافعوا عن حرية الإبداع وعن حق الشاعر والمجلة فى الحرية، حتى لو اقتضى هذا الموقف المبدئى أن يستقبلوا من مواقعهم انتصاراً لحرية الرأى والكتابة. بهذا الموقف غير الصلب اعترفوا أن فى القصيدة ونشرها تجاوزاً ومساساً، فأعطوا بذلك مبرراً مجانياً لمن يريد أن يقاضى المجلة والشاعر وهذا ما حدث فى البداية، ويحدث حالياً.

٦- على الرغم من ذلك الموقف غير الصلب الذى اتخذته إدارة المجلة حينها، والذى نجنى بعض حصاده المرّ الآن، فإننا جميعاً نرفض أن يُغلق منبر أدبى أو ثقافى بسبب قصيدة أو لوحة أو قصة. ونهيب بالحياة الثقافية المصرية أن تقف فى وجه هذا النوع القانونى من محاسم التفتيش وقهر الأدب والأدباء، وأن يتكاتف المثقفون فى سبيل ألا يُستفتى الشيوخ فى الأدب، سواء كانوا شيوخ مجمع البحوث الإسلامية فى الأزهر، أو كانوا شيوخاً "ظهورات". والتأكيد على أن التصرف السليم والكريم، فى مثل هذه الحالات، هو تشكيل لجنة من المختصين فى النقد والأدب، للفصل فى الأمر، حتى لا يستفرد الفقهاء وحدهم بالأدب.

٧- لقد كان المصريون (وما زالوا) يفخرون منذ بدء النظام القضائي المصري بنزاهة هذا القضاء واستقلاله (وللقضاء في ذلك مآثر باهرة سامقة). ولكن العقود الثلاثة الأخيرة كشفت أن هذا القضاء المفخرة قد اخترقته سهام سلفية عديدة أثرت على هذه النزاهة وذلك الاستقلال. والسبب في ذلك هو المناخ السلفي الذي ساد منذ هذه العقود الثلاثة، ووقوف القضاء في تلك العقود الثلاثة على نفس "المرجعية" التي يقف عليها الشيوخ، وهي المرجعية التي توفرها المادة الثانية من الدستور وقانون الحسبة والقوانين التي تكبل المواد الداعمة للحريات وتفرغها من محتواها الحقيقي وهكذا: صار القضاء "سلاحاً" في يد السلفية الدينية المتزمنة

٨- للمرة الأخيرة أقول إن قصيدتي "شرفة ليلي مراد" ليس فيها مساس بالذات الإلهية ولا ازدراء للأديان، بل إن فيها - على العكس - نفحة صوفية لمن يريد أن يرى، ولمن ليس في قلبه غرض أو مرض وفيها تنزيه لله عن البطش والاستبداد والإيذاء وهي تأكيد على أن الله رحيم بسيط خير محب للفطرة والخصب وهو يمتحن قدرة عباده على فعل الخير وعلى مواجهة الشر والقبح والذل .

القراءة حسنة النية ستري هذه المعاني في القصيدة (كما فعل النقاد والمختصون في الأدب، بل وبعض الشيوخ المتفتحين) أما القراءة سيئة النية ستري فيها عكس ذلك كما رأت القراءة البوليسية التي قام بها بعض الشيوخ المتربصين على النواصي يترصدون كل كلمة، و " يلبدون في الدرة " لكل عابر سبيل !

٩- نحن لا ندعو إلى الحرية المطلقة في الأدب، إذ ليست هناك حرية مطلقة في أي منشط من منا شط البشر

فى المجتمع كل حرية مشروطة وحرية الألب مشروطة بالسّجال الأدبى فإذا كان ثمة نص به شبهة تجاوز أو شطط، فمواجهته لا تكون بالحبس أو البلاغات أو العقاب الجنائى، بل تكون بمساجلته ومقارعته ونقده فكرباً هكذا يقول الدين الحنيف "وجادلهم بالتى هى أحسن" و"العين بالعين والسنّ بالسنّ"، وهكذا تقول المدنية المتحضرة .

١٠ - كم هو مخيف ومرعب ذلك الإسلام الذى يجسده أو يصوره هؤلاء المتربصون بالإبداع :إسلام يتسقط أو يصوره هؤلاء المتربصون بالإبداع :إسلام يتسقط للعباد كل شاردة وواردة، يكمن للناس والأدباء والفنانين خلف الزوايا ليصطادهم ويوقع بهم من كلمة أو لوحة أو فيلم اسلام هش مرتعش ينهار من سطر فى قصيدة أو ريشة فى لوحة أو مقطع فى أغنية. إسلام باطش يرفع السيف والمطواة وماء النار والرصاص والسجن والمصادرة فى وجه كل من تسول له نفسه أن يعطى خياله بعض الحرية أو يعطى مجازة بعض التجدد أليسوا - بهذه الصورة المرعبة التى يصورون الدين بها - يسيئون للدين ويزدرون الإسلام ؟.

١١ - لماذا لا يرفع هؤلاء الذين عيّنوا أنفسهم نواباً لله على الأرض قضايا ضد وزير الداخلية بسبب تعذيب ضباط الشرطة للمواطنين (المسلمين) حتى الموت فى مراكز الشرطة ؟ أو على الرجل الذى تسبّب فى موت ١٣٠٠ مواطن (أغلبهم مسلمون بالطبع) على عبّارة فى عرض البحر ؟ أو على الرجل الذى يحتكر الحديد والصلب فى مصر، والإسلام يحرم الاحتكار والمحتكرين ؟ الجواب: أن نواب الله على الأرض لو رفعوا هذه القضايا سوف يدفعون ثمن ذلك غالياً وفى التوّ وبذلك يكون الإسلام باهظاً، وهم يحبون الإسلام الذى يرفعون له القضايا التى لا ثمن لها

إنهم يحبون الإسلام الأمن المريح الذى يعود عليهم
بالخيرات !.

١٢ - الأدب هو روح المجتمع، والحرية هي روح الأدب
فإذا قتلت حرية الأدب قتلت روح المجتمع وحسبنا الله ونعم
الوكيل .

الاهالى ٢٠٠٩/٤/١٨

حيثيات الحكم بإلغاء ترخيص مجلة "إبداع"

حيثيات الحكم فى قضية سحب ترخيص مجلة "إبداع"
"جلسة ٢٠٠٩/٤/٧".

الدعوى رقم / ٢١٧٥١ لسنة ٦١ القضائية المقامة من /
سمير صبرى المحامى ضد / أحمد عبد المعطى حجازى .
المحكمة برئاسة المستشار الدكتور / محمد أحمد عطية "
نائب رئيس مجلس الدولة " ورئيس محاكم القضاء الإدارى

وعضوية المستشارين / حماد مكرم توفيق ومسعد عبد
الحميد محمد " نائبى الرئيس " .

ومفوض الدولة المستشار / جمال جمعة صديق
حكمت المحكمة .

بإلغاء ترخيص مجلة إبداع التى تصدرها الهيئة العامة
للكتاب وما يترتب على ذلك من آثار استنادا إلى أن هذه
المجلة نشرت قصيدة شعرية تتضمن الإساءة إلى الله جل
علاه .

وجاء فى أسباب الحكم

إنه ولئن كانت الصحافة حرة كل الحرية فى أداء رسالتها
إلا أن ذات النصوص التى منحها تلك الحرية هى التى
وصفت تلك الحرية بأنها الحرية المسؤولة لخدمة المجتمع
التى تجد حدها الطبيعى فى عدم إساءة استعمالها بما يمثل
افتئاتا على المقومات الأساسية للمجتمع والتى تتضمن
الأسرة والدين والأخلاق والوطنية وغير ذلك من ركائز
المجتمع وقيمه التى لا تنفك عنه أبدا ليحيا سليما معافا من
كل داء .

وإذا كان الالتزام بتلك الضوابط شرط ابتداء يبدأ مع الصحيفة منذ يوم ولادتها فإن تخلف هذا الشرط يصيب القرار الصادر لها بالترخيص إصابة مباشرة ويجعل استمراره مشوباً بالعوارض الذي ينحدر به من مرتبة الصحة والسلامة إلى هاوية البطلان وعدم المشروعية ومن حيث إن المجلة المسماة إبداع نشرت ما أسمته بقصيدة شعرية بعنوان " شرفة ليلي مراد " ورد بها ألفاظ تسيء إلى رب العالمين ومن ثم فإن ما أتته هذه المجلة بنشر هذه الألفاظ يباعد بينها وبين رسالة الصحافة بحيث أصبح انتساب هذه المجلة إلى الصحافة المصرية ضرباً من ضروب الامتهان ويباعد بينها وبين الهدف المنشود من ترخيصها بنشر الإبداع الذي تجود به قرائح الشعراء المبدعين حقاً وأضافت المحكمة أن المجلة هي الأداة التي ارتكبت بها هذه الجريمة في حق الله وفي حق معتقدات ومقدسات أبناء هذا الوطن وهي الوسيلة التي ارتكبت بها هذه الجريمة النكراء ومن غير المتصور عقلاً أن هذا العمل نشر عبثاً دون أن يمر على القائمين على تقييم مثل هذه الأعمال لتقرير نشرها، الأمر الذي يؤكد أن بعضاً من أولئك لديهم القناعة والاستعداد لنشر مثل هذا الإسفاف المتطاوّل على رب العزة والجلال، ولا يؤثر على ذلك أن كثيراً أو قليلاً مما ينشر في هذه المجلة يعد تعبيراً عن حرية الرأي ويمثل طاقة نور، ذلك أن درء المفساد أولى من جلب المنافع ولا ينال بما رددته الإدارة من أن مصادرة الصحف والمجلات أو وقف تصديرها محظور ذلك أن المحكمة تؤكد على ذلك الحظر مقصود على المصادرة أو الإلغاء بالطريق الإداري وليس قرار الترخيص بإصدار المجلة حصيناً على الإلغاء القضائي إذا ما قامت موجباته

وإزاء ما تبين للمحكمة أن هناك اتجاها يتزايد كل يوم نحو الاستهانة بكثير من القيم والثوابت التي عاشت في نفوس المصريين منذ زمن طويل وإن ذلك لم يعد قاصرا على الصحف وحدها، بل بدأ يتسلل إلى العديد من أجهزة الإعلام وأدوات الثقافة في مصر فإنها تهيب بالجميع أن يتقوا الله في هذا الوطن وفي مستقبل أبنائه ليتعاون الجميع فيما بيني ويعالج مواطن الخلل ويؤكد على الثوابت الراسخ في المجتمع المصري .

(١)

مسودة بأسباب الحكم الصادر بجلسة ٢٠٠٩/٤/٧
في الدعوى رقم : ٢١٧٥١ لسنة ٦١ القضائية المقامة من :
سمير صبرى سعد الدين ضد

١- أحمد عبد المعطى حجازى ، بصفته رئيس تحرير مجلة
إبداع

٢- الهيئة العامة للكتاب

٣- وزير الثقافة بصفته رئيس الأعلى للهيئة العامة للكتاب

٤- رئيس مجلس الشورى بصفته

٥- شيخ الأزهر بصفته " خصم مدخل "

٦- النائب العام بصفته " خصم مدخل "

الوقائع :

أقام المدعى هذه الدعوى بإيداع عريضتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٨ طالبا في ختامها الحكم بصفة مستعجلة بوقف نشر مجلة " إبداع " وتنفيذ الحكم بمسودته دون إعلام وفي الموضوع بإلغاء ترخيص مجلة إبداع وغلق مقرها واعتباره كأن لم يكن وما يترتب على ذلك من آثار وتنفيذ الحكم بمسودته دون إعلان وإلزام المدعى عليهم المصروفات

وذكر المدعى شرحا للدعوى أن مجلة " إبداع " التى تصدرها الهيئة العامة للكتاب والتى يرأس مجلس إدارتها المدعى عليه الأول نشرت فى عددها الأول فى الصفحة الحادية والعشرين قصيدة مسمومة حقيرة لأحد الشعراء الذين تتبناهم لجنة الشعر بهذه المجلة ويتبنى رئيس مجلس إدارتها أعمالهم هذه القصيدة المستفزة تضمنت إهانة للذات الإلهية - والعياذ بالله - بشكل لافت للنظر فأصابته مشاعر الناس بالمرارة والألم حيث يصف قائل هذه القصيدة الرب بأنه " قروى يزغط البط ويجس ضرع البقرة بأصابعه ويقول وافر اللبن " إلى غير ذلك مما حوته هذه القصيدة من إساءة بالغة لرب العالمين فى تجاوز مستقر لجميع المقدسات والاجترار على الله تعالى وتحديه.

وأضاف المدعى أن المجلة التى نشرت هذا الإسفاف هى مجلة يجرى تمويلها من قوت هذا الشعب من دافعى الضرائب وأنها تصدر عن الهيئة العامة للكتاب التى تتبع المدعى عليه الثالث وأن هذا التطاول على الذات الإلهية المتصفة وحدها بالكامل المنزهة عن التشبيه والمثال هذا التطاول هز التطاول هز مشاعر الناس ، وأن أمثال هذا الشاعر المدعو / حلمى سالم ومن يتبنونه يقصدون الشهرة من خلال التعرض بالإساءة إلى الله عز وجل طمعا فى إثارة الفتنة والفوضى والاحتقان فى الشارع المصرى والشعب المصرى منهم براء بعد أن تأكد من أنهم عملاء وأنهم ليسوا إلا أبواقا تردد ما يطلبه الذين يدعمونهم بالمال من الخارج من أعداء الوطن حتى يثيروا الفتنة والفوضى بين شباب الأمة.

ومضى المدعى قائلا إن سحب ترخيص هذه المجلة باتت تستوجب المصلحة العامة ، حفاظا على مشاعر المسلمين ودرءا للفتنة التى تثيرها هذه المجلة ، وخلص المدعى إلى طلب الحكم له بطلباته السالفة البيان فى صدر هذا الحكم.

(٢)

وعينت المحكمة لنظر الشق العاجل من الدعوى جلسة ٢٠٠٧/٥/١٥ حيث أودع المدعى اثنتين وعشرين حافظة طويت على بعض ما نشرته الصحف المصرية والعربية تعليقا على ما تضمنه الكلام المنشور في مجلة إيداع من إساءة، كما حوت هذه الحواظ بعض المؤلفات، وبجلسة ٢٠٠٧/٦/١٩ أودع المدعى أصل صحيفة إيداع كل من شيخ الأزهر والنائب العام معلنة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٣١ وفي ذات الجلسة أودع الحضور عن شيخ الأزهر حافظة طويت على كتاب الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية المتضمن أن فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر قد اعتمد الرأي الذي خلص إليه الفاحص بخصوص ما حوته القصيدة المعنونة " شرفة ليلي مراد " المنشورة بمجلة إيداع وبجلسة ٢٠٠٧/٩/٤ أودعت هيئة قضايا الدولة حافظة ومذكرة دفاع خلصت فيها إلى طلب الحكم: أصليا بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لرفعها من وعلى غير ذي صفة ومصلحة وإلزام المدعى بالمصروفات في الحالتين وبجلسة ٢٠٠٧/١٠/٢٣ أودع الأزهر الشريف حافظة طويت على كتاب الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية المؤرخ ٢٠٠٧/١٠/٢١ المتضمن أن فضيلة شيخ الأزهر اعتمد التقرير الذي أعد بخصوص ما تضمنه تلك القصيدة المنشورة في مجلة إيداع وأن هذا التقرير خلص أن ما ورد بالقصيدة كلام لا معنى له في أكثر فرائه ولم يتضح المعنى إلا عند الإساءة إلى الرب كان ذلك هو القصد ولا شيء غير الإساءة والكفر ونعوذ بالله من هذا الداء فكاتبه ملحد ينشر الإلحاد ويسميه إيداعا كوصفه الرب قروى يزغط البط كما أودعت هيئة قضايا الدولة في هذه الجلسة مذكرة بدفاعها

وحافظة طويت على رد الهيئة ولئن كانت مع حرية الإبداع والفكر لكنها لا تقبل الإساءة إلى الأديان السماوية وأنها لا تملك حق المصادرة غير أنها اتخذت إجراءات فورية لمعالجة هذا الخطأ حيث أصدرت قراراً بوقف توزيع العدد الذى نشرت فيه هذه القصيدة وطلبت إجراء تحقيق لاستجلاء الحقيقة ومعاقبة المتسبب عن هذا التجاوز الجسيم ورؤى استبدال الصفحة التى تتضمن هذه الأبيات المتضمنة للإساءات الواضحة للذات الإلهية وإعادة توزيع العدد من المجلة بعد حذف هذه الصفحة حتى يستفيد القارئ من المواد الثقافية الراقية التى يحويها وطرحه فى الأسواق بعد حذف تلك الأبيات.

(٣)

وبجلسة ٢٠٠٧/١٢/٤ أودعت الهيئة المصرية العامة للكتاب مذكرة بدفعها طلبت فى ختامها الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى الذى رسمه القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ بحسبانها من دعاوى الحسبة كما طلبت الحكم بعدم قبولها لانتفاء صفة المدعى .

وأودعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى فى الدعوى خلصت فيه إلى أنها ترى الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإدارى تأسيساً على أن جهة الإدارة لا تملك إصدار قرار بإلغاء ترخيص تلك المجلة حيث حظر ذلك صراحة قانون الصحافة بنصه على حظر مصادرة الصحف أو إلغاء ترخيصها بالطريق الإدارى ومن ثم فليس هناك قرار إدارى سلبى يمكن نسبته إلى جهة الإدارة فضلاً عن أن حالات إلغاء ترخيص الصحف والمجلات محددة على سبيل الحصر فى قانون تنظيم الصحافة.

وبجلسة ٢٠٠٩/٢/٣ قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم
بجلسة ٢٠٠٩/٣/١٧ ثم قررت مد أجل النطق بالحكم إلى
جلسة ٢٠٠٩/٤/٧ لإتمام المداولة وفيها صدر الحكم وأودعت
مسودته المشتملة مع أسبابه عند النطق به.

(٤)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد
المداولة قانونا

ومن حيث إن المدعى يطلب الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء
قرار الترخيص بنشر مجلة إبداع وغلق مقرها واعتباره كأن
لم يكن وما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية
المصروفات.

ومن حيث إنه عن الدفيعين المبديين بعدم قبول الدعوى
لانتفاء صفة ومصلحة المدعى وبعدم قبولها لرفعها بغير
الطريق القانوني بحسبانها من دعاوى الحسبة التي تختص
برفعها النيابة العامة وحدها وفقا للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦
فإنهما غير سديدين ذلك أنه ولئن كان يتعين لقبول الدعوى أن
يكون المدعى فيها — وكذا المتدخل — ذا مصلحة شخصية
ومباشرة إلا أنه في مجال دعوى الإلغاء حيث تتصل هذه
الدعوى بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام فلا
يشرط أن تقوم المصلحة فيها على حق أهدره القرار الإداري
المطعون عليه بل يكفي لتوافر المصلحة أن يكون رافع دعوى
الإلغاء في حالة قانونية خاصة من شأنها أن يكون القرار
مؤثرا فيها دون أن يكون في ذلك خلط بين دعوى الإلغاء
والحسبة إذ يظل قبول دعوى الإلغاء — وطلب التدخل فيها —
منوطا بتوافر المصلحة الشخصية لدى رافعها على اتساع
مدلول المصلحة فيها وترتيبها على ذلك ولما كان ما نشرته

مجلة إبداع من إساءة بالغة إلى الذات الإلهية المتصفة وحدها
بالكامل وتشبيهه رب العالمين تقدست صفاته — والعياذ بالله —
بقروى يزغط البط ويجس ضرع البقرة هو اجترأ سافر على
أقدس المقدسات الدينية التي يعتقها ويدين بها المجتمع
المصرى كافة بل إنه يجرح شعور كل إنسان يؤمن بأن لهذا
الكون إلها قاهرا معبودا ويعد افتتاحا بالغاً على المقومات التي
كفل الدستور المصرى صيانتها وحرص على التأكيد على
حمايتها ومن ثم فلا ريب فى توافر المصلحة لدى المدعى فى
أجل صورها بحسبانه أحد أفراد هذا المجتمع فيما يرومه من
حفظ هذه المقومات التي صانها الدستور وعدم المس بترك
المقدسات فإذا كانت المجلة التي نشرت هذه الإساءة تقوم
عليها إحدى الجهات الحكومية وينفق عليها من المال العام فإن
مصلحة المدعى تضحى أكثر تأكيداً من حيث ما يبتغيه كل
مواطن من الحفاظ على المال العام وصونه من الإهدار فيما
يمس أو ينال من مقومات المجتمع وتستخيره لصون مقومات
المجتمع ومقدساته الدينية والدستورية هذا من ناحية ومن
ناحية أخرى فما أبعد هذه الدعوى عن نطاق دعوى الحسبة
على النحو الذى عناه القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم
إجراءات مباشرة دعوى الحسبة فى مسائل الأحوال الشخصية
الذى تضمنت المادة الأولى منه النص على أن " تختص
النيابة العامة وحدها دون غيرها برفع الدعوى فى مسائل
الأحوال الشخصية على وجه الحسبة وعلى من يطلب رفع
الدعوى أن يتقدم ببلاغ إلى النيابة العامة المختصة يبين فيه
موضوع طلبه والأسباب التي تؤيده وعلى النيابة العامة بعد
سماع أقوال الأطراف أن"

وهو ما يبين معه جهرا أن الدعوى التي تناولها الشارع
بالقانون المذكور وجعل ولاية رفعها معقودة فقط للنيابة العامة

هى دعاوى الحسبة فى مسائل الأحوال الشخصية ولا يدخل موضوع الدعوى فى عداد هذه المسائل وبناء على ما تقدم يضحى دفعا الجهة الإدارية المشار إليهما غير قائمين على سند صحيح وتقضى المحكمة برفضهما وإذا قد استوفت الدعوى سائر أوضاعها الشكلية فإن المحكمة تقضى بقبولها شكلا .

(٥)

ومن حيث إن الدعوى باتت مهياة للفصل فى موضوعها بما يغنى عن الفصل فى الشق العاجل منها على استقلال. وحيث إنه عن الموضوع فإن المادة " ١٢ " من الدستور المصرى تنص على أن " يلتزم المجتمع المصرى " برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الأصلية وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخى للشعب والحقائق العلمية ، والآداب العامة وذلك فى حدود القانون وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها " .

وتنص المادة " ٤٧ " منه على أن " حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول ، أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون والنقد الذاتى ، والنقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطنى " .

وتنص المادة " ٤٨ " منه على أن " حرية الصحافة ، والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها ، أو وقفها أو إلغاؤها ، بالطريق الإدارى محظور ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى ، وذلك كله وفقا للقانون " .

كما نصت المادة " ٢٠٦ " من هذا الدستور على أن " الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجهة المبين في الدستور والقانون " ونصت المادة " ٢٠٧ " منه على أن " تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه ، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة احترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وذلك كله طبقاً للدستور والقانون " ونصت المادة " ٢٠٨ " منه على أن حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور وذلك كله وفقاً للدستور والقانون .

ونصت المادة " ٢١١ " من ذلك الدستور على أن يقوم على شئون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقته بسلطات الدولة ويمارس المجلس اختصاصاته بما يدعم حرية الصحافة ، واستقلالها ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع . ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وذلك على النحو المبين في الدستور والقانون

ومن حيث إنه إعمالاً لأحكام الدستور فقد صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم الصحافة وتضمنت نصوصه ترديداً مفصلاً وشاملاً لذات المبادئ التي سطرها أحكام الدستور حيث نصت المادة " ١ " من هذا القانون على أن " الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية مسئولة في خدمة المجتمع تعبيراً عن مختلف اتجاهات الرأي العام ، وإسهاماً في تكوينه ، وتوجيهه من خلال حرية التعبير

،وممارسة النقد ،ونشر الأنباء وذلك كله فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع ،وأحكام الدستور والقانون .

ونصت المادة "٢" منه على أن يقصد بالصحف فى تطبيق أحكام هذا القانون المطبوعات التى تصدر باسم واحد وبصفه دورية كالجرائد والمجلات ووكالات الأنباء .

ونصت المادة "٣" منه على أن "تؤدى الصحافة رسالتها بحرية وباستقلال ،وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام فى الاهتداء إلى الحلول الأفضل فى كل ما يتعلق بمصالح الوطن ومصالح المواطنين .

كما رددت المادتان (٤) ، (٥) من ذات القانون ما جاء بالدستور من حظر مصادرتها أو تعطيلها أو إلغاء ترخيصها بالطريق الإدارى ،وألزمت المادة (١٨) من ذلك القانون الصحفى بأن يلتزم فيما ينشره بالمبادئ والقيم التى يتضمنها الدستور وبأحكام القانون مستمسكا فى كل أعماله بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق وآداب المهنة وتقاليدها بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه وبما لا ينتهك حقا من حقوق المواطنين أو يمس إحدى حرياتهم ،وفرضت المادة (٢٠) من ذات القانون على الصحفى أن يمتنع عن الإنجاز إلى الدعوات العنصرية ،أو التى تنطوى على امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها .

ومن حيث إن مفاد كل ما تقدم أن الدستور ،وشايعته فى ذلك أحكام قانون تنظيم الصحافة ،سالف الذكر ،كفل حرية الرأى والتعبير عنها بكل الأوجه المتاحة وأفراد النصوص التى تنظم ممارسة مهنة الصحافة باعتبارها من أكثر الوسائل قدما وانتشارا وثباتا فى ممارسة حرية التعبير ،التي تعبر انعكاسا طبيعيا لحرية التفكير التى أولتها الشرائع السماوية كل تقدير وإجلال كما أعطى الدستور ،ومن بعده القانون الصحافة هذا الاهتمام لأنها — كما هو معلوم لكل ذى بصر وبصيرة —

هى لسان حال الأمة المعبر عن آمالها وآلامها كما تعكس صورة نجاحها وظلال إخفاقها وهى حسها النابض تجاه الأحداث والمؤثرات والرقيب على الأداء العام لكل أجهزة الدولة وذلك بوصفها سلطة شعبية مستقلة ومن ثم فالأمل معقود بنواصيها لتكشف وجه الخلل والقصور للتنبيه والتحذير من أجل تقويم أى اعوجاج فضلاً عن كونها أداة فاعلة ومؤثرة فى تكوين وتنوير رأى العام وتربية الأجيال ونشر المعرفة والثقافة ، وتحقيق التواصل بين مختلف فئات وطبقات المجتمع كما لا يخفى على كل إنسان المكانة التى اقتصتها أجهزة الإعلام المختلفة - ومنها الصحافة - لنفسها حتى ترحزحت كل وسائل التربية والتكوين ، بما فيها الأسرة ، عن مكانتها فأصبحت سيطرتها على العقول والنفوس بلا منازع ، ولا قبل لمنافس بها وهى لذلك ، وبحق توجت "صاحبة الجلالة" التى تؤدى واحدة من أفضل أبنائها قادرين على حمل الأمانة بشرف المهنة وإخلاص النية ، وعزم المسؤولية .

ومن حيث إنه ولئن كانت الصحافة ، التى تناولتها أحكام الدستور والقانون ، حرة كل الحرية فى أداء رسالتها إلا أن ذات النصوص التى منحاتها تلك الحرية هى التى وصفت تلك الحرية بأنها الحرية المسؤولة لخدمة المجتمع ، الحرية التى تجد حدها الطبيعى فى عدم إساءة استعمالها بما يمثل افتئاتاً على المقومات الأساسية للمجتمع التى أفرد لها الدستور الباب الثانى منع بأكمله ، والتى تضمنت الأسرة ، والدين والأخلاق ، والوطنية ، والأمومة ، وغير ذلك من ركائز .

القاهرة ٢٠٠٩/٤/١٤

ليس من حق مجلس الدولة أو أية جهة قضائية إلغاء تراخيص الصحف

صلاح عيسى

لأننى أنتمى إلى الجيل الذى ألهمت أشواقه الديمقراطية ،
مواقف وأحكام مجلس الدولة انتصاراً لحريات الرأى والتعبير
والتنظيم والصحافة والاعتقاد خلال السنوات بين ١٩٥٠ و
١٩٥٤ ، التى كان يرأسه خلالها المرحوم ((عبد الرزاق
السنهورى باشا)) فقد شعرت بإحباط بالغ ، وأنا أقرأ حيثيات
الحكم الذى أصدرته دوائر محكمة القضاء الإدارى يوم
الثلاثاء الماضى بإلغاء ترخيص مجلة "إبداع" وافتقدت فيه
عطر ذلك الزمان الذى كنا نحفظ فيه حيثيات أحكام مجلس
الدولة فى قضايا الحريات ، كما نحفظ قصائد الشعر ، وبدأ لى
تنويعاً على حيثيات أحكام صدرت عن دوائر أخرى للمحكمة
ذاتها ، خلال السنوات الأخيرة ، تنحو للتضييق على حريات
الرأى والتعبير والصحافة والاعتقاد على عكس الروح التى
تصدر عنها أحكام محاكم الجench والجنايات فى هذا النوع من
القضايا خاصة ما يتعلق منها بحرية الصحافة .

ولأن مجلة "إبداع" مجلة ثقافية فصلية تتوجه إلى
قارئ متخصص أو مهتم بالإبداع الأدبى دون غيره ، فإن
كثيرين حتى من الصحفيين لم ينتبهوا لخطورة الحكم الذى
يبدع قاعدة قانونية لو استقرت لأعطت لكل من يقرأ مقالاً لا
يعجبه أو رأياً لا يتفق مع رأيه ، على صفحات الصحف ،
الحق فى أن يلجأ إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ،
فيقيم دعوى حسبة يطلب فيها إلغاء ترخيص الجريدة ، لأنها
بما نشرته ، فقدت شرطاً من شروط منح الترخيص ، وهو
الالتزام بالمقومات الأساسية للمجتمع ، فتستجيب له المحكمة
على الفور — وتحكم بإلغاء الترخيص .. وبذلك يتشرد

الصحفيون والعمال والإداريون الذين يعملون بها ، ويقفون على سلاسل مجلس الدولة ، وهم يمدون أيديهم للمتريدين عليه من المستشارين والمحامين والقضاء وهم يقولون : حسنة الله يا أسيادى .. من قدم شئ بيداه التقاه .. هنيالك يا فاعل الخير !


وأصل الحكاية هو أن أحد المحامين قد أقام دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى ضد الهيئة العامة للكتاب التى تصدر المجلة وضد وزير الثقافة باعتباره الرئيس الأعلى لهذه الهيئة ، وضد رئيس مجلس الشورى باعتباره رئيس المجلس الأعلى للصحافة الذى يمنح تراخيص الصحف ، يطلب فيها وقف إصدار مجلة "إيداع" وغلق مقرها لأنها نشرت قصيدة بعنوان "فى شرفة ليلى مراد" للشاعر حلمى سالم فهم صاحب الدعوى _ الذى لا صلة له بنقد الشعر ، ولا معرفة له بأساليب تذوقه _ أنها تتطوى على تطاول على الذات الإلهية .

وبدلاً من أن تحكم المحكمة برفض الدعوى لأنها دعوى حسبة ليس لصاحبها مصلحة مباشرة أو شخصية فيها ، أو تحكم بعدم الاختصاص لأن صاحب الاختصاص فى حالة ثبوت التهمة _ التى تنطبق عليها المادة (١٦١) عقوبات الخاصة بالتعدى على الأديان _ هو القضاء الجنائى ، تصدت للدعوى ، فأقرت المدعى بأن له صفحة تجيز له إقامة دعواه ، وحاكمت القصيدة وقضت بأنها تتطوى على تطاول على الذات الإلهية من دون أن يكون ذلك يكون ذلك داخلاً فى اختصاصها ، وابتدعت قاعدة قانونية لا وجود لها فى الدستور أو القانون ، تقول إن الترخيص بإصدار جريدة هو ترخيص مؤقت ، يشترط لاستمراره ، أن تلتزم الجريدة بالمقومات الأساسية للمجتمع ، وأن استمرار الترخيص يخضع لرقابة

القضاء الإدارى الذى يجوز له إلغاء الترخيص إذا ثبت له أن الجريدة قد خرجت عن هذه المقومات ، واستندت إلى هذه القاعدة المبتدعة للحكم بإلغاء ترخيص إيداع .

والذى أعرفه أن نصوص الدستور تخاطب المشرع لا القاضى — وأن المشرع أن يحول نصوص الدستور ، بما فى هذا النص على احترام المقومات الأساسية للمجتمع إلى مواد قانونية تحدد الأفعال المؤثمة ، وأن هذا هو ما حدث بالفعل ، ففى قانون تنظيم الصحافة وقانون العقوبات وغيرهما ، نصوص لا حصر لها تحدد الأفعال التى تعتبر خروجاً على المقومات الأساسية للمجتمع ، وتحدد العقوبات التى توقع على الصحفى والصحفية فى حال ارتكابه لها بالحبس أو بالغرامة أو بهما معاً ، ومن المقومات الحافظ على الأديان ، ومعاقبة من يتعدى عليها التى تنص عليها المادة ١٦١ عقوبات وأناطت بالقضاء الجنائى بدرجاته المختلفة الحق فى محاكمة الصحفيين ، وليس فى هذه المواد جميعها مادة واحدة تجيز للقضاء الإدارى حق محاكمة الصحفى أو الصحفية على أى جريمة يرتكباها .

والذى أعرفه أن قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ — وهو القانون الذى ينظم حق إصدار الصحف والترخيص بها ، — يحدد على سبيل الحصر الحالات التى يجوز فيها إلغاء ترخيص الصحيفة ، وهى عدم صدورها خلال الثلاثة أشهر التالية للترخيص أو إذا لم تصدر بانتظام خلال ستة أشهر ، أو إذا تصرف صاحب الترخيص فيه ، كما أجاز تعطيل الجريدة لمدة ستة أشهر فى حالة عدم تعيين رئيس تحرير لها ، فإذا لم تتم إزالة المخالفة خلال هذه المدة يعتبر الترخيص ملغياً !


مكتبة الإسكندرية
التزويد

وكان قانون العقوبات ينص فى المادتين ١٩٩ و ٢٠٠ منه على تعطيل - وليس إلغاء - الصحف لمدة محدودة ، كعقوبة تابعة فى حالة ارتكابهما لبعض الجرائم ، وقد ألغيت هاتان المادتان فى التعديل الذى أدخل على قانون العقوبات عام ٢٠٠٦ فلم يعد للقضاء أية سلطة فى "تعطيل" الصحف .. فضلا عن أنه لا سلطة له فى إلغائها . والذى أعرفه أن الدستور المصرى ينص على أن العقوبة شخصية ، وأن المحكمة الدستورية العليا سبق لها وأن قضت بعدم دستورية النصوص التى كان يتضمنها قانون الأحزاب وقانون العقوبات بشأن المسؤولية الافتراضية لرئيس الحزب ولرئيس التحرير عما ينشر فى صحيفته طالما أن صاحب المقال أو الموضوع ، معروف .. واعتبرت ذلك ازدواجا فى العقوبة على نفس الجريمة وخروجاً عن النص الدستورى الذى يقتضى بشخصية العقوبة والذى أعرفه ويعرفه الجميع أن إغلاق الصحف عقوبة جماعية تطول كل العاملين فيها من الصحفيين والكتاب والعمال والموزعين .. يحظرها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، كما تحظرها مل القوانين والدساتير والشرائع وفى مقدمتها الشريعة الإسلامية .

أما المهم ، أولاً ، فهو أن حكماً بهذا النص نفسه ، وبهذه الحثثيات ذاتها كان قد صدر عن محكمة القضاء الإدارى فى ٤ يوليو ٢٠٠١ بوقف ترخيص إصدار جريدة "النبا الوطنى" فى أعقاب نشرها لما عرف آنذاك بقضية الراهب المشلوح ولكن المحكمة الإدارية العليا قضت فى ٢٥ مايو ٢٠٠٢ بإلغاء الحكم ، وقالت بالنص إن القانون لا يجيز للمحاكم سلطة إلغاء تراخيص الصحف ، ولا تزال جريدة "النبا الوطنى" تصدر إلى اليوم .

أما المهم ، ثانياً ، فهو أن يدرك الصحفيون أن معركة النضال القضائي ضد هذا الحكم وأمثاله هي معركة حياة أو موت ، لأن تحولها إلى قاعدة قانونية ، سيعطى محترفي رفع قضايا الحسبة الفرصة لأغلاق كل الصحف .. وتشريد كل الصحفيين ليقتلوا على سلاسل مجلس الدولة يتسولون من السادة المستشارين أو يتحولون إلى عرضحالجية يكتبون العرائض للمتقاضين ، والبديل الوحيد أمامهم ، هو أن يرفعوا شعار : القانون ما فيهش إلغاء تراخيص .. ولا فيه زينب .. ولا فيه ليلي مراد !

ويا سيادة النقيب : إيدك معنا !

القاهرة ٢٠٠/٤/١٤

مصادرة إبداع !

حسنًا أن إعترضت وزارة الثقافة على الحكم الابتدائي الذي صدر عن المحكمة الإدارية بسحب ترخيص صدور مجلة إبداع ، المجلة الأدبية الوحيدة ، الباقية في مصر التي تتوافر على نشر إبداعات الشعراء والأدباء والورائيين ، كما تضم مقالات ودراسات في النقد الأدبي ، بدعوى أنها نشرت قصيدة للشاعر حلمي سالم ، ويتضمن بعض مقاطعها - وفقاً لرؤية قاضي المحكمة - ما يسئ إلى الذات الإلهية ، على حين يرى غالبية الشعراء والمبدعين غير ذلك ، لأن المقاطع التي اعترض عليها القاضي تمثّل رؤية أحادية الجانب لنص شعري ، ينطوي على لغة مجازية تتعدد إحياءاتها يمكن لكل متذوق أن يقرأها ويفهم دلالاتها وإشارتها وفق إحساسه الخاص ، ولهذا سمى الشعر شعراً لأن قراءات النص الشعري يمكن أن تتعدد بالنسبة للقصيدة الواحدة ، ولأن كل قارئ يمكن أن يجد في النص الشعري ما يريد أن يقرأه .

ولو أن القاضي أوكل إلى لجنة من المنقاد أو الشعراء أن نقول ، رأيا في هذه المقاطع تستثير به المحكمة ، لربما جاء حكمه على غير منطوقه المعلن ، ووفرت المحكمة على نفسها إصدار حكم بمصادرة مجلة أدبية ذات وزن مهم تصدر على مدى ٢٦ عاماً يرأس تحريرها قامة شعرية مصرية كبيرة الشاعر أحمد عبد المعطى حجازي ، كان يجدر بالمحكمة أن تنتظر إليها من خلال دورها ومكانتها ومضمون ما تحمله صفحاتها من أفكار ورسائل ورؤى ليس فى عدد واحد ، أو مقاطع من قصيدة واحدة ، ولكن فى مجمل إصدارتها قبل أن تصدر المحكمة حكماً قاطعاً بإعدام مجلة أدبية استناداً إلى فهم أحادى الجانب لبعض من مقاطع القصيدة المنشورة .

ولو أن المعايير التى استخدمها القاضي فى إصدار حكم قاس بإعدام المجلة جرى استخدامها فى محاكمة النص الشعرى منذ القدم ، لما وصل إلينا نصف الشعر العربى الذى كان يمكن أن يكون مصيره المصادرة ، ولما وصل إلينا معظم الشعر الصوفى الذى يصدر عن وجدان خاص سقطت داخله الحواجز بين الشاعر والذات الإلهية لفرط اندماجه إلى حد الحلول ، أو الفناء فى الذات الإلهية .. وهناك ألف مثال ومثال !

والأغراب — ومن ذلك أن تتجاهل المحكمة موقف إدارة المجلة التى قامت بسحب المجلة من الأسواق بعدم يوم من نزولها خوفاً من سوء فهم هذه المقاطع وطلبت من الشاعر حذف المقاطع ، قبل أن تعيد توزيع المجلة فى الأسواق بما يشير إلى حسن النيات الذى لا يبرر إصدار قرار بسحب ترخيص المجلة ، لخطأ يمكن تداركه عبر مقال نقدى يصح فهم القصيدة بدلاً من المصادرة ، هذا العقاب الصارم الذى

ينبغي أن يَخْتَلَى من حياة أمة ينبغي أن تعتمد العقل طريقاً
للفهم والتتوير ، وترى في الحوار أقصر الطرق لكشف
الحقيقة .

مكرم محمد أحمد
الأهرام ١٦ / ٤ / ٢٠٠٩

كلمات محمد سلماوى

هو يوم حزين بلا شك يوم تحتجب عن الصدور
مجلة أدبية متميزة مثل مجلة "إبداع" .. وما هو أكثر حزنا أن
يأتى هذا الاحتجاب بحكم قضائى ، وإن كان القانون يسمح
بالطعن عليه .

لقد تقلص عدد المجلات الأدبية منذ السبعينات
الماضية وأصبحت من الندرة التى تجعلنا نسعى بقدر الإمكان
على الإبقاء بكل الوسائل على ما لا يزال منها على قيد الحياة
، فقد اعتمدت الحياة الأدبية فى مصر على تلك المجلات ذات
التاريخ العريق مثل "الرسالة" و"المعرف" وتخرجت منها بعض
أهم الأسماء الأدبية التى أصبحت بعد ذلك ملء السمع والبصر
، وظل هذا الدور قائماً حتى سنوات الستينات بجيل تال من
المجلات الأدبية مثل مجلة "الكاتب" التى كان لها إسهام كبير
فى مواكبة الحركة الأدبية بالنشر والنقد والتقييم وبتقديم
الأسماء الجديدة فى الأدب والنقد والفكر .

ومنذ تقلصت الصحافة الأدبية فى مصر انخفض
بالتبعية مستوى المتابعة النقدية فى الصحف اليومية
والأسبوعية وصار ما يقدم فى الأبواب الأدبية والفنية فى
الصحافة أقرب للتغطية الصحفية منه إلى النقد الأدبى الذى
يقدمه الناقد المحترف .

وقد كان هذا من بين الدوافع التى جعلت اتحاد الكتاب
يقدم لأول مرة على إصدار مجلته الأدبية "ضاد" التى صدر
العدد الأول منها عام ٢٠٠٥ والتى مازالت انتشاراً متزايداً فى
الدوائر الأدبية خاصة فى الوطن العربى حيث يتلف الأدباء
العرب النذر الأدبى القليل الآتى من مصر .

ولقد سعدنا فى الأونة الأخيرة أن قامت الهيئة العامة
لقصور الثقافة بتجديد مجلتها الأدبية "الثقافة الجديدة" تحت
رئاسة تحرير جديدة لواحد من أفضل المحررين الأدبيين فى
الصحافة المصرية وهو طارق الطاهر ، فجاءت الثقافة
الجديدة مع "ضاد" إضافة هامة للعدد القليل من المجلات
الأدبية التى تصدر فى مصر والتى من ضمنها مجلة "إبداع"
التي يرأس تحريرها شاعرنا الكبير أحمد عبد المعطى حجازى .

لكن ها هى تواجه باحتمال إغلاق أبوابها بحكم
قضائى ، فكيف وصل الأمر الذى يتعلق بقضية ثقافية فكرية
إلى محكمة القضاء الإدارى ؟ وكيف يكون فى هذه القضية
ليس أحد رجال الثقافة والفكر ولا هو بأديب أو ناقد متخصص
، وإنما محام رفع تلك الدعوى اعتمادا على قانون الحسبة
(القانون ٣ لسنة ١٩٩٦) الذى أقيمت بمقتضاه دعوى تكفير
طالبت بتطليق بعض كبار ومفكرينا من زوجاتهم ، وهو ما
حدث للمفكر الإسلامى الكبير نصر حامد أبو زيد وغيره ،
(وقد لا يعرف البعض أن مثل هذه الدعوى رفعت أيضا ضد
أديبنا الأكبر نجيب محفوظ) ولقد تم تعديل هذا القانون ولكن
فى جانب الأحوال الشخصية منه فقط وظلت فكرة الحسبة
قائمة وبمقتضاها تم الدعوى التى صدر فيها الحكم ضد مجلة
"إبداع" .

فكيف نشرح للناس أن الرقابة التى الغيت على النشر
منذ أكثر من ٣٠ عاما قد انتقلت الآن إلى القضاء الإدارى ؟
وكيف نشرح للناس أن هذا القضاء قد أصدر حكما بإغلاق
واحدة من أهم المجلات الأدبية على الساحة العربية ؟ وكيف
نشرح للناس أن القصيدة التى تسببت فى الحكم هى لواحد من
كبار شعرائنا المتميزين وهو حلمى سالم ؟

وكيف نشرح للناس أنه بافتراض أن القصيدة معيبة
— وهو في رأيي افتراض خاطئ — أن المحكمة أمرت
بإغلاق المجلة رغم أن إدارتها سحبت منها القصيدة وأعادت
طرحها بدونها ؟

مجموعة من الأسئلة التي اطرحها بغرض محاولة
الفهم ، فإذا كان هناك من يملك الإجابة فليقدمها لنا حتى
نستطيع الاستمرار في القول بأن لدينا حرية تعبير ، وأن
الرقابة قد ألغيت في بلادنا ، وأنه لم يحدث في هذا العصر أن
كتم فم أحد كسر قلمه .

القاهرة ١٤ / ٤ / ٢٠٠٩

حزب التجمع أمانة القاهرة

بيان حول الحكم الصادر بسحب ترخيص مجلة إبداع

فى هجمة شرسة جديدة من القوى الظلامية ضد حرية الإبداع وتيار التنوير .

أقيمت الدعوى التى تصدر على أساسها الحكم بجلسة ٢٠٠٩/٤/٧ بسحب ترخيص مجلة إبداع .

ولأن مجلة إبداع مجله ثقافية فصلية تتوجه إلى قارئ متخصص مهتم بالإبداع الأدبى فإن كثير من المثقفين والمبدعين والنشطاء السياسيين لم ينتبهوا لآثار هذا الحكم غير المسبوق فى تعارضه مع ما كفله الدستور المصرى من حرية التعبير والفكر والعقيدة ومع ما أكدت المواثيق الدولية فى ذلك الشأن .

وإن أعضاء أمانة القاهرة بحزب التجمع إذ ينطلقون من موقف أصيل لحزب التجمع ولقوى اليسار فى الدفاع عن حريات المصريين فى التعبير والفكر والعقيدة فإنهم يرون ارتباط ذلك بحريتهم فى العيش بكرامة وتحسين شروط حياتهم فى مواجهة سياسات الإفقار والاستبداد السياسى .
والتي أفرزت فى وجهها الآخر قوى الظلامية والتيارات الرجعية للمحتسبين الجدد .

حزب التجمع

تحريراً فى ٢٠٠٩/٤/١٤

هذا الكتاب يحكى قصة مصادرة قصيدتى
(شرفة ليلى مراد) ، وما تبع ذلك من أزمة
فى الحياة الثقافية المصرية و العربية ، منذ
بدايات عام ٢٠٠٧ حتى هذه اللحظة.

حلمى

